

هو
شهادة المطالع السيد الشريف
الحاج غياثي محمد بن احمد
بغفره

سأبكي بدمعتي
لنوتاهي في محراب
كفر صوف

الشيخ
مناي علما
الشيخ

منه
بغفره

بغفره

1248



درم
مناي علما
بغفره

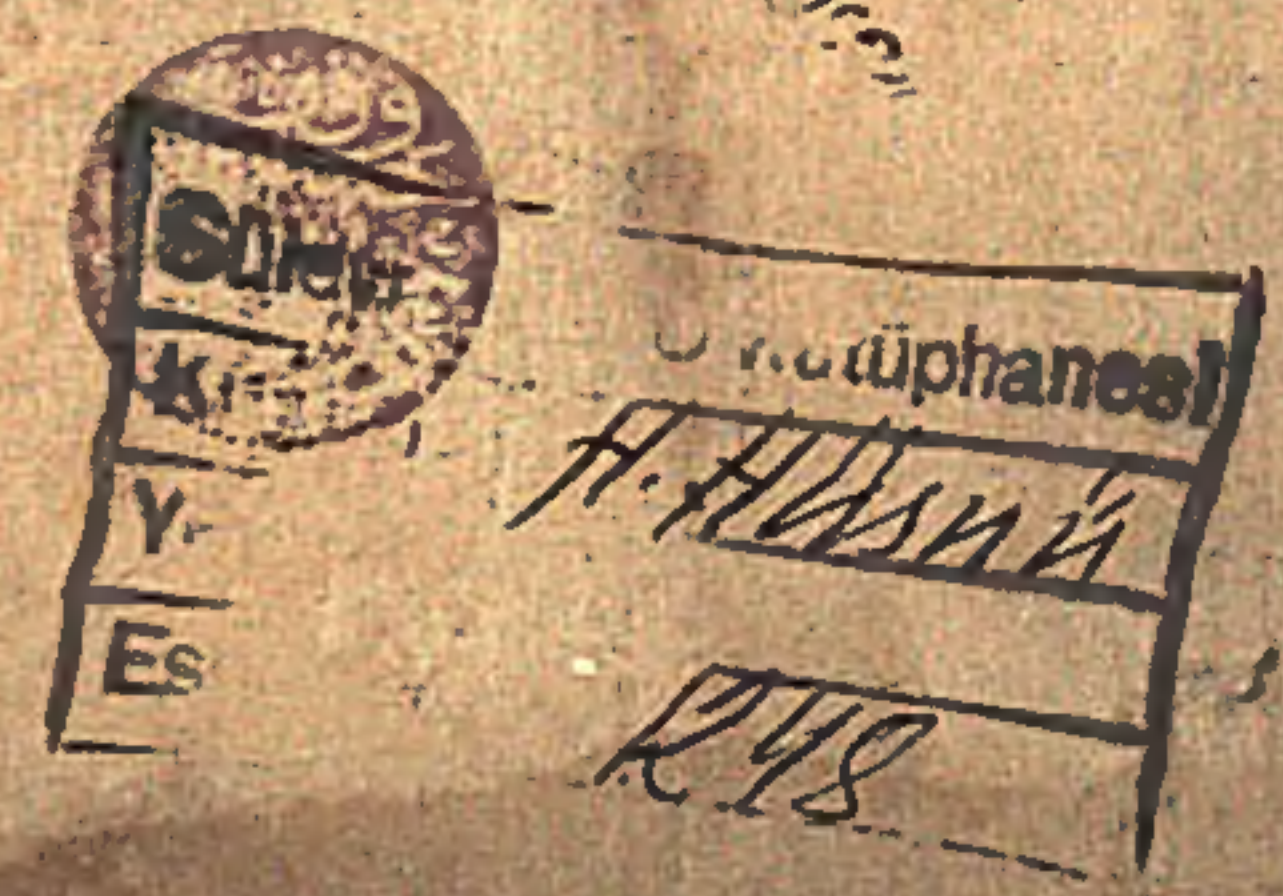
بغفره

بغفره

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب والافهام
والله اعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال وحيد زاده تعين الله بغفرانه المحمدية فياض ذوارف
العوارف الفياض الوهاب من فاض الماد فيضا وفيضه اذ الكثر
حتى سال عن جانب الوادي فكان الوهاب ما زاد على موضع
فسال عن جوانبه او هو وصف بنت مواهبه والفيض في الاطلاق
اما يطلق على فعل فاعل يفعل دايا لا يعرض ولا يعرض ومنه قولهم
المبداء الفياض اما على فيض ما عرفت واما معنى ذو الفيض والذوارف
من ذرف اذ اسال والعوارف جمع عارفة وهي العظيمة واراها
السيالة الوجودات الخاصة وما يتبعها من الكمالات فانها على الدوام
فايضة على الكمالات من ذلك اجنب المنزه افعاله عن العمل الغائبة
والاعراض وان كانت مشغلة على حكم ومصلح لا تحصى وبشي غايات وبها
ياول الاحاديث والآيات المشعرة بنبوت الوض في افعاله واحكامه من
ثم انه لكاشف الى براءة الاستمالة ضمن الذكر من تلك العوارف العظام
حقائق العارف واراها افاضة العلوم الحقيقية الى الشبهة المطابقة
لكاشف في انفسها سواء كانت تصورية او تصديقية ضرورية او نظرية
فانها بامرنا فايضة من تلك الحضرة اما باستفاضة او بدونها وعقبها



ما يتوقف عليه ذلك الالهام اعني موهبة الحق ثم ما يتوقف عليه
اعني رفع الدرجات المذكورة فها تان الترتيبان اللذان عطف احدهما
على الاخرى فوكان الترتيب الثاني وتقر انهما مع ان الثالث
الاولى في مطلق العوم حيث عت للملايكة والتفكير كان الاولى
الكل والرابعة تبارك الله في خصوص من حيث انها خصا البعض
العقلاء فيهم نوع تفيض وتاكيد للاولين معا والصلوة حمد الله
اولا على نعم العامة والخاصة ليرتبط به العبيد ويستجيب لهم في صلوات
خير الوري وسيد الانبياء وعلى اتباعه ليتمسك بهم الى الفوز بذلك المقصود
والبقي وقيد الصلوة بما يفيد التابيد عرفا وجعل التقييد شاملا للحميد
غير بعيد والال باري في التمار من السراب وخطور المعنى بالبال اختار
وحرره فيه وبعد فان العلم من الغا اعا على توم اما او على تقديرها
في نظم الكلام وقد صرح منها بما اشار اليه اولا في غيب في العلوم مطلقا
ارفع المطالب العاليه واسماء وانفع الماد الحقيقية من الدليلية و
الدنياوية واجدانا وانما قال على شجب فتونها الى نواتها ونكر شجوبها
اي طر قها من الشجب التيسير وهو الطريق في الوادي فاعلم ان في الاوام
من ان الشئ اذا كثر ثاب وقعه وانقص خطه واذا قل عظم نفعه وارتفع
فكون وتحقيقا لما ارتكبه في العقول من ان العلوم وان كثر فانه اوضح

والصلوة
على خير برية
وطنيته فينبغي
عقد والقرال
ما ظهر لا مع ال
الحق في بيان

التمهيد
بما هو
بالرسل

كانه في الحق
بحكمه اقر تعلق

الاربع المطالبات

الاربع المطالبات

الاربع المطالبات

ما ذكرت وأنتقل منه إلى الترخي في الفن الذي هو بصدده وفي قوله
من بينها نصيح بأنه علم خال من جملة العلوم المدونة وما يتيسر من ذلك
لها فلا يكون منها كذا كذا كون الشيء الذي هو مدونة بانه ليس كذا
بل لما عدا ما من قسامها فلا يجوز أن يخص لفظ العلم بما يختص به عن
المعقولات الأولى لم يكن متساوياً ولا في حيزه عن المعقولات الثانية كما ستره
الآن هذا التحصيل يقتضي فادراكك كان النزاع لفظياً كالاختلاف
في اندراج تحت كلمة على أي قوله أيها البياناً واحسبها شاملاً من قبيل
في المدخلة كإرتب العادة في الترخيمات وذلك لأن أقوى العلوم برهاناً
واحكاماً بياناً هو الهندسة والحساب وما يتبعها من المنطق ثم الطبيعة
والأحياء وما يتبعها من الطب والصيدا وما يتبعها من الفلك والعلوم العينية
وما يتبعها من غيرها من العلوم والآداب والعلوم الشرعية
والفقه الفاضل تحت كشف وهو قد تشرت إليها الحسن في
اللطيف العاين تحت التخفيف أي كشف السنا بالمد الرقعة
وقوله في شفاي توضيح لما قدمه من كونه أسهل وأيسر من تفصيل ما أجمله
من مناقبه ومزاياه ولقد عرفت أن بياناً أو صافياً يذكر اسماء
الكتب المشهورة على وجه لا يوجب حرجاً في كلف الاستقام
فإن كل جمل شئ جيل النفس الناطقة على استعداد ادراكه ثم روحها لها

أمر فدل فدل
جسماً لم يبق

لها والالام هي صغرات للثمة على تلك الجملات عند الانباه
وفقد الالام كقول الحقيقة في العلوم من السبيل التي دونت
فيها وحري بها بحري حيايتها وهي أصولها وقواعدها ورموزها والدين
ما عرفت لها من مباحثها التي هي كنهها ودقائقها والاسرار ما تحت
درء الاستتار والوعايات المشكلات واليخفي على ذي فطنة حسن
الاضراب الذي في قوله بل نوار الهداية لأن المقصود الأصلي من جميع
ما سبق هو الاشارة إلى القاصد المحقق والمطالب النفسانية
والوصول بها إلى رتبة من رتبها ما سبق والعين الأولى بمعنى
الحضارة ومنه إيمان الناس أي خياراً واشتراكاً والثانية بمعنى
الذهب وقوله لا يؤمن من غير ما يقدم والاغاليط جمع أغلوطة وهي
ما يغلط به من المسائل وقويات الاوامم تلبسها بآيات موت
الانوار أي طليعة بالذهب أو الفضة وحنه خاص وأخبر بذلك
لأن اليوم يكسو الباطل لبكس الحق ويروج به ولا يمتد إلى سوا
سواء السبيل أي وسط الذي يفضي سالكه إلى مقصده أي لا يأمّن أحد
من تغليط غيره أياه ولا من غلطه ان شئ من وجهه ولا يتبين له ايضاً
ما يصلح له من الامم الا بدرك مطالب هذا الفن ورعايتها فلما كان
منشأ الغلط والتغليط التباس كل من الخطأ والصلوب بصاحبه

المراد منها بالتحسينات المطالب
القاسم الذي يغير عنها بيان

وهو السبيل من أصل اصطلاح الموصوف
لأن السبيل هو الأصل الذي لا يزل يدار به الناس
لأن السبيل هو الأصل الذي لا يزل يدار به الناس
لأن السبيل هو الأصل الذي لا يزل يدار به الناس

هذا هو السبيل الذي لا يزل يدار به الناس
لأن السبيل هو الأصل الذي لا يزل يدار به الناس
لأن السبيل هو الأصل الذي لا يزل يدار به الناس

هذا هو السبيل الذي لا يزل يدار به الناس
لأن السبيل هو الأصل الذي لا يزل يدار به الناس
لأن السبيل هو الأصل الذي لا يزل يدار به الناس

هذا هو السبيل الذي لا يزل يدار به الناس
لأن السبيل هو الأصل الذي لا يزل يدار به الناس
لأن السبيل هو الأصل الذي لا يزل يدار به الناس

هذا هو السبيل الذي لا يزل يدار به الناس
لأن السبيل هو الأصل الذي لا يزل يدار به الناس
لأن السبيل هو الأصل الذي لا يزل يدار به الناس

هذا هو السبيل الذي لا يزل يدار به الناس
لأن السبيل هو الأصل الذي لا يزل يدار به الناس
لأن السبيل هو الأصل الذي لا يزل يدار به الناس

الى انه ينسب كل منها عن الآخر فقول له ولولا انه ناظر الى قوله لا يؤمن كالمات
 قوله وانه ناظر الى قوله لا يستدعي وقد عطف على الناظرين على الآخر
 وعطف مجموعهما على مجموع المنطوقين فذلك بغير اعتبار ميكانا بقدرية
 ميكانا لاننا نرى المواد اخرجت من العلوم وكذا هو ميزان يوزن به الكار
 فيها وعطف الافكار على العالم من قبيل عطف التفسير بقوله المعنى في الاثر
 وعطف الاعمال وهو العبد من حال شيء الى حال شيء آخر على النظر
 منه فكل نظر تفرع على ما ذكره من كونه عيارا وميزانا وقوله لا يترن
 على صيغة المبني للفعول من انزله اذا وزنه لنفسه والعيار الوزن
 يقال ذهب صحيح العيار اذا كان جديا في نفسه خالصا عن الغشوش
 العيار اذا كان بخلافه والذي يقتضيه ظاهر الجاه ان يذكر المعيار مع
 النظر واليزان مع الفكر لكنه عكس فيها على ان العيار يطلق على
 الميزان ايضا بل على ان المقصود بالنظر والفكر شيء واحد يقتضيه هذا
 الفن بالقياس اليه تامة ميكانا لا ومانة ميزانا فاعطف قوله وكل فكر
 يرتب من العطف التفسير للعالم جمع معلوم وهو الموضع الذي نصب
 فيه العلامة على شيء وحذف اليها من الصانع رعاية للوزن ولما
 للعالم والصانع هو صيقل وهو الصانع الذي يزيل صوره السيوف
 اي فيه ما يزيل كدورات الملائكة في الماضي في المعاني كالصور المصنوعة
 ان الساقية

في مظهرها ولما كان بها غنة من مائة وصفات كماله مطنة للجوارف
 وقوله لا يترن في العلم عظيم وشرف خفية ومنفعة جليلة صار اول
 القول للاعلام يكون بوجوب معرفة ما فرض عين لموقف معرفة الله
 عليه كاذب السبب جماعة واما فرض كفاية لان اقامة شرايع الدين يحفظها
 لا يتم به كاذب السبب آتوون والراسخ في العلم من شئت قدمه بنية تلاوا
 البرق اليهم والعواجز الطبايع جمع فوحدة وهي اول ما يستنبط من البرق
 ونسبتم اطلقت على ما يستخرج من العلوم بقوله النظر على محله الذي هو
 والوقادة الرفعة للهب كالنار المتكينة والحواطير جمع خاطرة وهي السكت
 التي تخط بالبال والمراد به هنا محالها والقاعدة التي تنفذ بها عن الزيف
 والافراط مجازون احدى والاطراف البياضة في الوصف بالكمال ثم انه خص بالذكر
 الشيخين وما نقل عنها من مباح هذا الفن لان العلوم باجمعهم معروفون
 بعددتها منطوقون على التمسك بقائدها وقدم ابا على ولم يوفق بناء على
 اشتهار امره واشتغال الناس بكلامه وهذا اكثرهم به صانعة والنقل
 عنها حاول اي قصد والجملة العظيمة قال المنطق نعم العون على ادراك العلوم
 كلها اذ هو آلة عاصمة عن الخطا فيها وكان بسيرة خادم العلوم اذ ليس مقصودا
 في نفسه بل هو وسيلة اليها فنوكا له وكان ابو نصر تسمية رئيس العلوم
 لغاؤه حكمه فيها فيكون رئيسا حاكما عليها وكلا النظرين صحيح كما يروي الفيلسوف

ان وجه التسمية والظاهر من قوله هو كادومها
 يكون رئيسا حاكما عليها والمراد بالخطا فيها النظر
 الاصطلاح

الوارث
مؤلفه
آل الام
للمعظم

6

مجلس شورای ملی

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located in the upper right corner of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

والله اعلم

و در آمدن و رفتن
مستحق و نامستحق

مختل ان کون معاذ اللہ کام تھا وہ اللہ ہی کے ہاتھ میں ہے
 ذکر الامام الشافعیؒ کا کتبہ درج ذیل ہے

مسهل الشبان
 يا خير اوصدق
 في الاطفال ينفع
 ان ارجو خطه بالاني
 كلفه في زمان البحر والجزر
 خطه بالاني
 في الحسن واوليها وخر

الكتاب المشتمل على النسخ في العبد المذنب

والعالم مواضع العلوم ومدارها وعنف المحب والمجاهل ضد العالم
اعني مواضع الجملات وما يطبقها مطروحة على الطرق ههنا غير ملتبسة
محول على احدث مكرم غاية الاكرام غيث اعيان الزمان حيث لم يغير بين
الاضداد واحكامها فكل ما كان يحسن من اكرام العلماء واما في الجملات
او غيرت بالعين المصطفى على صيغة احكامه عن تحت الصواب متعلق
لا تجتنب باجم وامثال هذه الشكوة مما جرت العادة فيما بين الجمهور
ولكن استدراك عا ذكره من تشاؤك الزمان ومثاله يقال فندت كذا
وراء ظري اي تشبهه ولم اعتد به حسنة كبرى اذ يشاء منها حسنة
لا تحصى اذ عظم من حيث يستدعي ما الى مقاصد شتى بكانتها من ثمراتها
وربما لا تكترث لابلال شروهاى اي تلك الحسنة التي لا توجب من ثمراتها
حسنة كبرى واية عظمى والاقبال توجه السعادة والجد الشرف والكرم
الساحة والاصالة بل الجدة في كل شئ وهو ضد اللوم اعني ذنابة الاصل
وتشع النفس والدمستور بضم الدال فارسي معرب هو الوزير الكبير الذي
يرجع في جميع احوال الناس لما يبرسم واصله الدفتر الذي جمع فيه قوانين
الملك وضوابطه وانما يكون بمالفة في النظر بمعنى الحال على النظر اليه والديوان
صاحب الدفتر المذكور يقال اجتمع الدواوين في موضع كذا واصله ذلك
الدفتر من دون الكتاب اي جمعه وقويت بعضه من بعض نهي الوزراء

الكتاب المشتمل على النسخ في العبد المذنب

الكتاب المشتمل على النسخ في العبد المذنب

الكتاب المشتمل على النسخ في العبد المذنب

الكتاب المشتمل على النسخ في العبد المذنب

الوزراء ينظرون اليه دايما متربين لما يامرهم وقد يقال هو بالغة في الدار
الناظر بمعنى الحافظ فيكون الديوان بمعنى الكتاب عمن اعيان الامان
اي مختار اشرف الملاء والمقصود انه جامع بين العلم والسياسة
مجاها وقوة للطائفتين معا والقدر المعلى هو السابع من فداد البشر
له النصيب الاعلى في المعارف اي العلوم كلها والصائب السهم الذي
تصد ولم يجر في المل مع اخواني سهم صائب والثوب الاشراق
والحامد الفضائل التي محمد عليها واجبة الكثرة اشارة بذلك الى مزج
الشمعة بالعلم الماخوذ من باب التفصيل الدال على الكثرة والصاحب
مطلقا الوزير لانه يصاحب السلطان والفضائل الكثرة الفضل والاول
بما مقصود واصله المد وهو الداية والقوم سيد القوم وقوله في عذبة
الى ان رايه اعلى مرتبة في الاشراق من البدر لانه يركب في الدجى لم يوجد
بعد وقوله ان مدحت تفين حسن مما مدح به النبي عليه السلام والبالغة
السياسة يقال آل الملك وعينه اي سائرها وحسن رعايتها والسرادق
معرب من البرادة وازهر الشجر اذا ظهرت نوره واكمل من جمع حديثه وهي الرقعة
ذات الشجر والبستان الذي عليه كايط والابنية المحنفة عن الانقياد
فبيلة من ابل والايادي جمع الايدي من اليد بمعنى النعمة والعقد والماء الكثير
يقال غدت عين الماء وغدت اي صارت كثيرة الماء كوشبهته

الكتاب المشتمل على النسخ في العبد المذنب

الكتاب المشتمل على النسخ في العبد المذنب

الكتاب المشتمل على النسخ في العبد المذنب

الآن المجازية بين المصنف واللور وغيره من هنا فان ابنا اقوم جد
 حاتم طي او جد جرح وكان له ابن يقال اخوم وهو الذكر من الجينة فثابت
 وترك بين نوبثوا يوما في مكان واحد على قدم فزومة فقال ان بني
 زملون بالدم شئته اعرفها من اخوم كانه كان عاقا لوالده وانا
 افيض شرح الكتاب يوم ان الخطبة كانت متقدمة على الشرح مع
 ان سبق دل على نافتا وقد يقال ايراد افيض غرضه او على ما مضى منه
 ببيان الحال تصديرا لما اقدم قال احمد هو الوصف بالجميل على جهة
 التعظيم والتبجيل لما كان اكمل من اهل الانعام وغيره من مقام الاخلاق
 وحسن الاعمال ولم يقيد ايضا الوصف المذكور بكونه في مقام التعظيم
 فظهر ان احمد قد يكون واقعا بازا للتعظيم وقد لا يكون واما ان شرط كون
 ذلك الوصف على جهة التعظيم فظاهر وابطنا لانه اذا جرى عن مطابقة بالجميل
 الاعتقاد او خالفه افعال الجوارح لم يكن محمدا حقيقيا بل استهزأ وسخرية
 لا يقال قد اعتبر في احمد فعل ايمان والاركان ايضا لانه يقول كل واحد
 منهما كما اشترنا اليه شرط لكون فعل الحسن جدا وليس فيهما
 فواء منه ولا جوبه لانه لم اجميل ان ثاول الاختيار وغيره كالقدح مثلا
 كان احمد مرفعا للحدج واجبه عليه ان يعال موصف اللؤلؤ على صفاتها
 ولا يقال حمدا على ذلك ان خص بالاختيار وحسن لازم ان لا يكون وصفه

[illegible]

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الشكر لله تعالى واجب على كل حال
لان الله تعالى هو الذي خلقنا وفضلنا وفضلنا به على كل شيء
والمشكر لله تعالى واجب على كل حال لان الله تعالى هو الذي
خلقنا وفضلنا وفضلنا به على كل شيء

والله تعالى هو الذي خلقنا وفضلنا وفضلنا به على كل شيء
والمشكر لله تعالى واجب على كل حال لان الله تعالى هو الذي
خلقنا وفضلنا وفضلنا به على كل شيء

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان الشكر لله تعالى واجب على كل حال
لان الله تعالى هو الذي خلقنا وفضلنا وفضلنا به على كل شيء
والمشكر لله تعالى واجب على كل حال لان الله تعالى هو الذي
خلقنا وفضلنا وفضلنا به على كل شيء

هذا هو الوجه الرابع في بيان ان الشكر لله تعالى واجب على كل حال
لان الله تعالى هو الذي خلقنا وفضلنا وفضلنا به على كل شيء
والمشكر لله تعالى واجب على كل حال لان الله تعالى هو الذي
خلقنا وفضلنا وفضلنا به على كل شيء

والله تعالى هو الذي خلقنا وفضلنا وفضلنا به على كل شيء
والمشكر لله تعالى واجب على كل حال لان الله تعالى هو الذي
خلقنا وفضلنا وفضلنا به على كل شيء

هذا هو الوجه الخامس في بيان ان الشكر لله تعالى واجب على كل حال
لان الله تعالى هو الذي خلقنا وفضلنا وفضلنا به على كل شيء
والمشكر لله تعالى واجب على كل حال لان الله تعالى هو الذي
خلقنا وفضلنا وفضلنا به على كل شيء

لان الافعال التي هي آثار الخلق يدل عليها دلالة عقلية فطرية لا
يتصور فيها تخلف بخلاف الاقوال فان دلالتها عليها وصية فطرية
عندها مدلولها ومن هذا القبيل حمد الله تعالى وثناءه على ذاته وذلك ان
الشيء لا يتصور بسط الوجه على كنهه لا يخصه ووضع عليه موايد كرمي
لا يتصور في كنهه عن صفاته كماله واطرافه بل لا يتصور تفصيله
مما يشهد بان كل مرة من مراتب وجهه يدل عليها ولا يتصور العباد
مثل هذه الدلالة ومن قال نعم لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على
نفسك والشكر على الخصال قد ذكره في تعريف اللسان متعلق عام
ومورده خاص والشكر نوع على العكس او متعلقه النعمة الواصلة الى الشكر
ومورده تلك النعمة المذكورة والمشتق منها الفعل فكانه قيل الشكر فعل
ينبغي عن تقويم النعم بسبب انعامه وانما لم يصرح بذلك ولم يوصف اعتماده
ما ذكره في تعريف الحمد الاصطلاح لان كان الشكر المعنى والالتفاتين
ظاهر الدلالة على النسبة بين الحمد والشكر فصرح عليه قوله بينهما عموم وخصوص
من وجه كرجوع الشكر بدون الحمد ظاهرة افعال القلب والجوارح وكذا
اجتماعها في فعل اللسان بازاء الانعام واما وجود الحمد بدون الشكر ففيه
نوع خالف فذلك ترك الاولين وتوضيح الثالث بقوله لان الحمد قد يترتب
على العضايل وهي الزايات التي لا يتعدى والشكر يخص بالقرآن في الزايات

كلام

الزايا البعدية اعني الواهب والعطايا والآلاء والنعمة مترادفات في اللفظ
الا ان سياق النص يقتضي تخصيص كل منهما بمعنى على حدة فانه لما خص الحمد
فمن وعق من الآلاء ولا شك ان مورده اعني اللسان نعمه ظاهرة انقض
ذلك فنبير بالنعمة الظاهرة وكذا لما خص الشكر وعق من النعماء وكان
اشرف مورده اعني القلب نعمه باطنة فاتب ان تفسير النعم بالباطنة
رعاية للمقابلة وانما كان اشرف لان الحمد وان كان حفا يستعمل بكثرة
شكر من غير ان يضم اليه فعل غيره بخلاف المورد في الاولين اذ لا يكون
فعل شي منها شكرا حقيقة فم يضم اليه فعل القلب وقوله كما هو اسهل
الظاهرة والباطنة فتمثيلهما واما صرح بها لانها نعم جليلة في انفسها
مع كونها وسابيل الى نعم اخرى في الآراء كانت باذنها واعلم ان قوله
عندك اما اخبار كما هو اصله واما استاء وعلى التقديرين يدل اجمالا
على الاتصاف بالكمال فيكون حمدا وكذا نسرك يدل على كونه منعا كذلك
فيكون شكرا ولا يخفى عليك انه اذا كان نفس الحمد والشكر من النعم ايضا
لم يمكن لاحد الايمان بهما على التمام والكمال لاستلزامه بتسلسل افعال
الاعمال في تحقيق ما بينهما ما مر كان معنى لغويا للحمد والشكر وما يذكره
الآن معنى عرفي لهما واللفظ عند اهل العرف حقيقة في معناه العرفي
مجازة معناه اللغوي والمعنى الحقيقي بمنزلة ما بهتة الشيء اللازم له

هذا هو الوجه السادس في بيان ان الشكر لله تعالى واجب على كل حال
لان الله تعالى هو الذي خلقنا وفضلنا وفضلنا به على كل شيء
والمشكر لله تعالى واجب على كل حال لان الله تعالى هو الذي
خلقنا وفضلنا وفضلنا به على كل شيء

والله تعالى هو الذي خلقنا وفضلنا وفضلنا به على كل شيء
والمشكر لله تعالى واجب على كل حال لان الله تعالى هو الذي
خلقنا وفضلنا وفضلنا به على كل شيء

هذا هو الوجه السابع في بيان ان الشكر لله تعالى واجب على كل حال
لان الله تعالى هو الذي خلقنا وفضلنا وفضلنا به على كل شيء
والمشكر لله تعالى واجب على كل حال لان الله تعالى هو الذي
خلقنا وفضلنا وفضلنا به على كل شيء

المجازي كعوارض التي يفادها فذلك قال المحقق اي معناها المحقق
ليس عنان عن قول القائل الحمد لله اي ليس بيمينه هذا القول فلا ينافي
كونه فردا من افراد تلك الماهية كما حققته واما حصص هذا النوع بالنسبة الى
الارواح العاقية تسبق الى ان الحمد ما يشتمل على لفظ الحمد او يشتمل
والله وبصفات اجمال النعم من صفات سمات النعمان وجعل الضمير
في قوله عليه للاعتقاد دون الانصاف كما بهتمك اولا وكذا الحال في
جمله مشار اليه بقوله ذلك والشكر كذلك ليس قول القائل الشكر لله
اي ليس بيمينه ذلك القول المحض كما سبق اليه تلك الارواح ولا القول
الطلق الدال على عظيم الله له سبحانه ايضا وهذا لا ينافي كون الثاني جزءا منه
وكون الاول فردا من جزئه الى مطالعة مصنوعة بمعنى الاطلاع على ما
فيها من دقائق الصنع العجيب والحكمة الانيفية ثم صرف العيب الى التامل
فيها والاستدلال بها على وجود الصانع وصفاته والسمع اي صرفه السمع
الى ما يلقى ما ينبغي عن صفاته من الاوامر وينبغي عن الاحسان عن ملاحظة
ومعانيه من النواهي ثم استعمال الالات في استقالتها وتسل على ما ذكرنا
سائر النعم الظاهرة والباطنة لعموم النعم الواصلة الى الكافر وغيره وذلك
لان النعم المذكورة تعريف للعرفي مطلق لم يقيد بكونه متنا على الكافر او
على غيره فثبتنا ولها بخلاف الشكر اذ قد اعتبر فيه نفع مخصوص هو ان يحيا نفع

17.

لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
عنه السلام

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

اذا ما نال من الجوع
باليك وكن حليماً
معهما في كل وقت
لا تتركهما

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
الذي كنا في الشك
والشبهة فيه
والذي هدانا لهذا
الذي كنا في الشك
والشبهة فيه

This image shows a page from a Hebrew manuscript. The text is written in a cursive script, likely from the 16th or 17th century. The lines of text are arranged diagonally across the page, starting from the top left and moving towards the bottom right. The ink is dark, and the paper is aged and slightly discolored. The text appears to be a religious or scholarly work, possibly a commentary or a prayer book.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

خطه الكمال في الف سبوح صفى من ربه
والشاه وحرى

ط فانه يدل على اختيارهم الظلاله عقيب الهوانه لان الفاء والقاف
 فلو كانت الهوانه عيان عن الدلالة الموصلة الى البقية لم يصح هذا
 اختيارهم الهوانه بمعنى الدلالة لان الهوانه بهذا المعنى خارج عن الدلالة لانها
 بوصولها الى المقصود عقيبها اذ يجوز ان يدل احد احد علما
 فلابد من هذا المعنى

وعلم ان الامام فخر الدين بن ركن الدين في بيان الامام هذا المعنى ورد تفسيره
 بما ذكر من الفرق فكونه في بعض كتب الاصول قبل وهذا المعنى ورد
 قوله وقيل من عبادى الشكوك وسمعت بعض الامم الشارح
 ان مختلف هذا المعنى عن كلام امام الحرمين والهداية الدالة على ما
 الى المطلوب عرفها بعضهم بانها الدلالة الموصلة الى البقية وبعض قوله
 فاما ما نود فهدى بياض فاستحوذ المعنى على الهدى ولا يابى هذا العام
 ايضا لا يستلزم ان يكون الغرض مستدركا واما توجيهها بوجدان ما
 يوصل الى المطالب فطعا لان ذلك الوجدان هو الوجدان لا الهدي ولا الهداية
 الا برك ان من جرد المطالب الكماله ولم يدل عليه بقاى هو مقتضى
 ولا يقال في ذلك توجيه العوائد بفقدان يوصل الى المطالب ايضا
 لان من نفاذ عن تحصيل المطالب بالهوى لم يسلك طريقا اصلا فاق
 بما يوصل اليها وليس نفاذ وطعا والقطعة هي الغم بطريق اليقضى اى
 بلا اكتساب وطريق استفاضة كما هو المشهور والاعلام اعم من اللهاج
 او قد يكون بطريق الاستعلام ايضا حال القول الحق والصدق
 فشارك ان في المورد اذ يوصف كل منها القول المطابق للواقع والصدق
 المطابق للواقع بينهما ان المطابقة بين الشئين يقتضى نسبة
 كل منهما الى الآخر بالمطابقة كما علم في باب المنعيا فاذ اطابق الاعتقاد والواقع

الواقع فان نسب الواقع الى الاعتقاد وكان الواقع مطابقا بكسر الباء
 والاعتقاد مطابقا بفحوا فنحن المطابقة القابضة بالاعتقاد يسمى حقا
 بالمعنى المصدرى ويقال هذا اعتقاد حق على انه صفة مشبهة وانما
 سميت بذلك لان المنطوق اليه اولاني هذا الاعتقاد هو الوصف بكونه
 حقا متحققا اى بانها وان نسب الاعتقاد الى الواقع كان الاعتقاد
 مطابقا بكسر الباء والواقع مطابقا بفحوا فنحن المطابقة القابضة بالواقع
 يسمى صدقا ويقال هذا اعتقاد صادق اى صادق وانما سميت بذلك
 تيمنا عما عن اختمها فقولته بقية اليه اى قياس الواقع الى القول او
 العقد المطابق وقوله اعني كونه مطابقا هو بفتح الباء وما ذكره من كونه
 اذا تم هذا التصور ان حمل التصور على المعنى العام فلا اشكال وان
 حمل على الاخص جعل بيان النسبة بين المفهوم وبينه لتوجيهها اذ به
 يتميز كل منهما عن الآخر امتنا اذ ما فوض نواع التصور وزيادة كشف
 فيه فعول للنفس المطلقة جهتان جهة الى عالم الغيب ووجه اعتبارها
 الجهة متاثرة مستفيضة عما فوضها من المبادئ العالية ووجه الى عالم
 الشهادة ووجه باعتبارها من جهة متفرقة فيما تحتها من الابدان
 ولا بد لها من جهة كل جهة من قوة تظم بها حالها هناك فالقوة التي
 بها يتاثر وتستفيض قوة نظرية والتي بها تؤثر ويتصرف هي قوة
 عينية

12

في قوله فانه يدل على اختيارهم الظلاله عقيب الهوانه لان الفاء والقاف
 فلو كانت الهوانه عيان عن الدلالة الموصلة الى البقية لم يصح هذا
 اختيارهم الهوانه بمعنى الدلالة لان الهوانه بهذا المعنى خارج عن الدلالة لانها
 بوصولها الى المقصود عقيبها اذ يجوز ان يدل احد احد علما
 فلابد من هذا المعنى

في قوله وقيل من عبادى الشكوك وسمعت بعض الامم الشارح
 ان مختلف هذا المعنى عن كلام امام الحرمين والهداية الدالة على ما
 الى المطلوب عرفها بعضهم بانها الدلالة الموصلة الى البقية وبعض قوله
 فاما ما نود فهدى بياض فاستحوذ المعنى على الهدى ولا يابى هذا العام
 ايضا لا يستلزم ان يكون الغرض مستدركا واما توجيهها بوجدان ما
 يوصل الى المطالب فطعا لان ذلك الوجدان هو الوجدان لا الهدي ولا الهداية
 الا برك ان من جرد المطالب الكماله ولم يدل عليه بقاى هو مقتضى
 ولا يقال في ذلك توجيه العوائد بفقدان يوصل الى المطالب ايضا
 لان من نفاذ عن تحصيل المطالب بالهوى لم يسلك طريقا اصلا فاق
 بما يوصل اليها وليس نفاذ وطعا والقطعة هي الغم بطريق اليقضى اى
 بلا اكتساب وطريق استفاضة كما هو المشهور والاعلام اعم من اللهاج
 او قد يكون بطريق الاستعلام ايضا حال القول الحق والصدق
 فشارك ان في المورد اذ يوصف كل منها القول المطابق للواقع والصدق
 المطابق للواقع بينهما ان المطابقة بين الشئين يقتضى نسبة
 كل منهما الى الآخر بالمطابقة كما علم في باب المنعيا فاذ اطابق الاعتقاد والواقع

ويكون حمل قرائن من الخطبة فان قيل حملها على مراتب النظرية انما هو
الى براعة الاستدلال لان المذكور في هذا الكتاب ما علم نظرية
واما التي هي متعلقة بهذه النوع فمراتبها فالقائمين في حملها على مراتب
العملية قلت فابعد ان كان كمال القوة العملية كما ستعرف بارتكاب الاعمال
السيئة واكتساب الاخلاق الرصينة والاجتناب عما هو مذموم منها
شراعا او عقلا ومعرفة من الامور التي هي منها علوم نظرية في الغالب
ولذلك قيل النوع العملية يستخرج من القوة النظرية فلذلك المذكورين
تعلق بها ايضا وذكر في الطرف الاخر من الكتاب اعني احكام النظرية
لا يخرج عن الاشارة الى احكام العملية خالية عن العلوم فلو في مبدأ النظرية
عن العلوم كلها ظاهر فان نوقش فيه بانها لا تنقل عن ذاتها اصلها
وان كانت في ابتداء ظهورها في رتبة من الرتبة التي هي الاستعداد
الحقيقي او النفس من الرتبة فان كلا الاستعدادين مشهوران الاول
انفس بعلمه اما مراتب النوع النظرية والكتب بقوله تشبيهها لها اي
لنفس باليعقوب فانما قال الخالية في اعتبارها لان اليقوب الاول يستحيل
خلوها عن الصور كلها الا انها في حد ذاتها خالية عنها اي ليست باضافة
مع شيء منها بخلاف النفس الناقصة فانها مخلوقة عن الصور العلمية بامرها وانما
قيدنا اليقوب الاول لانها تطلق على الجسم اذا تركيب من جسم آخر كالسيرير

والقائمين في حملها على مراتب النظرية انما هو الى براعة الاستدلال لان المذكور في هذا الكتاب ما علم نظرية

والقائمين في حملها على مراتب النظرية انما هو الى براعة الاستدلال لان المذكور في هذا الكتاب ما علم نظرية

والقائمين في حملها على مراتب النظرية انما هو الى براعة الاستدلال لان المذكور في هذا الكتاب ما علم نظرية

والقائمين في حملها على مراتب النظرية انما هو الى براعة الاستدلال لان المذكور في هذا الكتاب ما علم نظرية

كالسيرير المركب عن قطع الخشب ولا يقدر خلقه في نفسه عن القوة
لكونه مأخوذا معها وقوله القابلة صفة ثابتة لليقوب فلا يجب انما الضمير
حصل لها علوم اولية اي ضرورية فان الضروريات لا وابل العلوم
والنظريات ثوابتها وكيفية حصولها انما اذا استعملت تلك
الآلات وادركت بخرجات انتهت لا بينهما من المشاركات في
المبادئ المستعدة لان يقضي عليها من المبادئ الفاض صون كلية
بحكم نسبت بعضها الى بعض ايجابا او سلبا بالاجود توجه العقل اليها
بالحس او بالتجربة الى غير ذلك مما يتوقف عليه الضرورة ومع فصل
لها التصورات والتصورات البدئية التي هي مبادئ العلوم الكلية
واستعدت لاكتسابها استعدادا اكمل من اليقوب لان ملكة الانتقال الى
صفة كاملة راسخة يمكن بها من الانتقال الى النظريات ومن جعل الاضافه
بيانها وجعل الملكة متعابلا لعدم دون الحال ونعم ان الانتقال موجود
فما لا يفتقر تكلف بالاجابة اليه فلنفس من الرتبة من مخلوقة
بمفعول الاستعدادتها اي لاستعدادها من الرتبة او لاستعداد النفس
من الرتبة من العقل النقيض للحوادث في عالمنا هذا واذا صار
اي النظريات حروية عندنا وذلك لما يكون بمثابة هامة بعد اذ
وحصلت لها صفة راسخة فيها يمكن بها ان تحضر النظريات على سبيل

والقائمين في حملها على مراتب النظرية انما هو الى براعة الاستدلال لان المذكور في هذا الكتاب ما علم نظرية

والقائمين في حملها على مراتب النظرية انما هو الى براعة الاستدلال لان المذكور في هذا الكتاب ما علم نظرية

والقائمين في حملها على مراتب النظرية انما هو الى براعة الاستدلال لان المذكور في هذا الكتاب ما علم نظرية

المشاهير من حيث كانت من غير شتم كسب حديد في العقل والفعل وانما ثبت
بذلك لان النظريات ان كانت بالثبوت الا انها من الفعل جدا فكانت
حاصلة لما بالفعل ووجه الضبط في من المراتب الاربع ان القوة النظرية
لاستكمال النفس الناطقة بالادراكات الا ان البديهيات ليست
كالاهام معتد بها لشاركة في درجات العلم لها بها بل كل كمالها للعند
الادراكات الكسبية ومراتب النفس الاستكمال مخففة في نفس الكمال
واستعداده لان الخارج عنها لا تعلق له بذلك الاستكمال ومراتب قوته
فالكمال هو العقل المستعد اعني مشاهير النظريات والاستعداد اما
وهو العقل بالفعل او بعيد وهو اليوناني او متوسط وهو العقل بالملكة
فان قيل مشاهير النظريات مرة بعد اخرى متقدمة على ضرورتها
مخزونة بلا مشيئة فكيف يكون العقل بالفعل استعدادا المستعد مع
ناجوه عنه فقلت هو استعداد لا استكمال واستعداده بعد عيونه وهو
متقدم عليه لا استكمال له ابتداء كاستعداد ابن السابغين فلا يجوز
ومن ثم قيل المستعد متقدم في حدوثه على العقل بالفعل ومتأخر عنه
في البقاء والبقاء والنظر الى ما بين الجهتين حاز تقدم كل منهما على الاخرى
الذكر كما ورد في الكتب واعلم ان من المراتب سبعة بالقيا على كل نظري
في خلاف احوال اذ قد يكون النفس بالنسبة الى بعض النظريات في مرتبة العقل

فان قيل مشاهير النظريات مرة بعد اخرى متقدمة على ضرورتها مخزونة بلا مشيئة فكيف يكون العقل بالفعل استعدادا المستعد مع ناجوه عنه فقلت هو استعداد لا استكمال واستعداده بعد عيونه وهو متقدم عليه لا استكمال له ابتداء كاستعداد ابن السابغين فلا يجوز ومن ثم قيل المستعد متقدم في حدوثه على العقل بالفعل ومتأخر عنه في البقاء والبقاء والنظر الى ما بين الجهتين حاز تقدم كل منهما على الاخرى الذكر كما ورد في الكتب واعلم ان من المراتب سبعة بالقيا على كل نظري في خلاف احوال اذ قد يكون النفس بالنسبة الى بعض النظريات في مرتبة العقل

فان قيل مشاهير النظريات مرة بعد اخرى متقدمة على ضرورتها مخزونة بلا مشيئة فكيف يكون العقل بالفعل استعدادا المستعد مع ناجوه عنه فقلت هو استعداد لا استكمال واستعداده بعد عيونه وهو متقدم عليه لا استكمال له ابتداء كاستعداد ابن السابغين فلا يجوز ومن ثم قيل المستعد متقدم في حدوثه على العقل بالفعل ومتأخر عنه في البقاء والبقاء والنظر الى ما بين الجهتين حاز تقدم كل منهما على الاخرى الذكر كما ورد في الكتب واعلم ان من المراتب سبعة بالقيا على كل نظري في خلاف احوال اذ قد يكون النفس بالنسبة الى بعض النظريات في مرتبة العقل

العقل اليوناني وفي بعضها في مرتبة العقل بالملكة وفي بعضها في مرتبة
العقل بالفعل المستعد وفي بعضها في مرتبة العقل بالفعل ومن قال
لستعدان بصير النفس مشاهير لجميع النظريات التي اذكرها بحث
لا يغيب عنها شي منها لزمه ان لا يوجد استعداد واحد في من الادر
بل في دار القوار اللهم الا البعض للتجريد عن جلباب البدن وعلاجه
اذ قد يوجد لمعات من ذلك كبرق خاطفة قوله ولما كان
شروع في تطبيق القوانين على مراتب القوة النظرية وانما جعل مجموع
القوانين اشارة الى المرتبتين معا لان الاستعداد والهيولاني نعمة
باطنة فلا يتبين لها الا لا لا لا تحصل المرتبة الثانية اعني المشاعر
يشتمل على علم ظاهرة وباطنة فلا يمكن تخصيص القوية الاولى بالمرتبة الاولى
والثانية بالثانية بل يندرج الاولى في القوية الثانية والثانية في
تتوزع على القويتين حذرا من اي حين وشكر على اعطائه اياها
بني اليوناني والمثا عرفان قيل الهيولاني عيان عن قابلية
العلوم وهي من لوازم ما بينة الناطقة من حيث هي فكيف يتصور
اعطائها اياها فقلت هي في حدودها بحيث اذا وجدت في الخارج
كانت قابلة لها فمن جهة من لوازمها واما كونه كاصالة لها
بالفعل قابلة للاقتضاف بها فتوقف على ايجاد الفاعل فلو كان

فان قيل مشاهير النظريات مرة بعد اخرى متقدمة على ضرورتها مخزونة بلا مشيئة فكيف يكون العقل بالفعل استعدادا المستعد مع ناجوه عنه فقلت هو استعداد لا استكمال واستعداده بعد عيونه وهو متقدم عليه لا استكمال له ابتداء كاستعداد ابن السابغين فلا يجوز ومن ثم قيل المستعد متقدم في حدوثه على العقل بالفعل ومتأخر عنه في البقاء والبقاء والنظر الى ما بين الجهتين حاز تقدم كل منهما على الاخرى الذكر كما ورد في الكتب واعلم ان من المراتب سبعة بالقيا على كل نظري في خلاف احوال اذ قد يكون النفس بالنسبة الى بعض النظريات في مرتبة العقل

فان قيل مشاهير النظريات مرة بعد اخرى متقدمة على ضرورتها مخزونة بلا مشيئة فكيف يكون العقل بالفعل استعدادا المستعد مع ناجوه عنه فقلت هو استعداد لا استكمال واستعداده بعد عيونه وهو متقدم عليه لا استكمال له ابتداء كاستعداد ابن السابغين فلا يجوز ومن ثم قيل المستعد متقدم في حدوثه على العقل بالفعل ومتأخر عنه في البقاء والبقاء والنظر الى ما بين الجهتين حاز تقدم كل منهما على الاخرى الذكر كما ورد في الكتب واعلم ان من المراتب سبعة بالقيا على كل نظري في خلاف احوال اذ قد يكون النفس بالنسبة الى بعض النظريات في مرتبة العقل

فان قيل مشاهير النظريات مرة بعد اخرى متقدمة على ضرورتها مخزونة بلا مشيئة فكيف يكون العقل بالفعل استعدادا المستعد مع ناجوه عنه فقلت هو استعداد لا استكمال واستعداده بعد عيونه وهو متقدم عليه لا استكمال له ابتداء كاستعداد ابن السابغين فلا يجوز ومن ثم قيل المستعد متقدم في حدوثه على العقل بالفعل ومتأخر عنه في البقاء والبقاء والنظر الى ما بين الجهتين حاز تقدم كل منهما على الاخرى الذكر كما ورد في الكتب واعلم ان من المراتب سبعة بالقيا على كل نظري في خلاف احوال اذ قد يكون النفس بالنسبة الى بعض النظريات في مرتبة العقل

عطاياه بل لا بد منها من ارتفاع الموانع كالعباق ومن البلاء المناسبة
 فان صاحبها وان راعى جميع القوانين للنطقية وعرض اركان عليها اخطار
 في الانفعال الى المطالب لعدم تعظمه لاندراج ككسباتي والقوانين فان
 الذي يمدى الى سواء الطريق قد يكون عنه كالمعكر اذ لم يراع تلك القوانين
 فما خير القوية لازدواجها نسبتها العداية اعلام احسن والهام الصدق
 الوجه في هذا التخصيص ان الاعلام يتعلق بالامر الخارجي اولا لانه اذا حصل
 في ذمتك صورة شئ يقال ان ذلك الشئ معلوم به ومعلوم لك وما في
 ذمتك من صورته انه لما لاحظته ولا بصيرة تلك الصورة لملاحظة معلومة لا
 ثابته وقد عرفت ان ان كى صفة لوحظ فيها الامر الخارجي اولا فانما تلك
 ان يوقع الاعلام عليه وان الالهام لما كانت عبارة عن العاقل شئ في
 القلب كان متعلقا بالصدق اولا لانه الملقاة منه حقيقة واذا قل الشئ
 انه ملقى اريد ان يلقى صورته وقد مر ان الصدق صفة لوحظ فيه الصورة
 الزمنية اولا فانما تضمنت المناسبة الهام على الصدق وانما تنال
 الاعلام في توالي الالهامات على ما ذكر من حيث ان اعلام احسن
 والهام الصدق من ريان في المعنى بل انما واحد كالا يخفى بقصد
 بذكرهما معا كذا في ذلك الماء فيكون لكل منهما وقية اي في عدم حصول كلمة
 استحضار الابداع لعلامات متبالية والهامات متوالية استعار بيان

هذا الكلام في بيان ان الاعلام يتعلق بالامر الخارجي اولا لانه اذا حصل في ذمتك صورة شئ يقال ان ذلك الشئ معلوم به ومعلوم لك وما في ذمتك من صورته انه لما لاحظته ولا بصيرة تلك الصورة لملاحظة معلومة لا ثابته وقد عرفت ان ان كى صفة لوحظ فيها الامر الخارجي اولا فانما تلك ان يوقع الاعلام عليه وان الالهام لما كانت عبارة عن العاقل شئ في القلب كان متعلقا بالصدق اولا لانه الملقاة منه حقيقة واذا قل الشئ انه ملقى اريد ان يلقى صورته وقد مر ان الصدق صفة لوحظ فيه الصورة الزمنية اولا فانما تضمنت المناسبة الهام على الصدق وانما تنال الاعلام في توالي الالهامات على ما ذكر من حيث ان اعلام احسن والهام الصدق من ريان في المعنى بل انما واحد كالا يخفى بقصد بذكرهما معا كذا في ذلك الماء فيكون لكل منهما وقية اي في عدم حصول كلمة استحضار الابداع لعلامات متبالية والهامات متوالية استعار بيان

هذا الكلام في بيان ان الاعلام يتعلق بالامر الخارجي اولا لانه اذا حصل في ذمتك صورة شئ يقال ان ذلك الشئ معلوم به ومعلوم لك وما في ذمتك من صورته انه لما لاحظته ولا بصيرة تلك الصورة لملاحظة معلومة لا ثابته وقد عرفت ان ان كى صفة لوحظ فيها الامر الخارجي اولا فانما تلك ان يوقع الاعلام عليه وان الالهام لما كانت عبارة عن العاقل شئ في القلب كان متعلقا بالصدق اولا لانه الملقاة منه حقيقة واذا قل الشئ انه ملقى اريد ان يلقى صورته وقد مر ان الصدق صفة لوحظ فيه الصورة الزمنية اولا فانما تضمنت المناسبة الهام على الصدق وانما تنال الاعلام في توالي الالهامات على ما ذكر من حيث ان اعلام احسن والهام الصدق من ريان في المعنى بل انما واحد كالا يخفى بقصد بذكرهما معا كذا في ذلك الماء فيكون لكل منهما وقية اي في عدم حصول كلمة استحضار الابداع لعلامات متبالية والهامات متوالية استعار بيان

بان المبدأ الفاضل للصور العقلية نظرية حافظة لها وذلك لانه لما
 توقف تلك الملكة على كبر الاعلام والالهام لم يكن تلك الصور فيها
 بين الاعلامات المتكررة منطبق في النفس واللام يتصور اعلام صلا
 بل في خزانها والا حاجت الى تخشع كسب جديد ولا يكون كسب
 اخر انه لا جوهر مجرد تنعكس منها اشعة الى ابرة الناطقة كسب
 استعداداتها المتعاقبة على ما تقرر في الحكمة لان استعداد العلوم ليس
 الا من حضرتك اشار به الى ان قوله لا علم الا ما علمت معناه الاستعداد
 علم الا با فاضلك لان داية العلوم الاولوية اي البدئية فان رايها
 بطريق الالهام دون الاستفاضة بالاكساب النظرى لا يحصر العلم
 والحكمة فيك اي نعم الاشياء على ما عليها وتفضل الافعال على ما ينبغي
 فالعداية الحقيقية في تحصيل النظريات لا يتصور الا منك واعلام
 احسن اي انما سالتك اعلام احسن والهام الصدق مرة بعد اخرى لانك اجود
 احسن والكريم المطلق فلا يتطرق فيوزن في مواهبك وعطاياك كغيرك
 باستعمال الشرائع النبوية الاحكام المتكفلة بالاعمال الطاهرة من حيث انها
 اوضاع كلية كمواردات ربية تسمى شرايع النبوة التي لا يخطئ فيها
 ومن حيث انها اوضاع كلية وانسار حكمه حكمه او جهات الصدق الى الابد
 تسمى فاميس النبوة فان الملك بالان بالوصى يسمى ناموسا فاطلق اسمه

هذا الكلام في بيان ان الاعلام يتعلق بالامر الخارجي اولا لانه اذا حصل في ذمتك صورة شئ يقال ان ذلك الشئ معلوم به ومعلوم لك وما في ذمتك من صورته انه لما لاحظته ولا بصيرة تلك الصورة لملاحظة معلومة لا ثابته وقد عرفت ان ان كى صفة لوحظ فيها الامر الخارجي اولا فانما تلك ان يوقع الاعلام عليه وان الالهام لما كانت عبارة عن العاقل شئ في القلب كان متعلقا بالصدق اولا لانه الملقاة منه حقيقة واذا قل الشئ انه ملقى اريد ان يلقى صورته وقد مر ان الصدق صفة لوحظ فيه الصورة الزمنية اولا فانما تضمنت المناسبة الهام على الصدق وانما تنال الاعلام في توالي الالهامات على ما ذكر من حيث ان اعلام احسن والهام الصدق من ريان في المعنى بل انما واحد كالا يخفى بقصد بذكرهما معا كذا في ذلك الماء فيكون لكل منهما وقية اي في عدم حصول كلمة استحضار الابداع لعلامات متبالية والهامات متوالية استعار بيان

هذا الكلام في بيان ان الاعلام يتعلق بالامر الخارجي اولا لانه اذا حصل في ذمتك صورة شئ يقال ان ذلك الشئ معلوم به ومعلوم لك وما في ذمتك من صورته انه لما لاحظته ولا بصيرة تلك الصورة لملاحظة معلومة لا ثابته وقد عرفت ان ان كى صفة لوحظ فيها الامر الخارجي اولا فانما تلك ان يوقع الاعلام عليه وان الالهام لما كانت عبارة عن العاقل شئ في القلب كان متعلقا بالصدق اولا لانه الملقاة منه حقيقة واذا قل الشئ انه ملقى اريد ان يلقى صورته وقد مر ان الصدق صفة لوحظ فيه الصورة الزمنية اولا فانما تضمنت المناسبة الهام على الصدق وانما تنال الاعلام في توالي الالهامات على ما ذكر من حيث ان اعلام احسن والهام الصدق من ريان في المعنى بل انما واحد كالا يخفى بقصد بذكرهما معا كذا في ذلك الماء فيكون لكل منهما وقية اي في عدم حصول كلمة استحضار الابداع لعلامات متبالية والهامات متوالية استعار بيان

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فہرست کتابیات

والمثل والتمثيل والاسلام
واحد القارات متفكر في الجوار

المجلد الثاني

لا اله الا الله
رسول الله
اشهد ان لا اله الا الله
نصير
على الحقيقة

وما يتبعها من

اولاً جهة مقتضية للنسبة قلنا يكفيه انهم كانوا متعلقين بها متوهمين
 الى تحصيل النفس الناقصة العالية فان ذلك باق فيهم وذلك كانت اوزم
 زبانية مرفوعة معن لينضاج اوارثهم منهم على الرايين كما يشاهد
 ارباب الصباير ويشهدون به فقد ظهر ما قورناه مناسبتة قوله وتظهر
 لما تقدم من موالاتنا هذه الكمال بان الصلوة على النبي واجبة عملاً كما
 انها واجبة شرعاً اذ بالعلم بها اذراك المركبات سواء كان بالبيان
 بظهورها في التصديق باحوالها وكذا الى ان في العروة فانها اذراك
 البسيطة تصورات او تصديقات ومن ثم يقال عرفت الله دون علمته
 ومما سبقت هذا الاصطلاح كما تقدم من اية اللغة من حيث ان متعلق العلم
 في هذا الاصطلاح وهو المركب متعدد ومتعلق العروة وهو البسيط واحد
 كما انها اصل كذلك عندنا بل اللغة وان اختلف وجه التقدير والوصف
 وانما قال بهذا اذ قد ذكرنا في علم هذا الفن ان العروة تستعمل في جزئيات
 فيكون العلم في مقابلتها استعمالاً في الكلمات اعلم من ان يكون مقولها
 كلياً او قاصياً كلية وذكرنا في نور العارضة الثانية ان المراد بالعلوم
 هي التصديقات بالمعارف التصورات بناء على ما سبق من ان العروة
 اذراك البسيط والعلم اذراك المركب لم يرد ان هذا الاصطلاح عمن سبق
 بل انه مني عليه كما ينبغي عند عمارته فكانه جعل الاصطلاح المتأخر في الكتاب

بهم

بهم

والاعراض في هذه العروة
 والاعراض في هذه العروة
 والاعراض في هذه العروة

والاعراض في هذه العروة
 والاعراض في هذه العروة
 والاعراض في هذه العروة

المناسب للمعنى اللغوي اصلاً وقر عليه الاصطلاح الباني والثالث لان
 الكل والتصديق اثنان بالركب في جوهرية التصورات اثنان بالبسيط والكل
 استعمال العلم في التصديقات والمعرفة في التصورات اصلاً لانه عين
 المعنى اللغوي ثم يفرق عليه المعنى الثاني الاخر ان كان اذراك اثنان في
 من اول حصول النجاة من ان كل معرفة وعلم فاما تصور او تصديق يدل
 على انها متعلقات من اذراك في ان منها معينين آخرين لا اثنان في
 الكتاب ايها احد هما ان العروة تطلق على الادر اك الذي بعد اجمال ذلك
 انها تطلق على الاخر من اذراكين شئ واحد تجل في بينهما تقدم ولا يعبر
 من يميز العبد في العلم ولهذا لا يوصف الباري بالعروة ويوصف بالعلم
 فلذلك حصص المعارف بالاهلية فان ذاته وصفاته منزّهة عن التركيب
 مطاوعة حصص العلوم باحقيقته اي ثابتة على قدر الوجود كما مر وذلك لانه لما
 وقعت الحقيقة في مقابلته الالهية التي هي بسايط اربابها الاذراكات
 الثابتة المتعلقة بالمركبات في الاغلب فحصلت صفة للعلوم والنقص قدم
 العلوم الحقيقية في الذكر اذ بها يتوصل الى تلك المعارف وعكس الشارح نظراً
 الى ان تلك البسايط مسوقة بالذات والشرف على المركبات لا سيما
 من الغنون تشبيه من السبايل بالاضواء فيما ذكر اصل شرف عايشية
 ابواب هذا الكتاب بمطالع انوار الكواكب والحكمة معصورة بالذات

هذا المعنى في اللغة
 هذا المعنى في اللغة

هذا المعنى في اللغة
 هذا المعنى في اللغة

هذا المعنى في اللغة
 هذا المعنى في اللغة

هذا المعنى في اللغة
 هذا المعنى في اللغة

هذا المعنى في اللغة
 هذا المعنى في اللغة

وكل ذلك موافقا لكلام المتن على ان المنطق ليس من اقسام الحكمه وكذلك
 يدل عليه اخذه في تعريفه اعيان الموجودات اي الموجودات الخارجيه
 واما اخذنا في ان كل نفس الانسانيه اما هو اركان الواجب في
 الامور المنطقه اليه في سلسله العلويه بحسب الوجهه الاصله اي الخارجيه
 اوله كمال معياره في اركان احوال الموجودات وادخلت عندها في الحكمه كانه
 على سبيل البنيه دون الاحاطه والبحث عن الوجود الذي يثبت عن احوال
 الاعيان ايضا من حيث انها بل لها نوع آخر من الوجوه اوله من جوف
 الاعيان عن تعريفه وقال الحكمه علم باحث عن احوال الموجودات جعل
 للمنطق عن اقسام الحكمه النظرة الباشية عما لا يكون وجوده بقدرتنا و
 اخبارنا وكلامه الرئيس اشارته مبني على هذا القول وعلى التوفيق
 بين موضوع الحكمه شيئا او اعدا هو الوجهه مطلقا او الوجهه الخارجيه والاه
 لم يخرج بحث فيها عن احوال المخصوصه بانواعها بل موضوعها شيئا متوقفا
 متشارك في امر عرضي هو الوجهه المطلق او الخارجيه ووجه بحسب ما يتوقف
 الاحوال المتشركه ببقود مخصصه لها واحد واحد من تلك الاشياء لئلا
 يكون من الاعراض العامة الغريبه عن احوال المتشركه هو على صيغة البناء
 المنقول اي وقع الاشتراك فيها بين قسمين منها كالايمان المتشرك بين
 الجود والوحي او بين السلسله كالوجود والوحيه فان كان الى البحث عن

في تعريفه اعيان الموجودات اي الموجودات الخارجيه
 واما اخذنا في ان كل نفس الانسانيه اما هو اركان الواجب في
 الامور المنطقه اليه في سلسله العلويه بحسب الوجهه الاصله اي الخارجيه
 اوله كمال معياره في اركان احوال الموجودات وادخلت عندها في الحكمه كانه
 على سبيل البنيه دون الاحاطه والبحث عن الوجود الذي يثبت عن احوال
 الاعيان ايضا من حيث انها بل لها نوع آخر من الوجوه اوله من جوف
 الاعيان عن تعريفه وقال الحكمه علم باحث عن احوال الموجودات جعل
 للمنطق عن اقسام الحكمه النظرة الباشية عما لا يكون وجوده بقدرتنا و
 اخبارنا وكلامه الرئيس اشارته مبني على هذا القول وعلى التوفيق
 بين موضوع الحكمه شيئا او اعدا هو الوجهه مطلقا او الوجهه الخارجيه والاه
 لم يخرج بحث فيها عن احوال المخصوصه بانواعها بل موضوعها شيئا متوقفا
 متشارك في امر عرضي هو الوجهه المطلق او الخارجيه ووجه بحسب ما يتوقف
 الاحوال المتشركه ببقود مخصصه لها واحد واحد من تلك الاشياء لئلا
 يكون من الاعراض العامة الغريبه عن احوال المتشركه هو على صيغة البناء
 المنقول اي وقع الاشتراك فيها بين قسمين منها كالايمان المتشرك بين
 الجود والوحي او بين السلسله كالوجود والوحيه فان كان الى البحث عن

في تعريفه اعيان الموجودات اي الموجودات الخارجيه
 واما اخذنا في ان كل نفس الانسانيه اما هو اركان الواجب في
 الامور المنطقه اليه في سلسله العلويه بحسب الوجهه الاصله اي الخارجيه
 اوله كمال معياره في اركان احوال الموجودات وادخلت عندها في الحكمه كانه
 على سبيل البنيه دون الاحاطه والبحث عن الوجود الذي يثبت عن احوال
 الاعيان ايضا من حيث انها بل لها نوع آخر من الوجوه اوله من جوف
 الاعيان عن تعريفه وقال الحكمه علم باحث عن احوال الموجودات جعل
 للمنطق عن اقسام الحكمه النظرة الباشية عما لا يكون وجوده بقدرتنا و
 اخبارنا وكلامه الرئيس اشارته مبني على هذا القول وعلى التوفيق
 بين موضوع الحكمه شيئا او اعدا هو الوجهه مطلقا او الوجهه الخارجيه والاه
 لم يخرج بحث فيها عن احوال المخصوصه بانواعها بل موضوعها شيئا متوقفا
 متشارك في امر عرضي هو الوجهه المطلق او الخارجيه ووجه بحسب ما يتوقف
 الاحوال المتشركه ببقود مخصصه لها واحد واحد من تلك الاشياء لئلا
 يكون من الاعراض العامة الغريبه عن احوال المتشركه هو على صيغة البناء
 المنقول اي وقع الاشتراك فيها بين قسمين منها كالايمان المتشرك بين
 الجود والوحي او بين السلسله كالوجود والوحيه فان كان الى البحث عن

عن الاحوال المتشركه فنقسم الامور العامة من تلك الاقسام الاربعة فان
 قيل للاحوال المتشركه هي نفس الامور العامة فيجب ان ليست مسائل في
 محولات في قسمها بل موضوعات فيجب فلا بحث هناك عن الاحوال
 المتشركه بين الاقسام لان البحث عبارة عن اثبات محولات لموضوعاتها
 قلت البحث عن فضاء القسم هو الاعراض الذاتية للامور العامة لما
 يكون مشتملة عليها وانت خبير بان الامور العامة اذا جعلت موضوعات
 في قسمها لم يكن البحث عن احوالها بحثا عن احوال الاعيان بل بحث
 يعال الامور العامة هي محولات ثبتت هناك للاعيان معينه بما اشتركا
 اليه من المخصص اما مطلقا واما على القول بان عرضها للاعيان لا عام
 عرضي لها لم لان تقديم الامور العامة على سبيل الاقسام لعمومها وكونها لها
 مباين للامور الخاصة وبما خير التالي عنها لتوقفه عليها لا لغيره وتقدم احوالها
 على الاعراض لاجتياج الوضوح وتقدم احوال الجود وتقدم مباين
 الاعراض لما فصلناه في شرح المواظف وتعلم ان التوفيق المذكور بين
 بينا لان الحكمه النظرة التي قسمتها الحكمه للعلية اياها عن احوال الجود
 التي وجودها بقدرتنا واخيلا ان تلك المذكورة الطرافه الخان من هذا المخصص
 هو الحكمه النظرة المتعلقة بالقوة العامه لا بالعلية المتعلقة بالقوة العامه واما
 اختص عليها لان القوة العامه اشرف لبقا واغنى ابدالها ودون العامه

في تعريفه اعيان الموجودات اي الموجودات الخارجيه
 واما اخذنا في ان كل نفس الانسانيه اما هو اركان الواجب في
 الامور المنطقه اليه في سلسله العلويه بحسب الوجهه الاصله اي الخارجيه
 اوله كمال معياره في اركان احوال الموجودات وادخلت عندها في الحكمه كانه
 على سبيل البنيه دون الاحاطه والبحث عن الوجود الذي يثبت عن احوال
 الاعيان ايضا من حيث انها بل لها نوع آخر من الوجوه اوله من جوف
 الاعيان عن تعريفه وقال الحكمه علم باحث عن احوال الموجودات جعل
 للمنطق عن اقسام الحكمه النظرة الباشية عما لا يكون وجوده بقدرتنا و
 اخبارنا وكلامه الرئيس اشارته مبني على هذا القول وعلى التوفيق
 بين موضوع الحكمه شيئا او اعدا هو الوجهه مطلقا او الوجهه الخارجيه والاه
 لم يخرج بحث فيها عن احوال المخصوصه بانواعها بل موضوعها شيئا متوقفا
 متشارك في امر عرضي هو الوجهه المطلق او الخارجيه ووجه بحسب ما يتوقف
 الاحوال المتشركه ببقود مخصصه لها واحد واحد من تلك الاشياء لئلا
 يكون من الاعراض العامة الغريبه عن احوال المتشركه هو على صيغة البناء
 المنقول اي وقع الاشتراك فيها بين قسمين منها كالايمان المتشرك بين
 الجود والوحي او بين السلسله كالوجود والوحيه فان كان الى البحث عن

في تعريفه اعيان الموجودات اي الموجودات الخارجيه
 واما اخذنا في ان كل نفس الانسانيه اما هو اركان الواجب في
 الامور المنطقه اليه في سلسله العلويه بحسب الوجهه الاصله اي الخارجيه
 اوله كمال معياره في اركان احوال الموجودات وادخلت عندها في الحكمه كانه
 على سبيل البنيه دون الاحاطه والبحث عن الوجود الذي يثبت عن احوال
 الاعيان ايضا من حيث انها بل لها نوع آخر من الوجوه اوله من جوف
 الاعيان عن تعريفه وقال الحكمه علم باحث عن احوال الموجودات جعل
 للمنطق عن اقسام الحكمه النظرة الباشية عما لا يكون وجوده بقدرتنا و
 اخبارنا وكلامه الرئيس اشارته مبني على هذا القول وعلى التوفيق
 بين موضوع الحكمه شيئا او اعدا هو الوجهه مطلقا او الوجهه الخارجيه والاه
 لم يخرج بحث فيها عن احوال المخصوصه بانواعها بل موضوعها شيئا متوقفا
 متشارك في امر عرضي هو الوجهه المطلق او الخارجيه ووجه بحسب ما يتوقف
 الاحوال المتشركه ببقود مخصصه لها واحد واحد من تلك الاشياء لئلا
 يكون من الاعراض العامة الغريبه عن احوال المتشركه هو على صيغة البناء
 المنقول اي وقع الاشتراك فيها بين قسمين منها كالايمان المتشرك بين
 الجود والوحي او بين السلسله كالوجود والوحيه فان كان الى البحث عن

اذ ينقطع اثره عند فواب البدن وايضا المقصود من الحكمة العلمية هو العلم
وهي حسيته بالنسبة الى المعارف الالهية والكمالات القدسية التي يحصل
العلوم الحكيمة القياس في لفظ الحكيمة لتسكين الكاف كمن المستعمل في
بالفتح كما في لفظ الارضية لذلك الجملات في اما ان يطلب تصور
العلم السبطا في العلم تقابل العلم والملكة والاعدام انما يتاخر عليها
ولا تنضم الا بالاعتناء بها فكما ان العلوم تنقسم الى تصوري وتصورية كذلك
المجمل تنقسم الى مجمل تصوري اي مجمل اذا ادرك كان ادراكه تصورا
والي مجمل تصوري اي مجمل اذا ادرك كان ادراكه تصديقا لا بوجوه
اي الطرق الاولى والى لفظ اي الجملات من جهة التصور فتم التصورات
بالجملات التصورية والتصديقات بالجملات التصديقية لان التصور
كما ستعرفه عما في الصورة الحاصلة وكذلك التصديق فالتصديق يحصل
للمحصل فالتصديق هو المجمل من جهة التصور او من جهة التصديق وايضا
لو اکتفى فيها بما من شأنه ان يرتسم في الذهن من الصور الادراكية وجعل
المنطق آلة لاكتساب العلوم الغير الحسية وحكم بان تلك العلوم فتان
لم يتبين الاخصار الا بان يقال في متعلقه بالجملات وادراكها اما تصورا
او تصديقا وذلك لان اخصار العلم تهتم في التبيين انما هو لاخصار العلوم
فيما يتعلقان به فكذا اكل فيما يتعلق بالمجمل لما عرفت اننا نقترب

من المقصود بالذات في هذا القسم يعني قسم التصورات وهو بحث
الكليات والتعريفات تكون مباحث الكليات وسيله الى مباحث
التعريفات لا ينافي كونه مقصودا بالذات نظر الى المقدمات وقوله هنا
اشارة الى ان المقدمات تطلق على معنيين افرق احدهما القضية التي
جعلت جزء القياس او المحي والآخر ما يتوقف عليه صحة الدليل كاي
التصور وكليات الكبرى في الشكل الاول مثلا ولكن هذا الثاني اعم من سابقه
والشرع في العلم لا يتوقف على ما هو فوائده والا لدار بل على ما يكون
خارجا عنه ثم التصوري في الشرع الذي هو فعل اختياري توقفي على
العلم بوجه من الوجوه وعلى التصديق بزيادة يرتب عليه سواء كان جازما
او غير جازم مطابقا او غير مطابق واما تصور برسمه والتصديق بمبادي
المقصود منه والتصديق بان موضوعه اي شيء هو يتوقف عليها الشرع
فيه على بصيرة وكذلك مباحث الالفاظ بوجوب زيادة بصيرة في الشرع بطريق الاستدلال والامادة فتقول ما سوف
على بصيرة فلهذا الامور الاربعة موجبة لها كالا يخفى على ذي مسكة ولا
برهان على اخصار معتدلة العلم في ثلثة واربعة ولا على اخصار البصيرة في
مرتبة واحدة فن اطلع على خامس خارج بوجوب ان زيادة في البصيرة فلا ان
يعتق من المقدمات بل المقصود توجيه ما ذكره في اواخر كتاب المنطق من بيان ما
الامور الثلثة او الاربعة على سبيل الخطاية الكافية في مثال هذه المقدمات

هذا هو المقصود من المقدمات
وهو ما يتوقف عليه صحة الدليل
وهو ما يتوقف عليه صحة الدليل
وهو ما يتوقف عليه صحة الدليل

هذا هو المقصود من المقدمات
وهو ما يتوقف عليه صحة الدليل
وهو ما يتوقف عليه صحة الدليل
وهو ما يتوقف عليه صحة الدليل

هذا هو المقصود من المقدمات
وهو ما يتوقف عليه صحة الدليل
وهو ما يتوقف عليه صحة الدليل
وهو ما يتوقف عليه صحة الدليل

هذا هو المقصود من المقدمات
وهو ما يتوقف عليه صحة الدليل
وهو ما يتوقف عليه صحة الدليل
وهو ما يتوقف عليه صحة الدليل

فقد بر ولا يكن من انما بطين خطا عشوا وكان الانسب تصويرا على
العينين وذلك لان نسبة القدمات الى العندين على السواء لا اختص
لها بالقسم الاول فايراد فيه ترجيح بلا مرجح وقد ارجعت بان القسم
الاول يشترك القدمات في توقف القسم الثاني على كل منهما لان المقدمات
يتوقف على التصور فلهذا الشاركة او رد ما فيه ولو لا كان الاول ان
يجعل الطرف الاول مشحلا على مقدمة بيان ان يتوقف عليه الشروع في
العلم وتبين ان الكتابات التصورات والتصرفات العلوم اما نظرية منها
تتضمن مشهورا ان احداهما ان العلوم اما نظرية اي غير متعلقة بكيفية
عمل واما علمية اي متعلقة بكيفية عمل وتبين ان العلوم اما ان لا يكون في
انفسها انه يحصل شي او بل كانت مقصودة بذاتها وليس هي غير ذلك ولا
ان يكون انه غير مقصودة في انفسها ونسب اليه فجمع الشارح بينهما
تبيينها على ان موادها واحد وان يكون في حد ذاته انه لا يحصل له لانه
وان يكون متعلقا بكيفية تحصيله فهو متعلق بكيفية عمل وما يتعلق بكيفية
عمل لا بد وان يكون في نفسه انه لا يحصل غير فقد رجع معنى الآلي الى معنى
العلمي وكذا ما لا يكون انه له كذلك لم يكن متعلقا بكيفية عمل وما يتعلق
بكيفية عمل لم يكن في نفسه انه غير وقد رجع معنى النظري وغير الآلي الى شي
واحد النظري والعلمي استعملان في معان ثلاثة احدها في تقسيم العلوم

العلمي
النظري
العلمي

العلمي
النظري
العلمي

العلمي
النظري
العلمي

مطلقا كما ذكرناه فالمنطق والحكمة العملية والطب العلمي وعلم الجبالة كلها
داخلة في العلم المذكور تبين اننا باسرها متعلقة بكيفية عمل اما ذهني كالمنطق
او خارجي كالطب مثلا وتبينها في تقسيم الحكمة على ان ينشأ كل علم فان لم
تعتبر في تعريف الحكمة فيدالاعيان كان للمنطق داخلا في الحكمة النظرية
دون العملية اذ ليس يحس الا عن العقولات الثانية التي ليس وجودها
بغيرتنا واختيارنا ومن هذا البحث علم كيفية العمل الذي هو العلم اذ
ليس يجب من تعلق العلم بكيفية عمل ان يكون ذلك العمل موصوفا كان
الحكمة العملية وان اعتبر في التعريف ذلك القيد كان للمنطق خارجا عن القيد
معها كما حققته وتبينها باذكرة تفصيل الصناعات من انما اما علمية اي
يتوقف حصولها على ممارسة العمل او نظرية لا يتوقف حصولها على ممارستها
هذا يكون علم الفقه والنحو والمنطق والحكمة العملية وذلك القسم من الطب
خارجة عن العملية بهذا المعنى اذ لا حاجة في حصولها الى مزاوله الاعمال بل
علوم الجبالة والحجامة لتوقفها على الممارسة والمزاوله ولو عاين العلوم الغير
الالهية حصولها انفسها وذلك لانها في حد انفسها مقصودة بذواتها
وان لم يكن ان يرتب عليها منافع اخرى فان قيل غاية الشيء علمه له ولا
يتصور كون الشيء علمه بنفسه قلنا الغاية بحسب وجودها الذي هي علمه لوجه
في الغاية في الخارج فاللازم من كون الشيء غاية لنفسه ان يكون له وجوده

العلمي
النظري
العلمي

العلمي
النظري
العلمي

العلمي
النظري
العلمي

العلمي
النظري
العلمي

العلمي
النظري
العلمي

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in several lines across the page. The ink is dark, and the background is light-colored, possibly parchment or paper. The text is somewhat faded and difficult to read in some places due to the quality of the scan.

اجتناب الناس اليه بسبب معيّن هو العناية منه بتقصّص العلم يكونه
مترتباً عليه كذلك معرفة حقيقة أي حقيقة الوجود فان لفظ
الحقيقة في الاصطلاح ^{الاصطلاح} انما يطلق على الوجودات لان حقيقة الشيء
البيّنة لنا مطالبان مطلباً ويطلب به التصوّر ومطلب بل
ويطلب به التصديق والتصور على تعيين احد ما تصور بحسب الاسم
وهو تصور الشيء باعتبار مفهومه مع قطع النظر عن انطباقه على طبيعة
موجودة في الخارج وهذا التصوّر يحوي الموجودات قبل العلم بوجودها
وفي الموجودات ايضا والطالب له بالاشارة للاسم وثانيهما التصوّر
بحسب الحقيقة أعني تصور الشيء الذي علم وجوده والطالب لهذا التصوّر
ما احقيقه وكذلك التصديق نعم الى التصديق بوجه الشيء في نفسه
والى التصديق بثبوت غيره والطالب ^{لأن التصديق بوجود الشيء} للأول بل البيّنة والثاني
بل المركبة ولا شبهة في ان مطلب بالاشارة مقدم على بل البيّنة
فان الشيء لم يتصور مفهومه لم يكن مطلب التصديق بوجوده كما ان
مطلب بل البيّنة مقدم على مطلب بالحقيقة او عالم يعلم وجود
الشيء لم يكن ان يتصور من حيث انه موجود ولا يرتب ضرورة يابن
الهيئة المركبة والمالية بحسب حقيقة لكن الاولى تقدم المالية واعلم
انه اراد بالمالية الحقيقة التصوّر باعتبار الحقيقة أي باعتبار الوجه

عالمه هي علة لوجوده الخارجي ولا محذور فيه لا يقال هذا فانتم في الوجود
الخارجي دون العلوم فانها موجودات متميزة لكونها صوراً عقلية لا تأخذ
ان العلوم قد توجد في ذهن بدونها كما اذا ضل علماً مخصوصاً فان ذلك
العلم حاصل بذاته في ذهن بدونها كالنور وقد توجد فيه لا بدونها بل بصورة
كما اذا تصور علماً مخصوصاً قبل ان تعلمه ولا شك ان وجوده في الذهن على
الوجه الاول مغاير لوجوده فيه على الوجه الثاني فهو باعتبار الوجه الثاني
علة له باعتبار الوجود الاول ونسبة الثاني الى الاول كنسبة الوجه الثاني
الى الخارجي قوله وعناية العلوم الالهية حصول غير ما وذلك لانها متعلقة
بكيفية العمل وتمييزها فالمقصود منها حصول العمل سواء كان ذلك العمل مقصوداً
بالذات او مقصوداً للآخر او يكون هو غاية اجرة لتلك العلوم يكون له عناية
اي مغايرة له خارجة عنه والعناية متقدمة في التصور على تحصيل ذي العناية
لان تحصيله فعل اختياري فلا بد ان يكون مسبوقاً بتصور العناية اي بصورة
من حيث انها عناية له اذ لا بد من التصديق بغيرها على ذلك الفعل كما بين
موضوعه فان قلت ليس هذا الفصل الا تصور عناية المنطق دون ذلك
التصديق اذ لو ذكر فيه لم يكن كما بين فيه على احتياج الكس الى المنطق
قلت لا حاجة منها الى بيان فان من تصور المنطق من حيث انه آلة فانه
يحتاج فانه تصور عناية وتصديق بغيرها عليه وكيف لا والعلم بان احتياج

卷之六

ای بر شریک او القصد من
بالفایه بیضم بر شریک گویند
معتبراً فی مفهوم الفایه و لهذا
صح تعاضل کل الخلیف بقره لاد
لابد من القصد من شریک
و کذا الغفل غفلت

سواء كان تصور اياكنا اولاً فلا يرد عليه ان المذكور في الكتاب رسم
لحقيقة المنطق فلا يعيد تصور كنهها والمطابقا الحقيقة هو لكنه ولذلك
يجاب بجدا التام بحسب الحقيقة فقط كما ان المطابقا لارجحة تصور
المفهوم بنفسه لا يورضه ولذلك يجب بجدا التام بحسب الاسم دون
الواقع والرمح بحسبه فلهذا في تلك تصور حقيقة اى هبته باختيار
وجودها موقوف على العلم بوجوده اذ لا إمكان لذلك التصور بدون
هذا العلم بين احتياج النفس الى المنطق في الكتاب الكليات العلمية
اعني التصورات الكاملة والمضغيات البعيدة فكلما يكن ثبوت التصور
يوجوده محققاً التصديق بالا احتياج اذ ربما كان له دليل العلم بقل
وبان بلبنة توقف على بيان الاحتياج بل استدلالاً بوجوده ثبت
احتياج النفس اليه في الكليات الثابتة بلا شبهة وقد اورد على
الشراح ان الكليات صور عليه فكون موجودات في مية متوقفة
على امر موهبة في الزمن هو المنطق ولو فرض ان الكليات موجودات
خارجية لم تشبه ايضا لان وجودها في الخارج موقوف على وجود المنطق
في الذهن على التعديرين لا يلزم وجوده في الخارج فلا يكون له حقيقة لانه
عبارة عن هبة الوجودات الخارجية فاجاب بان ما ذكرناه كلام محض تصديقي
فايد توجه امر مذكور في اوابل كتب هذا الفن في يوم استدراكها بحسب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام
الذي جاء به موسى عليه السلام
والتي هي آياته العظمى
والتي هي آياته العظمى

وايضاً لما كان احوالنا محل اليه المقاصد فليس هو نفس الفصل به

لا يثبت علم ان ذلك السبب غايته المرتبة عليه واما على تصور الحقيقة
فلان البحث بالضرورة يتيق اليه وذلك لان التصديق بالاحتياج
اليه في امر موجه يثبت وجوده وتصور غايته فيحصل تصور ما يثبت
الوجود باعتبار العاية وهو المراد من تصور بحسب الحقيقة وايضا
بما تدبره ثانياً للاختصار عليه في العزائم وتقديم في البيان فان
تصور الحقيقة متوقف على التصديق بالوجه المستفاد من التصديق
بالاحتياج على الوجه المذكور المستفاد من ان الحاجة فاما كان بها
اخر ما يحل اليه تلك المقاصد في البيان لكونه موقفاً عليه وقوم
الفصل به وادق توقفه بان الحاجة على معرفة التصور والتصديق به
عليك كلام في هذا التوقف ما يوجب فيه ان شاء الله الى العلم اما
ادراك يحصل مع الحكم فم التصديق على التصور لان مفهوم وجودي و
مفهوم التصور عددي كما يرى والحق فم التصور على التصديق كما ستعرف
من مقدمة على التصديق طبعاً ان للبيان من عبارة المتأخرين في تقسيم
العلم بمراتب الادراك ان كان محالاً للحكم متارناً له فهو التصديق والاعلم
هو التصور غير عددي ان كل واحد من تصور الطرفين والنسبة دخل
في تعريف التصديق دون تعريف التصور فيلحق ان طراداً وعكس
على ان الادراك الجامع للحكم لا يتناول التصديق على مذهب الامام واكتماد

صدر الفصل بها فقال العلم اما التصور ان كان احوالنا محل اليه المقاصد فليس هو نفس الفصل به

بنفي او اثبات اي العلم اما ادراك يحصل مع الحكم او ادراك لا يحصل مع الحكم فان كان احوالنا محل اليه المقاصد فليس هو نفس الفصل به

ان العلم هو التصديق والتصديق هو العلم

واكتماد اصلاً فكيف بعضهم وقال المراد بفارته الادراك للحكم ان يكون
بحكم لا احتياج عارضاً له ولا شك في انه انما يلحق التصورات لثلاث
كل واحد لا اثنين منها فيخرج التصورات لثلاث من حيث انه
لمحوق كموعوض له من تصديقاً وما عداه تصوراً فانه عليه ان هذا
مذهب ثالث يكون الحكم فيه خارجاً عن التصديق عارضاً له مع كونه
موصوفاً بصفات الحكم من كونه طينياً وجارياً يقينياً او غير يقينياً
غير ذلك فالثمة وقال لا مشاحة في الاصطلاح ان كل واحد انما يلحق
بما ثبت ولا محذور في اجراء صفات الاخرى على المحقق فلما كان
اثبات مذهب جديد بلا سند معتد بعد اجراء ما يلحق بالثمة
وجعل الطرف اعني قوله مع الحكم مستقراً لا لغوا كما في غيره فانطبق
بتويف التصديق الخارج من التقسيم على ان الامام فلم يلزمه اثبات مذهب
اخر ولا اجراء صفات العارض على موضوع بل اجراء صفات اجزى على
الكل لكنه مع ذلك منقضى يستلزم حصوله من تركيب الحكم مع كل واحد
من تلك التصورات او مع اثني منها فان الحكم في هذه الصور ايضا
اخر من التركيب فيصدق عليه انه ادراك يحصل مع الحكم وليس من الانقاض
بما يرد له اذ معصومه ان يحل عبارة على ما تجل من المذهبين ويؤيد
بما يمكن تأييده ثم بطله وتوضيحه اورد في توضيح ما هو بصدده قضية

ان العلم هو التصديق والتصديق هو العلم

ان العلم هو التصديق والتصديق هو العلم

ان العلم هو التصديق والتصديق هو العلم

ان العلم هو التصديق والتصديق هو العلم

فطرته عريضة فيها اذ منها يتجلف اجزء على اركان الطرفين والسبب خلقها
 ظاهرة وينكشف مقصوده انكشافا تاما واخيارا تاما من الهندسات لان
 الاوائل كانوا يبتدون في تعليمهم بها وباحتسابها بقوما للادمان فيقولون
 لها بالبقينيات التي لا يتطرق اليها علة وخص هذا الشكل المطلق
 باول الاشكال السطحي المستقيمة الخطوط البشرية فيحصل لها حالة اركبية
 لا شبهة في نازا اذ قلنا على ذلك البرهان الهندسي يحصل لها حالة اركبية
 لم يكن حاصلة قبل الوقوف عليه واما ان تلك الحالة اركبية فهي على
 مستخف من ان اكم ايضا صورة اركبية فقولنا فنزع الكيفية الاركانية
 اشار الى اى تلك اركبية من تلك التصورات السابقة ومن الاركان التي
 هو اكم فانها انما سميت عندهم بالصدق فيستدل اكم بالبنفي والابا
 الى الانسراع والابايع لا اوج البقيد فان اركان المركبات
 البقيدية بل الانشائية ايضا من قبل التصورات وان الصدق
 يستدعي المقام ايرادها وعلما بريدان تقسم العلم الى التصور والصدق
 يتجه عليه اشكالات من وجه مختلف فذا المقام اعني مقام ذلك التقسيم
 يعني ايراد تلك الاشكالات وعلما ينكشف عليه احوال وينتج مبرر
 المثال فالاشكال الاول مختص باختياره من وجه التقسيم ومنشأه
 الصدق وحاصله ان توجهك هذا لا ينطبق على الصدق لا على باي

رأى الحكماء وهو قولا على راي الامام لما ذكر من تقدم اجزاء على الكل فاجاب
 بانه منطبق على مذهبه ونسب اختياره الى النص اشارة الى انه سيترتب
 وانما قال بمجموع الادراكات الاربعة بناء على ما سياتي من ان الحكم ادراك
 وحمل العينة على الزمانية لانها تتبادر منها عند الاطلاق والمرتبة بالعينة
 هو العينة ايما فلا بد ان ادراك احد الطرفين او النسبة قد يحصل
 مع الحكم دفعة فكماله قبل العلم اما ادراك يكون حصوله دائما مع الحكم او لا
 يكون كذلك ففلا اشكال انما نشأ من هذا العام وهو حصول المجموع
 مع حصول الحكم وذلك ان التصديق ليس محال حاله عدم الحكم اتفاقا و
 اذا وجد مع الحكم اتفاقا كان حاصله اتفاقا فمن نظر الى ان حصول
 المجموع حكم بانه التصديق ومن نظر الى ان اى اصل سنا حقيقة هو الحكم
 لان التصورات الثلاث كانت حاصلة قبله فلا يكون له ان المجموع بجميع
 اجزائه حكم بان التصديق هو الحكم وحده والاشكال الثاني فنشأ
 التصديق ايضا لكنه عام يتناول توجه غيره فمن حمل التصديق على احد
 المذهبين دون من ذهب الى ان مجموع التصورات الثلاث من حيث
 انه مورد عن الحكم هو التصديق فلا يدخل تحت العلم الذي هو من مقولة الحقيقة
 او الانفعال وذلك لان المعقولات متباينة بالضرورة فلا يندرج فيها
 عليه احد بها في مثل فما يصديق عليه الاخرى والآن تصادفت عليه المقولتان

مجلس علمیه فی النجف

هذا هو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم

وأشار بالترديد الى ان العلم فيه خلاف نشأ من ان العلم ليس حاصل
قبل ارتسام الصورة في الذهن وحاصل معه والى اصله شيان الصورة
المرتبعة وانفعال النفس عنها بالقبول ومن قال انه من مقولة الاضافة
تقول ايضا في حالة الارتسام يحصل اضافة مخصوصة بين العلم والعلوم
لم يكن يحصل قبله في العلم والافهام مع كونه قابلا لارتسام الصور والوجوه
الذاتية في العلم من قبل الاضافات والوجوه المركبة من العلم
اي ما يصدق عليه انه علم وهو الادراكات الثلثة وما ليس علم اي ما
ليس يصدق عليه انه علم كالحكم لا يكون علما بالصورة الا يرى انه اذا
ركبت لم يصدق عليه ان مع بالاصديق عليه اصلا يصدق على ذلك المركب
انه حيوان في العلم المركب من الحيوان وما هو متعارف له لكنه يصدق عليه كالتا
مثلا بخرائط الخرافات في العلم بها ونظائرها كالتا نزع السلب
والاجاب والنفى والاثبات العاطية توهم بحسب اللغة ان النفس بعد
تصور النسبة بين الطرفين فخلا صارا اعتباريا ولا عبرة بغيرها فان
اهل اللغة لا يفرقون بين القول والنقل ويسمون القابل اسم فاعل
والمتقول باسم مفعول والتحقيق الذي يشهد به رجوع النقيض الى ما ليس
وجدانه ان ليس للنفس هناك اي حال الحكم بعد تصور النسبة ما يشهد
فعل لا ادعان وقبول للنسبة وهو اي اعني ذلك الادعان والقبول

هذا هو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم

هذا هو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم

هذا هو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم

والقبول ادراك ان النسبة واقعة اي مطابقة للاشياء انفسها او
ليست بواقعة فان قيل هذا المدرك شتم على حكوم عليه النسبة
وحكوم به هو واقعة وعلى نسبة بينهما ومن مغايرة للمدركات التي
تعلق بها التصديق والحكم الذي هو في بيانه فبما تصديق العلم اف
وهو ان يدرك النفس على ان النسبة بين تلك النسبة بين واقعة
واقعة فيلزم هناك تصديق وحكم ثالث فيتوقف حصول حكم واحد
على احكام غير متشابهة وسويط قطعا قلت المدرك بعد ادراك النسبة
بين الطرفين امر اجالي اذا عبر عنه بالتفصيل بطريق تصديق اف
والحكم هو ادراك الجمل كما يشهد به رجوعك الى وجودك فاعلم ان الحكم
من مقولة الكيف من قبل العلم وانصر على الكيف انه المدرك للصور
في العلم ولذلك قد مره ولا وكيف لا يكون الحكم من مقولة الكيف وادخلا
تحت العلم وقد ثبت في الحكم ان الافكار ليست سببا ما موجه للنسبة
حتى يكون افعالا لما متولدة من افكارنا كما ذهب اليه جماعة لا يعتد
بهم بل الافكار موعات النفس لقول صور ما هي صور النسبة العقلية عن
وامم الصور ولولا ان الحكم صور ادراكية لما صح ذلك القول فبما
النتيجة على النفس من البقاء الفياض وذلك لان الصورات المتكدة
بالنسبة والعرفين حاصلة قبل العكس فلو كان الحكم فعلا لما كان بين

هذا هو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم

هذا هو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم

هذا هو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم

هذا هو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم

هذا هو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
وهو العلم الذي هو العلم بالعلم

اليه بالصيور عنها لا بالقبول عن المبدأ والأشكال الثابتة على ما
يقول المذنب تحت أيضا كما سنبهتك عليه ومنشأ من التصور
والعقد الذي ذكره فان قيل يرد المراد بالادراك البتة ذبح بين
مطلق الادراك وبين الادراك الذي اعتبر فيه عدم الحكم مستقيم جدا
فقط لما في ان التوحيدها يكون بين المعاني المحتملة فلا يقال المراد
بالانسان لما يحول ان المطلق او هو من البين ان الساذج لا يحل
المطلق فكيف يجوز ان يراد بالساذج ما اعتبر فيه عدم الحكم لانه ساذج
اي خال عن الحكم فنعني كونه ساذجا كما انه معقد بعومه وان يراد به المطلق
لانه ساذج عن الحكم وعدمه فنعني كونه ساذجا عن الحكم انه لم يعقد به ولا عزم
ايضا بل نعم المطلق اولى بهذا الوصف لانه خال عن العقود كلها وكما
من فيه بحسب اللفظ هو بيان للاطلاق بحسب المعنى من غير ان يجعل اطلاقه
فيما فيه كقولك الامر المطلق والمأمية من حيث هي هي الانسان
من حيث هو انسان والوجه من حيث هو وجه الى غير ذلك فان من
كلها بيان للاطلاق باعتبار عقمه بغيره بالطلاق فان كان المراد مطلق
الادراك يلزم الامر الاول يعني انقسم الشيء الى نفسه والى غيره وهو ظاهر
من مطلق الادراك نفس العلم الذي يتم اليه والى غيره الذي هو ضم اليه
ون عدم الحكم معتبرة العقد بين لان العبرة بالعبرة الشيء معتبرة وذلك

ذلك الشيء قبله انما يقوم الشيء الى التصديق التقيض اعني الحكم وعدمه
وذلك اذا جعل مكرها من الحكم والصور الذي اعتبر فيه عدمه لان جزاء الجزاء
ايضا لو استلزم الشيء الى الحكم بنقيضه وذلك اذا جعل الحكم نفس التصديق
فان جزاء الشرط شرط ايضا او جعل عارضا له فان الموضع شرط للوجوب
العارض كذلك جزاء جزاءه وكلما امكن ان يقوم الشيء الوجود بالتقيضين او شرطه
بنقيضه محالان لاستلزامهما اجتماع التقيضين في الواقع نعم ربما جاز
ذلك في الاستحالة وما نحن فيه ليس منها فان قيل معنى اعتبار عدم الحكم
في التصور على توجية الشارح انه ليس حصول حصول الحكم معناه زائفة
وهذا المعنى لا يتلخص كون حصول مجموع الامور الاربعة معا لا يختلف
الموضوع في هذا السبيل والايجاب لمن اين يلزم تقوم الشيء بالتقيض
او استلزامه بنقيضه وكذا الحال في توجية غيره فان عدم دخول الحكم في
تصور الحكم عليه مثلا او عدم عرضه له لا ينافي ذلك في مجموع تلك
الاربعة او مجموع عرضه لمجموع الثلاثة بل نقول الحكم موصوف في نفسه لا خلا
في مجموع وعارضا لمجموع آخر وليس خلا في شيء من اجزاء المجموع الاول
ولا عارضا لشيء من اجزاء المجموع الثاني فكيف يتوجه التناقض بين هذه
الامور الواقعة في نفس الامر قلنا ان القدم لم يلغوا الى ذلك انما اوتوا
فلان الحصول مع الحكم وعدم الحصول معه وكذلك الدوران وعدمه مما يجرى

محض الامور لا مكر ولا تدبير
بين الامور الخفية في نفس الامر
على يد العصفاء

المتصور مقيس الى غيره وما هو ذاق الشيء لا يكون كذلك واذا لم يكن
 ذاتيا له لم يلزم محذور لان عارض التجربة والشرط لا يجب ان يكون
 جزءا او شرطا فان قلت قد يحكم على مفهوم التصور بشئ وقد يحكم به على
 شئ فيلزم الاشكال في مثل هذا التصديق اذ لا يمكن ان يقال ان مفهوم
 التصور ليس معتبرا فيه قلت لا اشكال لانه اذا تصور هذا المفهوم كان
 تصور فردا من افراده مجردا عن الحكم عليه فكان عدم الحكم عارضا لهذا
 التصور مقيسا الى متصوره واما عدم الحكم الواجب في مفهوم التصور السابق
 فليس مقيسا الى هذا المفهوم التصوري بل الى ما تحته على الاطلاق والداخل
 معتبرا في هذا المتصور بالقياس الى ما تحته مطلقا والعارض بما عرض للتصور
 بالقياس اليه والمعتبر في التصديق المذكور بالتقدم او الشرطية هو ذلك
 التصور المعروف لعدم الحكم لا المتصور الذي دخل فيه عدمه وان شئت تفصيل
 المقام بالاخرين عليه فاستمع لانتقار عليك وهو ان لكل تصور واحدا من
 التصورات السابق والتصديق منهما واما صدق هو عليه مفهوم التصور ليس
 معتبرا في مفهوم التصديق وهو ظاهر ولا ينافي صدق عليه مفهوم التصديق
 كما خففناه لك آنفا واما ما صدق عليه التصور السابق فهو معتبر فيما صدق
 عليه التصديق اما بكونه او الشرطية وكذلك هو معتبر في ادراك مفهوم
 التصديق فان الادراك الطائفي الماخوذ في مفهومه مفهوم تصورى وادراكه

متباينين بحسب الظاهر لا يرى انهم يقولون ان المركب من اجزاء متمايزة
 في الوجه كالسدبر مثلا مركب من امور متضقة تنقيض ذلك المركب فان
 كل واحد من قطع الخشب لم يستل بسدبر وانما ثانيا فلذلك يمانه ان عدم
 الحكم على التعابير المذكورة معبرة بالتصديق شرط او شرط او هو خلاف
 الواقع وجوابه ان اردتم هذا الجواب هو الصحيح والحق الصحيح ومخصوصه
 ان المراد بالادراك السافح كما عبرت فيه عدم الحكم على تلك الوجوه وليس يلزم
 منه امتناع اعتبار الصورة الضديين لأنكم ان اردتم باعتبار فيه ان فئته
معبر عنه فهو غير مستل اذ من البين المكشوف انه ليس كذلك لكن من محذور
بمقتضىات كثيرة لم يعرف مفهوم الصور لا يقال ليس يلزم من اعتبار عدم
 الصورة الضديين الا ان يكون حصول الضدين في الذين يستلر محذور
 نفس ذلك المذموم فيه ولا يجب من هذا معرفة ذلك المذموم للوقوف بين حصول
 الشيء ونقصه كما ذكرنا ما تبينه العلم فانها في ضمن انه اذا ما حيا لكل عالم شيء
 ح ان التزم لا يعرفونها لانا نقول هذا الكلام على السند فان قوله ومن
 البين انه ليس معبر عنه اعادة الجمع بيان احوى ما بالغة وباطال السند
 لا يحسن لا يجوز في معناه وضع المنع لكن يقال ان المنصور المنع على
 انه ليس معبر عنه اعادة لا يصح اذ انما ما محذور وهو منع الا يرى
 ان عدم حصول الحكم او عدم دخول الحكم او عدم عرض الحكم انما يشك

این مطبوعه در ایستگاه اولی جواز خودتفصیل
اولی خدمت اولی ایستگاه اولی ایستگاه اولی
ایستگاه اولی

الاحص
انك
ان عدم

والا
الاض
المكان
النفس
من علم
اعمالهم
في يوم الحساب
انفسكم انكم
وعدم في غير الله
هو السعد بن قاسم

[Faint handwritten Arabic script]

تصور ما ذبح ولا استحالة في ان يكون ادراك الشئ فردا من افراد ذلك
الشئ المدرك كصور العالم فانه قسم من اقسامه يكون المتصور مناصفا
على تصورته وعلى غيره كما عرفت من صدق مفهوم التصورات اذبح على
تصور مفهومه وغيره بهذا وقد اوجب عن الاشكال الثالث بان المعبر
التصديق على احد الوجهين هو التصور المطلق المرادف للعلم النقيض اليها لا
التصورات اذبح الذي هو قسم للتصديق وذلك على قياس ساير النقيضات
فان المعبر في كل قسم هناك القسم لا يتألف من اقسامه وليس شئ كان المعبر
في التصديق تصورات الحكم عليه والحكم به والنسبة وليس شئ منها
ادراكا مطلقا يكون تخصيصه بانضمام الحكم عليه كتحصيل المحل بان لم يكن بل
كل واحد منها ادراكا مخصوصا في نفسه مع قطع النظر عن ذلك الانضمام الذي
انه لو كان بهذا الاعتبار مطلقا لصدق باقي التصورات التي يصدق عليها المطلق
فالقسم في تقسيم العلم اعني الادراك المطلق معبر في كل واحد من قسمه بالصدق
الحكم عليه وقد يخصص بما يميزه عن قسمه كافي ساير تقسيمات الحكم الى جزئياته
ومع ذلك فان احد قسميه المتعاطلين في محل توقف وجوده على وجود الآخر
بما هو ذوا لا شبهة لنصفه ان عدم احكم صفة عارضة للتصورات
الساوية وان المعبر في التصديق ذوات التصورات التي هي علوم لا صفات
التي هي من قبيل العلومات فهذا الجواب غير مطابق الواقع ويشكل معه وجوب

توجب تقديم القول اذبح على جهة ما ستعرفه الا انه اذبح بل قسم
المتصور في دفع الاشكال بحسب بادي الالان فلذلك اختار اذبح
في شرحه لئلا يمتنع ما عرفت عن هذا الشرح والاشكال الرابع عام كالق
الا ان منشأه القسمان معا وانقسم التصديق الى العلم والمحل ظاهر
واما الصور فتدبر لانه لا يتصف بعدم المطابقة لان كل صورة تصورة
فانها مطابقة لما هي صور له واذا رايت من بعد شجرة هو انسان وحصل
في ذمك صورته العروس مثلا فلا خطأ في تلك الصور بل في الحكم
الذي يعارضها وهو ان هذه الصور لهذا المرئي فان الحكم بان من
الصور الناقصة من شئ صورة له قد صار ملكة للنفس وجوبه ان العلم
بها قد يقول بها اشارة الى ان العلم قد يطلق على ما يخص التصورات
المطابقة والتصديقات الحقيقية ومن هذا الاشتراك توهم ورود
هذا الاشكال وقد ارجع في قوله الصور احدا من الشئ عند الذات
قوايد الاول ان توقف العلم بحصول الصور مساحية في العبارة بدليل
ان من عرفت به فاقبل ما من من قوله الكيف لكنه قد ذكر الحصول فيها
على ان من كونه صفة حقيقة يستلزم اضافته الى محله بالحصول كما يستلزم
اضافته الى متعلقه ونظيره قول بعضهم في الوجود انها تعقل عدم الا
تعام بغيرها على انها من المعاني العقلية الاعتبارية لامن الامور العينية

هذا انقسام من انقسام العلم الى العلم والمحل ظاهر
العلم والمحل ظاهر

الحكم

هذا ان العلم قد يطلق على ما يخص التصورات
المطابقة والتصديقات الحقيقية ومن هذا الاشتراك
توهم ورود هذا الاشكال وقد ارجع في قوله الصور
احدا من الشئ عند الذات قوايد الاول ان توقف
العلم بحصول الصور مساحية في العبارة بدليل
ان من عرفت به فاقبل ما من من قوله الكيف لكنه
قد ذكر الحصول فيها على ان من كونه صفة حقيقة
يستلزم اضافته الى محله بالحصول كما يستلزم
اضافته الى متعلقه ونظيره قول بعضهم في الوجود
انها تعقل عدم الا تعام بغيرها على انها من المعاني
العقلية الاعتبارية لامن الامور العينية

هذا ان العلم قد يطلق على ما يخص التصورات
المطابقة والتصديقات الحقيقية ومن هذا الاشتراك
توهم ورود هذا الاشكال وقد ارجع في قوله الصور
احدا من الشئ عند الذات قوايد الاول ان توقف
العلم بحصول الصور مساحية في العبارة بدليل
ان من عرفت به فاقبل ما من من قوله الكيف لكنه
قد ذكر الحصول فيها على ان من كونه صفة حقيقة
يستلزم اضافته الى محله بالحصول كما يستلزم
اضافته الى متعلقه ونظيره قول بعضهم في الوجود
انها تعقل عدم الا تعام بغيرها على انها من المعاني
العقلية الاعتبارية لامن الامور العينية

هذا ان العلم قد يطلق على ما يخص التصورات
المطابقة والتصديقات الحقيقية ومن هذا الاشتراك
توهم ورود هذا الاشكال وقد ارجع في قوله الصور
احدا من الشئ عند الذات قوايد الاول ان توقف
العلم بحصول الصور مساحية في العبارة بدليل
ان من عرفت به فاقبل ما من من قوله الكيف لكنه
قد ذكر الحصول فيها على ان من كونه صفة حقيقة
يستلزم اضافته الى محله بالحصول كما يستلزم
اضافته الى متعلقه ونظيره قول بعضهم في الوجود
انها تعقل عدم الا تعام بغيرها على انها من المعاني
العقلية الاعتبارية لامن الامور العينية

هذا ان العلم قد يطلق على ما يخص التصورات
المطابقة والتصديقات الحقيقية ومن هذا الاشتراك
توهم ورود هذا الاشكال وقد ارجع في قوله الصور
احدا من الشئ عند الذات قوايد الاول ان توقف
العلم بحصول الصور مساحية في العبارة بدليل
ان من عرفت به فاقبل ما من من قوله الكيف لكنه
قد ذكر الحصول فيها على ان من كونه صفة حقيقة
يستلزم اضافته الى محله بالحصول كما يستلزم
اضافته الى متعلقه ونظيره قول بعضهم في الوجود
انها تعقل عدم الا تعام بغيرها على انها من المعاني
العقلية الاعتبارية لامن الامور العينية

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه العقل في هذه المسئلة

التي هي ان اختلاف الشيء عن الشيء في قولهم حصوله من الشيء
ينبغي ان يكون الى النعم انما هو بغيره لا يخرج ولا يطابقه بخلاف قوله الصورة
الحاصلة من الشيء فان الصورة الكاشفة من الشيء قد لا يطابقه الثالث
ان قوله عند الذات المودة يتناول احوال الخيرات سواء قيل بانها
صور في النفس او في غيرها فيشمل المدين بخلاف قولهم في
العقل فانه لا يتناول على القول بالارتسام في الآلات وما قيل من ان
العقل لا يطابق على الباري فيه فلا يكون عليه اخلا في التوفيق وذلك
بما في عموم قواعد الفقه لا يقع بان للبحوث عنه هو العلم الكتاب
وعليه منزهة عن ذلك فلا بأس لموجه وتعم القواعد انما هي بحسب
كاشفها في تعريف التناقض الرابعة الصحيح بان العلم المذكور منها
انما يكون للحوادث دون الماديات وهو ان يكون مطابقا او لا
يكون ولا اشباهه في ان يتطابق هذا العلم الاعم هو المقصود بالبحث في النطق
لان الفاظه باب من ابوابه فالبحت فيه يتناول الصور والظواهر
وعبر المطابقة والتصديقات العقلية والشرعية والطبيعية والكادبة من الوجود
والخيالات وما يجب ايضا من الاشكال الرابع بانه يجوز ان يكون بين
القسم والقسم عموم وخصوص من وجه كافي تقسيم احوال الى الابيض والابيض
وليس يلزم من انقسام الابيض الى غير احوال انقسام احوال الى غير احوال

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه العقل في هذه المسئلة

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه العقل في هذه المسئلة

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه العقل في هذه المسئلة

فكذا احوال في تقسيم العلم الا ان هذا الجواب لا يطابق ما ذكرناه
من عموم القواعد فان يتصل مورد القضية معينة في كل قسم مع
امرنا لا يرد فكيف يتصور تناوله لا هو خارج عن مورده قلت هذا
حق لان ما وقع قسمه للحوادث هو احوال الابيض الا انهم تسامحوا
بفضلوا الابيض المطلق فتسامت فذلك حكمه احوال تلك النسبة
والاشكال الخامس بحث لفظي توجه على عبارة الكتاب وعلى قوله
جوان وذلك بان يكون المتقدم هو المحجب المعنى دون اللفظ
كان فذلك ان يكون في واقع حالا معبر الكلام العلم انما تصور
حال كونه ادراكا ساويا اما تصديق حال كونه ادراكا مع الحكم فكل واحد
من كليهما اما اختلافي ولا حاجتي للشرط الى الحواشي لفظا فان
احال عن المبتدأ كما ذكر ابن مالك فذلك وان لم يجوز اول قوله
اما تصور واما تصديق بان معناه اما متضمن بالتصور واما متضمن بالتصديق
واعلم ان محار المصنف في التصديق وهو مذهب الامام لا من مائة
احرار ان التصديق مجموع الادراكات الالهيعة على التعصية توجبه
الشراح يعارضونه واما وجهها به لا متناع تطبيقها على المذهب الآخر
والمتناع اثبات مذهب ثالث مجرد احتمالا اياه وليس الا ان اللبائ
صرح بوجه في المخصص لا انشاء له وسبب انك بيانه في تعريف النظر

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه العقل في هذه المسئلة

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه العقل في هذه المسئلة

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه العقل في هذه المسئلة

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

والضروري لا بد ان يكون تصور احد في ذلك لان الادراك قطعاً كما
عرفت وليس عنده تصديقاً فلا بد ان يكون تصوراً سادجاً والآن
لم يخص الادراك فيما ذكره من الضمين مقابل للتصديق لا متناع اجتماعهما
في ذات واحدة وكيف تصادقان عليها وقد اعتبر في احدتها انما
ما اعتبر ثبوته في الآخرة ولا يخفى عليك ان هذا الوجه مشترك للردود بين
الذهبيين فان احد المتأولين كما لا يكون جزءاً للآخر لا يكون شرطاً له
ايضاً الذي يدفع عنها ان التقابل انما هو بين منتهى التصور والتصديق
والعبرة بالتصديق جزءاً او شرطاً هو ماضق عليه التصور السادج لا منتهى
وكذا لم يخبر ان يكون ماضق عليه احد المتأولين جزءاً للآخر لا متناع ان
يكون شيئاً جزئياً لغيره فان جزءاً من مجموع متساوٍ مجموعاً وهو الواحد
والكثير فلا يخفى بل بينهما كما في الواحد مقابل لكثير مع انه جزء منه فانقص
ما ذكره من الفاعل الكلية فاجاب بان قد تبين في الحكم ان لا
تقابل بينهما بالذات بل بالعرض وقد استوفينا حديث التقابل
بينهما بما لا مزيد عليه في بعض شروح الكتب الكلامية فلا يندرج تحت العلم
الواحد من الامور العلوية بالضرورة ان الاشياء المتعددة كالادراكات
الاربعة مثلاً لا يعتبر احدها ماضقاً لغيرها مبنية وعداً منه في جزء ضروري
للكرب منها ولا يمكن اعتبارها مع تلك الادراكات والا لكان التصديق

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

مركباً من العلم والعلوم لان تلك البنية من قبل المعلومات ون العلم
واذا اخذت الادراكات الاربعة بلا مبنية كانت علومها متعددة فلا
يندرج تحت العلم الواحد الذي جعل معنياً وانما اعتبر معه فيد الوحد
لان التقيد بها واجبت موارد القسمة كلها اذ لو لم يعقد بها لم يخص
بعض ابدالاً لمجموع القسيتين مثلاً قسم ثالث للطلق المتقسم اليها الا
يرى ان يكونان مطلقاً اذا قسم الى الناطق وغير الناطق لم يكن مختصراً
بل كان مجموعاً فمثلاً قسم ان كان الى الانواع فيد المتقسم
بالوحد النوعية مطلقة لا مبنية فاجب ان الواحد بالنوع اما انسان
واما غيره وليس مجموعاً مندرجاً فيه وتسل ذلك التقسيم الى الامتياز
او الاشياء من بين الانتظار المثلثة يتوجه على المذهب السادج ايضاً
كما يظهر بادي نافي ويندفع الثاني بما تحققت في هذا ان ابطال محارقات
والقسمة المخرجة له فطريق القسمة الصحيحة المخرجة للمذهب الصحيح ان
يقال العلم اما حكم او غيره لانه اما ادراك ان النسبة واقعة او ليست
بواقعة واما ادراك غيره فلا اول هو التصديق والثاني هو التصور لا
يقال هذا في قوله وهو مطابق لما ذكر الشيخ فانه قسم العلم في كلياته
المشهورين الى التصور السادج والى التصور مع التصديق فالعلم عند
مقسم الى التصورين لا الى التصور والتصديق كما رغبته وانما قال

Handwritten marginal notes on the right side of the left page.

Extensive handwritten marginal notes on the left side of the left page.

بمعنى اسم المثلث ولم يقل معنى المثلث لان الصور كما قد يكون
 الاسم اي يجب مضمونه وقد يكون بحسب الذات اي بحسب ما يتلوه الوجود
 والاول قد يمتري عن التصديقات كلها والآخر لا يمتري عنها اذ
 لا بد من التصديق بالوجود فالتمثيل بالاول للصور الساذج
 اول وان تمثله بالثاني ايضا لان ساذجة الصور ليست
 الى حكم حكم فبقي في كونه ساذجا فغيره عن حكم مخصوص وقد راعى من
 الفارق في علق الشفا ايضا حيث قال كما اذا كان الاسم فطلق
 تمثيل معناه في الذهن كما انه اراد بالاسم اللفظ الحاصل عليه فيكون
 نحو فعل كذا والتمثيل في نفسه على ان ادراك المركبات في اللغة الانشائية
 من قبل الصور كما ان المركبات والعلاقات وادراك المركبات الغير القائمة
 سواء كانت تصديقية او غير ما وان الذي خرج ادراكه عن مرتبة الصور
 الى التصديق هو المركب العام بخبري وقوله من ذلك اراد به من ذلك الجنس
 المذكور وهو المركب العام الانشائي ونسب على ادراكه تصور بقوله كانت
 الصورة وانما ادراك معنى انسان فلا حاجة في كونه تصورا الى تبينه
 بعد بالغ في تبين التصديق عن الصور عند اجتماعها في حال التصوري
 مثل هذا المعنى المستفاد من قولنا كل باض بعيد عن ان يحدث ذلك
 صورة هذا التاليف اي النسبة التي بين بين وصوره ما يولد منه كالحاصل

فيكون من صورته ان يكون له صورة في نفسه
 فيكون من صورته ان يكون له صورة في نفسه
 فيكون من صورته ان يكون له صورة في نفسه

فيكون من صورته ان يكون له صورة في نفسه
 فيكون من صورته ان يكون له صورة في نفسه
 فيكون من صورته ان يكون له صورة في نفسه

كالبياض والرض فهذا التصور مشتمل على تصورات ثلثة والتصديق
 الذي يمارنه هو ان يحصل في الذهن نسبة من الصورة اي صورة
 التاليف والنسبة الى الاشياء انفسها انما مطابقة لها والكذب
 يخالف ذلك وهو ان يحصل في الذهن نسبة من الصورة الى
 الاشياء انفسها انما ليست مطابقة لها فان قيل فعل هذا يكون
 العلم منقسم الى قسم ثلثة تصور ساذج وتصور مع تصديق في
 تصور مع تكذيب قلنا المراد بالتكذيب تكذيب النسبة الانشائية
 وهو تصديق بالنسبة السليكية فيخرج في مطلق التصديق الشامل
 لها وقد دل بقوله ان يحصل في الذهن نسبة من الصورة على ان
 من النسبة ليست من افعال الذهن لان العقل لا ينسب لفاعله
 بكلمة في فلا يعال الضرب حصل في زيد بل يعال حصل لزيد وانما ينسب
 القبول الى العاقل فيعالي السواد حصل في ابيض والصور حصلت في الذهن
 فليس هناك للنفس الا ادراك ان من الصورة التاليفية مطابقة لاشياء
 انفسها او ليست مطابقة لها واما ذلك نسبت هذه الصور الى الاشياء
 فمن قبل الافعال الموجهة كما ان ذلك الفوت من الحكم عليه والحكم
 بوجه ايضا ان ذلك فعلا وليس كذلك هناك الا ادراك النسبة التي هي
 مورد الايجاب والسلب وادراك مطابقتها وعدم مطابقتها للواقع

انما ان يكون له صورة في نفسه
 انما ان يكون له صورة في نفسه
 انما ان يكون له صورة في نفسه

فيكون من صورته ان يكون له صورة في نفسه
 فيكون من صورته ان يكون له صورة في نفسه
 فيكون من صورته ان يكون له صورة في نفسه

فيكون من صورته ان يكون له صورة في نفسه
 فيكون من صورته ان يكون له صورة في نفسه
 فيكون من صورته ان يكون له صورة في نفسه

فيكون من صورته ان يكون له صورة في نفسه
 فيكون من صورته ان يكون له صورة في نفسه
 فيكون من صورته ان يكون له صورة في نفسه

مصرحة بأدراكنا من ان العلم منقسم الى تصور ساذج وتصور مدقّق
فان التصديق عن علم على معنى تعريفه وهو قوله ان يحصل في الذهن
من الصور ان كانه يعنى ان التصديق صورة اركية يقبلها النفس
كما يمتك على فكون على وهو ليس شيئا منها ان من التصديق ليس
مراده ان العلم ينقسم اليهما واللام يكن القسمه صخرة بل المراد ان العلم يحصل
على الوجهين بلا قصد الى تصور كما يوزن به كنهه قد وحصوله على وجه آخر
يبقى ذلك ويحققه على ما ينبغي ان في وجوده التصديق نوع خفاء فنية
عليه باسبق الادراكات التي هو التصور اذ لا شبهة في ان ادراكا
هو تصور وانما ان ادراكا هو تصديق وبما يشك فيه فكشف العطاء
عنه بالنفس عن حال التصور بانه قد يكون ساذجا ليس معه تصديق
كما اذا تصورنا البياض مثلا وحين او تصورناه والوض وتشككنا
النسبة بينهما فان لم يحصل لنا تصور حال عن هذا التصديق وانما اذا
جوزنا بالنسبة بينهما فلنا هناك ادراك آخر هو التصديق فمادكرة في
البيان المقولة عن قسم العلم للتصورى ليزول الخفاء عن وجهه
فيظهر ان العلم اليه والى التصور مطلقا وانما وجه حمل كلامه هنا
ما ذكرناه ليطابق تقسيم العلم الى الصور والتصديق في مواضع من كتبنا
القول في الصور والتصديق لم يشترطه من ارساله اشهر راسالي

وكان ان اذا دخل على نفس الرفع وان يدخل على غيره
فكون الحكم ادراكا محققا في الرفع والى دون
هنا ان ادراكا محققا في الرفع والى دون
المعنى
العلم

ان العلم منقسم الى تصور ساذج وتصور مدقّق
فان التصديق عن علم على معنى تعريفه وهو قوله ان يحصل في الذهن
من الصور ان كانه يعنى ان التصديق صورة اركية يقبلها النفس
كما يمتك على فكون على وهو ليس شيئا منها ان من التصديق ليس
مراده ان العلم ينقسم اليهما واللام يكن القسمه صخرة بل المراد ان العلم يحصل
على الوجهين بلا قصد الى تصور كما يوزن به كنهه قد وحصوله على وجه آخر
يبقى ذلك ويحققه على ما ينبغي ان في وجوده التصديق نوع خفاء فنية
عليه باسبق الادراكات التي هو التصور اذ لا شبهة في ان ادراكا
هو تصور وانما ان ادراكا هو تصديق وبما يشك فيه فكشف العطاء
عنه بالنفس عن حال التصور بانه قد يكون ساذجا ليس معه تصديق
كما اذا تصورنا البياض مثلا وحين او تصورناه والوض وتشككنا
النسبة بينهما فان لم يحصل لنا تصور حال عن هذا التصديق وانما اذا
جوزنا بالنسبة بينهما فلنا هناك ادراك آخر هو التصديق فمادكرة في
البيان المقولة عن قسم العلم للتصورى ليزول الخفاء عن وجهه
فيظهر ان العلم اليه والى التصور مطلقا وانما وجه حمل كلامه هنا
ما ذكرناه ليطابق تقسيم العلم الى الصور والتصديق في مواضع من كتبنا
القول في الصور والتصديق لم يشترطه من ارساله اشهر راسالي

رسالي الكلمات وتحقيق المحصورات ان نسخة اصلها صاعقة عن
حاصلها في بعض اشعاره وضبط هذا المقام ان يقال ان الحكم اذا كان
ادراكا كعرفه فحقه ان يسمى تصديقا ويحمل فيما من العلم مقابلا للتصور
الذي هو عداه من الادراكات كما ذكره الاول ابل اذ لا اشكال في
في انحصار العلم بينهما واما تميز كل منهما عن الآخر بطريق يوصل اليه
ولا في اجزاء صفات التصديق من الطيبة وغيره فاعليه لانها من صفات
الحكم واما جعل التصديق عيانا عن المجموع فقد عرفت ما فيه ويحجه عليه
ايضا ان هذا المجموع ليس له موصّل يخصه بل التصورات الثلاثة
يكتب بالقول الشارح والحكم وحين يكتب بالحجة ولا يشتمل على
ذو فطنة ان المقصود من التقسيم بيان ان كلاما من القسامين له موصّل
على وجه بل نقول اننا لا نقى بالتصديق الا ما يحصل من الحجة وهو الحكم
نقط دون المجموع وان كان الحكم فضلا كما توهمه اكثر المتأخرين فالصور
ايضا ان يسمى تصديقا وينقسم العلم الى التصور الساذج والتصور المدقّق
للتصديق فكون العلم مطلقا طريق واحد وهو العرف والتصديق
المعاري لبطريق آخر ولا سبيل الى جعل الحكم فيما من العلم ولا في من
احد قسميه كما توهم بعضهم الى ان لفظ العلم على هذا التقدير مشترك
اشتركا لفظيا بين الادراك الذي هو التصور وبين الحكم الذي هو

وكان ان اذا دخل على نفس الرفع وان يدخل على غيره
فكون الحكم ادراكا محققا في الرفع والى دون
هنا ان ادراكا محققا في الرفع والى دون
المعنى
العلم

ان العلم منقسم الى تصور ساذج وتصور مدقّق
فان التصديق عن علم على معنى تعريفه وهو قوله ان يحصل في الذهن
من الصور ان كانه يعنى ان التصديق صورة اركية يقبلها النفس
كما يمتك على فكون على وهو ليس شيئا منها ان من التصديق ليس
مراده ان العلم ينقسم اليهما واللام يكن القسمه صخرة بل المراد ان العلم يحصل
على الوجهين بلا قصد الى تصور كما يوزن به كنهه قد وحصوله على وجه آخر
يبقى ذلك ويحققه على ما ينبغي ان في وجوده التصديق نوع خفاء فنية
عليه باسبق الادراكات التي هو التصور اذ لا شبهة في ان ادراكا
هو تصور وانما ان ادراكا هو تصديق وبما يشك فيه فكشف العطاء
عنه بالنفس عن حال التصور بانه قد يكون ساذجا ليس معه تصديق
كما اذا تصورنا البياض مثلا وحين او تصورناه والوض وتشككنا
النسبة بينهما فان لم يحصل لنا تصور حال عن هذا التصديق وانما اذا
جوزنا بالنسبة بينهما فلنا هناك ادراك آخر هو التصديق فمادكرة في
البيان المقولة عن قسم العلم للتصورى ليزول الخفاء عن وجهه
فيظهر ان العلم اليه والى التصور مطلقا وانما وجه حمل كلامه هنا
ما ذكرناه ليطابق تقسيم العلم الى الصور والتصديق في مواضع من كتبنا
القول في الصور والتصديق لم يشترطه من ارساله اشهر راسالي

وجعل نفسه اليها لتقسيم العين الى الباصرة والجارية وقبل الخوض في
البرهان لا بد من تحرير الدعوى ذكر المقصود الا انه ليس كل واحد من
من التصور والتقدير ضروريا ولا يمكن معنى الضروري ظاهرا وجعل
وصفاته على سبيل الكشف وحيث شمل موقفه على المطرعة ايضا
ثم اورد الدليل على تلك الدعوى وذكر بعد ذلك انه ليس كل من
كل منهما نظريا وعرفا نظريا بوصفه الكاشف ثم استدلى على هذه
الدعوى فقدم بين الدعوى الاولى ودليلها شيان وبين الدعوى
الثانية ودليلها شئ واحد كل ذلك لتحرير الدعوى بتفسيرها هو مبهم
فيها فلان مورد القضية علم وكل علم اما ضروري او نظري اما الصوري
فظاهر لان الكلام في تقسيم العلم واما الكبرى فلما ذكرتم من تقسيم العلم
الى الضروري والنظري فكانه قيل بهذا التقسيم بحيث يبقى الذي ادعيتموه
فاسد اذ لو كان صحيحا لزمنا ان مقدمه صادقة وانتهى ان مورد القضية
اما ضروري واما نظري على سبيل منع الخلق والجمع فان كان مورد القضية
ضروريا لم يشتمل النظر وبالعكس لان للتصنيف باحوالها بليل
يتناول المتصنف بالامر فلا يكون مورد القضية المذكور شاملا للتقسيم
فكون فاسدة وهكذا نقول في قسم العلم الى التصور والتقدير بل ان
كل قسم فاذا قسم الحيوان الى الناطق وغيره مثلا فلان مورد القضية حيوان

35
حيوان وكل حيوان الناطق واما غير ناطق فان كان ناطقا لم يشتمل غيره
بالعكس لما علم على التقديرين اشارة الى انه يمكن هنا مع الصوري
بان يقال لانه ان مورد القضية علم بل هو معلوم الا يرى انه مفهوم اذ كان
اولا ثم قسم وهذا جواب على ان المورد هنا طبيعة العلم بالارضية كنهها
فالم تصير معلومة لم يمكن تقسيمها وذلك لان جماعها عن كونها حقيقة العلم الذي
قصد به هنا تقسيمها فان العلم قد تصير معلوما كما في العلم بالعلم فان الحكم
الكبرى على جريات العلم كامين ذلك في حقيق المحصولات بمعنى قولنا كل
علم اما ضروري او نظري ان كل فرد من افراده مقصود باحد منين الوصفين
على سبيل الانفعال بحيث لا يندرج في هذين الكليتين مورد القضية لانه
مفهوم العلم الاشئ من افراده فلا اناج لا يقال الصوري موجود فعليه
والكبرى كلية فليكن الشئان في الشكل الاول مع حصول الشرايط
لانا نقول تلك الشرايط كافية اذا كانت المقدمات بين القضايا المتعارفة
اعني ما يكون المحمول فيها صادقا على الموضوع صدق الكلي على جريات كبرى
عليك الصوري ههنا ليست ههنا لان محمولها عن موضوعها ولا احتلا
عليها الا بالاعتبار والبيان سلكناه اي سلكنا انها ينبغي ان بناء على
ان الحكم في الكلية ليس معصرا على جريات موضوعها بل يتناول موضوعه
ايضا كانه جماعه وان كان مردودا كما سينكشف عليك حقيقة

الضروري والناظر
الضروري والناظر
الضروري والناظر

اشارة الى
ان من الضروري
اذا اوردت الشئ
فهم العلم غير معلوم

الضروري والناظر
الضروري والناظر

صل القضية
تخصيصا او
اقساما او

الضروري والناظر
الضروري والناظر
الضروري والناظر

الضروري والناظر

الضروري والناظر

الضروري والناظر

الضروري والناظر

او على التعريف بتدرج الامور الذي هو مورد القسمة تحت الاوسط المذكور
 الى قسمها ان ينصف بعضات ^{منها} الكبري فيتعدي الحكم اليه فان طبيعة الامم يمكن ان يكون لها بالظن الى
 متقومات في افراد متعددة متصفة ببعضات مقابلة فاذا حصل في
 من جزئيات العلم بالانظر كان طبيعة العلم حاصل في ضمنه بلا نظر ايضا
 فاذا حصل في من انظر كان حصول طبيعة في ضمنه موقفا على ذلك
 النظر طبيعة العلم موصوفة بالضرورة في ضمن افرادها المتصفة بالضرورة
 وبالضرورة في ضمن افرادها المتصفة بها وكذا الحال في طبيعة الحيوان فانها
 في ضمن افرادها انطلق موصوفة بالنظر وفي ضمن افرادها موصوفة
 بعدم فالطبيعة الكلية اذا قسمت بقود مقبلة كانت شاملة لتلك
 الاقسام معارضة في ضمن كل قسم يعجز عن تلك القيمة المتساوية فان كانت
 اذا كانت العلم متصفة بالضرورة والنظرية كما ذكرتم لم يصدق نتيجة
 المتعديتين حقيقة والمقدور خلافه قلت اذا كان انصافها باحد برهان
 فرد وبالاخر في فرد آخر لم يطل الانفصال الحقيقي اذ لم يجتمع في محل
 واحد لا يقال تلك الطبيعة من حيث هي محل واحد وقد اجتمع الوصفان
 فيه لانا نقول اذا اعتبرنا الطبيعة محلا واحدا لم يصدق الكبري حقيقة
 اذ المفروض ان الطبيعة داخلية في حكمها فلا يلزم النتيجة الا ما نفع الحلق
 كالكبري وما يتعلق بهذا المقام ان صاحب المنطق اسرار ومرد هذا السؤال

في قسمها ان ينصف بعضات منها الكبري فيتعدي الحكم اليه فان طبيعة الامم يمكن ان يكون لها بالظن الى متقومات في افراد متعددة متصفة ببعضات مقابلة فاذا حصل في من جزئيات العلم بالانظر كان طبيعة العلم حاصل في ضمنه بلا نظر ايضا فاذا حصل في من انظر كان حصول طبيعة في ضمنه موقفا على ذلك النظر طبيعة العلم موصوفة بالضرورة في ضمن افرادها المتصفة بالضرورة وبالضرورة في ضمن افرادها المتصفة بها وكذا الحال في طبيعة الحيوان فانها في ضمن افرادها انطلق موصوفة بالنظر وفي ضمن افرادها موصوفة بعدم فالطبيعة الكلية اذا قسمت بقود مقبلة كانت شاملة لتلك الاقسام معارضة في ضمن كل قسم يعجز عن تلك القيمة المتساوية فان كانت اذا كانت العلم متصفة بالضرورة والنظرية كما ذكرتم لم يصدق نتيجة المتعديتين حقيقة والمقدور خلافه قلت اذا كان انصافها باحد برهان فرد وبالاخر في فرد آخر لم يطل الانفصال الحقيقي اذ لم يجتمع في محل واحد لا يقال تلك الطبيعة من حيث هي محل واحد وقد اجتمع الوصفان فيه لانا نقول اذا اعتبرنا الطبيعة محلا واحدا لم يصدق الكبري حقيقة اذ المفروض ان الطبيعة داخلية في حكمها فلا يلزم النتيجة الا ما نفع الحلق كالكبري وما يتعلق بهذا المقام ان صاحب المنطق اسرار ومرد هذا السؤال

في قسمها ان ينصف بعضات منها الكبري فيتعدي الحكم اليه فان طبيعة الامم يمكن ان يكون لها بالظن الى متقومات في افراد متعددة متصفة ببعضات مقابلة فاذا حصل في من جزئيات العلم بالانظر كان طبيعة العلم حاصل في ضمنه بلا نظر ايضا فاذا حصل في من انظر كان حصول طبيعة في ضمنه موقفا على ذلك النظر طبيعة العلم موصوفة بالضرورة في ضمن افرادها المتصفة بالضرورة وبالضرورة في ضمن افرادها المتصفة بها وكذا الحال في طبيعة الحيوان فانها في ضمن افرادها انطلق موصوفة بالنظر وفي ضمن افرادها موصوفة بعدم فالطبيعة الكلية اذا قسمت بقود مقبلة كانت شاملة لتلك الاقسام معارضة في ضمن كل قسم يعجز عن تلك القيمة المتساوية فان كانت اذا كانت العلم متصفة بالضرورة والنظرية كما ذكرتم لم يصدق نتيجة المتعديتين حقيقة والمقدور خلافه قلت اذا كان انصافها باحد برهان فرد وبالاخر في فرد آخر لم يطل الانفصال الحقيقي اذ لم يجتمع في محل واحد لا يقال تلك الطبيعة من حيث هي محل واحد وقد اجتمع الوصفان فيه لانا نقول اذا اعتبرنا الطبيعة محلا واحدا لم يصدق الكبري حقيقة اذ المفروض ان الطبيعة داخلية في حكمها فلا يلزم النتيجة الا ما نفع الحلق كالكبري وما يتعلق بهذا المقام ان صاحب المنطق اسرار ومرد هذا السؤال

السؤال على وجه آخر يحتمل ان العلم له مفهوم جعل مورد القسمة وكل
 مفهوم اما ضروري او نظري على معنى ان حصول العلم بذلك المفهوم اما
 بلا كسب او بكسب فيورد القسمة يجب انصافه باحد ميزان القسمة
 فلا يندرج فيه ما كان متصفا بالافق وحصول ما اجاب عنه ان
 المراد يكون العلوم ضرورية او نظرية ان حصولها في نفسها اما بنظر او
 بلا نظر لان حصول العلم بما بينها كذلك في ازان يكون حصول العلم
 بما بينه العلم ضروريا او كسبيا ويكون حصول العلم بشي آخر على خلافه فان
 كان كون العلم بمفهوم العلم حاصل بلا انساب مثلا لا ياتي صدق ذلك
 على علوم جريئة يكون حصولها في نفسها بالانساب وقد اعتبر في السؤال
 ان العلم بمورد القسمة اعني مفهوم العلم اما ضروري او نظري وذلك جزئي
 من جزئيات العلم فلا ينصف الا باحد ما قلنا واجاب بان هذا
 حق بلا خفاء الا اننا لا نرى انفس هذا العلم الجزئي الى الضروري و
 النظري بل انقسام معلوم الذي هو مفهوم العلم فانه صادق على افرادها
 يتوقف حصولها على نظر وعلى افراد ليست كذلك مع ان العلم بهذا
 المفهوم متصف باحد ما فقط واما الثالث راجع فقد اعتبر في السؤال طبيعة
 العلم من حيث انما علم لا من حيث انها مفهوم يتعلق بعلم واعتبر حصولها
 بنفسها في ضمن افرادها لا حصول العلم بها فذلك اجاب اول اقسام الاندراج

في قسمها ان ينصف بعضات منها الكبري فيتعدي الحكم اليه فان طبيعة الامم يمكن ان يكون لها بالظن الى متقومات في افراد متعددة متصفة ببعضات مقابلة فاذا حصل في من جزئيات العلم بالانظر كان طبيعة العلم حاصل في ضمنه بلا نظر ايضا فاذا حصل في من انظر كان حصول طبيعة في ضمنه موقفا على ذلك النظر طبيعة العلم موصوفة بالضرورة في ضمن افرادها المتصفة بالضرورة وبالضرورة في ضمن افرادها المتصفة بها وكذا الحال في طبيعة الحيوان فانها في ضمن افرادها انطلق موصوفة بالنظر وفي ضمن افرادها موصوفة بعدم فالطبيعة الكلية اذا قسمت بقود مقبلة كانت شاملة لتلك الاقسام معارضة في ضمن كل قسم يعجز عن تلك القيمة المتساوية فان كانت اذا كانت العلم متصفة بالضرورة والنظرية كما ذكرتم لم يصدق نتيجة المتعديتين حقيقة والمقدور خلافه قلت اذا كان انصافها باحد برهان فرد وبالاخر في فرد آخر لم يطل الانفصال الحقيقي اذ لم يجتمع في محل واحد لا يقال تلك الطبيعة من حيث هي محل واحد وقد اجتمع الوصفان فيه لانا نقول اذا اعتبرنا الطبيعة محلا واحدا لم يصدق الكبري حقيقة اذ المفروض ان الطبيعة داخلية في حكمها فلا يلزم النتيجة الا ما نفع الحلق كالكبري وما يتعلق بهذا المقام ان صاحب المنطق اسرار ومرد هذا السؤال

في قسمها ان ينصف بعضات منها الكبري فيتعدي الحكم اليه فان طبيعة الامم يمكن ان يكون لها بالظن الى متقومات في افراد متعددة متصفة ببعضات مقابلة فاذا حصل في من جزئيات العلم بالانظر كان طبيعة العلم حاصل في ضمنه بلا نظر ايضا فاذا حصل في من انظر كان حصول طبيعة في ضمنه موقفا على ذلك النظر طبيعة العلم موصوفة بالضرورة في ضمن افرادها المتصفة بالضرورة وبالضرورة في ضمن افرادها المتصفة بها وكذا الحال في طبيعة الحيوان فانها في ضمن افرادها انطلق موصوفة بالنظر وفي ضمن افرادها موصوفة بعدم فالطبيعة الكلية اذا قسمت بقود مقبلة كانت شاملة لتلك الاقسام معارضة في ضمن كل قسم يعجز عن تلك القيمة المتساوية فان كانت اذا كانت العلم متصفة بالضرورة والنظرية كما ذكرتم لم يصدق نتيجة المتعديتين حقيقة والمقدور خلافه قلت اذا كان انصافها باحد برهان فرد وبالاخر في فرد آخر لم يطل الانفصال الحقيقي اذ لم يجتمع في محل واحد لا يقال تلك الطبيعة من حيث هي محل واحد وقد اجتمع الوصفان فيه لانا نقول اذا اعتبرنا الطبيعة محلا واحدا لم يصدق الكبري حقيقة اذ المفروض ان الطبيعة داخلية في حكمها فلا يلزم النتيجة الا ما نفع الحلق كالكبري وما يتعلق بهذا المقام ان صاحب المنطق اسرار ومرد هذا السؤال

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم
 اهلهما جميعا ولا يثبتون
 على الدين الا حجة بينهم
 وبين الله تعالى

وثانيا بان حصولها بان يكون بالنظر واخرى بدونه ولا مجال للجهل
 الجوابين على تقدير القسطاس كالايجاب الجواب على تقرير الشارح الذي
 هو ادق واشكل وعن الثاني اي يجب عن الله وهو انما هو
 الضروري والنظري معا ومنه تصديق يكون تصور طريقه كسبها
 كافيا في اجزائها من حيثها فان التصديق عند الامام لا كان
 عبارة عن مجموع الاذراكات بل هو البيان الموعود بقوله وسيتك
 بانه وظهر منه ان كل تصديق يتوقف طرأه او احدهما على الكسب
 نظرا على رايه ومن ثم لزم انساب التصديق من القول الشارح كما
 واما على راي الحكماء فهو ضروري داخل في توقيفه لا يبيده فلا امتناع على
 شئ من المذهبين لا ما نقول الاجتناب المسمى هو الاجتناب بالذات
 فاما الاجتناب وان انتم الى بالذات الى بالواسطة الا ان المتبادر
 منه عند الاطلاق هو الاجتناب بالذات فلو ان كان هو المسمى دون
 الاجتناب بالواسطة كالوجه النظم الى الخارج والذمى مع انه اذا اطلق
 مطلقا او متصفا متبادر منه الى الخارج فان قيل يتصل بها حكم كلام الامام
 على من لا يلبس منه ذلك الاشكال فلما يمنع شيئا من احدهما استدلالا
 ببداهة التصديق على بداهة التصديق وثانيهما انه لا فرق بين ضرورة
 ان الاجتناب بسبب اجتناب بالواسطة فعل تقدير حمله عليه اذا توقف

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم
 اهلهما جميعا ولا يثبتون
 على الدين الا حجة بينهم
 وبين الله تعالى

انما هو المقصود من قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم
 اهلهما جميعا ولا يثبتون
 على الدين الا حجة بينهم
 وبين الله تعالى

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم
 اهلهما جميعا ولا يثبتون
 على الدين الا حجة بينهم
 وبين الله تعالى

توقف الحكم وحمل على الكسب لزمه ان يجعل التصديق ضروريا وان توقف
 حصوله على استدلال كثيرة وذلك مما لا يقول به احد على ان التفسير
 المذكور وهو ما يكون تصور طريقه وان كان بالكسب كافيا في اجزائها
 بالنسبة بينهما ليس للتصديق الضروري بل الاول من العلاوة
 لم يقصد بها انها جوابية او اذا لا يتوقف به السؤال لان التصديق
 الاول اخص من الضروري واذا توقف الاخص على الكسب توقف الا
 عليه ايضا في ذلك الاخص فينقض التوفيق طرأه وعكسها بل قصد
 البتة على ان قول السائل بان التصديق الضروري مفسر بما ذكره
 وان جرى الكسب عليه في كسبه ومثناه الاشياء ان البديهي قد
 يطلق على التصديق الاول المفسر بالتفسير المذكور وعلى ما رادف الضروري
 فوهم ان التصديق المذبح في البديهي المرادف للضروري مفسر بما
 فسر البديهي المرادف الاول ولما صطلحنا هنا على ذلك كانه فعل
 لا منافاة في الاصطلاحات في ان يصطلح بعضهم على تفسير التصديق
 الضروري هنا بما فيه البديهي الاول فاجابنا بانه لا يجوز ذلك
 لاستلزامه بطلان امرين مسلمين عند الكسب احدهما ثبوت امتناع كسبه
 التصديقات كلها اذ لا يتم البرهان عليه كقولنا ان يكون بامره كسبه
 وينتهي سلسلة الاكتساب بالتحس او التجربة او التواتر بلا دور ولا

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم
 اهلهما جميعا ولا يثبتون
 على الدين الا حجة بينهم
 وبين الله تعالى

المرادف

ولا يسلسل والثاني انحصار الوصل الى القدر في النظر في الحق لجواز ان يكون
الوصل الى الحدس او المتواتر او غير ذلك من التجربة والوجدان والمشافهة
فان القديرات الموقوفة على من الاشياء كسبية على ذلك التغير و
الوصل اليها ليس الحق بل بالوقوف على من هذه الامور والنظر في الحق
بيان تعريفه عن بيان تعريف النظر في من انشأ الكلام بحيث يظن
عليه الواحد يظن عليه هذا الاسم بوجوده سواء كان واحدا حقيقة او لا
وهو من التاليف بحسب المفهوم اذ لا يعتبر في التاليف سببه بعض
الاجزاء الى بعض بالتقدم والتأخر بل الكثرة في الجزء الاول من مفهوم الترتيب
العقل اذا لاحظ المطلق يجوز تحققة في شيء بدون القيد من غير عكس ولما
بحسب الصديق فقد قبل ما منساويان اذ لا كلام يكن ان يوجد التاليف من
اشياء لها وضع اي يكون في قابلة لان يشار الى كل واحد منها ان يكون
صاحبا اما جيت او عقلا بل لا تيب بل تاليف منها يشمل على تقدم و
تأخر من الاجزاء وقيل هو عام بحسب ايضا اذ قد يوجد التاليف من اشياء
لا وضع لها اصلا كما اذ الوحدانية في مفومات اعتبارية على سببية اعتبارية
وجدا منه تم التاليف في امور تعلق بها النظر لا يمكن ان يوجد بلا ترتيب
لانه تاليف للباقي بحسب حركة الذهن فلا بد ان يقع بعضها في اول
بعض الحركة وبعضها في آخر فيكون هناك تقدم وتأخر بهذا كله اذا اخذ

هذا هو الحق في النظر في الحق
فان القديرات الموقوفة على من الاشياء كسبية على ذلك التغير و
الوصل اليها ليس الحق بل بالوقوف على من هذه الامور والنظر في الحق
بيان تعريفه عن بيان تعريف النظر في من انشأ الكلام بحيث يظن
عليه الواحد يظن عليه هذا الاسم بوجوده سواء كان واحدا حقيقة او لا
وهو من التاليف بحسب المفهوم اذ لا يعتبر في التاليف سببه بعض
الاجزاء الى بعض بالتقدم والتأخر بل الكثرة في الجزء الاول من مفهوم الترتيب
العقل اذا لاحظ المطلق يجوز تحققة في شيء بدون القيد من غير عكس ولما
بحسب الصديق فقد قبل ما منساويان اذ لا كلام يكن ان يوجد التاليف من
اشياء لها وضع اي يكون في قابلة لان يشار الى كل واحد منها ان يكون
صاحبا اما جيت او عقلا بل لا تيب بل تاليف منها يشمل على تقدم و
تأخر من الاجزاء وقيل هو عام بحسب ايضا اذ قد يوجد التاليف من اشياء
لا وضع لها اصلا كما اذ الوحدانية في مفومات اعتبارية على سببية اعتبارية
وجدا منه تم التاليف في امور تعلق بها النظر لا يمكن ان يوجد بلا ترتيب
لانه تاليف للباقي بحسب حركة الذهن فلا بد ان يقع بعضها في اول
بعض الحركة وبعضها في آخر فيكون هناك تقدم وتأخر بهذا كله اذا اخذ

هذا هو الحق في النظر في الحق
فان القديرات الموقوفة على من الاشياء كسبية على ذلك التغير و
الوصل اليها ليس الحق بل بالوقوف على من هذه الامور والنظر في الحق
بيان تعريفه عن بيان تعريف النظر في من انشأ الكلام بحيث يظن
عليه الواحد يظن عليه هذا الاسم بوجوده سواء كان واحدا حقيقة او لا
وهو من التاليف بحسب المفهوم اذ لا يعتبر في التاليف سببه بعض
الاجزاء الى بعض بالتقدم والتأخر بل الكثرة في الجزء الاول من مفهوم الترتيب
العقل اذا لاحظ المطلق يجوز تحققة في شيء بدون القيد من غير عكس ولما
بحسب الصديق فقد قبل ما منساويان اذ لا كلام يكن ان يوجد التاليف من
اشياء لها وضع اي يكون في قابلة لان يشار الى كل واحد منها ان يكون
صاحبا اما جيت او عقلا بل لا تيب بل تاليف منها يشمل على تقدم و
تأخر من الاجزاء وقيل هو عام بحسب ايضا اذ قد يوجد التاليف من اشياء
لا وضع لها اصلا كما اذ الوحدانية في مفومات اعتبارية على سببية اعتبارية
وجدا منه تم التاليف في امور تعلق بها النظر لا يمكن ان يوجد بلا ترتيب
لانه تاليف للباقي بحسب حركة الذهن فلا بد ان يقع بعضها في اول
بعض الحركة وبعضها في آخر فيكون هناك تقدم وتأخر بهذا كله اذا اخذ

الانقسام
والقصود

هذا هو الحق في النظر في الحق
فان القديرات الموقوفة على من الاشياء كسبية على ذلك التغير و
الوصل اليها ليس الحق بل بالوقوف على من هذه الامور والنظر في الحق
بيان تعريفه عن بيان تعريف النظر في من انشأ الكلام بحيث يظن
عليه الواحد يظن عليه هذا الاسم بوجوده سواء كان واحدا حقيقة او لا
وهو من التاليف بحسب المفهوم اذ لا يعتبر في التاليف سببه بعض
الاجزاء الى بعض بالتقدم والتأخر بل الكثرة في الجزء الاول من مفهوم الترتيب
العقل اذا لاحظ المطلق يجوز تحققة في شيء بدون القيد من غير عكس ولما
بحسب الصديق فقد قبل ما منساويان اذ لا كلام يكن ان يوجد التاليف من
اشياء لها وضع اي يكون في قابلة لان يشار الى كل واحد منها ان يكون
صاحبا اما جيت او عقلا بل لا تيب بل تاليف منها يشمل على تقدم و
تأخر من الاجزاء وقيل هو عام بحسب ايضا اذ قد يوجد التاليف من اشياء
لا وضع لها اصلا كما اذ الوحدانية في مفومات اعتبارية على سببية اعتبارية
وجدا منه تم التاليف في امور تعلق بها النظر لا يمكن ان يوجد بلا ترتيب
لانه تاليف للباقي بحسب حركة الذهن فلا بد ان يقع بعضها في اول
بعض الحركة وبعضها في آخر فيكون هناك تقدم وتأخر بهذا كله اذا اخذ

38
اخذ الترتيب التاليف مطلقا اما اذا اخذ من اثنين فالترتيب
المعنى مستلزم التاليف الحقيق من غير عكس وذلك لان خصوص التاليف
بخصوص المادة فقط وخصوص المادة الترتيب باعتبار خصوص المادة
والصنوع معا فالتاليف من اسبغ لغيره يمكن ان يقع على هذا الترتيب
المعين وان يقع على ترتيب آخر من تلك الترتيبات الستة الممكنة
فيها فهذا التاليف الخاص اعم من كل من تلك الترتيبات ولا يستلزم
شيئا منها بل يستلزم واحدا منها لا بعيدا اذا كان لتلك الامور وضع
حتى او على ولا ادبها فوق الواحد سواء كانت مكملة لاولها او لا
اقيمت في الامور الترتيبية المتكثرة في ما حيث قال جعل الاشياء الكثرة
ورفع عنها الكثرة على سبيل الترتيب ولا عناية بينهما لان المقصود في
البالغة التي يستفاد من الكثرة فالاثنان كثر وليس متكثرة وهي اعم
من الامور التصورية والتجديعية فبما ان النظر في الباين واما قول
الانام في بعض كتبه وهو ترتيب التوصل بها الى تصديق آق فيني عما
اخذ من التصورات كلها ضرورة فلا تفرقه الا في القديرات وهي
اي كاحالة التي ذكرها المصنف اولى من العلوية التي ذكرها بعضهم لان العلم وان
جازا اعم اعم اي حيث يخرج من السنين وغيره كما تحققت في حيث
تقسيم الآلة مشتركة والاضارة عن الشكر كاجب اذ لم يكن هناك

هذا هو الحق في النظر في الحق
فان القديرات الموقوفة على من الاشياء كسبية على ذلك التغير و
الوصل اليها ليس الحق بل بالوقوف على من هذه الامور والنظر في الحق
بيان تعريفه عن بيان تعريف النظر في من انشأ الكلام بحيث يظن
عليه الواحد يظن عليه هذا الاسم بوجوده سواء كان واحدا حقيقة او لا
وهو من التاليف بحسب المفهوم اذ لا يعتبر في التاليف سببه بعض
الاجزاء الى بعض بالتقدم والتأخر بل الكثرة في الجزء الاول من مفهوم الترتيب
العقل اذا لاحظ المطلق يجوز تحققة في شيء بدون القيد من غير عكس ولما
بحسب الصديق فقد قبل ما منساويان اذ لا كلام يكن ان يوجد التاليف من
اشياء لها وضع اي يكون في قابلة لان يشار الى كل واحد منها ان يكون
صاحبا اما جيت او عقلا بل لا تيب بل تاليف منها يشمل على تقدم و
تأخر من الاجزاء وقيل هو عام بحسب ايضا اذ قد يوجد التاليف من اشياء
لا وضع لها اصلا كما اذ الوحدانية في مفومات اعتبارية على سببية اعتبارية
وجدا منه تم التاليف في امور تعلق بها النظر لا يمكن ان يوجد بلا ترتيب
لانه تاليف للباقي بحسب حركة الذهن فلا بد ان يقع بعضها في اول
بعض الحركة وبعضها في آخر فيكون هناك تقدم وتأخر بهذا كله اذا اخذ

٤٢

واحد

هذا هو الحق في النظر في الحق
فان القديرات الموقوفة على من الاشياء كسبية على ذلك التغير و
الوصل اليها ليس الحق بل بالوقوف على من هذه الامور والنظر في الحق
بيان تعريفه عن بيان تعريف النظر في من انشأ الكلام بحيث يظن
عليه الواحد يظن عليه هذا الاسم بوجوده سواء كان واحدا حقيقة او لا
وهو من التاليف بحسب المفهوم اذ لا يعتبر في التاليف سببه بعض
الاجزاء الى بعض بالتقدم والتأخر بل الكثرة في الجزء الاول من مفهوم الترتيب
العقل اذا لاحظ المطلق يجوز تحققة في شيء بدون القيد من غير عكس ولما
بحسب الصديق فقد قبل ما منساويان اذ لا كلام يكن ان يوجد التاليف من
اشياء لها وضع اي يكون في قابلة لان يشار الى كل واحد منها ان يكون
صاحبا اما جيت او عقلا بل لا تيب بل تاليف منها يشمل على تقدم و
تأخر من الاجزاء وقيل هو عام بحسب ايضا اذ قد يوجد التاليف من اشياء
لا وضع لها اصلا كما اذ الوحدانية في مفومات اعتبارية على سببية اعتبارية
وجدا منه تم التاليف في امور تعلق بها النظر لا يمكن ان يوجد بلا ترتيب
لانه تاليف للباقي بحسب حركة الذهن فلا بد ان يقع بعضها في اول
بعض الحركة وبعضها في آخر فيكون هناك تقدم وتأخر بهذا كله اذا اخذ

مقينة لما يريد به ما سبق من ان القسم انما هو للمعنى لا لسان فان كان
معنوا من عبارة الص حيث اعبر مطلق الادراك في الصيغ اللغوية
ليس قريته واضحة هنا فالا حذرنا اول قوله بموصل معناه لموصل
بما يتناول النظر الصحيح والقياس فان قلت على اذ يحمل الامر
اي صيغة التحمل على المعلومات كما يدل عليه الشرح او على الصورات
كافي قول من عرفه بانه ترتيب علوم يتوصل بها الى علم اخر قلت
انما على المعلومات لانك اذا انتشت حالك في النظر وجدت انك
في تلك الحالة يلاحظ الامور للعلوم على ترتيب معين وينتقل من بعضها
الى بعض ويلاحظها على ذلك الوجه بترتيب صورها في الذهن فيؤدي
تلك الملاحظة الى ملاحظة معلوم آخر وحصول صورته فيه والملاحظة
بالذات فاما المعلومات وصورها الى الملاحظة فالمرتب مضادها للامور
العلمية وانما يرتب صورها بها لهما ومن قال انها علوم فقد اراد بها
المعلومات او اعتبر الترتيب السبعي لاعتبار الخارج فيه فان الترتيب على الغاية
خارجا عن الشيء قطعا فكذا ما يوجد منها من المعلومات استصعبه اي
عن صعبا وفي الحقيقة استصعب على الامر اي صعب وتوزر الاشكال ان
كل تعريف مشتمل على نظرا لاف معنى للتعريف لا كسب التصور والنظر لخصيص
ثم التعريف بالفصل ومن وبخاصة وحده ما صح على ان المتأخرين الذين قدرا

هذا هو المقصود من قوله
فان القسم انما هو للمعنى لا لسان
فان كان معنوا من عبارة الص حيث
اعبر مطلق الادراك في الصيغ اللغوية
ليس قريته واضحة هنا فالا حذرنا
اول قوله بموصل معناه لموصل
بما يتناول النظر الصحيح والقياس
فان قلت على اذ يحمل الامر
اي صيغة التحمل على المعلومات
كما يدل عليه الشرح او على الصورات
كافي قول من عرفه بانه ترتيب
علوم يتوصل بها الى علم اخر
قلت انما على المعلومات لانك اذا
انتشت حالك في النظر وجدت انك
في تلك الحالة يلاحظ الامور
للعلوم على ترتيب معين وينتقل
من بعضها الى بعض ويلاحظها على
ذلك الوجه بترتيب صورها في الذهن
فيؤدي تلك الملاحظة الى ملاحظة
معلوم آخر وحصول صورته فيه
والملاحظة بالذات فاما المعلومات
وصورها الى الملاحظة فالمرتب
مضادها للامور العلمية وانما يرتب
صورها بها لهما ومن قال انها علوم
فقد اراد بها المعلومات او اعتبر
الترتيب السبعي لاعتبار الخارج فيه
فان الترتيب على الغاية خارجا عن
الشيء قطعا فكذا ما يوجد منها من
المعلومات استصعبه اي عن صعبا
وفي الحقيقة استصعب على الامر اي
صعب وتوزر الاشكال ان كل تعريف
مشتمل على نظرا لاف معنى للتعريف
لا كسب التصور والنظر لخصيص
ثم التعريف بالفصل ومن وبخاصة
وحده ما صح على ان المتأخرين الذين
قدرا

هذا هو المقصود من قوله
فان القسم انما هو للمعنى لا لسان
فان كان معنوا من عبارة الص حيث
اعبر مطلق الادراك في الصيغ اللغوية
ليس قريته واضحة هنا فالا حذرنا
اول قوله بموصل معناه لموصل
بما يتناول النظر الصحيح والقياس
فان قلت على اذ يحمل الامر
اي صيغة التحمل على المعلومات
كما يدل عليه الشرح او على الصورات
كافي قول من عرفه بانه ترتيب
علوم يتوصل بها الى علم اخر
قلت انما على المعلومات لانك اذا
انتشت حالك في النظر وجدت انك
في تلك الحالة يلاحظ الامور
للعلوم على ترتيب معين وينتقل
من بعضها الى بعض ويلاحظها على
ذلك الوجه بترتيب صورها في الذهن
فيؤدي تلك الملاحظة الى ملاحظة
معلوم آخر وحصول صورته فيه
والملاحظة بالذات فاما المعلومات
وصورها الى الملاحظة فالمرتب
مضادها للامور العلمية وانما يرتب
صورها بها لهما ومن قال انها علوم
فقد اراد بها المعلومات او اعتبر
الترتيب السبعي لاعتبار الخارج فيه
فان الترتيب على الغاية خارجا عن
الشيء قطعا فكذا ما يوجد منها من
المعلومات استصعبه اي عن صعبا
وفي الحقيقة استصعب على الامر اي
صعب وتوزر الاشكال ان كل تعريف
مشتمل على نظرا لاف معنى للتعريف
لا كسب التصور والنظر لخصيص
ثم التعريف بالفصل ومن وبخاصة
وحده ما صح على ان المتأخرين الذين
قدرا

عرفوا النظر بالترتيب المذكور ولا يترتب بينهما فلا يكون تعريف جامع او قوله
حتى غير متعلق كاستصعبه وقوله فليس من تلك الصغرة في شيء اخر قوله
والاشكال استصعبه فاما يكون بالمشقات هذا المحرر منوع بل اكثر بالمشقات
الا فرف في عبارة السوقة الا انه حذف لفظ الاكثر فزوي للجواب الا ان اجابه
شيء له الشق منه يدعيه ان مفهوم الشيء لا يتغير في مفهوم المناطق مثلا
والا لكان العرض العام داخل في الفصل ولما اعتبر الشق صدق عليه الشيء
الغلب فاذ لا يمكن انما هو ضرورة فان الشيء الذي له الشق هو
الاشقان وثبوت الشيء نفسه ضروري فكذا الشيء الذي له الشق هو
تفسير المشقات بيان لما يرجع اليه الضمير الذي يذكر فيه فان قيل الشق
منه داخل في مفهوم ضروري وكذا بثبوت الموضوع الذي له الشق فيكون
مركبا فكيف ليس شيء منها محمولا على اقله بقصد تعريفه بالمشق فلما يصح قوله
وان اخذ منها محمولا عليه كالثابت له الشق من الكلام الى مفهومه الى
وان الشيء ليس داخلية فان اعتبر محمول اخر لم اعتبر مفهومات
متسلسلة الى لا يتبين ان لا يلائم على المقطع وذلك لان الفصل والاشقان
كالناطق والضاغط اعم من النوع بحسب المفهوم فلا يتصل بينهما الذين
اليه الا بقرينة عقلية محضصة توجب الانتقال اليه فالتركيب لازم
وتجبه عليه ان هذا انما يتم بخاصة دون الفصل لاسباب من انه لا اعتبار

هذا هو المقصود من قوله
فان القسم انما هو للمعنى لا لسان
فان كان معنوا من عبارة الص حيث
اعبر مطلق الادراك في الصيغ اللغوية
ليس قريته واضحة هنا فالا حذرنا
اول قوله بموصل معناه لموصل
بما يتناول النظر الصحيح والقياس
فان قلت على اذ يحمل الامر
اي صيغة التحمل على المعلومات
كما يدل عليه الشرح او على الصورات
كافي قول من عرفه بانه ترتيب
علوم يتوصل بها الى علم اخر
قلت انما على المعلومات لانك اذا
انتشت حالك في النظر وجدت انك
في تلك الحالة يلاحظ الامور
للعلوم على ترتيب معين وينتقل
من بعضها الى بعض ويلاحظها على
ذلك الوجه بترتيب صورها في الذهن
فيؤدي تلك الملاحظة الى ملاحظة
معلوم آخر وحصول صورته فيه
والملاحظة بالذات فاما المعلومات
وصورها الى الملاحظة فالمرتب
مضادها للامور العلمية وانما يرتب
صورها بها لهما ومن قال انها علوم
فقد اراد بها المعلومات او اعتبر
الترتيب السبعي لاعتبار الخارج فيه
فان الترتيب على الغاية خارجا عن
الشيء قطعا فكذا ما يوجد منها من
المعلومات استصعبه اي عن صعبا
وفي الحقيقة استصعب على الامر اي
صعب وتوزر الاشكال ان كل تعريف
مشتمل على نظرا لاف معنى للتعريف
لا كسب التصور والنظر لخصيص
ثم التعريف بالفصل ومن وبخاصة
وحده ما صح على ان المتأخرين الذين
قدرا

هذا هو المقصود من قوله
فان القسم انما هو للمعنى لا لسان
فان كان معنوا من عبارة الص حيث
اعبر مطلق الادراك في الصيغ اللغوية
ليس قريته واضحة هنا فالا حذرنا
اول قوله بموصل معناه لموصل
بما يتناول النظر الصحيح والقياس
فان قلت على اذ يحمل الامر
اي صيغة التحمل على المعلومات
كما يدل عليه الشرح او على الصورات
كافي قول من عرفه بانه ترتيب
علوم يتوصل بها الى علم اخر
قلت انما على المعلومات لانك اذا
انتشت حالك في النظر وجدت انك
في تلك الحالة يلاحظ الامور
للعلوم على ترتيب معين وينتقل
من بعضها الى بعض ويلاحظها على
ذلك الوجه بترتيب صورها في الذهن
فيؤدي تلك الملاحظة الى ملاحظة
معلوم آخر وحصول صورته فيه
والملاحظة بالذات فاما المعلومات
وصورها الى الملاحظة فالمرتب
مضادها للامور العلمية وانما يرتب
صورها بها لهما ومن قال انها علوم
فقد اراد بها المعلومات او اعتبر
الترتيب السبعي لاعتبار الخارج فيه
فان الترتيب على الغاية خارجا عن
الشيء قطعا فكذا ما يوجد منها من
المعلومات استصعبه اي عن صعبا
وفي الحقيقة استصعب على الامر اي
صعب وتوزر الاشكال ان كل تعريف
مشتمل على نظرا لاف معنى للتعريف
لا كسب التصور والنظر لخصيص
ثم التعريف بالفصل ومن وبخاصة
وحده ما صح على ان المتأخرين الذين
قدرا

هذا هو المقصود من هذا الكتاب وهو بيان ما هو الحق في العلم والاعتقاد

للمعرفة الشخصية معه والآن لم يكن داخل فلا يكون حداثا كما هو المشهور
والشأن في شأن هذا المقام اعتمادا على ما يحققه في فضل التعريف
من أن يجوز التعريف بالمعاني للضرورة لكنه قليل وغير متدرج في الضبط
وان كان للضمان في مدخل في الجملة فذلك لم يلفت اليه ولم يغير
النظر بما يتناول من ايراد ان يغتر بما يشك في ذلك وربما يحصل
بالقياس الى كل علم محمول كالتبريد فانه موضوع للنجار والخاصة من
الحسب في مصور الصور الشخصية والتصور منه اجلوس وربما يحصل
لها محمول بالقياس الى علمين كالتبريد فانه موضوع لاشان الى النجار
واعتبار الهيئة الصورية وربما يحصل لها ذلك بالقياس الى اكثر من
علمين كالتبريد فانه موضوع لاشان الى النجار والخاصة من
بل انما اعلم على سبيل التبيين والبيان هذا صحيح في العلم على
الغاية وهذا التعريف اي تعريف المظهر بالتبريد المذكور انما هو على راي
من ان العلم لم يغيره لاشان الى اتفاق واقع على ان العلم و
النظر فعل صادر عن النفس لا حصول الجولات من المعلومات ولا شك
انا اذا اردنا ان يحصل محمول مشعور به من وجه انشئت النفس من حركات
المعقولات وكذا ترتيب الكيف على ان يجد مبادئ هذا المظهر ثم يكون
يتحرك في تلك المبادئ على وجه مخصوص ثم ينتقل منها الى المظهر فنشأ الاشياء

هذا هو المقصود من هذا الكتاب وهو بيان ما هو الحق في العلم والاعتقاد

الفكر

بيان للمعقولات
بيان للمعقولات

اشيائات ويلزم الانفعال الثاني ترتيب المبادئ فذهب المحققون
الى ان الفعل المنع شطرين المعلومات في الجولات في الاستحصال هو
مجموع الانشائين اذ به يتصل من العلم الى المحمول بوضوح اختياريا
للمضامير في مدخل واما الترتيب المذكور فلو لم يكن له بواسطة احواله
الثاني وذهب القائلون الى ان الفكر هو ذلك الترتيب المحمل من الاشياء
الثاني لان حصول المحمول من مبادئه يدور عليه وجودا وعدوا واما الاشياء
فما خارجا عن الفكر الا ان الثاني لازم له اذ لا يوجد بدون قطعا والاول
لا يلزم بل هو اكثر في الوقوع معه فالشأن انما هو في اطلاق لفظ الفكر
لا يحسب المعنى ونحو الاول النقص بين الصانع كما يستلزم عليه
فان كان في مختلفان في السادة لكن انتهى الاول مبداءا للثاني
الاولى انتهى الثانية وان اختلفت اجزائه فالمرحلة الاولى يحصل الماد
اي ما هو غير المادة اعني مبادئ المظهر التي يوجد معها الفكر بالوقوف والمركبة
الثانية يحصل الصورة اي ما هو غير الصورة اعني الصورة التي توجد
معها الفكر والافان الفكر عرض للمادة والصورة له في يوم الفكر بحرية
ويراد في النظر في المظهر وقيل الفكر هو الانفعال المذكور والنظر هو
ملاحظة للحقائق الواقعة في ضمن ذلك الانفعال وبإرادة الحس
الفكر يطلق على معان ثلثة الاول حركة النفس في المعقولات اي حركة

تمام هو الفكر

هذا هو المقصود من هذا الكتاب وهو بيان ما هو الحق في العلم والاعتقاد

الفكر
بيان للمعقولات

كانت وهذا هو الفكر الذي يجد من خواص الانسان وتقابله التحيل
 وهو حركتها في الحسوس والثاني حركتها من المطالب الشعور بها
 بوجوبها من دفع في المعاني احاطة عند طلب المبادي الى ان تحركها
 ويرجع منها الى تلك المطالب اعني مجموع الحركتين وهذا هو الفكر الذي
 يحتاج فيه وفي حركته جميعا الى المطلق والثالث هو الحركة الاولى من بين
 الحركتين وحدها من غير ان يوجد الحركة الثانية معها وان كانت هي
 المقصودة منها وهذا هو الفكر الذي يستعمل بازاءه الحديث في تارة
 الانفعال من المبادي الى المطالب دفعه فيقابل عكسه الذي هو الانفعال
 من المطالب الى المبادي وان كان تدريجيا تقابلها شيئا تقابلها
 الصاعقة والباطنة لكن الشرح جعل الحديث بازاء مجموع الحركتين
 فانه لا يجامع في شي معين اصلا ويجامع الحركة الاولى كما اذا خرك في
 المعقولات فاطلع على مبادي مرتبة فامتثل للمطالبة دفعه وايضا الحديث
 عدم حركة في مسافة فلا يقابل الحركة في مسافة اخرى والتحقيق ان الحديث
 مفهوم يقابل الفكر باي معنى كان اذ قد اعتبره في مفهومه الحركة
 وفي مفهوم الحديث عدمها والما يجب الوجود بالنسبة الى شئ معين
 فلا يجامع مجموع الحركتين ويجامع المعنى الاول والثالث كما مر حقيقة
 ولا ينافي ذلك قوله اذ لا حركة بمصلا لان تلك الحركة التي هي

هذا هو الفكر الذي يستعمل بازاءه الحديث في تارة الانفعال من المبادي الى المطالب دفعه فيقابل عكسه الذي هو الانفعال من المطالب الى المبادي وان كان تدريجيا تقابلها شيئا تقابلها الصاعقة والباطنة لكن الشرح جعل الحديث بازاء مجموع الحركتين فانه لا يجامع في شي معين اصلا ويجامع الحركة الاولى كما اذا خرك في المعقولات فاطلع على مبادي مرتبة فامتثل للمطالبة دفعه وايضا الحديث عدم حركة في مسافة فلا يقابل الحركة في مسافة اخرى والتحقيق ان الحديث مفهوم يقابل الفكر باي معنى كان اذ قد اعتبره في مفهومه الحركة وفي مفهوم الحديث عدمها والما يجب الوجود بالنسبة الى شئ معين فلا يجامع مجموع الحركتين ويجامع المعنى الاول والثالث كما مر حقيقة ولا ينافي ذلك قوله اذ لا حركة بمصلا لان تلك الحركة التي هي

هذا هو الفكر الذي يستعمل بازاءه الحديث في تارة الانفعال من المبادي الى المطالب دفعه فيقابل عكسه الذي هو الانفعال من المطالب الى المبادي وان كان تدريجيا تقابلها شيئا تقابلها الصاعقة والباطنة لكن الشرح جعل الحديث بازاء مجموع الحركتين فانه لا يجامع في شي معين اصلا ويجامع الحركة الاولى كما اذا خرك في المعقولات فاطلع على مبادي مرتبة فامتثل للمطالبة دفعه وايضا الحديث عدم حركة في مسافة فلا يقابل الحركة في مسافة اخرى والتحقيق ان الحديث مفهوم يقابل الفكر باي معنى كان اذ قد اعتبره في مفهومه الحركة وفي مفهوم الحديث عدمها والما يجب الوجود بالنسبة الى شئ معين فلا يجامع مجموع الحركتين ويجامع المعنى الاول والثالث كما مر حقيقة ولا ينافي ذلك قوله اذ لا حركة بمصلا لان تلك الحركة التي هي

فيها ليست من مبادي ولا شرط الوجود وهو اي الحديث
 يختلف في الكم الى بالقلة والكثرة كان الفكر مختلف فيه وفي الكيف
 ايضا اعني في السرعة والبطء وبينهم الحديث القوة القدسية العلية
 عن الفكر بالكلية ويبيانه ان اول مراتب الانسان في ادراكها حاصل
 له درجة النعم والوج لا فكر له بنفسه ثم يظهر له بعض شئ في ان يعلم بعض
 الاشياء بالحدس بغيره ويندرج في ذلك ان يصير الكل فكره ثم يظهر له
 بعض الاشياء بالحدس بغيره ذلك التدرج الى ان يصير الاشياء
 كلها حدسية وهي مرتبة القوة القدسية فالاختلاف بالقلة والكثرة
 مشترك بين الحديث والفكر دون الاختلاف بالبطء والسرعة فانه يحقق
 باقية الحركة في تفاوت الاذنان في افكارها اسرها وابطاها اذا استغنى
 هذا اي هذا الامر الذي صورناه لغيره العوي وما لم يوجه اليه العمل اي
 الاوليات التي هي قوى الضروريات كون تصورات اطرافها وظلالها
 النسبة بينهما كافة فاجزم بها واذ لم يتفق اجمال الضرورة فيها فبالا
 ان لا يشاركها في غير ما ومنهم من تصف وقال معنى لما جعلنا شيئا لما جعلنا
 شيئا منها جملنا حوا الى نظر فانه اجمال الكمال الذي يحمل عليه الاطلاق عند
 اطلاقه اما الدور فلانه بعض الى يوقف للمطالبة على بعض صور الدورين

بالبطء والسرعة

هذا هو الفكر الذي يستعمل بازاءه الحديث في تارة الانفعال من المبادي الى المطالب دفعه فيقابل عكسه الذي هو الانفعال من المطالب الى المبادي وان كان تدريجيا تقابلها شيئا تقابلها الصاعقة والباطنة لكن الشرح جعل الحديث بازاء مجموع الحركتين فانه لا يجامع في شي معين اصلا ويجامع الحركة الاولى كما اذا خرك في المعقولات فاطلع على مبادي مرتبة فامتثل للمطالبة دفعه وايضا الحديث عدم حركة في مسافة فلا يقابل الحركة في مسافة اخرى والتحقيق ان الحديث مفهوم يقابل الفكر باي معنى كان اذ قد اعتبره في مفهومه الحركة وفي مفهوم الحديث عدمها والما يجب الوجود بالنسبة الى شئ معين فلا يجامع مجموع الحركتين ويجامع المعنى الاول والثالث كما مر حقيقة ولا ينافي ذلك قوله اذ لا حركة بمصلا لان تلك الحركة التي هي

المط الذي هو الأصل في القصد وبين مبدئين مبادئ القوية أو الجيدة
 ويعلم منه حاله أيضا فيما بين المبادئ بعضها مع بعض من استلزامها
 أحدها توقف الشيء على نفسه وذلك لأن كل واحد من طرفي الدور كانت
 متلا لما كان موقوف على الآخر الموقوف على الأول ثم توقف كل منهما
 على نفسه لأن الموقوف على الموقوف على الشيء هو موقوف على ذلك
 الشيء وهو صحيح لأن الوقوف نسبة والنسبة لا يتصور في شيء واحد
 وثانيهما عدم الشيء على نفسه أعني حصوله قبل حصوله وذلك لأن إذا كان
 موقفا عليه لم يكن حصوله قبل حصوله وكذا بوقوف
 عليه لا يكون حصوله قبل حصوله فيلزم أن يكون حصول كل واحد
 منهما سابقا على نفسه غير متعين أن كان الدور غير متين واحد وثالث
 مراتب أن كان الدور غير متين وهكذا يزيد مراتب التقدم على مراتب
 الدور بواقع دائما ومن التبين أن اللازم الثاني أشد سمي له وأنه
 باعتبار عليه كل من الطرفين للأول كان الأول باعتبار معلومية كل
 منهما الصاحبة وأما النسب فلتوقف حصوله على استحضار ما لا نهاية له أن
 أراد توقفه على استحضار ما لا نهاية له دفعة واحدة ثم لأن الأفكار تسلسل
 معدلات الإجماع المط والعلم التي تعلق بها تلك الأفكار لا يجب معها
 آية فإن العلم اليقيني بواقع روايا التلخيص لعائنين حاصل للمندي

على حصول ما هو سابق
 عليه يكون حصول كل
 منهما سابقا بواقع

فيكون متين

فيكون متين

فيكون متين

للمندي بين مع غفلتهم عن كماله من مبادئ ولأن ادوا توقفه على إحصائه
 ولو في زمنه غير متناهية فاستحالته منوعة لجواز أن يكون النفس قد
 قد حصلت مبادئ المط الذي يطلبه الآن على التعاقب في زمن غير
 متناهية لا يتصلح وجوابه أن كلامنا هذا مبني على حدوث النفس
 الناطقة وقدر من عليه في الحكمة ولا شك أن استحضارها أمورا غير
 متناهية في زمنه متناهية مع كاستحضارها أياها دفعة واحدة لا يعقل
 أفعل هذا الحاجة بنا إلى حدوث النفس إذا اشتد مطلوب من
 وجه وتوجب منه إلى مبادئ ثم رجعت منها إليه فنعني هذا الزمان المتناهي
 يجب عليها استحضار تلك المبادئ أو ملاحظتها بمرتبها فإذا كانت
 غير متناهية لم يقدر النفس على شيء منها سواء كانت واحدة أو عدة
 لا نقول الواجب في تلك الزمان استحضار المبادئ القوية بتتابعها
 دون البعوض والذي يكشف عنه أن يكون الكل كسبيل إلى
 يستلزم أن يكون الكتاب كل نظري يعلم أو الكتاب أيضا يعلم
 أو الالابتنائي وأما اجتماع تلك الكتابات في العلوم التي تعلق
 هي بواقع أو في زمان متناه فليس يلزم بل جاز حصولها متعاقبة
 في زمنه لا يتناهي فإن ذلك كاف في حصول المط الحاضر كاللوراث
 العقلية التي لا يتناهي في حصول الدور الحاضرة على رأيهم وربما يورد

المط الذي هو الأصل في القصد وبين مبدئين مبادئ القوية أو الجيدة

يعلم منه حاله أيضا فيما بين المبادئ بعضها مع بعض من استلزامها

أحدها توقف الشيء على نفسه وذلك لأن كل واحد من طرفي الدور كانت

متلا لما كان موقوف على الآخر الموقوف على الأول ثم توقف كل منهما

على نفسه لأن الموقوف على الموقوف على الشيء هو موقوف على ذلك

الشيء وهو صحيح لأن الوقوف نسبة والنسبة لا يتصور في شيء واحد

وثانيهما عدم الشيء على نفسه أعني حصوله قبل حصوله وذلك لأن إذا كان

موقفا عليه لم يكن حصوله قبل حصوله وكذا بوقوف

الماضي الغير المتناهي
 لا يجمع الدور الحاضرة
 وحصولها

فلسفہ

بقية وذكر لا يكون الا في
ضمن الحاضر وليس علمه
والمحور في الزمن انما هو
حصوله في

44

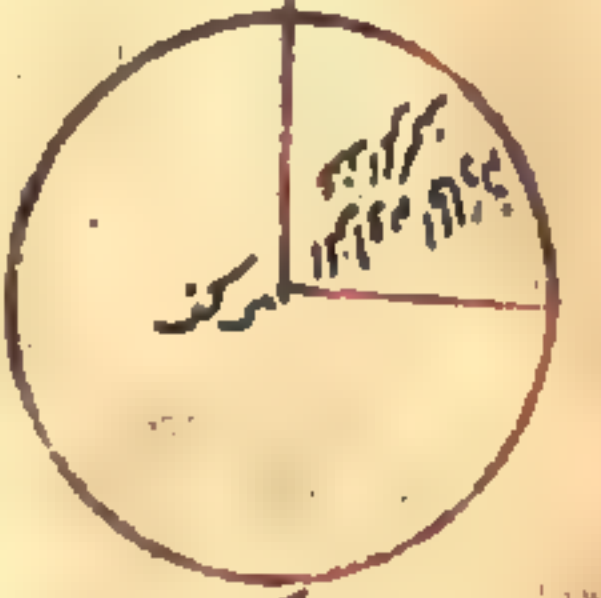
وذكر في المتن ان الضرر لا يضر العلم والادب

من العلم فانما كانا بالضرورة اجتنابا في بعض الصور والصور
انظر كيف تصور حقيقة الملك والحق والصدق بوجوده الصانع وحدث
العلم بغير البقاء عدم اجتنابا في بعض الصور والصور والبرودة
الصدق بان الشيء والاثبات لا يمتنعان ولا الرفعان ولقد بالغ بعضهم
حتى قال وجها لاقتسام الاربع بديهي فالمنزاع فيها اما محال برهان
فيعرضه واما جمل الحان تلك الالفاظ فيقوم واما قوله او نقول لو كان
العلوم التصورية او التصديقية نظرية لا يمنع حصول علم هو اول العلوم فقد
استخرج من برهان السابعة ودر عليه السؤال الثالث في التصديقا
بان ينتهي الكتابها الى تصور ضروري هو اول العلوم دون التصورات
لان التصديق لا يكون علما او كذا تقدم تصوراته عليه ويحتمل ايضا السؤال
الثاني بان يقال فلو كان الكل كسبيا لاشع حصول علم هو اول
العلوم وان في بطلانها بالكلية سببه على ذلك التفسير فكيف يمكنكم
الاستدلال بها وكذا يتوجه عليه السؤال الثاني على الرد بربان يقال ان
اردم بالعلوم التصورية التصورات وجب اخبرنا ان نحن جنونا بربان
وكذا اردتم بها التصورات بالكلية اخبرنا انها باسرها كسبية لكن ينتهي
الكتابها الى تصور بوجبا اول العلوم كلها وهو ايضا كالذي لا يلبس الا بال
على حدوث النفس كما يشهد به قوله فلان الان بعداء الفطرة حال

الادب والتصديق من العلم
العلم والتصديق من العلم
العلم والتصديق من العلم

العلم والتصديق

العلم والتصديق



من العلوم

من العلوم

من العلوم

من العلوم

من العلوم

من العلوم

من العلوم

حال عن سائر العلوم اي جميعها ثم ان التصور الى اصل عقيب الحق او الى
العلوم التصورية بل اول العلوم على الاطلاق والصدق اي اصل الحق
اول العلوم التصديقية فوط فان قلت كون الوجبتين الكلين
يؤديان الذي ثبت فيما تقدم في الصور او كون كون كل تصور
ضروري وكون كون كل تصور نظري وليس يلزم من كونها بين
الوجبتين الكلين الا صدق في بعضها الاذن انهما سالتان
اي بيان ان قولنا ليس بعض التصورات ضروريا وليس بعض
التصورات نظريا لكن السالبة الاولى لا يستلزم الوجبة الجزئية
العامة بعض التصورات الضرورية اي نظري وكذا السالبة الثانية لا يستلزم
قولنا بعض التصورات لا نظري اي ضروري لان السالبة البسيطة
اعم من الوجبة المحددة ولكن ان نقول ان قولنا ليس بعض التصورات
ضروريا معناها ليس بعضها لانظريا فيكون سالبة معدولة فلا يستلزم
الوجبة المحصلة السالبة لبعض التصورات نظري وكذا قولنا ليس بعض
التصورات نظريا معناها ليس بعضها لازموريا فلا يستلزم قولنا
بعض التصورات ضروري لان السالبة المعدولة اعم من الوجبة المحصلة
وبالتجمل النظري بمعنى اللا ضروري والضروري بمعنى اللا نظري فان ثبت
اعتبرت فكذلك الوجبتين وان ثبتت اعتبرته في السالبتين وفي

لان السالبة البسيطة لا تستلزم الوجبة الجزئية
بمعنى والموضوع بخلاف الوجبة

يكون سالبة معدولة الجزئية

المقصود من هذا الاعيان وان يوافق
التصديق السالبة والوجبة في الجزئية

فكون موجبة المعدولة الجزئية

حال التصديقات على فرضنا ان التصورات ان تصورات
 وتصديقات اي ان لنا تصورات وتصديقات يعني ان الموضوع
 موجه قال البنية البسيطة والموجهة المعدولة يساويان وكذا
 البنية المعدولة والموجهة المحصلة تباينان فان قيل هذا الشاوي
 والتلازم انما يقع اذا كان الموضوع موجه الى الخارج ولا وجه للتصور
 والتصديقات الا في الذين احب بان القضايا المشتملة في هذا
 الفهم كلها ذهنية لانها على العقول الثلاثة وما بعد ما على العقول
 الثلاثة التي لا وجه لها الا في الازمان كما سبق عليه فالوجه الذي
 لموضوع هذه القضايا كاف لتلازم البنية والموجهة المذكورتين
 واما الوجه الخارج المحقق او المصور فاما يعتبر لتلازمه مع القضايا
 الخارجية او الحقيقة المستعملة في العلوم المأخوذة عن احوال اعتبار
 الوجودات في اذ ان هذا هو ان البعض من كل من الصور والتصديقات
 نظري والبعض الاخر ضروري فاما ان لا يكون اختصاص النظريات
 اي كتابتها بالنظر من الضروريات التي هي من جنسها اعني الكتاب
 الصور من الصور والتصديقات او يمكن والاولى ما استشهد على بطلانه
 بان اشار على وجه كل الى فيسكن استنباط من المتصلات فيتم تأويل
 ايجابا وتارة سلبيات والى فيسكن ان على هيئة الشكل الاول لان ايجابا

من الصور

ايجابا برهني لا يحتاج الى دليل فان كانت المبادئ المذكورة في القياس
 ضرورية كان الاكتساب من الضروريات ابتداء والاوجب انهما
 اليها وانما لم يذكر مثالا للاكتساب التصورات لان فيه نوع خفاء و
 لذلك اكره الامام الكتاب التصورات فاقصدها بما هو محقق اعني
 اكتساب التصديقات فانه واضح لا ينكره من يعبد لكن لا يظهر جشده
 الاحتياج الى احد قسمي المنطق اعني مجازات القول الثالث واذ ثبت
 انه يمكن اكتساب النظريات من الضروريات في الجملة سواء كان بطل
 او بالذات فتقول ان المطالب النظرية مكثرة جدا وليس يمكن ان
 يكتب اي كتاب يراود من اي ضروري كان فانه اولي البطلان بل لا بد
 ان يكون لكل مطر نظري ضروريات لها منسبة مخصوصة الى ذلك المطر بها
 يتوصل منها اليه كالجنس والفصل لها بين النوعية مثلا وكالمعدلات
 البنيوية المشتملة على الحدود والمطالب البرهانية ولا يمكن ايضا ان يكتب
 تلك الضروريات باي طريق يراود بل لا بد هناك من طرق معينة ولا بد
 لتلك الطرق من شروط وادعاء مخصوصة كما ذكره في امان كون العلم
 بوجه تلك الطرق المحصورة والشرائط المعينة ومجربها بالنسبة الى كل
 مطر ضروري او لا والاولى بطلان مع العكس في الافكار لكنه واقع فلهذا
 واذ لم يكن العلم بالطرق البرهانية والشرائط المحصورة التي يحتاج اليها في المطر

خالد بن برمك

49

ولكن انما يقال ان استلزام انما حكم بمقتضى رك المقتضى انما يكون
بحكم الطريق والشرائط غير معلوم مطلقا مع قطع الطريق عن الزمان
بخصوصها وبها فاعلم ان الاحتمال لا الطريق والشرائط انفسا يستلزم
الاحتمال الى المطلق يستلزم الخبر في الحكمي منكم

والطرق والشرايط الجزئية وليس يلزم من الاحتياج اليها الاحتياج
 الى القواعد المتعلقة بكلياتها فان من علم ان العلم حادث وكل حادث
 له صانع علم بالضرورة ان العالم له صانع وان لم يعلم ان الموجود في الشكل
 الاول مرجحة والاصواب انه اذا ثبت الاحتياج الى الجزئيات
 قلنا في اثبات الحاجة الى كليتها طريقان احدهما ان العلم بتلك
 الجزئيات ليس ضروريا بالنسبة الى كل مظهر وان كان ضروريا بالقياس مع
 الى بعض المطالب لذلك بعض الناس من الاكتفاء بدون المنطق
 كما سيأتي في المعارضة الثانية واذا لم يكن ذلك ضروريا احتج الى العلم
 استخراجا من الكليات المستعملة عليها اي على تلك الجزئيات كما سبق
 وثانيهما انه اذا ثبت الحاجة الى العلم بهن الجزئيات بالنسبة
 للمطالب التي لا يتقاضي كثرة فذلك العلم اما ان يكون تفصيليا متعلقا
 بخصوصيات تلك الجزئيات التي لا يخفى في عدد واما اجماليا متعلقا
 بها على وجه كلي والاول بطر والثاني هو المنطق فثبت الاحتياج اليه
 وهذا الطريق وان لم يقصده دون الاول لا يستعمله على تلك المقدمة
 التي بيانها في قوله مع اثبات الاحتياج الى العلم موقوف عليه منقشة
 ظاهرة لان الذي ثبت انه غير ضروري ويحتاج الى العلم هو العلم
 بجزئيات الطرق والشرايط كما عرفت فاحتج الى القواعد بسبب

يتبين

يمكن

مستخرج من الكليات المستعملة عليها

مستخرج من الكليات المستعملة عليها

لم يتم

لا يلزم من الاحتياج الى العلم بالجزئيات الاحتياج الى العلم بكلياتها
 لان العلم بالجزئيات لا ينافي العلم بكلياتها بل هو فرع عنها
 فان العلم بكلياتها لا ينافي العلم بالجزئيات بل هو فرع عنها
 فان العلم بالجزئيات لا ينافي العلم بكلياتها بل هو فرع عنها

في منها واما ان تلك القواعد نظرية محتاجة الى العلم فلا يجوز ان
 يكون تلك الاحكام الجزئية نظرية وكلياتها ضرورية ولجواز العكس
 ايضا وكذلك تقسم العلم الى التصور والتصديق مستندك اذ يكفي
 ان يقال فيه نظرا اذ لا ينفى ما ذكره بل يلزم ان لا يكون المنطق محتاجا
 اليه بقسمة لجواز ان يكون جميع التصورات بديهية والتصديق
 منقشة الى البديهي والبطري ووجه فلا حاجة الى احد جزئي المنطق
 اعني مباحث الموصول الى التصور وان يكون التصورات منقشة
 اليها والتصديقات بديهية باسرها فلا حاجة الى الجزء الاخر اعني مباحث
 الموصول الى التصديق ولا يشبهة لذي مسكة ان مقصود القوم في هذا
 المقام اثبات الاحتياج بحسب جهة موافق لا بد من ذلك التقسيم
 بيان المدعى روي انه اسم المسطر بلغة من يحتمل مسطر الكليات ومسطر
 الجدول واباهما كان فويل واحد يوصل به الى امور كثيرة فينا سببه في
 الاصطلاح وبالتفصيل مقدمة كلية ووجه كونه تفصيلا انه علم بان
 الامر الكلي المذكور ولا يريد به القضية الكلية لا لعدم الكلي كالاتان
 مثلا وان ذهب الى بعض القاصرين فعلم ايضا ان المراد بجزئيات
 ليس جزئيات ذلك الامر الكلي كما يتبادر اليه الوهم اذ ليس للقطعية
 جزئيات محل عليها فضلا عن ان يكون لها احكام يعرف منها بالمراد

انما هو الاحتياج الى العلم بالجزئيات لا الاحتياج الى العلم بكلياتها
 لان العلم بالجزئيات لا ينافي العلم بكلياتها بل هو فرع عنها
 فان العلم بكلياتها لا ينافي العلم بالجزئيات بل هو فرع عنها

ولكن ان كان ما ذكره من حيث شئنا على
 انما ذكره من حيث شئنا على

انما هو الاحتياج الى العلم بالجزئيات لا الاحتياج الى العلم بكلياتها
 لان العلم بالجزئيات لا ينافي العلم بكلياتها بل هو فرع عنها
 فان العلم بكلياتها لا ينافي العلم بالجزئيات بل هو فرع عنها

جوابات موضوع تلك المقدمة فان لها احكاما تتوقف منها وعلم ايضا
 ان تلك الاحكام منطقية في تلك المقدمة التي تملكها بالقوة فهذا الاشكال
 هو المراد بانطباق امر الكل على جزئيات موضوعه باعتبار احكامها التي
 يتوقف منه فقد فصلت في هذه البان امور ثلاثة اجملت في البان
 الاولى وانما وصفت المقدمة بالكلية لان المقدمة الجزئية والشخصية لا
 يسمى قانونا ولا اصلا ولا قاعقة ولا ضابطة وانما قال بهج ان يكون
 كبرى مع ان من الصلاحيات لازمة للمقدمة الكلية اشارة الى ان تتبعها
 بالقانون وما يرد في انما هو باعتبار من الصلاحيات فيكون من الامور
 اعتبر فيها الاضافة ووصف الصوري يكونها مهلة الحصول لانها من
 قبيل حمل الكل على ما هو جزئي له واراد بالرفع الذي يخرج جعلها كبرى
 لتلك الصوري من النوع الى الفعل حكم ذلك الجزئي الذي حمل عليه الكل فذلك
 كل سالبه كلية ضرورية فانها ينكس سالبه كلية دائمة مقدمة كلية
 مستقلة بالنوع على احكام جزئيات موضوعها اعني السوابب الكلية
 الضرورية فاذا اردت ان تعرف حكم قولنا لاشي من الانسان يخرج
 بالضرورة قلت من سالبه كلية ضرورية وكل سالبه كلية ضرورية
 ينكس على سالبه كلية دائمة فنحن ينكس على سالبه كلية دائمة اعني قولنا
 لاشي من احر بائسان اياها وبكذلك الحال المسائل الاخر المطلوبة وغير

الاشي من الانسان اياها وبكذلك الحال المسائل الاخر المطلوبة وغير
 الاشكال لانه بعيد عن الاستعمال وان اردت جوبا لاجته عليه انه
 لم يذكر هناك اشكالها فكيف تصور جوبا ويمكن ان يدعى اما بقدر

وعبر عن الصواب الكلية فانها مطلقة على احكام جزئيات موضوعاتها
 فالمقدمة الكلية اصل لجميع الاحكام وهي نوع لها واستخراجها
 يحصل تلك الصوري ومنها اليها يسمى نوعا ونسبة النوع الى
 اصولها بنسبة الجزئيات الى كلياتها المحولة عليها فان الانسان
 مثلا يتناول زيد او غيره او غيرها بل حمل عليها وقولنا كل انسان حيوان
 يشتمل بالنوع على احكامها واما المقدمات الكلية التي يستنبط منها
 الاحكام على ما يساوي موضوعاتها او على ما يقع فكلها فلا يسمى
 بالاصطلاح اصولا بالقياس الى تلك النتائج وان كانت مبدؤها
 فصرح بالمقصود في بيان على بيرة الصناعة اي صناعة التعريف فانها
 يقضي ان يكون في ذكره التعريفات ما هو ظاهر الدلالة على المراد ولا يترك
 فيها ما هو ظاهر خلافه والمقصود هنا الانتقال من الضرورات
 اعم من ان يكون بالذات او بواسطة وعبار للص ظاهرة في هذا
 الاعم وعبار صاحب الكشف ظاهرة في الانتقال بالذات وانما جعل
 القانون كاجنس لما عرف من اشكاله على الاضافة انما رجع عن العلم
 واحترزه عن الجزئيات ان اردت بالاحراز عنها عدم دخولها فيه
 فلا اشكال لكنه بعيد عن الاستعمال وان اردت جوبا لاجته عليه انه
 لم يذكر هناك اشكالها فكيف تصور جوبا ويمكن ان يدعى اما بقدر

الا ان الشك لها قبل القانون كما هو المشهور في توفيقه ولا ينافي
 ذلك كون القانون كالجنس لانه منها كالجنس القريب واما بالنسبة
 اليه وبين باقي القواعد التي هو كالفصل عموم من وجه فكل منها
 جنس باعتبار عموميه وقيل باعتبار خصوصه وبهذا الاعتبار يقع
 الاخترازيه عما هو داخل فيما ذكره بعض النظار كانه مقدم عليه
 الا ان من النسبة انما هي بين القانون وعاصم القدر عن الخطا
 لان الاحكام الجزئية المتعلقة بالامكار المحصورة في المواد المعينة
 عاصم لها عن الخطا كالتوازي المنطوقه لا بين القانون وما
 يفيد معرفة طرق الانتقال لعدم صدق على تلك الاحكام الجزئية
 الا ان يتكلف يقال فمفهوم المفيد المذكور اذا لوحظ في نفسه حوز
 كونه جزئيا وكليا كالنحو والهندسة فان النحر وان كان علميا اليها
 فانه ينافي كونه كالمطلق لكنه لا يفيد معرفة طرق الانتقال من الحكم
 الى المجزئات بل تبين فيه قواعد كلية متعلقة بكيفية التلطف بلغة
 القرب على وجه كلي فاذا اريد ان يتلفظ بكلام مخصوص منها على
 الوجه الصحيح اخرج الى احكام جزئية يستخرج من تلك العاصم كسائر
 النوع من اصولها فيقع هناك انتقالات فكرية من المعلوم الى
 المجهول الا ان النحر لا يفيد معرفة طرق تلك الانتقالات اصلا

هذا هو المقصود من قوله
 كونه جزئيا وكليا
 فان النحر وان كان علميا اليها
 فانه ينافي كونه كالمطلق
 لكنه لا يفيد معرفة طرق الانتقال
 من الحكم الى المجزئات

هذا هو المقصود من قوله
 كونه جزئيا وكليا
 فان النحر وان كان علميا اليها
 فانه ينافي كونه كالمطلق
 لكنه لا يفيد معرفة طرق الانتقال
 من الحكم الى المجزئات

اصلا وهكذا الهندسة يتوصل بمسائلها القانونية الى مباحث الحقيقة
 بان يجعل تلك المسائل مبادئ التي يستدل بها على تلك المباحث
 واما ان الامكار الجزئية الواقعة في تلك الناحية ليست الهندسية معقولة
 لمعرفتها قطعا وقد وقع في كلام بعضهم ان النحر والهندسة وما عرفنا
 بحريهما يعرف منها احكام بعض الامكار بخلاف النطق فانه يعرف
 احكامها كلها كما ونوجهه انه يتبين مبادئ بعض الافكار فنقول
 بما صحه ذلك البعض من جهة العدميات فان ما دونه من القوانين الكلي
 يعني ان نسبة القانون اليه كنسبة المادة الى الجسم فكان الماديات
 مهمه ذاتية يحتمل امورا كثيرة ولا يصير شيئا منها الا بان ينضم اليها
 ما يحصله ويعينه كذلك القانون يحتمل الاما القوي وغيره ولا يتخصص
 به الا بالافادة المذكورة من غير ان يجري الصروق المحصلة المختصة
 وفي قوله وهو العارف اي تلك الطرق الجزئية المأداة العالم بتلك
 القوانين المعينة اياها بحيث هو ان نسبة النفس الناطقة الى المعرفة
 والعلم نسبة القابل للمعقولة لانسبة الفاعل الى المعقولة الا ان
 يتبين الكلام على التشبيه في العلة الفاعلية كما في المادة والصورة
 بان يلاحظ انه صدر عنها ترتيب وكسب حتى صار عارفا عالماد
 يجعل عدم عروض العلة غاية حقيقته لذلك الاكتساب او تشبيهه

الماديات

هذا هو المقصود من قوله

بها تلك القوة والعلم لان المراد بيان حقيقة المطلق قد بينت ما سبق
 وجعل النطق فاراد ان بين ههنا حقيقة اي ههنا الوجود بياناً على
 الوجه الامم الاكل وذلك انما هو بالتعريف الذي هو الرابع فانها لا ذاتها
 مستقلة لنفس الحقيقة على ما هي عليه في ذاتها ووجودها فانها في ذاتها
 يقوم باجرائها وفي وجودها تقوم اي توجد بغا عليها وغايتها واذا كان
 في وجوده وجعل المعلوم على ما هو عليه من لوازم العلة الداحلة والى جهة فاذا وجد
 تلك العلة كلها في الزمن لزم وجوده فيه على الوجه الذي هو عليه في نفسه
 ووجوده ويكون هذا تعريفاً رسمياً لا محالة على الامر بخارجة على الوجود
 لكنه اكل من احد العام لشموله الذاتيات باسرها مع بعض خواص الممكنة
 لتصورها من حيث وجودها على انه قد قيل اذا اعتبرنا الحقيقة على ما هي عليه في
 الوجه كان الفاعل العارفة داخلين فيها بحسب هذا الاعتبار فلا يكون
 اخذها في التعريف موجبا لكونها راسخا لا فاعلا عند ذي خيرة ان المذكور
 من القياسات المحيطة التي اريد بها التثنية والتخصيص كما ذكرنا صدر
 الفصل فلا تطرق اليه المناقشة لما اولا فلان المطلق علم وهو ظاهر
 والقانون من المعلومات لان القانون عبارة عن المقدمات والمقدمات
 الكلية ولا شك ان الحقيقة من المعلومات دون العلوم وبما ان العلوم
 منها ما هي موزونات اذا حصلت في الزمن عنصرت لها هناك صفات كالحقيقة

هذا هو العلم الذي هو
 العلم بالذات لا العلم
 بالصفات

نقصان اولاد كبر
 كتاب بوندين
 اشاعي موجود اولاد
 بدمق ايجون قيندين

كالحقيقة والفصلية والذاتية والوحيدة واعية ومنها ما هي مركبات
 بآلية خبرية فاذا حصلت في الزمن عنصرت لها كونه تفضيلة وشرطية
 الى غير ذلك فكان ان المعرفة الاتصال الى الصورات هو المعلومات
 المعرفة اعني اجنس والعقل بشرط حصولها في النوع للذات كذلك المعرفة
 في الاتصال الى التعريفات هو تلك المعلومات التي يعبر عنها بالحقيقة
 ونظائرها لكن بشرط حصولها في تلك النوع الامر انا اذا اردنا
 تحصيل المعلومات من المعلومات فاننا بلا حظ المعلومات في نفس بعضها
 الى بعض حتى يصير معلوما فكان ان الوصل الى الصور ايضا لا يربطها او يوصلها
 اعني العرف ما يتركب منه من قسمل المعلومات كذلك الوصل الى
 التعريفات كالخبر واجرائها من قسمل المعلومات دون العلوم لكن ذلك
 الاتصال مشروط بوجوده الذي هو حصول العلم وكان المتبادر الى
 العلم بكونه مقصودا من قولك حيوان ناطق هو من مميزات العلم الذي
 هو العلم كذلك المتبادر من قولك العالم حادث لآفته والما بعد من
 انه قد يطلق التعريف على الحقيقة فبما انه يعني الصدق به لا يعني
 الادراك التعديني وانما الطبق في توضيح العام لانه ما استبعد على
 اقوام التعريف دور في لم يرد به ان تصور العرف او شيء من اجرائه
 يتوقف على تصور العرف بل اراد ان ما ذكره في توقف النطق بل على

وحلية

العلم بكونه مقصودا
 اسارة المارة بكونه لا شك ان الحقيقة
 هي المعلومات وكونها العلوم

هذا العلم ليس من الدور المتعارف لان
 الادراك المتعارف لا يكون له التوحيات والا
 بين المعلومات وحيثما كانت الحقيقة
 والوجود

معرفة طرق الاستقلال مستفادة من القانون الذي هو عبارة يكون عنه
 جوده اعني تلك المعرفة متوقفة عليه ولا شك انه متوقف على جوده فليزم
 توقف كل واحد من اجزاء الكل على صاحبه في الوجه وهو دور لازم
 فما ذكره التعريف مع مقتضى صادقة في نفس الامر ان الكل متوقف
 على جوده وانما جعل المعرفة المذكورة جزءا للمنطق لا لفه وانما على ان معرفة
 المواد جزءا لغيره كما يقال لان يعلم المنطق اي تلك المعلومات المخصوصة
 لا انه يعلم العلم بها وكذا الحال في اسناد سائر العلوم المذكورة فانها يطلق
 معلوماتها كما يطلق على ذاتها والمواد منها العلوم فان قيل المقصود
 العلم ليكون على صورة في شروحه قلت بل المقصود تصور العلوم لانه الذي
 شرع في تحصيله وتطلبه هو ان لا يرى ان الشخص اذا اراد تحصيل علم بشي
 فانه يتصوره ولا ذلك الشيء ثم يطلبه وتحصيله ولا يحتاج في ذلك العلم
 الى تصور العلم به وان سلم ان المقصود تصور العلم فاذا تصور العلوم
 المخصوصة واضيف اليه مطلق العلم الذي تصور به يهيئ تصور حصول ذلك
 التصور المقصود وعن الثالث لما بين في الوجه الاول المبانيه بطريق
 جعل منها كلامها اعترض على حق نصار الوجه ان في اعتراضه ثانيا
 وتقرير جوابه ان جزء المنطق هو العلم بالطرق الكلية وشرائطها لا العلم
 بجزئياتها المتعلقة بالمواد المخصوصة وهذا هو الذي جعل استفادته من المنطق كما

الثالث

كما بينه عليه لفظ المعرفة الا اننا اذا استثناء ذكره اللام في المنطق
 وتعلقه بجزء لا يورث الاعطال اظهر لوجه منها كانه قيل لا يورث الاعطال كائنا
 على حال من الاحوال الا حال العدم وبجرح انه ان رويحت فلا
 غلط والافوا اكثرى لاننا وقيل هو متعلق بقوله فاجب لان تعلقه
 بالادب بعينه المعنى وعلى هذا يكون استثناء من معنى الكلام كانه قيل
 احيانا النكس كالم الى ذلك القانون الا اننا اذا منهم وهو لو يد بالقوة
 القدسية ويرد عليه انه لما استثنى الويد عن الاحتياج اليه لم ينجح
 المعارضة ان يقال انه ينسب العلوم والمعارف بدون المنطق ولكن
 ان يوجه القول ان اي بوجه القول بتعلق الاستثناء بجزء لا يورث مراد
 هو ذلك المعنى المذكور ونوجه القول بتعلقه بقوله فاجب مراد به معنى آخر
 سوى ذكره فلان تحصيل العلوم مراتب ان على التحصيل على ما هو اعلى من
 الاكتساب وغيره فالحق الذي يقع فيه اخطاء اصلا هو القوة القدسية
 وان حمل على التحصيل بطريق اكتساب فذلك احد هو القوة القويبة من
 القوة القدسية فان نهاية كمال القوة الحاسبية بالتفكر ان لا يقع
 غلط في افكاره كما ان نهاية نقصانها ان يثبت اي ينقطع جميع افكار
 الشخص عن مطالبة فان النسيان في البلاهة لو فرض انه قد وقف على
 جميع قوانين الاكتساب وعرض افكاره عليها وطبقها عليها كما ينبغي

وهو عدم اضيق الفاسد لا المنطق
 في بعض العلوم

هذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان العلم لا يتناول
الاشياء كالمادة بل كالمفاهيم
التي هي في العقل

اخلاء وانما في هذه من تلك الافكار الى ان يصير كنه نارا جذا
فقط اذا روي القوانين المنطقية لم يقع غلط اصلا فيمن يتبني بلاوة
ولكن ان تقول ان البليد بعد استحضار تلك القوانين وضبطها
وسعيه في عرض افكار عليها وبذلك غاية جهل بها اخطاء لعدم احاطته
في التطبيق وذلك ايضا نادر وانما يكون الغلط اكثر با اذا اخلت طرعا بها
اولم يبدل الجوه فيهما وهذا هو لب ان الوجه الاول يستلزم تحلف
النتيجة المحقة عن النظر الصحيح وحيث تقول ان اريد رعاية القوانين للصدق
اليها مع السعي للبلوغ فيها فلام انه لا تقع الغلط معها بل تقع نادر اكلها
صحة ناه وان اريد حقيقة الرعاية فلام انها اذا عرفت كان الغلط اكثر
وانما يكون كذلك اذا لم يراع صاحب القوانين في رعاية ناه ولم يتوخ
فيها طاعة فداوي الى هذا المعنى في اخر قسم المطلق فانه قال هناك فن
انتم اذكرناه من القوانين ولا في معومات التباس بشراطينا حتى
معانيها وكذا على غفيرة ذلك ثم عرض له الغلط فوجد برهان بغير احمية
فكل مائة ما خلق له وهذا ذكره اختصار الكلام الرئيس في المنطق
اشارته فيلظ الى انه ما يطر في هذا الغلط كالطبيعي والاشياء وغيرها
من العلوم المدونة وليس من شأننا ذلك في العلوم المنسقة المنطقية
التي ينساق الازمان اليها بلا كلفة والسبب في ان المبادئ الاولى هي

هذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان العلم لا يتناول
الاشياء كالمادة بل كالمفاهيم
التي هي في العقل

هذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان العلم لا يتناول
الاشياء كالمادة بل كالمفاهيم
التي هي في العقل

55

لحق العلوم بذهنية ظاهرة للنسبة لطالبا القوية منها فلا يقع فيها غلط
من حيث التصديق بها لبداهتها بل لادليتها ولا من حيث مبادي لتلك
المطالب وكذا الحال في مسائل تلك العلوم اذا صارت مبادي اساسا في
فانها تعينه بلبايرته ومنسبتها لذلك الاخرى القوية منها واضحة و
يكفي الى المطالب البصيرة من المبادئ الاولى وان الترتيب الواقع في
مبادئ تلك العلوم قريبة كانت او بعيدة يري في النتائج فلا حاجة في
تحصيل الافكار الصحيحة فيها الى قانون عام لاني موادها ولا في صورها
وان اخرج هناك في تصور معاني الالفاظ الاصطلاحية الى تنبيه سامع
الخطا حتى اذا تبين عليها عرفت بلا كلفة ويزيدك بيانا فنقول قد مر
ان المطالب المخصوصة محتاجة الى مواد معينة وطرق جوية وان العلم
بهذه المبادئ والطرق وشراطينها ليس ضروريا بالنسبة الى جميع تلك المطالب
لكنه يجوز ان يكون ضروريا بالتبسيط الى بعضها ففي هذا البعض لا حاجة
الى القوانين المنطقية ومن ثم يرى ان العارضي عنها يكتب تصور
لوتصديقات افكار صحيحة كما ينكشف لك ذلك في المعارضة الثانية
فالمتدبسا واحكاما من هذا القبيل فلذلك كانت الاوائل يتعدون
بها في عالمهم وقد اشار اليها اي الى تلك العارضة القابلة بان

هذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان العلم لا يتناول
الاشياء كالمادة بل كالمفاهيم
التي هي في العقل

هذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان العلم لا يتناول
الاشياء كالمادة بل كالمفاهيم
التي هي في العقل

من العلوم النظرية لا يقع فيه العلق يستغنى عن النطق في غير السؤال
 الاول اي المعارضة الاولى حيث قال فان قيل كونه نظريا يعرض
 العلق وقوله ان كانت نظرية فيها حاجة الى نظر شرطية قصد وضع
 مقدمها اي كنهها نظرية في حاجة الى النظر وهذا صحيح واما النزاع في
 قوله ولا شك ان تفصيل المواد وترتيبها يحتاج الى القوانين الكلية
 المنطقية لانه ان اراد بانها يحتاج الىها في استحصال كل مطلب
 نظري فهو موزع لما عرفت من ان العلم بالمواد المخصوصة والطرق الجزئية
 قد يكون ضروريا في بعض المطالب فلا حاجة به الى قانون يستخرج
 يومنه وان اراد بانها يحتاج الىها في كنهها فهو حق لكنه لا يجري به
 نقضا للمقاصد الذي لا يحد منه اصلا ان الافكار الصحيحة يجب ان
 يكون موافقة لتلك القوانين بحيث اذا عرضت عليها كانت في محورها
 تخلفها وتلك منطبقه عليها واما كونها مستفادة منها باسخراجها عنها
 فلام انما لا يستدل بعدم وقوع العلق في تلك العلوم على استفادتها
 عن قوانين النظر حتى يتجه عليه ان عدم وقوعه فيها قد يكون لانه
 استخراج مبادئها والصور الواقعة فيها عن قوانين المذكورة ظاهرة بلا
 تكلف فلا يقع فيه العلق اصلا بل يجعل عدم وقوع العلق فيها اشارة
 الى ان العلم بمبادئها والطرق الواقعة فيها ضروري فلا يكسب بطريق اليها

المستظهر

انما هو في حيزه
 انما هو في حيزه

انما هو في حيزه
 انما هو في حيزه

انما هو في حيزه
 انما هو في حيزه

اليها الخطاء واستغنت عن القوانين قد بر وبصر لم يقع فيه خلاف
 بين ارباب الصناعة لكنه واقع وقوعا لا يمكن ان كان وقد يقال ذلك
 اختلاف ارجع الى اللفظ فان كلام الخالفين اراد به معنى غير ما ارادوا
 الا وهو منتهى الاستلزام خطأ فلا ينافي كونه ضروريا او نظريا لا يرضى
 في العلق ولما استلزم الدور النسب لغيره عليه اي على النسب كونه
 محالا لاننا على كل تقدير وبيان استلزامه اي انه ان نقول اذا توفى
 أعلن وب على ان كان أمثلا موقوفا على نفسه وهذا وان كان
 محالا لكنه ثابت على تقدير الدور ولا شك ان الوقوف على غير الوقوف
 نفس غير آفتك شيان أو نفسه وقد توقف الاول على الثاني
 ولما مقدمة صادقة وهي ان نفس ليس الا وهي يتوقف نفس آفتك
 بـ على نفس يتوقف نفس آفتك نفسها اعني على نفس آفتك
 فغاير ان لما لم نقول نفس ليس الا فليكن ان يتوقف نفس
 نفس آفتك بـ على نفس آفتك نفسها اعني على نفس آفتك
 حتى ترتب نفوس غير متمايزة في كل واحد من جانبي الدور وفي حيز
 لان فون الوقوف عليه غاية الوقوف لان كما صادق في نفس الامر لكنه
 لا يصدق على تقدير الدور وليس المراد ابطاله حتى يتم الكلام بكونه واقعيا
 للواقع بل استلزامه للنسب ان سلم صدقه على تقدير الدور فلا شك ان يقع

انما هو في حيزه

انما هو في حيزه

انما هو في حيزه

انما هو في حيزه

انما هو في حيزه

انما هو في حيزه

انما هو في حيزه

انما هو في حيزه

انما هو في حيزه

انما هو في حيزه

انما هو في حيزه

هذا هو المقام الذي لا بد من معرفته في كل وقت
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقام الذي لا بد من معرفته في كل وقت
والله اعلم بالصواب

يستلزم قولنا نفس معانيه لا فلا يحتاج صدقه قولنا صدق قولنا نفس
اليس الا بالاول ان يقال ان في ذكر النفس الذي هو اشكل عن ذكره لانه
قريبه غالباً فيدل عليه والا السن انما كان احسن او لا لعدم ابتداءه
على القاعين المنطوق فيها واما ثانياً فلقد افاد واما ثانياً فلان في
يقول القدمات والنوع الواردة عليها كالمسحوق واما ثانياً فلان اوفق للامر والظن
من ان الكتاب المنطوق به من الضرورات يحتاج فيل المنطق فيكون ان
يقال ان المنطق كونه نظرياً يخرج الى قانون آخر فالتقدير بعرض الخط
مستدرك واما خامساً فلانه ادب السؤال ان حيث لم يقدر فيه العلوم
والعارف كونهما غير عرض في الخط واما سادساً فلانه النسب الى الجواب
الذكر في الكتاب فلو كان العلم بجميع طرق الانفعال راوياً به فيدرج فيه
مناسبة المبادئ للطلاب لان كون المبادئ من الاول ضرورية بنيان
وقوع الخلط في التصديق بها لا ينافي في مناسبتها كما ثبتت عليه لحوالها
الى قانون ضروري هذا على تقدير التيسر سواء ال واحد واذا اورد
تقدير الحق كان سوا الذين يقال لانه نوع النفس لحوالها الى قانون
ضروري او الى نظري لا يعرض فيه الخلط بل بعضه ضروري وبعضه نظري
مستفاد من الضروري منه بطريق ضروري التواعد المنطقية بعضها ضروري
كقولنا الشكل الاول منتج واليكس المستثنى من منتج اذ لا يتوقف في

هذا هو المقام الذي لا بد من معرفته في كل وقت
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقام الذي لا بد من معرفته في كل وقت
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقام الذي لا بد من معرفته في كل وقت
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقام الذي لا بد من معرفته في كل وقت
والله اعلم بالصواب

جوهر العقل بما الا على تصورات طرافها التي يكفينا التبيين على هذا
اصطلاحية وكان القاعدتين بدريتين كذلك الاحكام الجزئية
المدرجة تحتها فانك اذا وقعت على قياس مخصوص على هيئة الشكل
الاول مثلاً وعرفت معنى الانج جومت بانه منتج بلا ضاء وبعضها
نظرة كقولنا الشكل الثاني والثالث مثلاً منتج وكذلك الاحكام
الجزئية التي تحتها نظرة ايضا فاذا اردنا ان الكتاب النظري من التواعد
المنطقية اخذنا التواعد الضرورية اما وحدها او مع قضايا او ضرورية
غير منطقية ورتبنا ما ترتبها جزئياً من الجزئيات التي يكون انما جزئياً
بدريتها فحصل لنا العلم بالقاعين النظرية ولا يحتاج في تحصيلها الى قانون
آخر فان تلك المبادئ الضرورية سواء كانت منطقية او غير منطقية
المناسبة لتلك القاعين النظرية والترتيب الجزئي الواقع فيها بدري
الانج فلا حاجة في النظر الموصلي اليها الى قانون يستخرج هو من لاني
محصل مادته ولا في تحصيل صورته وهذا معنى الكتاب نظري المنطق ضرورية
بطريق ضروري ولا يخفى ان مثل ذلك ياتي في نظري باب آخر فطلب ما
قبل من ان كل نظري يحتاج الى قانون منطقي لا يقال منسبة الضرورية
المنطقية لنظرها مستخرجة من الصناعة البرمانية والحكم بان الترتيب
العارض لها منتج مستفاد من التواعد الضرورية لانه ادرج فيها وهذا

هذا هو المقام الذي لا بد من معرفته في كل وقت
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقام الذي لا بد من معرفته في كل وقت
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقام الذي لا بد من معرفته في كل وقت
والله اعلم بالصواب

كونه ضروريا لا يتناول الاول مستبعدا لخصول ذلك لاكتساب ثمة
 لا يطلع على تلك الصناعة على اننا نقول تلك الصناعة ان كانت نظرية على
 الكلام الى اكتسابها وان كانت ضرورية فاستخراج النسبة منها يحتاج
 الى مناسبة وترتيب مخصوص فان كانا ضروريين مستعنيين عن قانون
 المكتسبات فذاك والا فحينئذ في استخراجها عن ذلك القانون الى مناسبة
 اخرى وهكذا فنشرك ذلك مع دكا كانه ما يؤيد بطلان هذا الترتيب
 الجزئي لو كان مستغادا من القانون الضروري لتوسط بينهما جزئي آخر
 يحتاج فيه الى ثالث وهكذا فيلزم التسلسل والانهاء الى جزئي ضروري
 لا يكون مستتبعا من قاعدة كلية والاول بطلان ثمة ان كان كذلك
 يرجع الى القياس الاستثنائي فيقال لوم يصدق المطا لصدق نقيضه
 واذا صدق نقيضه كان صادقا مع المقدمة الصادقة فاذا صدق الافتراض
 منها الشكل الاول وان انعقد لزم التبع فينتج لوم يصدق المطا لزم التبع
 ثم يقال لكن الحال بطلان مقدم صدق المطا بطلان القياس الاخير الذي هو الشكل
 القوي استثنائي والاول مشتمل على اربع مقدمات الاول قل عن منطقة
 ضرورية يتوقف على تصور معنى النقيض الذي يستفاد من معرفة النفاذ
 والساهية بنية قضية ضرورية فان براءة العقل حكمة بان ما صدق في
 نفس الامر كان صادقا مع القضايا الصادقة منها فالثالث بطلان بطلان يتوقف

هذا هو المطلوب في هذا المقام
 وهو ان لا يكون الترتيب مستتبعا من قاعدة كلية
 بل هو مستتبعا من قاعدة جزئية

يتوقف على تصور الشكل الاول وكل واحد من تصور النقيض والشكل
 الاول بكيفية التنبه على الاصطلاح السليم عن العطف والرابطة فاحذر
 بدنية منطقته في ان الشكل الاول متبع ومن القضايا الاربع البدنية
 فدرجتها ترتيب جزئي يربط الاناج على هيئة الشكل الاول كما ان ذلك
 القياس الاخير فدرجتها ترتيب جزئي يربط الاناج على هيئة
 القياس الاستثنائي الذي هو نقيض بين ايضا كما مر فقد اكتسبنا
 نظري النطق من القضايا البدنية بطرق ضرورية من غير احتياج الى
 قانون من صدق الفرض صدق صغارا مع عكس الكبري وذلك
 لان عكسها لازم لها وصدق الشيء مع المذموم يستلزم صدق مع صدق
 لازمه بالضرورة فان قلت من اين علم لزوم العكس قلت قد يكون
 ذلك بدنيا وقد يكون كسبيا مستغادا من خلف الاستعمل في العكس
 او من غيره وعلى التعديرين هو من العوائد المبرانية وكلما صدق صدق
 النتيجة لانها على هيئة الشكل الاول البدني الاناج او على هيئة اخرى منتزعة
 الى هيئة الاول فدرجتها ترتيب جزئي يربط الاناج على هيئة
 بدنية جزئية من الشكل بدنية الاناج وكذلك في الافتراض فيقال من
 صدق الفرض صدق صغارا مع احدى مقدماتها مع احدى مقدمات الافتراض
 فيستفاد منها الشكل الاول او ما ينتهي اليه فينتج بطلان تنعقد مع الافتراض

يتم

آخره

الاول

هذا هو المطلوب في هذا المقام
 وهو ان لا يكون الترتيب مستتبعا من قاعدة كلية
 بل هو مستتبعا من قاعدة جزئية

هذا هو المطلوب في هذا المقام
 وهو ان لا يكون الترتيب مستتبعا من قاعدة كلية
 بل هو مستتبعا من قاعدة جزئية

الاخرى على الهيئة المذكورة وسير عليك تفاصيل ذلك كما انشأته
 ثم فان قلت اذا كانت البرهيات الجزئية المدخلة تحت الشكل الاول
 والقياس الاستثنائي برهية الاخراج وهي كافية في تحصيل المطالب
 المتعلق بها فما الغايه في جعل اتباع مطلقهما من سبل هذا الفن قلت
 هناك فائدة ان احدهما ان تلك البرهيات ان كانت برهية الا
 انها اذا علم انها مطلقة للقواعد التي يشهد بصحتها براءة العقول حصل
 هناك مزيد على نيته فكان براءة عقولك قد ما تدرت بشهادة العقول
 وثانيهما ان القواعد النظرية ليست من هذه القوانين الضرورية ثم
 يستخرج من تلك القواعد احكام الانظار الجزئية المنطوق بها فيحصل
 الاطلاع على احوال اطلاع الافكار المودية الى المقاصد المطلوبة على الوجه
 الاتم الابحاص اصطلاحات عليه بغير الفاظ وجاز جعل اصطلاحات
 من قبل العلوم النظرية وذكر انها بنية عليها اشارة الى انها قريبة جدا
 من البرهيات فهي حكمها فان صاحب القسطاس من العلوم النظرية
 ما لا يحصى العكس بل حيث ان اصح حكم بلامشقة ويستعد الزوفوف عليه بلا
 سماع كالمعرفات من الموضوعات والصطلح فانه اذا قيل المراد بالبحس
 كل ما هو على كبر من تخلفين بخلاف في جواب ما هو بالفعل كل ما غير
 الالهية تميز اذا تباينها كها قبل العقل بلا تكلف وتكرار في ان كان في

لاقتان هذا المذهب
 لاقتان هذا المذهب
 لاقتان هذا المذهب

قانون واكثر باب الكليات من هذا القبيل وكذا تعريف القضايا
 والناقض والعكس ونما ليل الاية وقال بعض المحققين
 المنطق يشمل اكثر على اصطلاحات تنبئ عليها واوليات تدرك
 وتعد لغيرها نظريات ليس من شأنها ان يعلل بها كالحندسيا
 بغير من عليها وجعلها غير محتاج الى المنطق فان اخرج في شي منه
 على سبيل المذلة الى قوانين منطقية فلا يكون ذلك الاجتناب
 لئلا ان الصنف الاول فلا يدور الاجتناب ولا يتسلسل اليه و
 هذا السبب بحسب السؤال على الوجه الذي قرره الحق وذلك انه
 لما اشارت السؤال الى ان العلوم النظرية فلا يحتاج الى المنطق لم يستحسن
 من ان الحكم بان النظري منه مطلقا مستفاد من المنطق الضروري
 بطريق ضروري بل الابقى ان يقول من المنطق ما هو ضروري و
 منه ما هو نظري لا يعرض فيه العاطل لكونه مشتقا منطقيا كالشبه بين
 الموديات المودية وما فيها من الصدق والكل وكالتب بين القضايا
 بين الحق والوجه وكلا القسمين مستفاد من المنطق ومنه ما هو نظري
 في العاطل مستفاد من القسمين الباقين بلا دور ولا تسلسل
 فان قيل ليس القسم الضروري مع الطريق الضروري ان كان كافيا بهذا
 تقرير السؤال على وجه يتفرع عن الجواب وقد عرفت ان القوانين الضرورية

والناقض والعكس
 والناقض والعكس

والمنطق
 والمنطق

نظري

ان الجواب
 ان الجواب

واذا حصل ما يمكن بواسطتهما من الكتاب بالعلوم فهذا لا ينافي
 الاحتياج الى التبيين بل يوجبها وانما ترك الاستفسار تبينها على ان
 المعنى الآخر ظاهر الفهم وتبعد عن الاحتياج ثم اشار الى ان القديسة
 العاملة بان الكافي في الكافي في الشيء كانت وكذا الشيء ممنوعة وان
 او انما قلت اني نال على ان نال هذا المعنى وما ذكره من معنى الكفاية راجع
 الى ذكره الجواب الاول من انه انما يلزم الكفاية لو كانت الافكار باقية
 واردة على القسم الضروري فظهر لك من ذلك ما وعدناك الاطلاع عليه
 وعلى اصل الشبهة اي على تصور الشرح منع آخر هو في قوة معين كما
 كان المحقق بتوهم الحق بناء على ان اختلاف راجع الى اللفظ واما الرد
 من عندنا بالقوة القديسة فهو لا يحصل العلوم باللفظ كما خاف ان
 الافكار باقية لا بد لها من العلوم القديسة المنطقية حكم بان يحصل العلوم
 باللفظ لا يتم بدونها وخص السؤال الثاني بصاحب القوة القديسة
 واجاب بان يحصل العلوم بالحس لا باللفظ والعلوم لا يجوزوا استغناء
 بعض الافكار عن تلك العوائق كالانظار الواقعة على الترتيب البديهي
 الانساج في المواد الظاهرة المناسبة للمطالب حكوا بان العلوم المستفدة
 المستفيدة منها وجعلوا السؤال الثاني متساويا للرد وغيره
 واجابوا عنه بان الاصابة في الافكار ربما كانت لوقوعها على الترتيب

من سائر العلوم

من سائر العلوم
 من سائر العلوم
 من سائر العلوم

من سائر العلوم
 من سائر العلوم
 من سائر العلوم

الضروري الاستدلال الذي يعلمه كل احد وربما كانت مطلقة ولكن
 من الان ان الواجب من عندنا بما يتبين كلفه الكسب وهو الذي يستند
 الى اصحاب النظر بقوانين المنطق كسبته البدوي الى المستور بالبحر
 نسبة الشاعر بالطبع الى الشاعر بالعرض وقد عرفت ان الصواب
 ما ذهبوا اليه وان الاحتياج ليس على الجميع الانظار لا بالتفكير الى
 الناظر ولا بالتفكير الى المنظور فانه ان الال على الاحتياج
 لا يفيد العموم في شيء منها بل على شئ في الجملة والحكم ان لا ذكر ان
 يحصل العلم باللفظ يحتاج الى المنطق لا يحصله بوجه آخر اشتمل كلامه على
 ان التحصيل طرقا متعددة فاشار اليها اجمالا بالبحر والعقل اذ اوجه
 اليها كالاوليات في التصديقات كالتصورات التي يحصل بحر والتفكير
 النفس واما الاستعانة بالبحر في الذين عند حضورها فظاهرة في التصديقات
 كما في القضايا التي قياساتها معها وربما يمكن ان يوجد مثل ذلك في التصورات
 وهذا القسم شبه الحس من وجه اول حصول المبادئ بتأمل باليد
 ويشبه الغير من وجه آخر لان حصول تلك المبادئ انما يكون بعون تصور
 الاطراف والحس فلا يكون كذلك او بقوة اي مع استعانة بتقوى
 اخرى مغايرة للقوة العقلية وقوله او بالحس عطف على قوله بالبحر والعقل
 وكذا المعطوفان بعونه كسب المبادئ فبعضه فلا شعور واستدلال

الاحتياج مستور على النظر والمنطق في جميعها
 الاحتياج مستور على النظر والمنطق في جميعها

مسائل الخفية في فاسداتها
 مسائل الخفية في فاسداتها

الى ان يرت عليه وقد يكون منها او بالشعور وحده فان قلت لا بد ان
 يكون هناك فكر اي جعلت العلم يتبين للعقل مع انه قسم من ان النفس
 معكرو عند السماع من العلم فاجبت بان الامر ليس كذلك لذكر اقتسامها
 محتملة عند السماع فالاول راجع الى الاوليات لان تصورات الاطراف
 قد حصلت باعانة من الغير والشئ الثاني من قبيل الفكر والثالث من باب
 التعلم للتصديق ولا فكر له في ذلك وفي بحث لان العلم لا يتدرج على الفاعل
 اليكس دفعة واحدة بل يورده شيئا فشيئا والفعل يلاحظه كذلك اختيار
 منها الارى ان لها ان تعرض الفاعل اليها بان ملتفت الى شئ اخر
 بحيث يهل عن ذلك الملقى وكذا الحال في الفاعل للوقوف اذا كانت مركبة
 فلها في التعلم حكمة للاختيار فيها مدخل يكون من اقسام الفكر الا انه كذا
 فيه لغيره مدخل ايضا والاضابط فيما ذكره من الاقسام في التحصيل ان يكون
 ان لم يحصل من مباد معلومة فلا حاجة فيها الى هذا النفس وان حصلت منها
 فاما ان يكون حصول تلك المبادى حكمة الزمن في الصورة العقلية الى
 ان تجرد وترجع عنها ولا يجرى منه سواء كان بالعلم او بالحدس فالاول
 هو المحتاج اليه وان من مستغن عنه بصيغة لما كان العلم باليقين الى
 لا دمان متفاوتة الحصول اي بحسب التعلم والحدس والآخر كان الاختيار
 الى المطلق تفاوت بحسب ذلك التفاوت فمن كان تعلمه اوجده اكثر

انما يرت عليه وقد يكون منها او بالشعور وحده فان قلت لا بد ان يكون هناك فكر اي جعلت العلم يتبين للعقل مع انه قسم من ان النفس معكرو عند السماع من العلم فاجبت بان الامر ليس كذلك لذكر اقتسامها محتملة عند السماع فالاول راجع الى الاوليات لان تصورات الاطراف قد حصلت باعانة من الغير والشئ الثاني من قبيل الفكر والثالث من باب التعلم للتصديق ولا فكر له في ذلك وفي بحث لان العلم لا يتدرج على الفاعل اليكس دفعة واحدة بل يورده شيئا فشيئا والفعل يلاحظه كذلك اختيار منها الارى ان لها ان تعرض الفاعل اليها بان ملتفت الى شئ اخر بحيث يهل عن ذلك الملقى وكذا الحال في الفاعل للوقوف اذا كانت مركبة فلها في التعلم حكمة للاختيار فيها مدخل يكون من اقسام الفكر الا انه كذا فيه لغيره مدخل ايضا والاضابط فيما ذكره من الاقسام في التحصيل ان يكون ان لم يحصل من مباد معلومة فلا حاجة فيها الى هذا النفس وان حصلت منها فاما ان يكون حصول تلك المبادى حكمة الزمن في الصورة العقلية الى ان تجرد وترجع عنها ولا يجرى منه سواء كان بالعلم او بالحدس فالاول هو المحتاج اليه وان من مستغن عنه بصيغة لما كان العلم باليقين الى لا دمان متفاوتة الحصول اي بحسب التعلم والحدس والآخر كان الاختيار الى المطلق تفاوت بحسب ذلك التفاوت فمن كان تعلمه اوجده اكثر

اكثر كان احتياجه اقل ومن كان فكره اكثر كان احتياجه اذ قل ان يميز
 العلوم بحسب تمايز الموضوعات لما كانت السعادة الانانية منوطه
 بمعرفة صفات الاشياء واحوالها كانت تلك الحقائق والاحوال متغيرة
 وكانت معرفتها غامضة متغيرة تصدى الاوائل لضبطها وتسهيل
 تعلمها فان في الاحوال الذاتية المتعلقة بشئ واحد مطلقا او من جهة
 واحد او بشتى من جهات متغيرة سواء كان في ذات او عرضي ودون
 على حد واحد او على واحد او سمى ذلك الشئ او تلك الاشياء موضوعا
 لذلك العلم لان موضوعات مسائله راجعة اليه فصار كل طائفة من الاحوال
 يشترك في الموضوع علما متفردا ممتازا في نفسه عن طائفة اخرى
 متشاركة في موضوع اخر فتميزت العلوم في انفسها بموضوعاتها فذا
 التمايز لا بد منه مع جواز الامتياز بشئ اخر كل لغة مثلا وهذا امر مستحسن
 في التعلم والتعليم والا فلا مانع علما من ان يعد كل مسألة علما على حد
 لا من ان يعد مسائل متكررة غير متشاركة في الموضوع علما واحدا يورده
 بالتدوين لكونها متشاركة في انها احكام بامور على اخرى فاذا علم ان
 هذه اي شئ موضوعه اشار بهذا الى ان معدة الشروع في العلم بالتصديق
 بان الشئ الغلاني موضوع له وانما قال فصل فميز لان اصل الامتياز قد
 حصل بالتعريف ولم يرد بالا حاطة اخاطة بالفعل بل بالقوة القريبة اذ قد

انما يرت عليه وقد يكون منها او بالشعور وحده فان قلت لا بد ان يكون هناك فكر اي جعلت العلم يتبين للعقل مع انه قسم من ان النفس معكرو عند السماع من العلم فاجبت بان الامر ليس كذلك لذكر اقتسامها محتملة عند السماع فالاول راجع الى الاوليات لان تصورات الاطراف قد حصلت باعانة من الغير والشئ الثاني من قبيل الفكر والثالث من باب التعلم للتصديق ولا فكر له في ذلك وفي بحث لان العلم لا يتدرج على الفاعل اليكس دفعة واحدة بل يورده شيئا فشيئا والفعل يلاحظه كذلك اختيار منها الارى ان لها ان تعرض الفاعل اليها بان ملتفت الى شئ اخر بحيث يهل عن ذلك الملقى وكذا الحال في الفاعل للوقوف اذا كانت مركبة فلها في التعلم حكمة للاختيار فيها مدخل يكون من اقسام الفكر الا انه كذا فيه لغيره مدخل ايضا والاضابط فيما ذكره من الاقسام في التحصيل ان يكون ان لم يحصل من مباد معلومة فلا حاجة فيها الى هذا النفس وان حصلت منها فاما ان يكون حصول تلك المبادى حكمة الزمن في الصورة العقلية الى ان تجرد وترجع عنها ولا يجرى منه سواء كان بالعلم او بالحدس فالاول هو المحتاج اليه وان من مستغن عنه بصيغة لما كان العلم باليقين الى لا دمان متفاوتة الحصول اي بحسب التعلم والحدس والآخر كان الاختيار الى المطلق تفاوت بحسب ذلك التفاوت فمن كان تعلمه اوجده اكثر

انما يرت عليه وقد يكون منها او بالشعور وحده فان قلت لا بد ان يكون هناك فكر اي جعلت العلم يتبين للعقل مع انه قسم من ان النفس معكرو عند السماع من العلم فاجبت بان الامر ليس كذلك لذكر اقتسامها محتملة عند السماع فالاول راجع الى الاوليات لان تصورات الاطراف قد حصلت باعانة من الغير والشئ الثاني من قبيل الفكر والثالث من باب التعلم للتصديق ولا فكر له في ذلك وفي بحث لان العلم لا يتدرج على الفاعل اليكس دفعة واحدة بل يورده شيئا فشيئا والفعل يلاحظه كذلك اختيار منها الارى ان لها ان تعرض الفاعل اليها بان ملتفت الى شئ اخر بحيث يهل عن ذلك الملقى وكذا الحال في الفاعل للوقوف اذا كانت مركبة فلها في التعلم حكمة للاختيار فيها مدخل يكون من اقسام الفكر الا انه كذا فيه لغيره مدخل ايضا والاضابط فيما ذكره من الاقسام في التحصيل ان يكون ان لم يحصل من مباد معلومة فلا حاجة فيها الى هذا النفس وان حصلت منها فاما ان يكون حصول تلك المبادى حكمة الزمن في الصورة العقلية الى ان تجرد وترجع عنها ولا يجرى منه سواء كان بالعلم او بالحدس فالاول هو المحتاج اليه وان من مستغن عنه بصيغة لما كان العلم باليقين الى لا دمان متفاوتة الحصول اي بحسب التعلم والحدس والآخر كان الاختيار الى المطلق تفاوت بحسب ذلك التفاوت فمن كان تعلمه اوجده اكثر

عندنا فاعلم كنهه في ان كل مسئلة منها بحث عنها كذا وكذا في من
 هذا العلم فاذا اخرج منها فروعها فخرج عنها ابوابه ومبانيه فاعلم ان
 في هذا العلم واحاط بها احاطة تامة وفي لفظ كان تنبيه على ما ذكرناه ^{ولا}
 كان التصديق بالموضوع مسبقا بالتصور ببيان الموضوع وقع محلا
 في هذا التصديق فلا بد من تصور يمكن التصديق بثبوته لشيء وهذا هو الكلام
 الحق الذي صرح فيه بما اشار اليه اولاً ولما وقع في كلامهم من ان تباين العلوم
 لا كان تباين الموضوعات جوار العلم بالموضوع من مقتضيات الشروع ^{ولا}
 توقف تصور الموضوع الخاص على تصور الموضوع العام عرف موضوع العلم
 على الاطلاق اولاً فغير كونه ان مقتضى الشروع هو تصور الموضوع و
 ليس كذلك فان تصور من المبادئ التصورية وايضا تصور الخاص انما
 يتوقف على تصور العام اذا كان تصور الخاص بالكنه وكان العام ذائلاً
 وكلاهما في علمي بنية وذكر بعضهم ان موضوع هذا الفن مقتضى فلا بد من
 معرفة من تصور العلم المنطق فهو مفهوم باب اشتباه العارض بالموضوع اذ
 ليس الكلام في مفهوم موضوع هذا الفن فيما صدق عليه هذا المفهوم وقوله
 وينزل عن الصحة يتناول حال الثالثة للتوسط على تقدير ثبوتهما بخلاف
 فالوفاك بدله ومرض هو المحول على الشيء الخارج عنه فذكرنا امثلة ما هو
 مبدل للمحول على قياس شاعهم امثلة الكلمات كقولنا في التخيير هذا المصدر

في هذا العلم فاعلم كنهه في ان كل مسئلة منها بحث عنها كذا وكذا في من
 هذا العلم فاذا اخرج منها فروعها فخرج عنها ابوابه ومبانيه فاعلم ان
 في هذا العلم واحاط بها احاطة تامة وفي لفظ كان تنبيه على ما ذكرناه

لا شك في ان هذا العلم هو العلم المنطقي

المصدر مضاف الى المفعول والتخيير على انه فاعل وكذا الحال في نظيره وقد
 لا يعمل التخيير مما يلحق لان لا هو على سبيل التسامع وعمل ما يلحق
 الشيء خارج مساو له بالتحكم الذي يلحقه بواسطة التخيير ^{والجواب} الا ان
 يكون مطلقاً كالجسم بالتفكير الى البين فان من الممكن ان لا يباين ^{اعلم}
 اما كنهه جميعاً او غيره في خارج عن ما بينه وقد يكون اعم من وجه كالا انسان
 الذي هو واسطة في الحق الضحك للابيض وذا وبعض الافاضل هو صاحب
 القسطاس والصلاب ذكره وهو ان هناك شئاً ساكناً الا ان في
 قيل بهذا التغيير ليدل على ان رتبة اعتبار الحقوق في الوسط في
 يتدفق ذلك الاعتراض لان مابين الشيء لا يمكن ان يلحقه او المراد بالحق
 هو اكل الودع والقيام وح لا بد ما قبل من ان اعتبار الحقوق في الوسط
 الداخلية لا يخ عن سبابة وايضا الوسط لا يحتاج الى تلك الزيادة لانا
 اذ اخرجنا دليلنا وجعلنا فيه اعتبار اكل الوسط على معرفته به رئيس القسم
 قلت السؤال بان الآلة انتقل من القسم الثاني الى القسم الاول فان انتقل
 توسط الحقوق شيء او حمله عليه فذلك يكون بانتفاء الحقوق واكمل لا بانتفاء
 التوسط مطلقاً كما اذا توسط هناك امر مابين قلت القسم الاول مختصراً فيما
 يكون عارضاً للشيء اولاً وبالذات بل هو قسم منه لان الودع الاول لا

في هذا العلم فاعلم كنهه في ان كل مسئلة منها بحث عنها كذا وكذا في من

لا شك في ان هذا العلم هو العلم المنطقي

لا يشيت للآف الآف وقد شيت له
على رضا غيره كذا لك بل لعرض
ان هناك عرضين بل عرض
غير ثانيا وبالعرض كالمشي
واحد الآف انه لي ان لانه

دولتی السطری طراز اور مالک سید سلطانی کے ہاتھ لکھا ہے
محررات جو اسطرافات ان الذراع یندر

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

المطلوبة من الاعراض المخصوصة فامضى قوله لان الاعراض التي لم يتوحد
وعبره خارجة عن ان ينعين اثر من الآثار المطلوبة له اذ الواجب ان يقال
في خارجة من الآثار المطلوبة او يقال ليست هي الآثار المطلوبة وايضا
ينبغي ان الوضوح المحض به يعين ذلك مع انه عين الاثر المطالب فكيف
يعين قلت كما ينبغي ان لا يعتبر في عروضة له واخصاصه به
بخصوصا ومن حيث انه مطا للشيء باستعداده انما هو سمي اثرا مطلوبا
فما اراد ان ياتي فان الاعراض العامة ليست من الآثار المطلوبة
قال في خارجة عن ان يعيد اثباتها للموضوع اثباتا لغير تلك الآثار
المطلوبة له فلا يكون في منها والا فانه ذلك كما يعين اثبات الاعراض
المخصوصة وتظهر ان يقال اثبات العلم لا يبرهنه اثبات صفة كمال له
واثبات تلك الاحوال لا يبينه اثبات صفة من الصفات الكمالية
ويبدو ان العلم صفة كمالية وان تلك الاحوال لا يبينه ليست منها لوجه
الثاني من ذلك الوجهين في قوله والابرى وهو قوله اذ اعمل للثاني
بموسط الجود الاع من الاعراض الذاتية التي لا يبحث عنها في العلم بلزم اختلاط
مسائل الاعلى على العلم الادنى اذ اكان ذلك الاع موضوعا للعلم في
الكرة مطلقا والكرة للحركة وانما قال كان موضوعا لكم لا العود لان العلم
هو الذي يبحث عن اوضاعه الذاتية في علم الحس كذا موضوعه دون العود في

وهو المطلوب من الاعراض المخصوصة فامضى قوله لان الاعراض التي لم يتوحد
وعبره خارجة عن ان ينعين اثر من الآثار المطلوبة له اذ الواجب ان يقال
في خارجة من الآثار المطلوبة او يقال ليست هي الآثار المطلوبة وايضا
ينبغي ان الوضوح المحض به يعين ذلك مع انه عين الاثر المطالب فكيف
يعين قلت كما ينبغي ان لا يعتبر في عروضة له واخصاصه به
بخصوصا ومن حيث انه مطا للشيء باستعداده انما هو سمي اثرا مطلوبا
فما اراد ان ياتي فان الاعراض العامة ليست من الآثار المطلوبة
قال في خارجة عن ان يعيد اثباتها للموضوع اثباتا لغير تلك الآثار
المطلوبة له فلا يكون في منها والا فانه ذلك كما يعين اثبات الاعراض
المخصوصة وتظهر ان يقال اثبات العلم لا يبرهنه اثبات صفة كمال له
واثبات تلك الاحوال لا يبينه اثبات صفة من الصفات الكمالية
ويبدو ان العلم صفة كمالية وان تلك الاحوال لا يبينه ليست منها لوجه
الثاني من ذلك الوجهين في قوله والابرى وهو قوله اذ اعمل للثاني
بموسط الجود الاع من الاعراض الذاتية التي لا يبحث عنها في العلم بلزم اختلاط
مسائل الاعلى على العلم الادنى اذ اكان ذلك الاع موضوعا للعلم في
الكرة مطلقا والكرة للحركة وانما قال كان موضوعا لكم لا العود لان العلم
هو الذي يبحث عن اوضاعه الذاتية في علم الحس كذا موضوعه دون العود في

66
وقد نظرنا ما لم يصرح معنا بالاختلاط الذي ذكرناه اذ لم يدون بكلمة
المطلق علم يبحث فيه عن احواله الذاتية اما تعليلها واما لامتناع قيام
البرهان على مطلبيها من جهة واحدة ومع ذلك لم يترك تلك الاحوال
غير مبينة بل قدرت قارة بما يجعلها مخصصة بالمقادير ونان بما يجعلها
مخصصة بالمال ويعدله ولذلك شاركت المتأله في صفة والصفة
من كتاب الاصول في كثير من المسائل حقيقه وبيانها في البرهان على ما
في احواله برهن عليها بطرق الاصناف في الالبقة بطرق الاحوال
وانما قال فالاولى ولم يقل بالضرورة اطلاق لان ترويض المسائل
في الموضوع على الوجه الذي قرره وعدها على واحد استحقاق واخذ
بالايق والاولى في باب التعليم والتعلم وانما لان الاضطرار بوسطه
الاعلم قد يعقد بما يخصه بالموضوع فلما بعد عده من الاعراض الذاتية كل
البعد ومعنى الشئ على السبيل ان يكون مجموع ما يقابلها شائلا
ومحقق به كالاستقامة والانحاء والتغير بما يتناول الاستدلال وغيره
بالقياس الى المظهر فليس الضحك وعده من هذا القبيل بالنسبة الى العلم
اذ ليسا مخصصين به فان قيل الانحاء المذكورة توجد في السطوح ايضا
فلا اختصاص له بخطوط قلت ذلك معنى آخر عند التحقيق وان شاركا
في الاطلاق وفي بعض الوجوه قلت ما جعل هذا النوع على الترتيب

وهو المطلوب من الاعراض المخصوصة فامضى قوله لان الاعراض التي لم يتوحد
وعبره خارجة عن ان ينعين اثر من الآثار المطلوبة له اذ الواجب ان يقال
في خارجة من الآثار المطلوبة او يقال ليست هي الآثار المطلوبة وايضا
ينبغي ان الوضوح المحض به يعين ذلك مع انه عين الاثر المطالب فكيف
يعين قلت كما ينبغي ان لا يعتبر في عروضة له واخصاصه به
بخصوصا ومن حيث انه مطا للشيء باستعداده انما هو سمي اثرا مطلوبا
فما اراد ان ياتي فان الاعراض العامة ليست من الآثار المطلوبة
قال في خارجة عن ان يعيد اثباتها للموضوع اثباتا لغير تلك الآثار
المطلوبة له فلا يكون في منها والا فانه ذلك كما يعين اثبات الاعراض
المخصوصة وتظهر ان يقال اثبات العلم لا يبرهنه اثبات صفة كمال له
واثبات تلك الاحوال لا يبينه اثبات صفة من الصفات الكمالية
ويبدو ان العلم صفة كمالية وان تلك الاحوال لا يبينه ليست منها لوجه
الثاني من ذلك الوجهين في قوله والابرى وهو قوله اذ اعمل للثاني
بموسط الجود الاع من الاعراض الذاتية التي لا يبحث عنها في العلم بلزم اختلاط
مسائل الاعلى على العلم الادنى اذ اكان ذلك الاع موضوعا للعلم في
الكرة مطلقا والكرة للحركة وانما قال كان موضوعا لكم لا العود لان العلم
هو الذي يبحث عن اوضاعه الذاتية في علم الحس كذا موضوعه دون العود في

وهو المطلوب من الاعراض المخصوصة فامضى قوله لان الاعراض التي لم يتوحد
وعبره خارجة عن ان ينعين اثر من الآثار المطلوبة له اذ الواجب ان يقال
في خارجة من الآثار المطلوبة او يقال ليست هي الآثار المطلوبة وايضا
ينبغي ان الوضوح المحض به يعين ذلك مع انه عين الاثر المطالب فكيف
يعين قلت كما ينبغي ان لا يعتبر في عروضة له واخصاصه به
بخصوصا ومن حيث انه مطا للشيء باستعداده انما هو سمي اثرا مطلوبا
فما اراد ان ياتي فان الاعراض العامة ليست من الآثار المطلوبة
قال في خارجة عن ان يعيد اثباتها للموضوع اثباتا لغير تلك الآثار
المطلوبة له فلا يكون في منها والا فانه ذلك كما يعين اثبات الاعراض
المخصوصة وتظهر ان يقال اثبات العلم لا يبرهنه اثبات صفة كمال له
واثبات تلك الاحوال لا يبينه اثبات صفة من الصفات الكمالية
ويبدو ان العلم صفة كمالية وان تلك الاحوال لا يبينه ليست منها لوجه
الثاني من ذلك الوجهين في قوله والابرى وهو قوله اذ اعمل للثاني
بموسط الجود الاع من الاعراض الذاتية التي لا يبحث عنها في العلم بلزم اختلاط
مسائل الاعلى على العلم الادنى اذ اكان ذلك الاع موضوعا للعلم في
الكرة مطلقا والكرة للحركة وانما قال كان موضوعا لكم لا العود لان العلم
هو الذي يبحث عن اوضاعه الذاتية في علم الحس كذا موضوعه دون العود في

وتفصيل له اي من العرض الذاتي ما جعل على كونه الموضوع وهو الشارح
 له على الاطلاق ويشترك في هذا العمل من الاعراض الغربية ما يلحقه لا
 اعم ذاتي او عرضي ويمتاز به عنه بان حمل عليه لا يكون لامر اعم والعرض
 العرض الذاتي ما لا يحمل على كونه الموضوع وهو الذي يشكك على سبيل التقابل
 اذ ليس شيء من هذين المتقابلين محمولا على كونه الموضوع بل على
 بعضه ويشترك في هذا العمل من الاعراض الغربية ما يلحق الموضوع لامر عرضي
 فاشارة الى امتياز عن بقوله لكنه اي كمن الموضوع لا يحتاج في عروضة
 اي عروضة هذا القسم له الى ان يصير نوعا معينا يميز به ويستعمل لقبوله
 كالجسم فانه لا يحتاج في عروضة كونه والسكون له الى ان يصير نوعا معينا
 من الانواع التي تحتها اذا كان كالجسم او حقيقيا كالانسان وكل واحد
 من الحركة والسكون من الاعراض الذاتية الشاملة للجسم على سبيل التقابل
 بخلاف الضحك فان الجسم لا يحتاج في عروضة له الى ان يصير انسانا
 فذو الاعراض الغربية لها في قوله ومنه ما هو مارق اشار الى تزييف
 ما قيل من ان العرض الذاتي لا يكون منشا لعروضه الذات في الباطن ان
 الذات كافية في عروضة لها فلا يتصور معارضة عنها وعبارة الشرح في
 مسوده وما لا يحقن الشيء بل عرض له لامر اعم او مبين او محقق ولا
 يشمله ثم انه حذف المبين عن البين لما اطلعناك عليه سابقا فلا يكون

مكذوب

هذا هو المقصود من قوله لا يكون منشا لعروضه الذات في الباطن ان الذات كافية في عروضة لها فلا يتصور معارضة عنها وعبارة الشرح في مسوده وما لا يحقن الشيء بل عرض له لامر اعم او مبين او محقق ولا يشمله ثم انه حذف المبين عن البين لما اطلعناك عليه سابقا فلا يكون

منه في مرتبة كانا نضع علم الحساب اذا جاز العبد وهو ما يعبر
 من الواحد والاعداد التي تحتها فان ساوية تسمى ذلك العدد تاما
 كالتة وان نقصت عنه سمي العدد ناقضا كالتا ثمانية وان زادت
 عليه سمي عددا زائدا كالتا عشرة وايضا العدد المنقسم بعشرة وبين
 اعني الزوج ان قبل التصفيف مرة واحدة فقط فزوج الفرد
 كالعشرة وان قبله اكثر من مرة واحدة فان انتهى تنصيفه الى الواحد
 فهو زوج الزوج وان لم ينته اليه فهو زوج الزوج والفرد كالعشرين
 وقوله كلا على العدد نشر على الترتيب فالعدد موضوع علم الحساب
 والتثنية من انواعه والفرد من اعراضه الذاتية ونوع الزوج من انواع
 عرضه الذاتي الذي هو الزوج فان قلت ذكرت من تعريف العرض
 العرض الذاتي وبيان ما اريد بالبحث عنه يعني ان لا يكون مستل
 العلم شرطه اصلا ولا حيلة سائلة قلت الشرطية ما اول حتى ترجع الى
 الحيلة والسائلة بعينها سائلة المحل فمبصر موجه نحوها السلب
 فهي اي الاعراض الذاتية من حيث يقع البحث فيها اي محمولا على التفصيل
 على المذكور فان الحمل والنسبة من جهة المحكوم بدون المحكوم عليه لا
 يسأل الا الاعراض الاولوية لانه قال هذا الموضوع كل علم بالبحث فيه
 عن عروضة التي يلحقه ما هو موضوع ومن ثم ان قوله ما هو موضوع ايضا

هذا هو المقصود من قوله لا يكون منشا لعروضه الذات في الباطن ان الذات كافية في عروضة لها فلا يتصور معارضة عنها وعبارة الشرح في مسوده وما لا يحقن الشيء بل عرض له لامر اعم او مبين او محقق ولا يشمله ثم انه حذف المبين عن البين لما اطلعناك عليه سابقا فلا يكون

هذا هو المقصود من قوله لا يكون منشا لعروضه الذات في الباطن ان الذات كافية في عروضة لها فلا يتصور معارضة عنها وعبارة الشرح في مسوده وما لا يحقن الشيء بل عرض له لامر اعم او مبين او محقق ولا يشمله ثم انه حذف المبين عن البين لما اطلعناك عليه سابقا فلا يكون

هذا هو المقصود من قوله لا يكون منشا لعروضه الذات في الباطن ان الذات كافية في عروضة لها فلا يتصور معارضة عنها وعبارة الشرح في مسوده وما لا يحقن الشيء بل عرض له لامر اعم او مبين او محقق ولا يشمله ثم انه حذف المبين عن البين لما اطلعناك عليه سابقا فلا يكون

هذا هو المقصود من قوله لا يكون منشا لعروضه الذات في الباطن ان الذات كافية في عروضة لها فلا يتصور معارضة عنها وعبارة الشرح في مسوده وما لا يحقن الشيء بل عرض له لامر اعم او مبين او محقق ولا يشمله ثم انه حذف المبين عن البين لما اطلعناك عليه سابقا فلا يكون

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الوجود في الذات لا يكون له حقيقة بحد ذاته بل هو حقيقة بالاعتناء به من الخارج

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان الوجود في الذات لا يكون له حقيقة بحد ذاته بل هو حقيقة بالاعتناء به من الخارج

ما يتحقق بواسطة امر مساو داخل وخارج فقد تعسف بحمل اللفظ على
 لا يمكن قطعا والذي شدد الشارح اركانه ما ارتضاه من تعريف العرض
 الا ان على وجه يتناول العرض الاول واللاحق بتوسط الامر السكوني
 دون ذلك بل يتحقق لامر داخليا حسبان ان هذه الاسماء كلها بازا
 تلك الالفاظ فتقوم ان تلك الاحكام جارية عليها وانها امثلة
 بحسب ان هذا الفن يكون المحرك عنه والموضوع هو الكل الشامل لها
 الالفاظ من حيث انها مثل على المعاني او نقول اياها وانهم حسبان ان
 بين الاسماء محبة على تلك الالفاظ حقيقة فيكون سببا لها فكلها
 متساوية لها ولظايرها والذي يبحث عن احوال في هذا الفن هو تلك
 التسميات المذمومة تحسب الالفاظ من حيث انها دالة على المعاني لان
 نظر المنطق ليس الا في المعاني المعقولة فانها هي الموصلة الى المحلوت ولو
 امكن ان يلاحظ المعاني وحدها لكان ذلك كافيا فيما هو المقصود لموعنة
 جانب الالفاظ اما في العرض والاخلل الصرون الداعية الى استعمال الالفاظ
 في المحاور بل نقول من المعتذر على صاحب الروية ان ترتب المعاني
 الاذية من غير ان يتجلى الفاظها معها كما يبلغ به مقامه وهو اول
 مباحث الالفاظ اذ هناك يكشف كل حقيقة حال وذهب اهل التحقيق
 الى موضوعه المعقولات الثانية لانه حيث انها هي في انفسها الى امر

هذا هو الوجه الرابع في بيان ان الوجود في الذات لا يكون له حقيقة بحد ذاته بل هو حقيقة بالاعتناء به من الخارج

هذا هو الوجه الخامس في بيان ان الوجود في الذات لا يكون له حقيقة بحد ذاته بل هو حقيقة بالاعتناء به من الخارج

جهة بيان خصوصيات امثاتها ولا من حيث انها موجودة في الذات فان
 ذلك اي بيان امثاتها وكونها موجودة في الذات من طبيعة فلسفية اي
 من الفلسفة الاولى في العلم الالهي الباحث عن احوال الوجود مطلقا
 حيث هو بولي موضوعه من حيث انها يوصل الى المحلوت او يكون
 لها نفع في ذلك الاتصال اما تصور المعقولات الثانية فنحن الوجود
 على محو في الخارج وفي العلم والوجود الخارج هو الوجه الاصيل الذي
 هو مصدر الآثار ومظهر الاحكام الوجودية الذي هو الوجه الظلي الذي لا
 يكون كذلك واذا اعتبر ان في الوجود الوجود صارت العوارض
 اقساما ثلثة فالوجود الخارجى بحسب خصوصيته مدخل فيه كالسود
 والبياض والحركة والسكون فلا يوصف به الشيء حال وجوده في الذات
 والوجود الذي بحسب خصوصيته مدخل فيه كالكلية والجزئية والذاتية
 والعرضية فلا يوصف به الشيء حال وجوده في الخارج وهذا معنى قوله
 عوارض لا يحدى بها امر خارج فنحن العوارض هي التسميات المعقولة
 الثانية لانها في المرتبة الثانية من العقل الابرز لانه لا يمكن ان يجعل معنى
 الكلية مثلا الا بعد تعقل مفهوم يعتبر عروضا له ولا ليس لاهل الوجود
 بخصوص مدخل فيه وبسبب لزام الماهية من حيث هي كالتورية والوجود
 الالافيتين لعدد من مخصوصين كالشدة والاربعية فانما وجدت ما

هذا هو الوجه السادس في بيان ان الوجود في الذات لا يكون له حقيقة بحد ذاته بل هو حقيقة بالاعتناء به من الخارج

هذا هو الوجه السابع في بيان ان الوجود في الذات لا يكون له حقيقة بحد ذاته بل هو حقيقة بالاعتناء به من الخارج

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
 وهو بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب
 وهو بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب
 وهو بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب

كانت متصفا بصفات بعضها وإذا عرفت هذا فنقول كما ان الاشياء
 يتوصل بعضها الى بعض في الوجود والشيء الخارجي كما يتوصل بالادوار الى حارة
 الماء لذلك يتوصل بعضها الى بعض في الوجود والشيء الذي يتوصل بالعلوات الى
 المجموعات فان معلومية الاشياء ومجموعيتها مقيستان الى الازمان واذا
 لم يكن على قياس الموجودات كان جهة ان يتوصل بان معلوم كان الى
 يتوصل يراو بل لابد ان يكون بينهما مناسبة مخصوصة ولم يكن ايضا
 بيان تلك المناسبات على وجه جوهري تفصيلي لعدم ناهي المعلومات
 المجموعات بل على وجه اجمالي كلي فوجب ان يتوصل عوارض كلية المعلومات
 متصلة عن المناسبات في عوارضها احكام متعلقة بايصالها الى المجموعات
 بحيث ينتهي تلك الاحكام الى طبائع المعلومات التي هي للصلة الى المجموعات
 حتى اذا اريد ان يتوصل من معلومات مخصوصة الى مطالب متعينة يرجع
 في ذلك الى تلك الاحكام الكلية فيعلم كيفية التوصل منها اليها وقام
 يكن للمعلومات في الازمان عوارض خارجية متغيرة باب الايصال بل انها
 عوارض توضع لها في التصور ولو ازم الالبنة وكان للعوارض الذاتية
 مزيدا خفيا من تلك الايصال في تلك المناسبة وجب ان يبحث عن
 احوال من العوارض من حيث الايصال او النفع فيه وهذا الذي قررناه
 وجه كل بيان لكون المعلومات الثانية موضع النطق والابانة التفصيل

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
 وهو بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب
 وهو بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب
 وهو بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب

لذا الذي ذكره بقوله واما التصديق بوضوئها فلان النطق بحث
 عن احوال الازمان التي تبحث في باب التصورات والتصورات
 احوال من الامور من جهة المذكورة التي هي الايصال الى المجموعات النورية
 او التصديق في النفع في ذلك الايصال ولا شك انها معلومات ثانية
 فان التوهم الكلي اذا جد في ذهن من قبل الى ناحية من الجوانب فاعتبارها
 وقوله في بابيتها النوعية بوضوئها الذاتية وباعتبار عوارضها بوضوئها
 له الوضعية وباعتبار كونها نفسا بينها النوعية وباعتبارها الذاتية جنس
 باعتبار اختلاف افراده وفصل باعتبار آفوكه تلك بوضوئها الوضعية
 اما خاصة او عرض عام باعتبارين مختلفين فاذا اركبت الذاتيات
 الوضعية اما منفردة او مختلطة على وجه مختلفه عرض كذلك المركب
 احدى والرسمة ولا شك ان هذه العان اعني كون التوهم الكلي عوارض
 الالبنة او خارجها عنها او غيبها الى غير ذلك من نظائر البلية من
 الموجودات الخارجية بل هي ما بوضوئها لطبايع الكلية اذا وجدت في
 الازمان وكذا الحال في كون القضية عملية او نظرية وكون الحق ثباتا
 او استقرا او تمثيلا لانها باسرها عوارض توضع لطبايع النسب الخفية
 في الازمان اما وحدها او مأخوذة مع غيرها في اي المعلومات الثانية
 موضوع المطلق ويبحث عن المعلومات الثانية وما بعد من المراتب

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
 وهو بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب
 وهو بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب
 وهو بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب

الاصول احوال احوال

فان القضية مثلا معقولتان بحيث فيهما انقسامها وتماثلها وانقسامها
وانما هما اذ اركب بعضهما مع بعض فلا انقسام والتماثل في
الانماج معقولتان واقعة في الدرجة الثالثة من العقل فاذا حكم
على احد الاقسام او احد التماثلين مثلا في الباحث المنطقية شي
كان ذلك الشيء في الدرجة الرابعة من العقل وعلى هذا القياس فان
فصل كان مفهوم القضية انما يعرف من طبيعة النسبة الجزئية في الاقسام
دون الايمان كذلك الانقسام واخره يوضح لها هناك فن ان
صار في معقولات ثالثة دون ذلك المفهوم فلما من حيث ان
العقل معتبر اولاً وعرض ذلك المفهوم لطبيعة في المرتبة الثانية كان بهذا
الاختبار معقولاً ثانياً ومن بعد ذلك في الذات والوضع النوع من
المعقولات الثانية مع انها قسم الذات والآخرين من اقسام
العرض وسير عليك انه قد عرفت من المعقولات ثالثة ومن الناس
من سمي بواحدة المرتبة الاولى معقولاً ثانياً سواء وقع في المرتبة الثالثة او
بعداً من المرتبة في بوجه ما سبق من التصدير بحث عن بعض المعقولات
الثانية ايضا ان كما يبحث عن احوالها على ما ذكرتم بحث عن انقسامها
ايضا بحيث ان يكون موضوعه ما يتماثلها وغيره ما يرجع موضوعات تتبع
مسائل اليه وذكر الجزئية على سبيل الاستطراد لان الجزئية لا تقتضي اجمالاً

هذا هو المقصود من قوله تعالى
فان القضية مثلا معقولتان
انما هما اذ اركب بعضهما مع بعض
فلا انقسام والتماثل في الانماج
معقولتان واقعة في الدرجة
الثالثة من العقل فاذا حكم على
احد الاقسام او احد التماثلين
مثلا في الباحث المنطقية شي
كان ذلك الشيء في الدرجة
الرابعة من العقل وعلى هذا
القياس فان فصل كان مفهوم
القضية انما يعرف من طبيعة
النسبة الجزئية في الاقسام
دون الايمان كذلك الانقسام
واخره يوضح لها هناك فن ان
صار في معقولات ثالثة دون
ذلك المفهوم فلما من حيث ان
العقل معتبر اولاً وعرض ذلك
المفهوم لطبيعة في المرتبة
الثانية كان بهذا الاختبار
معقولاً ثانياً ومن بعد ذلك
في الذات والوضع النوع من
المعقولات الثانية مع انها قسم
الذات والآخرين من اقسام العرض
وسير عليك انه قد عرفت من
المعقولات ثالثة ومن الناس من
سمي بواحدة المرتبة الاولى
معقولاً ثانياً سواء وقع في
المرتبة الثالثة او بعداً من
المرتبة في بوجه ما سبق من
التصدير بحث عن بعض المعقولات
الثانية ايضا ان كما يبحث عن
احوالها على ما ذكرتم بحث عن
انقسامها ايضا بحيث ان يكون
موضوعه ما يتماثلها وغيره ما
يرجع موضوعات تتبع مسائل
اليه وذكر الجزئية على سبيل
الاستطراد لان الجزئية لا تقتضي
اجمالاً

هذا الذي هو معقول ثانياً وعرفه
منها الجنس والفصل والمادة والعرض
العام مع ان الاولين سرائقهم

لا افعال له كالا افعال له كالمحذ والمحمذ فان الحكم على المحكوم التصوري
بانه حذ او محذ كان معناه انه موصل الى الجرحول التصوري ايضا لا بداهة
ضمنية وهو معنى الافعال الوثيق سواء كان الى الكثرة او لا وبحيث
عن التصورات من حيث انها موصل الى التصديق ايضا لا ابعاد
متوقفاً على اعتبار ضمنية مرة بعد اخرى وما يقال من ان التصديقات
لا يكتب من التصورات فذلك باعتبار الافعال الوثيق البعيد
دون الابداء والمقدم والقالي في الافعال كالموضوع والمجرحول فانها
لما لم يكونا قضيتين بالفصل كان الادراك المتعلق بهما التصورات في الحقيقة
الا ان بعضهما اعتبر الظاهر فعدتها تصديقية والآخر اعتبر
وعكسها ونقيضها وعلى هذا كان الاول به ان يكون الافعال الابداء
في التصديقات بالقياس الى التصديق والاحياء في ان افعال التصورات
والتصديقات المطالب ايضا لا يربوا او يعيدان من العوارض
الذاتية لها فان الافعال الى تصور المجرحول عارض لمفهوم التصوري
الركب من الذاتيات والرضيات على احوال شتى عروضا وهو
الكلمة عارضة كذلك لبعض العوارض الصورة واذا تصور العرض عن
له الواقعة بواسطة ما يساويه اعني كونه جزءاً لما بينة الانسان والحيوان
بواسطة كونه جزءاً من جنسها وتقس على ذلك حال الجنس والخاصة والعرض العام

هذا هو المقصود من قوله تعالى
فان القضية مثلا معقولتان
انما هما اذ اركب بعضهما مع بعض
فلا انقسام والتماثل في الانماج
معقولتان واقعة في الدرجة
الثالثة من العقل فاذا حكم على
احد الاقسام او احد التماثلين
مثلا في الباحث المنطقية شي
كان ذلك الشيء في الدرجة
الرابعة من العقل وعلى هذا
القياس فان فصل كان مفهوم
القضية انما يعرف من طبيعة
النسبة الجزئية في الاقسام
دون الايمان كذلك الانقسام
واخره يوضح لها هناك فن ان
صار في معقولات ثالثة دون
ذلك المفهوم فلما من حيث ان
العقل معتبر اولاً وعرض ذلك
المفهوم لطبيعة في المرتبة
الثانية كان بهذا الاختبار
معقولاً ثانياً ومن بعد ذلك
في الذات والوضع النوع من
المعقولات الثانية مع انها قسم
الذات والآخرين من اقسام العرض
وسير عليك انه قد عرفت من
المعقولات ثالثة ومن الناس من
سمي بواحدة المرتبة الاولى
معقولاً ثانياً سواء وقع في
المرتبة الثالثة او بعداً من
المرتبة في بوجه ما سبق من
التصدير بحث عن بعض المعقولات
الثانية ايضا ان كما يبحث عن
احوالها على ما ذكرتم بحث عن
انقسامها ايضا بحيث ان يكون
موضوعه ما يتماثلها وغيره ما
يرجع موضوعات تتبع مسائل
اليه وذكر الجزئية على سبيل
الاستطراد لان الجزئية لا تقتضي
اجمالاً

هذا الذي هو معقول ثانياً وعرفه
منها الجنس والفصل والمادة والعرض
العام مع ان الاولين سرائقهم

في الموضع المذكور

وكذلك الاتصال الى التصديق الجوهري عارض للمعلوم المتعدي الى المركب
من مفاهيم مشتملة على شرائط مخصوصة لئلا يسهل ان كان ذلك الاتصال
الى يقين او ظن قوي او ضعيف وكذا تقيده بالحقيقة لما هو موجود ولا ذلك
بعض القضايا بالتحقق لئلا يسهل ان كان هذا الاتصال المحقق المراد ان
وقد بولغ في شرح الكشف عن ان هذه الاتصالات المحققة المراد ان
دائمة للمعلومات التصورية والتصورية عارض لما هي في اول الامر
بتوجيهات اكثر تفاسات كما يظهر من التأمل فيما تعلقناه او تركناه
فن اراد الاطلاع عليها فليرجع اليه فان قلت لما كان موضوع المنطق
مقيدا بالاتصال كان الاتصال من تمة الموضوع فلم يكن من الاعراض
المطلوبة بل في هذا المقام بل يكون المحرر عنه فيه اجزالا
يخرج للمحصل مدونة موصلا قلت ارفع بهذا هو الاتصال مطلقا والبحث
عنه انما هو عن الاتصال المحصورة المدرجة تحت او نقول هذا الموضوع
هو صحة الاتصال نفسه وعلى هذا القياس نظائر هذا القيد في موضوعات
العلوم لا سيما في المنطق نحوها الاتصال البعيد والابعد لم يذكر الاتصال
القريب لانه وقع محلا في بعض مسائله كقولك الموقف بوجوب تصور الموقف
واحد انما يصل الى كنهه والرم يصح لبعض وجهه وكقولك المشكل الماوراء
يتبع المطالب الاربعة والموجباتان الكليتان على بنية ينبغي ان موجبة كهيئة

في الموضع المذكور

في الموضع المذكور

في الموضع المذكور

كهيئة والاستقراء الناقص فيمنع الظن لكن لا تعدد تعداد ذلك الا كما
على سبيل التفصيل لو كانت مشتركة في معنى الاتصال غير انها على
سبيل الاجمال اي المنطق بحث فيه عن الاعراض الذاتية للمعلومات
التصورية والتصورية وتلك الاعراض لما كانت مشتركة بتعدد تعدادها
مفصلة وكانت مشتركة في معنى الاتصال مطلقا غير انها بالاتصال للنظم
الى القريب والبعيد والابعد فيكون الاتصال القريب الواقع محمولا
من الاعراض المشتركة في الاتصال ويجعل ان يريان المنطق بحث
عن الاتصال القريب عن اعراض مشتركة في الاتصالين الآخرين
فان الذاتية والبرهانية والجمعية والفضيلة بلا خط فيها معنى الاتصال
البعيد وكذا الحال في القضية العملية والشرطية ونظائرها والموضوعية
والمحمولية وشبهها باعتبارها الاتصال الابعد لكن تلك الاعراض متعقبة
جدا ومتركة في الاتصال البعيد والابعد فغيرها بما لا يقال كل ما
يجت عن المنطق بالتصور او تصديق من اجنبية المذكورة ذكر التصور على
سبيل التبعية لان البحث عبارة عن الحق كما لا يتصور في التصور محمول
السؤال انه يلزم مما ذكره ان يكون سبيل الفن من حيلة موضوعه فلا
يكون البحث عن عوارض الموضوع بل عن نفسه ولا يخفى ان
قضايا وتصديقات يدخل فيها الاتصال بالوقوع فيها محمولا واما احتمال

في الموضع المذكور

في الموضع المذكور

في الموضع المذكور

في الموضع المذكور

محو لا ينافي معنى الاتصال عما صورناه في الاتصال القريب البعيد والابعد
 ولنا قضايا اخرى يوضح بها الاتصال كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث
 فان مجموعها مودع في الاتصال القريب الى قولنا العالم حادث وكل
 واحد منهما مودع في الاتصال البعيد اليه فالاول على السبيل الثاني في
 الموضوع فلا يلزم ما ذكرتم فان عاد السائل وقال التصديقات التي يدخل
 فيها الاتصال تدبروض في الاتصال ايضا كما اذا ركبت المقدمات
 النطقية للاستنتاج منها يدرى نحو قولك هذا شكل اول وكل ما هو
 شكل اول فتح كذا فان الاتصال الى نتيجة هذا القياس عارض
 لمقدمة على قياس سائر الالهيته اجيب بان لتلك المقدمات
 اعتبارين باعتبار دخول الاتصال فيها كانت مسائل وباعتبار
 عروض اتصال آخر لها كانت من الموضوع فلا محذور في قوله لا ينافي
 الجنبية المذكورة داخلية للسائل خارجة عن الموضوع جواب للسؤال
 المذكور ابتداء وقوله فان اعتبر الجنبية جواب لما عاد اليه السائل
 لا تفصيل للجواب السابق بل عليه ان الاعتبار المذكور يتبادر منه الى
 العلم ان هناك شيئا واحدا له اعتباران لان هناك شيئين متباينين
 بالذات كما يقال من ان الواضحة السبلي هو الاتصال لا جنبية الاتصال
 مردود بان هذه الاضافة يانية لتواري تبين تصوراتها على ما علق

في قوله
 العالم متغير

في قوله
 هذا شكل اول

في قوله
 كل ما هو شكل اول

في قوله
 هذا شكل اول

في قوله
 كل ما هو شكل اول

في قوله
 هذا شكل اول

في قوله
 كل ما هو شكل اول

في قوله
 هذا شكل اول

في قوله
 كل ما هو شكل اول

في قوله
 هذا شكل اول

في قوله
 كل ما هو شكل اول

في قوله
 هذا شكل اول

في قوله
 كل ما هو شكل اول

في قوله
 هذا شكل اول

في قوله
 كل ما هو شكل اول

في قوله
 هذا شكل اول

في قوله
 كل ما هو شكل اول

وتبين الصناعات الثلث في العنق التي اشير اليها بقوله نودع الى
 سبيل ربك بحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن وقاينهم
 المعالطة تعليلها الخضم والاحراز عن تعليلها اياه ومرتبته التي تاتي ان
 تعليلها وتعالى من ان يغلط والشروان كان معقدا للخصائص والخواص
 فان النكس باب الاقدام والاجام اطوع للتحليل منهم للتصديق
 الا ان مردان على الاكاذيب من ثم قيل حسن الشرح لكونه فلا يلحق
 بالصادق المصدق كما يشهد به قوله في وما علمناه الشرح وما ينبغي له
 يصنع منها معقودة بالذات الى السبيل الى الفهم لانها اجزائه وان
 كان بعضها كسيلة الى البعض فاما باب الالفاظ فهو خارج عنه فلا يكون
 مقصودا الا بالوضوح يقال الموصول الى التصور ايضا فيحصل الى الكنه وقد
 يوصل الى وجه من الوجوه وللحدود والرسوم مواد يحتاج الى تحصيلها وتبويبها
 بابان آخران بعضهما من بعض فهاك باب آخر لا ينافي في الاول في باب التوضيح
 والاشارة باب ايسر من لانه باب البرهان لان الموصول الى التصور
 التصورات الى الادراكات الساذجة والموصول الى التصديق التصديقات
 والتصورات الى الادراك الساذجة الذي هو قسم للتصديق مقدم عليه طبعا
 سواء كان جزءا او شرطا ولما كان بيان المقدمة الثانية طاهرا لان التصور
 لو كان على التصديق للزم من كل تصور تصديق وانما يطر بلا ضياء الا

في قوله
 العالم متغير

في قوله
 هذا شكل اول

في قوله
 كل ما هو شكل اول

في قوله
 هذا شكل اول

في قوله
 كل ما هو شكل اول

في قوله
 هذا شكل اول

في قوله
 العالم متغير

في قوله
 هذا شكل اول

في قوله
 كل ما هو شكل اول

في قوله
 هذا شكل اول

في قوله
 كل ما هو شكل اول

في قوله
 هذا شكل اول

في قوله
 كل ما هو شكل اول

لا بعد تصور الحكم عليه وبه وحكم وقد تبين لك ما سبق ان ادراك
 كل واحد من هذه الامور ادراك ساذج يكون التصور القابل للتصديق
 مقبدا عليه ويتعكس عكس التيقن انما احتاج الى اعتبار هذا العكس
 لان معنى توقف التصديق على هذه التصورات انه لا يحصل الا بعد حصولها
 كما اشار اليه بما ذكره من انه لا يمتنع التصديق الا بعد تصور هذه
 الامور فانه نفس التوقف ومن البين ان يحصل هذا المعنى سواء اذا
 حصل التصديق حصل تصورات هذه الامور واذ لم يحصل تصور احدها
 لم يحصل التصديق فلا بد من اعتبار عكس التيقن حتى يظهر معنى التوقف
 بتمامه بل على تفهيم هذا اذا كان جزؤه واما اذا كان نفسه فلا يتصور
 هناك توقف لا متناع توقف الشيء على نفسه ولا يلزم منه ان يكون
 كانه قبل لو توقف التصديق على تصور الحكم لزم ان يكون اجزاء التصديق
 اربعة من الاربعة التي هي التصورات الثلاث نفس الحكم الذي هو من
 الافعال الاختيارية لان تصور الحكم جزء خامس فاجاب بانه لا
 يلزم من ذلك ان يكون تصور جزء منه بل جاز ان يكون شرطه كما
 صرح به الكاتب في شرح المحض الحق بالاجواب اشارته الى ان اجواب
 ليس بحق لا يجوز من ان الحكم صورة اركية لافضل ومن الظاهر للكشف
 ان التصديق لا يتوقف على تصور تلك الصورة الاركية اعني يتوقف احد

في قوله لا يتصور
 الحكم عليه
 في قوله لا يمتنع
 التصديق

الحكم

ما يتعلق به هذا البين ليس من البين وذلك فان البين
 ما يتعلق به البحث بمعنى اعم لا ما يتعلق به البحث بمعنى الكشف عن
 ما بينه وتبينها فانه معلوم بقوى التصديق وان ارادوا التصديق
 بها لكاشيا اي اشارة لها فتوليس من المطلق في شيء بل ذلك من
 وظائف الفلسفة الاولى الباحة عن احوال الموجودات مطلقا اذ
 هناك تبين ان الموجودات الضرورية قد عرض لها الكلية والجزئية و
 الذاتية والوصفية والنوعية والجنسية والفضيلة الى غير ذلك مما
 وقع موضوعا في قسم التصورات فان الموجودات التصديقية عرض لها كل
 جملة وشرطية وبعض قضية وعكس اخرى الى غير ذلك من العقولات
 الثمانية التي وقعت موضوعات في مسائل قسم التصديقات وليس
 على المطلق ان تصوراتها التي هي من مبادئ الضرورية وان فرض البنا
 شيء منها كان ذلك على سبيل نفى السلسلة مع بدها من علم اولي
 بل ليس عليه الا ان يبحث عن احوال هذه العقولات الثانية من جهة
 فتكون وقد صرح الرئيس في رسالته له في موضوع المطلق
 ان الشارح كان قد كتب في مسودته بعد قوله فتوليس من المطلق في
 شيء هذه العبارة واما البحث عن الذاتي والوصفي والجنسي والفضلي فتو
 من العقولات الثمانية لان مفهوم الحكمي من العقولات الثانية وهو اعتبار

بما لا يتعلق

في قوله لا يتصور
 الحكم عليه
 في قوله لا يمتنع
 التصديق

هذا هو الموجود
 في قوله لا يتصور
 الحكم عليه

الخروج عن المادية وعدم فوجيتها ذاتي وعرضي باعتبار انه كال
 المشترك او غير جنس افضل على انك لو تصف المباحث الطبيعية
 لا تجد في الاول من العقولات الثالثة وما بعده فلا يستقيم الذوات
 الى اعتبار موضوع اعلم من العقولات الثانية وكما ان هذا لان
 اثبات من العوارض ليس من مسايل كما عرفت وايضا بين منوها
 وبين السابق نوع منازعة وهو انه عدا اول من العقولات الثانية و
 جعلها ههنا من البرية الثالثة لا يقال ان المنطق يبحث عن ان الكلي
 الطبيعي موجود في الخارج اشار به الى بان توريده بل هو لما فرغ من على
 ان موضوع المنطق يجب ان يكون اعلم من العقولات الثانية وذلك
 لانه كما يبحث عن احوال العقولات الثانية يبحث ايضا عن احوال العقولات
 الاولى فان الوجه الخارج اكون المادية النوعية محتملة وكون الجنس
 مادية مبهمة وكون الفصل على الجنس احوال الطبيعة هذه الاشياء التي
 من العقولات الاولى لا ينفذها التي من العقولات الثانية فوجب
 ان يكون موضوع ما يتناول العقولات الاولى والثانية هي العقولات
 التصورية والنظرية قوله بل انما يبحث عنها اما على سبيل المبادي اذ
 لا بد ان يكون لهذه المسائل الغير الطبيعية تعلق بهذا الفن اما تعلق
 السابق فنسب المبادي اما تعلق اللاحق في تنظيم الصناعة بما ينسب

ان المسائل

الا يرى ان ذلك العسل مرة مقبلة من الطبيعة عن تناول العلم
 بانه كذب تغيرا موجبا للاجتماع عنه كما لو كان هناك صديق لذلك
 وفوقك في امر انها باقوة سبالة ترعيتها في الاقدام على شربها ثم
 كونه ترعيتها كاملا كما لو كان هناك صديق بذلك وتردك بسطاة
 لتفصيل الكلام فنقول ان الاصل الى التصورات يتم بتركيب
 المفردات لا بد ان يتركبها فنعينها فلا بد هناك من معرفة احوال المواد
 اعني الاحوال التي لها مدخل في حصول المركب العقلي الى التصورات لاجمع
 احوالها على الاطلاق ولا بد ايضا من معرفة احوال المركبات من حيث
 الاصل فحصل ما بان في قسم التصورات واما الاصل في الاصل في التصورات
 فيحتاج الى ان يتركب المفردات ولا يتركبها خبر بان يتركب تلك المركب
 الخبرية بتركيبها ثانيا فلا بد من معرفة احوال المركبات الاولى الخبرية و
 من معرفة احوال المفردات من حيث يحصل منها من المركبات كما هو لها
 باعتبار كونها موضوعات او محمولات او روابط او غير ما دون احوالها
 باعتبار كونها ذاتيات او عرضيات واحسانا او هولا وذلك
 بآية ريناس ولا بد ايضا من معرفة احوال المركبات الثانية ولها مور
 ومواد فابحث عن صورها باب القياس لانه النوع والاستواء
 والتمثيل تراجمه وعن مواد ابواب الصناعات الحس لانه احوال مواد

فيكون
 فيكون
 فيكون

الموصل

الوجود

الشيء

الشيء

الشيء

في انما قال الشارع والحق من صورها
 ما انما قال ان الحق من صورها
 القياس والاعتبار والاعتبار

المركبات الثابتة هي المركبات الاولى وقد عرفت في باب القضاء باحوالها
 واحوال مزواتها التي لها تعلق بحصولها منها فالحاجة الى الصناعات
 لاننا نقول احوال المركبات الاولى على متين اجزاءها يورث لها بالقياس
 الى النتيجة اللازمة لكونها متينة للعين والظن الى غير ذلك وثابتها
 ما يورث لها الا بهذا الاعتبار كالانعام والنبات والاشجار والاعمال
 فالبحت عن احوالها هو باب القضاء ولم يعبر فيها كونها مواد
 وان لها نتائج والبحث عن احوالها هو الصناعات التي تبين فيها
 ان القضاء بالواقعة مواد الاينة اضاف منها ما يورث الى البعث
 وحدها ما يورث الى الجرم فالحال عن البعث احوال الظن والخطا وتبين
 فيها ايضا ان تلك الاضاف كيف يحصل وغير بعضها عن بعض فائدة
 البرهان للناظر محقق الحق على وجه لا يورث حوله شك ولا يتطرق اليه
 فغير اصلا ما انفك والما لم يتبين لذلك من احوال فائدة الخطا
 بتعيين العوام القاصر عن رتبة البرهان فيما يتبعهم من امور دينهم
 ودينهم وقاية الجدل الزام الخالف الحق وفعاله عن التصرف في ما
 العامة بامانهم الى الباطل وتخليصه عن تلك المخالفة باتباع ذوق
 في اعتقاد والمرد باعتبار عدم الاعتراف والتسليم في الجدل ان يكون
 كذلك في نفس الامر لان يوم فيه ذلك والادخل فيه الشك الشبهة

هذا هو المقصود من هذا الباب وهو بيان احوال المركبات الاولى
 والى هذا هو المقصود من هذا الباب وهو بيان احوال المركبات الاولى

منها اولاد اكل فلا اقل من ان يكون لها فضل في افعالها
 الفن لان التمثيلات لا يكون موصفة غاية الايضاح الا بعد موقفة
 البطل كسبيل عليه اثبات وجه الكلي الطبيعي وقد اوجب
 اخذوه لانه لا معنى للبحث عن العقولات الثابتة الا ان يحمل اوصافها
 عنوانه ويجري بها الاحكام على ذاتها التي هي العقولات الاولى
 فالبحت عن هذه البطل ايضا عن احوال العقول الثابتة الا انه لما كان
 الحق انها ليست من مسائل المنطق اكتفى في حله بالوجه الاول على اهم
 اي فيه نظر مع انهم ان عنوان المقصود ابطال مذاهبهم بقدر يقين ويلمح
 ضرورة ان المنطق لا يبحث عنها اصلا لا يبحث عن احوال خصوصيات
 العرفات واجمع المستعملة في سائر العلوم فضلا عن احوال خصوصيات
 جميع العقولات التي من شأنها الايضاح وذلك ما كشبهه فيه الا
 من حيث انه وان هو من هذه الحقيقة نوع من مفهوم التصوري كالاشياء
 بالقياس الى الحيوان فيكون عرض ذلك الانعام له كعرض الضحك
 للحيوان وكذا الحال في الايضاح الى الحقيقة المعروفة لان احد نوع مخصوص
 من ذلك المفهوم وكذا الباطنة الضرورية والمرتب على هيئة الشكل الاول
 لو كان مندرجان تحت المعلوم الصدقي فالعارض يتوسطهما يكون
 لا جوا بواسطة امر اخر ليس كذلك ان يورد هذا السؤال على العقول الثابتة

هذا هو المقصود من هذا الباب وهو بيان احوال المركبات الاولى
 والى هذا هو المقصود من هذا الباب وهو بيان احوال المركبات الاولى
 والى هذا هو المقصود من هذا الباب وهو بيان احوال المركبات الاولى

[Faint handwritten text, likely bleed-through from the reverse side.]

اى
 من الاف
 غ الايا
 احوال
 الاعراض
 وال

Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Urdu, written diagonally across the page. The text is dense and appears to be a list or a detailed account, possibly related to the historical events mentioned in the caption. The script is dark and well-defined against the light background.

الموجود في انحاء
 اماكن الموجودات
 كقولنا لا يوجد الا في
 لا في كل شيء في كل
 المكان في كل
 في كل مكان في كل
 في كل مكان في كل

1771

مکتبہ اسلامیہ
لاہور

باب ابن علقمة

باب اینست

از میتاسن؛

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

احدا لا يربط ارادته اذ ان ثبوت احدا لا يثبت الاخر كما في المحليات
او ثبوته عند الآخر كما في التصللات او منافاته اياه كما في المنفصلات
وهذا كله تفسير لا يتبع النسبة ويعلم منه تفسير الانزع واستعماله
الموضعين بالمعنيين الى استعمل المصالح كما هو المعنى النسبة واعتبر تصور
وثانيا بمعنى الايتفاع واعتبر نفسه لا الصورة وثمة بذلك على ان الخطأ
الحكم مشترك بين العينيين فان دفع الاشكال بخلافه بل يكفي حصول
لتصوراتها بوجه ما وكيف لا واكثر القضايا وان كانت يقينه من هذا
القبيل فانما الحكم بان الواجب له موجود وعالم وقادر الى غير ذلك من
الاحكام التي يتبعها مع اننا لم تصور اطرافها ولا النسب بينها الا بوجه
محدود في حقايقها فان التصور قابل للثبوت والضعف كما في المثال المذكور
ولقبوله لما امكن جريان الاكتساب فيه خلافا لما اختاره الامام من
انه لا يمكن ان اكتسب التصورات بل كلها ضرورية وقد اعتذر له في ان
التفاوت في التصورات كالنفاوت بين القليل والكثير والتفاوت
بين التصورات الحقيقية والظنية بحسب الشئ والضعف مع اتحاد
التعلق فله ان يقول ان في ذلك المثال تصورات متعاقبة متعلقة
بامور متعددة فليس هناك تصور متعلق بشئ واحد فليس ذلك
التصور شيئا فشيئا فانما يتعلق من النقصان الى الكمال وكذا الحال فيها

المصوبات
القبيل
الحكام

التعلق
بالموروث
النفس
التي هي ان تعلق النفس بغير متعلق
ممكنه
الصواب

[illegible]

اى و النصور بالكتب والنصور بالاولى لا تمانون النصور
 من الضلوع والكتب كما ان الكتب تكون من الضلوع
 فضاء الكتب يكون النصور بالكتب تكون من الضلوع
 النصور من الاول فضاء الكتب تكون من الضلوع

لان تلك القضية هي قولنا المحكوم عليه في من القضية يصح الحكم عليه و
 والثاني وهو قولنا كل محمول مطلقا يمتنع الحكم عليه والملازمة من الشق
 الاول هي قولنا بعض المحمول مطلقا لا يمتنع الحكم عليه فالزم من الاول
 منقض الثاني والزم من الثاني منافي له فالحاصل ان صدق الثاني على
 تقدير الاول يستلزم صدق التناقضين وعلى تقدير الثاني يستلزم
 صدق التناقضين فصدق محال وكذبه واجب وهو المظن في الجواب
 في الثاني ان الكلام المصحح الجواب ليس محققا فان قال بامتناع
 ان اخذ الثاني خارجا كان كاذبا لا امتناع وجه موضوعه في الخارج و
 ح يكون لزوما لعدم منوعه وان اخذ حقيقة الم بزم خلف ظاهر ظاهر
 بهذا الكلام انه حصل كذب الثاني اما دليلا على بطلان الملازمة او سندا
 لغيرها وكلاهما غير مبررة فان راد الاول اجمعه عليه ان يقال لا مانع
 كل ما هو موضوع في الخارج فهو معلوم بوجه ما يلي المعلوم هو الوجه استلزامه
 كذب الثاني لا يدل على كذب الملازمة لجواز اجماع الملازم بين الكاذب
 وان راد الثاني ورد عليه ان يقال السند يجب ان يكون طريقا
 لمنع وكذب الثاني لا يستلزم كذب الملازمة فلا يصح ان يكون سندا
 لمنع فاش مع حوجه بان وجها او لا الملازمة بطريق محسب التيقن
 وحول هذا السند المذكور الى منع الانعكاس فاستقام الكلام واتضح

فان قلنا ان ما ينسب اليه

واتضح الزام وهذا بعيد هو المذكور في بيان عدم انعكاس الوجبة
 الخارجية الى الوجبة فانه ذكر هناك انها لا تنعكس الى الوجبة لجواز ان
 لا يكون لتيقن احد الطرفين تحقق كونها كل ناله الامكان الخاص له
 الامكان العام ولا يصدق بعض اليكس الامكان العام ليس للامكان
 الخاص وهذا البيان عام يتناول الحقيقة والذاتيات ايضا فكلام
 على السند الذي هو اخص من النع فلا يكون متغيرا اصلا ولا ابطلا
 ايضا على ان ذلك العرف لا يضرنا او نحن نقول كل ما هو موضوع في الخارج
 فانما حكم عليه بانه ممكن عام او شئ او موجود فيكون معلوما بوجبه ما كما حقيقة
 وان اخذت القضية التي هي الثاني حقيقة فاشطية مسئلة الى تنازع
 فيها ولا يمتنع ما ذكرناه ببيان ان الانعكاس مع امكانه لا يقتضي على من كذب
 الثاني وكذا وان المحكوم عليه معلوم باعتبار ولا محذور فان صحة الحكم
 باعتبار انه معلوم باعتبار واتساع الحكم على تقدير ان يكون محمولا مطلقا
 فلا منافاة بين الثاني والقضية الملازمة منه لا يقال اذا كان ذلك
 الاشباع على تقدير وصف المحل كانت القضية ضرورية وصفية
 لاضورية ذاتية كما ذكرتموه لانا نقول قد بينا ان على ان الضرورية
 الذاتية بالمعنى الاع قد يكون ضرورية وصفية فان قلت التقدير في
 القضية الحقيقية راجع الى وجه الموضوع لالا تصادف بال عنوان كما ذكرتم

وانما السند الذي هو اخص من النع فلا يكون متغيرا اصلا ولا ابطلا

وانما السند الذي هو اخص من النع فلا يكون متغيرا اصلا ولا ابطلا

على القضية هي قولنا المحكوم عليه في من القضية يصح الحكم عليه

على القضية هي قولنا المحكوم عليه في من القضية يصح الحكم عليه

قلت بل هو راجع اليها لان التعديل في الوجه يستلزم التعديل في القضا
 يكون معنى القضية المذكورة اعني ان كل ما لا يقتضي بصفة الجوهرية على
 تقدير وجوده فانه يتبع الحكم عليه هذا ان اخذنا من هذا الذي حرناه من
 كلام المتن جواب عن الشبهة ان احد الباقى موجد معدولة الطرفين
 اذ يمكن منع الملازمة بين الانعكاس لم يات مع الملازمة لتبين
 الانعكاس الى السالبة بالاتفاق واما الى الوجهة السالبة لطرفين
 فلما سياتي تحقيقه في الشرح وليس في الجواب منع كذا في الثاني
 فبما كثر في بعض هذا الثاني خارجا او حقيقيا وكما وان في من شئ
 السؤال ويصح الخلف بان صحة الحكم باعتبار كونه معلوما بوجه وامتناعه
 على تقدير انصاف المجردة كما مر آنفا وقلنا ورد على جواب المتن ان الحكم
 عليه في الثاني ان كان معلوما باعتبار ما جازا عن خارجا لان امتناعه
 انما يكون بسبب ان الموضوع غير معلوم بوجه من الوجوه فلا يكون موجبا
 في الخارج فلا يصدق عليه الايجاب الخارجي وان لم يكن معلوما باعتبار
 لم يستعمل على الشق الثاني من السؤال وهو خارج عن قانون التو
 لان الجواب مع الملازمة على تقدير ومنع لزوم الخلق على تقدير آخر
 فالواجب على المعلن ان يستعمل على العدم المنعوتة ومن البين ان ذكر
 في هذا الايراد لا يقتضي الملازمة ولا الخلف المذكور يكون خارجا

الوجه في
 الشبهة
 في الجواب
 في الشق الثاني
 في الجواب
 في الشق الثاني
 في الجواب

عن ذلك القانون مع كونه كلاما صادقا في نفسه ورد ايضا بانه
 استغفار وهو مضيق اليك دون العقل وليس شئ للذات
 على قياس ما ذكره في تقرير الشبهة لا استغفار وقيل يجب عن الشبهة
 بوجه آخر احد ما ان الدعي يريد ان لا يدعي قضية ضرورية ذاتية
 كما سبق اليه او انكم بل قضية مشتملة على ضرورة وصيغة فان ات
 المحكوم عليه لا يقتضي المعلومة بل وصفه اعني كونه محكوما عليه الا يري
 انه اذا زال هذا الوصف عنه جاز كونه مجهولا مطلقا والذي يلزم منه
 بحكم الانعكاس ضرورة وصيغة وليس صدقة على الشق الاول
 مستلزما لصدق المتناقضين لان اللازم من صدقة على هذا التعديل
 مطلقا عامة وهي لا يناقض الشرطية عامة كانت او خاصة وعلى الشق
 الثاني لا يكون مستلزما لصدق المتناقضين هذا ان قررت الشبهة
 على الوجه الذي سبق واما اذا قيل الحكم عليه في الثاني ان يكون مجهولا
 مطلقا حال الحكم عليه بذلك لا امتناع او يكون معلوما باعتبار ما وجب
 ان يجاب باختيار الشق الثاني لان اللازم على الشق الاول هو
 قولنا بعض المجهول مطلقا لا يمنع الحكم عليه حين هو مجهول مطلقا ومن
 اجنبية تناقض تلك الشرطية وتامينا ان المجهول مطلقا يعني ان
 المجهول المطلق عبارة عن ذات موصوفة بالمجهولية فلا اعتبار ان احد

لكن قد ورد
 في الجواب
 في الشق الثاني
 في الجواب
 في الشق الثاني
 في الجواب
 في الشق الثاني
 في الجواب

دانية من بين المحيثة اي من حيثية انصافا بصفة الجملية والثاني
 ذاته لامن بين المحيثة واكم باعتبار اكم يشمل على اعتبار من ايضا
 احدهما اكم وثانيهما امتناعه فاكم راجع الى ذات المحمول المطلق فافرة
 بالاعتبار الاول وامتناع اكم راجع اليها فافرة بالاعتبار الثاني
 فالوضع بهذا اي قولنا كل محمول مطلقا يتبع اكم عليه وقولنا بعض
 المحمول مطلقا لا يتبع اكم عليه مختلف بالاعتبار فلما تافاه بينهما لا
 بطريق التناقض ولا بوجه آخر فان قيل هذا الجواب يقتضي ان يكون
 انصاف تلك الذات بالمحمولة منشا الصحة اكم عليها لا الامتناع والامر
 بالعكس فلما مردها من صحة اكم وعدم امتناعه من حيث انه معلوم باعتبار
 الانصاف بالمحمولة وان امتناعه لامن حيث انه معلوم بذلك الاعتبار
 خلاصتان منشا الصحة هو العلمية لصفة الجملية ومنشا الامتناع
 هو الانصاف بتلك الصفة الابرى انه قال او لاو الجملية امر معلوم
 وقال ثانيا فبالاعتبار الاول يكون معلوما ففقد اعتبار معلومية من حيث
 انصافه بالمحمولة فهذا الاعتبار جعل حيثية الانصاف مرجحا لصحة
 اكم واذا قطع النظر عن هذه العلمية كان محمولا مطلقا كما صرح به في قوله
 والوصوف بالمحمولة لا يكون معلوما الا بذلك الاعتبار وهذه الجملية
 مرجح لامتناع اكم فنعني قوله هو الاضافة باعتبار الاول نه مافرة من حيثية

هذا هو الجواب عن السؤال الاول
 وهو ان اعتبار الاول هو الجملية
 والاعتبار الثاني هو الصفة
 والامر بالصحة هو اعتبار الاول
 والامر بالامتناع هو اعتبار الثاني

انه معلوم بالاعتبار الاول ولما كان الاعتبار الثاني نفي الاول كان اثباته
 في مقابلة العلمية بالاعتبار الاول نفي تلك العلمية فنعني قوله هو الاضافة
 بالاعتبار الثاني انه الاضافة بالاعتبار تلك العلمية اعني مع قطع النظر
 عنها وهو نفس الانصاف بالمحمولة واذا تحققت ما يكون عليك ظهر لك
 ان حل الشبهة في هذا الجواب انما هو على شق المعلومات بوجه مخصوص غير
 الاعلى شق الجملية كما تارة اي من ظاهر فليس قلت اي جهة ترضى حكم اي
 ما ذكرتم من ان المحمول المطلق فيه جتان متبايران احدهما للكم وصحة
 والاخرى لامتناعه بطريقه لان الحكم ليس لامتناع اكم لكل ما يكون جهة
 الحكم في جهة لامتناعه يمكن من جهة واحدة محكوما عليه وعنه محكوم عليه
 وهذا ما يقتضي اجاب بان الجهة مختلفة لان المحمول المطلق محكوم عليه من حيثية
 هي معلومية باعتبار صفة الجملية بامتناع اكم لامن تلك المحيثة بل ان
 حيثية اخرى هي انصافه بالمحمولة فلما تافاه ولا تافاه كما بيناه فان
 قيل اي جهة ترضى لامتناع اكم فتلك الجهة يحكم على المحمول مطلقا بامتناعه
 او بتلك الجهة يتبع اكم عليه وهو الحكم عليه بامتناع اكم فلما انصافه
 بامتناع اكم من جهة اعني الانصاف بالمحمولة ومن جهة بين الجهة يتبع
 ان يحكم عليه بل الحكم عليه من جهة اخرى هي العلمية بذلك الانصاف
 فانما يحكم عليه باعتبار معلومية لما بامتناع اكم عليه لا بهذا الاعتبار بل

هذا هو الجواب عن السؤال الثاني
 وهو ان اعتبار الاول هو الجملية
 والاعتبار الثاني هو الصفة

هذا هو الجواب عن السؤال الثالث
 وهو ان اعتبار الاول هو الجملية
 والاعتبار الثاني هو الصفة

هذا هو الجواب عن السؤال الرابع
 وهو ان اعتبار الاول هو الجملية
 والاعتبار الثاني هو الصفة

باعتبار آخر فلا إشكال أصلا وثالثها ان الحكم عليه في السال هو الحكم
 برئانا انما ادعينا ان الحكم على الشيء يتوقف على بوجه والا لزم
 منه ان يكون الحكم على لم يتصور أصلا متصفا فالحكم عليه في هذا السال
 اللازم لدعائنا هو الحكم بالجهول مطلقا ما يقتضيه الحكم عليه وفرضه على
 الحكم المعين للتعين بالجهول المطلق بعين الامتناع لا بالامتناع الحكم عليه
 حتى يرد الاشكال عليه ايضا ونظيره قولنا سركنا للباري تمتنع واجتماع
 التقيضين مستحيل فان الحكم فيها بنفس الامتناع والاستحالة على سركنا
 الباري والاجتماع المعينين بالاضافة الى الباري والتقيضين بعينه
 اللازم لان اللازم لازم فالقضية المستلزمة للحال يكون لازمة
 لدعائنا ايضا واجاب بان من القضية المستلزمة هي عين السال الذي
 لزم دعائنا فان الحكم عليه فيها هو الحكم والحكم به هو نفس الامتناع
 ولا مخالفة بينهما الا بقدم الحكم على المعين وتاخره عنه ومثل لتوضيحه
 مثلا لا اشارة الى انه قد يقال ان التعاير في ذلك المثال وفيما نحن فيه
 ايضا معلوم بلا شبهة الا ان مدين التعايرين مثلا زمان فتوهم
 بينهما الاتحاد وردة بان ذلك التعاير انما هو بحسب اللفظ دون الحقيقة
 يصدق عليه ما بالاجاب وبالسبب اذ لا يخرج عن النفي والاثبات بالضرورة
 والاتفاق لكن السبب غير صادق هناك اي نسبة مفهومة من الحكم

لا بد من ان يكون الحكم على الشيء
 متوقفا على بوجه والا لزم منه
 ان يكون الحكم على لم يتصور
 أصلا متصفا فالحكم عليه في
 هذا السال اللازم لدعائنا هو
 الحكم بالجهول مطلقا ما
 يقتضيه الحكم عليه وفرضه
 على الحكم المعين للتعين
 بالجهول المطلق بعين
 الامتناع لا بالامتناع الحكم
 عليه حتى يرد الاشكال عليه
 ايضا ونظيره قولنا سركنا
 للباري تمتنع واجتماع
 التقيضين مستحيل فان الحكم
 فيها بنفس الامتناع والاستحالة
 على سركنا الباري والاجتماع
 المعينين بالاضافة الى الباري
 والتقيضين بعينه اللازم لان
 اللازم لازم فالقضية
 المستلزمة للحال يكون لازمة
 لدعائنا ايضا واجاب بان من
 القضية المستلزمة هي عين
 السال الذي لزم دعائنا فان
 الحكم عليه فيها هو الحكم
 والحكم به هو نفس الامتناع
 ولا مخالفة بينهما الا بقدم
 الحكم على المعين وتاخره عنه
 ومثل لتوضيحه مثلا لا اشارة
 الى انه قد يقال ان التعاير في
 ذلك المثال وفيما نحن فيه
 ايضا معلوم بلا شبهة الا ان
 مدين التعايرين مثلا زمان
 فتوهم بينهما الاتحاد وردة
 بان ذلك التعاير انما هو بحسب
 اللفظ دون الحقيقة يصدق
 عليه ما بالاجاب وبالسبب
 اذ لا يخرج عن النفي والاثبات
 بالضرورة والاتفاق لكن
 السبب غير صادق هناك اي
 نسبة مفهومة من الحكم

عليه الى الجوهل المطلق على تقدير امتناع الحكم على لم يتصور أصلا لكونه
 مشروطا بتصور الحكم عليه بوجه ما يقتضيه الاجاب في صائر الجوهل مطلقا
 محكوما عليه بامتناع الحكم عليه وعاد الاشكال وما ذكر من ان التعاير انما
 ليس الا بحسب اللفظ كما برة صريحة ويمكن تقدير الشبهة بحيث
 يندفع عنها جميع الاجوبة اما اندفاع اجواب الاول الذي خردته الشارح
 فلان محموله منع الانعكاس الذي يبين به الملازمة في غير الشبهة
 على الوجه الذي سبق وقد سمع ههنا بانقضاء الشرط دون الانعكاس
 واما اندفاع الثاني فلحقق التناقض بين الدائمة السالبة التي هي
 الثاني وبين المطلقة العامة للوجه سواء كانت لازمة منها او حادثة
 في نفس الامر واما اندفاع الثالث فلانه لما كان استغناء الحكم لا شغلا
 كان سلب الحكم من جهة الجوهلية لا من جهة الذات فان قلت قد
 تحقق هناك ان سلبه باعتبار الجوهلية بهذا الانصاف قلت اذا كان محمولا
 بهذا الوجه لم يكن محمولا مطلقا وكل منافية كما سبق ذكره واما اندفاع الرابع
 مع كونه متذمرا عما سبق ايضا فلان الحكم عليه في قولنا كاشي من الجوهل
 مطلقا دايا بحكم عليه دايا هو الجوهل المطلق لا الحكم بلاخفاء واما اندفاع
 الثاني فلانه بين استغناءه او باننا الحكم على الجوهل مطلقا دايا احكاما صادقا
 في نفس الامر اما بطلانه وديرا واما معناه في صور متعددة بل الحكم عليه باي مفهوم

لا بد من ان يكون الحكم على الشيء
 متوقفا على بوجه والا لزم منه
 ان يكون الحكم على لم يتصور
 أصلا متصفا فالحكم عليه في
 هذا السال اللازم لدعائنا هو
 الحكم بالجهول مطلقا ما
 يقتضيه الحكم عليه وفرضه
 على الحكم المعين للتعين
 بالجهول المطلق بعين
 الامتناع لا بالامتناع الحكم
 عليه حتى يرد الاشكال عليه
 ايضا ونظيره قولنا سركنا
 للباري تمتنع واجتماع
 التقيضين مستحيل فان الحكم
 فيها بنفس الامتناع والاستحالة
 على سركنا الباري والاجتماع
 المعينين بالاضافة الى الباري
 والتقيضين بعينه اللازم لان
 اللازم لازم فالقضية
 المستلزمة للحال يكون لازمة
 لدعائنا ايضا واجاب بان من
 القضية المستلزمة هي عين
 السال الذي لزم دعائنا فان
 الحكم عليه فيها هو الحكم
 والحكم به هو نفس الامتناع
 ولا مخالفة بينهما الا بقدم
 الحكم على المعين وتاخره عنه
 ومثل لتوضيحه مثلا لا اشارة
 الى انه قد يقال ان التعاير في
 ذلك المثال وفيما نحن فيه
 ايضا معلوم بلا شبهة الا ان
 مدين التعايرين مثلا زمان
 فتوهم بينهما الاتحاد وردة
 بان ذلك التعاير انما هو بحسب
 اللفظ دون الحقيقة يصدق
 عليه ما بالاجاب وبالسبب
 اذ لا يخرج عن النفي والاثبات
 بالضرورة والاتفاق لكن
 السبب غير صادق هناك اي
 نسبة مفهومة من الحكم

لا بد من ان يكون الحكم على الشيء
 متوقفا على بوجه والا لزم منه
 ان يكون الحكم على لم يتصور
 أصلا متصفا فالحكم عليه في
 هذا السال اللازم لدعائنا هو
 الحكم بالجهول مطلقا ما
 يقتضيه الحكم عليه وفرضه
 على الحكم المعين للتعين
 بالجهول المطلق بعين
 الامتناع لا بالامتناع الحكم
 عليه حتى يرد الاشكال عليه
 ايضا ونظيره قولنا سركنا
 للباري تمتنع واجتماع
 التقيضين مستحيل فان الحكم
 فيها بنفس الامتناع والاستحالة
 على سركنا الباري والاجتماع
 المعينين بالاضافة الى الباري
 والتقيضين بعينه اللازم لان
 اللازم لازم فالقضية
 المستلزمة للحال يكون لازمة
 لدعائنا ايضا واجاب بان من
 القضية المستلزمة هي عين
 السال الذي لزم دعائنا فان
 الحكم عليه فيها هو الحكم
 والحكم به هو نفس الامتناع
 ولا مخالفة بينهما الا بقدم
 الحكم على المعين وتاخره عنه
 ومثل لتوضيحه مثلا لا اشارة
 الى انه قد يقال ان التعاير في
 ذلك المثال وفيما نحن فيه
 ايضا معلوم بلا شبهة الا ان
 مدين التعايرين مثلا زمان
 فتوهم بينهما الاتحاد وردة
 بان ذلك التعاير انما هو بحسب
 اللفظ دون الحقيقة يصدق
 عليه ما بالاجاب وبالسبب
 اذ لا يخرج عن النفي والاثبات
 بالضرورة والاتفاق لكن
 السبب غير صادق هناك اي
 نسبة مفهومة من الحكم

في الجمل

نسبنا اليه نارة بالاجاب وان بالتسليم يكون احدا صادقا قطعا
على ان مطلق الحكم سواء كان صادقا او كاذبا كافيا في مطلقنا اذ يصدق
ان المجهول مطلقا دايا محكوم عليه في الجملة وهو ما ينقض للنسب او
اخص منه فلو صدق ايضا التالي لاجتمع التقيضان وهو محقق وثانيا بان
الحكم عليه في التالي كان مجرولا مطلقا دايا كان صدقه مستلزما لصدق
التقيضين معا كما عرفت وان كان معلوما باعتبار الجملة لم يكن مجرولا
مطلقا دايا والكلام فيه وايضا اذا كان معلوما باعتبار مخرج الحكم عليه
فيكون صدق التالي مستلزما لصدق التقيضين كما مر والجواب عن
المادة الشبهة جعلها قاسما الى قاطبة المادة الشبهة اما بنا على انها مجرولة
التفسير قد بلغت نهايتها في القوة لا يرى ان ارتفاع تلك الاجوبة
التي بقدرها فليكون جوابا لها ان كان قاطبة باديها بالكلية اذ
يسلحها مرتبة اخرى اقوى حتى يرتفع الجوابا على ان اجوابها
على ارج وجه قوتها كالا محققا واما بيان ان المجهول مطلقا دايا معلوم
بالذات مجرول مطلقا بالعرض فنوينا اذا قلنا كل مجهول مطلقا دايا فهو
كذا فلا شك ان العقل بمفهوم هذا العنوان قد توجه الى افراد هذا المفهوم
جعلته ان يلاحظها على وجه كلي اجمالي فيكون معلومة باعتبار اتصافه بصفة
المجهولية المذكورة وهذا معلوم بالضرورة واذا كان ذاته معلوما باعتبار

في الجمل
في الجمل
في الجمل

في الجمل
في الجمل
في الجمل

في الجمل
في الجمل
في الجمل

اسادة لا يخلو ان العقل مفهوم هذا العنوان

في الجمل
في الجمل
في الجمل

باعتبار لم يكن مجرولا مطلقا دايا في نفس الامر بل بحسب العقل
حيث توجه اليه هذا المفهوم فالحكم على تلك الذات باعتبار معلومتها
وسلب الحكم عنها باعتبار فرض اتصافها بالمجهولية المطلقة فان قلت
اذا كان تلك الذات معلومة للعقل فكيف يحكم عليها بسلب الحكم واتضح
مع ان العلومية لبعض الحكم واثباته قلت وان كانت معلومة لكونه
لم يلاحظها باعتبار اتصافها بصفة العلومية بل بصفة تلك المجهولية و
لم يخصص ان مفهوم المجهول مطلقا دايا مفهوم كلي فلعقل ان يجعله محظوظا
بالذات فان جعله مرة ملاحظة لانيات كما في سائر المفاهيم الكلية
واذا جعله مرة لبا لا حظها من حيث انها متصفة بهذا المفهوم الذي هو
مستلزم امتناع الحكم عليها فالحكم عليها بذلك الامتناع ولها معلومية
مرتبة على هذه الملاحظة لكونها في تلك الحالة ليست بملاحظة للعقل
من حيث اتصافها بتلك العلومية بل بحاجتها الى كونها محظوظة من ان
الجملة الى ملاحظة ثانية مرتبة على الملاحظة الاولى فاذا لاحظ العقل
كذلك ان اعتبار معلومتها حكم عليه بصفة الحكم لا بامتناعه لا يقال من
الشرائط المعبرة في التقاضي ان يصدق العنوان على الذات في نفس
الامر لان الاكتفاء بمجرد الصدق بوجوب كسب التقاضي بالكلية كما هو
المشهور واذا كان ذات المجهول مطلقا دايا معلومة باعتبار مخصوص

في الجمل
في الجمل
في الجمل

فرض
مثل ذلك في ان الانسان حيوان فانه يمكن ان
ان يكون انسانا ليس حيوانا فافرق
بعض الاشياء ليس حيوانا فافرق
الكلية المذكورة ومنه والامر لا يخلو
المتخصصين وهو محقق بالضرورة

لا بد من ان يكون الموضوع في نفس الامر
موجودا في نفس الامر لا في العقل
فان كان الموضوع في نفس الامر
موجودا في نفس الامر لا في العقل
فان كان الموضوع في نفس الامر
موجودا في نفس الامر لا في العقل

ولم يصدق عليها ذلك الوصف العنوان الا بحسب الغرض كما ذكرتموه لزم ذلك
الاكتفاء الوجوب فكذب لا نقول العتبر بحسب نفس الامر هو المكان
صدق العنوان به يدفع لزوم كذب تلك القضايا ومن العلوم ان المعلومات
ليست بحاجة لذات الموضوع بها يمكن ان يكون مجزوا مطلقا دائما ومن
اعتبر العقل في نفس الامر جعله شرا لا اعتبار القضية بالصدق الذي كلفه
صدق العنوان بالامكان اما وجه او مع الفعل بحسب نفس الامر كما
سببا يتك في تحقيق المحضرات فان قلت من الكفاية انما هي في
غير الوصفيات فاما اذا كانت القضية من العمليات الوصفية كان
ثبوت المحمول للموضوع في نفس الامر متوقفا على ثبوت العنوان له
بحسب نفس الامر لا يمكن هناك امكن صدق العنوان لا وجه ولا مع الفعل
بحسب الغرض وما نحن فيه من هذا القبيل فان امتنع احكم انما هو بحسب
المجملية المذكورة فان لم يتصف بها في نفس الامر شي لا في العقل لا
في الخارج لا محققا ولا مقدرا بناء على صدور الحكم الشاغل عنا بان كل ممكن
بالامكان العام فهو شيء فكيف ثبت بالفعل شيء من الاشياء
امتناع الحكم في نفس الامر حتى يصدق القضية العقلية فقلت القضية
الوصفية اذا كان عنوانها امر مفروضا مستلزما لمحمولها صدقت مع عدم
ثبوت محمولها لموضوعها بالفعل في نفس الامر ومن هنا قيل ان المطلق

فان كان الموضوع في نفس الامر
موجودا في نفس الامر لا في العقل

لا بد من ان يكون الموضوع في نفس الامر
موجودا في نفس الامر لا في العقل
فان كان الموضوع في نفس الامر
موجودا في نفس الامر لا في العقل

للمطلق العامة ليست اعم مطلقا من الوصفية وذلك لان القضية العقلية
على ذلك التعريف شرطية في المعنى وان كانت حاملة في الصور ومبينة
في مجتها هذا ان يقول اذا كان الحكم على الشيء مشروطا بصدق لزم
منه انه اذا كان الشيء مجزوا مطلقا دائما امتنع الحكم عليه دائما فاذا
قلنا كل مجزول مطلقا دائما امتنع الحكم عليه دائما كان معناه ان هذا
الامتناع لا اجل تلك المجولية واذا كانت تلك المجولية مفروضة
البشوت للاشياء كان امتناعا بامتناع الحكم على تقدير ثبوت
المجولية لها كانه قيل ان انصفت الاشياء بالمجولية المطلقة الذي
امتنع الحكم هو عليها وهذا مما لا شبهة في صدقه وان كان عنوان الوصفية
ثابتا لموضوعها في نفس الامر كان صدقها مستلزما لصدق المطلق
العامة كما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبها بخلاف
فذلك كل كاتب دائما فانه متحرك الاصابع دائما لان وصف العنوان
هو مفروض الصدق على الذات فيكون في معنى الشرطية فان قيل
من اكتفى في العنوان بالامكان وفرض صدقه كيف يفرق بينهما بالان
احدهما حلية صدق وحقيقة والاخرى حلية صدق فقط قلنا له ان
يقول معنى الغرض الاول ان العقل فرض كون الذات متصفا بالكتابة
الدايمة في نفس الامر ومعناه في الثاني انه لو كان متصفا بالكتابة بالان

المحمول
المتعلق
المتفرع
المجمل
المطلق
الذات
المحمول
المتعلق

في نفس الامر فانه قد وجدنا محققا ما ذكره المصنف لو تأملنا ادنى تأمل
 لتفكرنا فان المصنف على تقدير اخذ التالي حقيقة اخصا لان الحكم عليه
 فيها معلوم بوجه ما وان امتناع الحكم انما هو على تقدير كونه محمولا
 كانه ولا خلاف في ان الحكم عليه في من القضية هو ذات المحمول
 مطلقا فيكون المحمول المطلق من حيث الذات معلوما باعتبار كونه
 محمولا مطلقا بحسب الفرض وصحة الحكم وامتناعه بغير الاعتبارين
 وهذا بعينه هو جواب الذي قطع دابر الشبهة بالمرّة اذ لا بد من
 اعتبار بين المعلومة الصحيحة الحكم فلا يبقى للامتناع مستند سوى
 فرض الجولية سواء كانت واقعة او مفروضة فاذا ذكر من ان جواب
 المصنف من دفع ومنع ايضا انما هو على تقدير اخذ التالي قضية خاتمة
 كما مرنا فان يتصل منها جواب سهل من الكل وهو ان استناد
 الحكم بقصور المحكوم عليه معناه انه يستدعي تصور الحكم المحكوم عليه
 واللازم منه ان كل ما هو محمول مطلقا بشخص يمنع منه الحكم عليه فالحكم
 بالامتناع صار عن الامن ذلك الشخص فلا استحالة فلما هو مدفوع
 بعينه لالطلاق الجولية اذ معناه انه لم يتصور شخص من الاشخاص
 بوجه من الوجه وايضا يلزم من ذلك الاستدعاء ذلك كما هو
 محمول في منع الحكم عليه من ان يقال صدور هذا الحكم من زمان المعلومة

المعنى
 ان المصنف قد استدل على صحة الفرض بوجهين احدهما ان الحكم عليه في القضية هو ذات المحمول المطلق من حيث الذات معلوما باعتبار كونه محمولا مطلقا بحسب الفرض وصحة الحكم وامتناعه بغير الاعتبارين

فان يكون الشبهة وادعى من هذا الجواب ما كان
 المحمول المطلق معلوما عليه فلهذا لا يرد في الاستدعاء

المعلومية بالامتناع الحكم من عليه في زمان الجولية فلا تناقض لاننا نقول
 مدفوع بعينه دوام الجولية فلا يخلص الا بما حققناه واذا ترقيت
 بما حدث المحمول المطلق الى من الدرجة من الاستيعاض حق لك
 ان يقال لطيف الصباح فقد طلع الصباح ان الانسان قوة عاقلة
 يتطوع فيها او عند تصور الاشياء من طرق الحواس فان الامور الخارجية
 يدسم في الحواس وصورها وتبادى منها الى النفس فيتم عند ارشادها
 ثانيا مع غيرها عن الحواس فكذلك الصور ما كانه على هيئة التي اداها
 بحس وهو ظاهرا ما منعك عن تلك الهيئة الى التجريد كما اذا ريت
 شخصا ثم جردته عن الشخص فتنطبع في النوع العاقل او من
 طريق او كالاعمال مثلا فلما شيئا وجهه في الخارج ووجهه في الداخل
 ومعنى كون الانسان مدينا بالطبع ان طبيعته في جيلته يقضي العيون
 الى الاجتماع مع بني نوعه لانه لا يمكن بعينه ما كلفه ومشر به
 الا بشارة لهم حتى لو انزله عنهم نعتز معيشته او تعسرته باعلام
 ما في صيرة من القاصد والمصالح حتى يتم التعاون فيها ولما احتاج
 الى الاعلام ولم يكن طريق الى ذلك الا من ان يكون فعلا من افعاله
 ولم يكن شيء من افعاله الا من ان يكون صوتا لوجهه للنفس
 الضروري ولعدم ثباته واستقراره عند زوال الحاجة عنه فلا يطالع على

اعلم ان الانسان مدني بالطبع ولما كان مدني
 فهو عاقل وصور او رشا يتطوع في الاشياء
 المتألفه بواسطتها القوة وتكون له
 القوة العاقلة على النفس المتألفه لا بد
 ماد كونه من الاطلاق زوايا لا بد
 ان صور الحواس لا تترجم في النفس
 اذا لم يكون من الشخصات بل لا بد
 تكون مرشدة عند الشبهة

ان اذا لم
 يكون الصوت
 مستقرا عند زوال
 الحاجة عنه فلا يطالع

في غيره من الازيد الطائفة والعدم الازدحام فيه كافي تصوير الكمال بالاشكال
 على سيات مختلفة في مواد قابلة فائدة الالهام الانبي الى استعمال
 الصور في قطع الحروف في تحصيلها قطعاً كان كل واحد منها قطعاً من
 بالآلات من قطع من العضلات والشدة وغيره لا يدل الى الانسان
 غيره على ما عرفت من المذكرات التي لا تحصى في عدد حجب تركيبات
 الحروف على وجه مختلف واغماشي قوله ولان الانتفاع بتعليل لقوله
 لاجرم ادى بهذا الطريق محقق بالحاضر من الذين يصل الى اسماعهم تركيب
 الحروف دون الموجودين العائدين عنها ودون الذين يوجدون
 في الازمنة الالوية ولا بد من اعلامهم ايضا للفايدتين المذكورتين اعني
 انتفاعهم بالادراك وانضمام ما مضى ضميراً اليه ليكمل المصلحة والكملة
 كما في الانسان ممنواي منبلي بان يحفظ الدلائل على ما في النفس من
 الصور التي لا تحصى الفاظاً ومخاطبات وتوشا وفي ذلك من شدة عظمة لان
 تلك التوشا غير منقطعة متصلة وتطول في جميع على معنى واحد وليكن ان
 تقصيد الحروف التي هي امور متعددة ووضع لها اشكال مخصوصة و
 بحيث تلك الاشكال تركيب الحروف لتدل على الالفاظ المركبة منها
 فصار توشا الكتابة ايضاً مضبوطة كالالفاظ اذ كل منها مركبة
 من امور قليلة العدد الحروف وتوشا فترتب هناك امور اربعة الاول

في غيره من الازيد الطائفة والعدم الازدحام فيه كافي تصوير الكمال بالاشكال

الاول منها اعني الكتابة والى وليس بدلول والاربع منها اعني الامور الخارجية
 بدلول وليس بدلول وكل واحد من المتوسطين اذ ال باعتبار بدلول باعتبار
 آخر ودلالة الصور الذهنية على الامور الخارجية دالة طبيعية اي اية
 لا تختلف فيها الدلالة الدلول فان الصورة الرئيسية لا يدل الا
 على النفس والنفس لا يدل عليه من الصور الذهنية الا الصورة الكلية
 والباقيتا وضعتان يحتملان باختلاف الاوضاع ففي دالة العباد
 يختلف الدال فان الموضوع باراء الصورة الرئيسية قد يكون لفظ النفس
 وقد يكون غيره دون الدلول لان الكلام فيها اذا كان الامر الخارج الذي
 هو المقصود باللفظ فافاداً فلا يدان اللفظ الواحد قد يوضع لعينين
 مختلفين فيختلف الدلول ايضا لان ذلك غير معقول مع وصف الامر
 الخارج وفي دالة الكتابة يحتملان فان نفس كناية لفظ النفس
 قد يكون على الهيئة المشهورة وقد يكون على غير ما يظهر من اشكال
 الخطوط المختلفة فيما بين الالمام مع اتحاد اللفظ ويجوز ان يوضع كناية
 لفظ النفس لفظ آخر ثم ان علاوة العباد بالصور الذهنية وان
 كانت غير طبيعية كدلالة الكتابة بالعبارة لكنها بسبب كثرة الاحتياج
 اليها والى النفس بها وتوقف اعادة المعاني استغناء عنها عليها
 صارت محكمة متفهمة قريبة من الطبيعة حتى ان بعض المعاني قلما يتفهم

المواد من الالفاظ هي التي لا يكون
 الوجود ولا العقل فيها عرضي

ذاتية

في غيره من الازيد الطائفة والعدم الازدحام فيه كافي تصوير الكمال بالاشكال

العقلية لتعريفها حيث لا يوضع ولا يستلزم العلم والحيث لم يزل ذلك التوهم ان
 كان هناك وضع فاعلم بغير النسبة الى من هو عالم الوصف له اي وضع ذلك
 اللفظ للمعنى الذي يتم منه ليلا يخرج عن التعريف دلالة النقص والالزام
 بل اطلق العلم بالوضع ليشتملها مع دلالة المطابقة وقد اورد على التعريف
 شيكان احداهما انه مستعمل على الدوران في دور بين الشيئين المذكورين
 في ذلك ان لنا مقدمة ضرورية هي ان العلم بالوضع الذي هو نسبة
 بين اللفظ والمعنى يتوقف على فهم المعنى كما يتوقف على فهم اللفظ وقد
 ذكرنا التعريف ان فهم المعنى لاجل العلم بالوضع فلو صح هذا لزم توقف كل
 من فهم المعنى والعلم بالوضع على صاحبه في الوجه وتوهم الجواب ان فهم المعنى
 في الحال انما هو حال اطلاق اللفظ متوقف على العلم السابق بالوضع
 ومن العلوم بالضرورة ان ذلك العلم السابق لا يتوقف على فهم المعنى في
 الحال بل على فهمه في الزمان الذي كان السابق فلا دور لغير التعيين وحل
 عبارة الشك وان فاعل ان يكون ضمير ان في قوله انتم في النفس
 معناه جملة هي صفة لاسم بمعنى لفظ وقوله يتوقف عطف على الشرط الذي
 هو انتم وقوله فكل جواب الشرط في من العيان فلا بد من انه لا بد
 في الدلالة من العلم باللفظ والمعنى معا اولاهما ان طريق العلم باللفظ هو السمع
 وحل انتم انما هو طريق العلم بالمعنى متعده وحل انتم انتم هو النفس وال

في قوله لا بد من العلم
 باللفظ والمعنى معا
 اولاهما ان طريق العلم
 باللفظ هو السمع وحل
 انتم انتم هو النفس وال

في قوله لا بد من العلم
 باللفظ والمعنى معا
 اولاهما ان طريق العلم
 باللفظ هو السمع وحل
 انتم انتم هو النفس وال

وانه لا بد بعد ذلك من العلم بالوضع وأشار بالفاء في قوله يتوقف الى
 مرتبة على العلم بطريقه كما اشار بالفاء في جواب الشرط واورد ذلك دون
 ان ان واذا تبينها على المعنى في الدلالة من الكلية وذلك لان ذكره الشيخ
 اولاً في التوطئة وبيان ما يتوقف عليه الدلالة واما تفسيره حقيقة فهو
 مضمون هذه الشريطة التي وقعت جواباً في الشريطة الاولى وذلك
 قال الشيخ فيكون اللفظ بحيث كلما اوردته احسن على النفس
 ان معناه هو الدلالة وذلك لانها كانت للمعنى وهو في حال ورود
 اللفظ انما هو بسبب العلم السابق بالوضع المتوقف على فهم اللفظ
 المعنى سابقاً وبسبب كون صورتيها محوطة عند النفس شئ
 احدهما في النفس والاخرى في العلم فتدريج حصول كلامه الى امر في جواب
 الشك قوله وتقول ايضا جواباً فوعنه فان فهم المعنى من اللفظ
 متوقف على العلم بالوضع وليس العلم بالوضع متوقفاً على فهم من اللفظ
 بل على فهمه مطلقاً فظهر منها تغاير التعيين بحسب الاطلاق والتعيين كما ظهر
 في اجواب الاول بحسب الزمان فان قلت لما وجب ان يكون متوقفاً
 المعنى شتم في النفس متوقفاً بهما لم يتصور فهم المعنى من اللفظ لا عند
 ولا عند اطلاقه اذ يلزم فهم النوم قلت استقام المعنى في النفس اع
 من ان يكون في انما او غيرها كما كان حال قول النفس فاذا

ان الدلالة متوقفة على
 كلامه على جميع ما سبق من
 الشرط



على الوجه

قلنا قد قيل من طرف الفاضل الوضوح
 يقول بالاشتمال على مقتضى احكامها
 الخفية على كل من هو قائل بالواضح وانما
 الواضح الذي هو مقتضى مقتضى الواضح والاشتمال
 والاشتمال هو مقتضى مقتضى الواضح والاشتمال
 انما مقتضى مقتضى مقتضى الواضح والاشتمال
 فكل من يدعيها ولا يبرهنها عليه
 فلا يكون مقبولا

موضوعه سبب كونه مدلولاً اي كونه مدلولاً بحيث يفهم عن اللفظ
 فكل واحد من اللفظ والعنى حالة اخرى فاية به متعلقة بصاحبه وانما
 ان هناك اضافة ثمانية فامة لمجوعها هي مبدل للصفتين لازمتين
 لها ومساها بالدلالة كما ذكرتموه فيما لا يقع اليه ضرورة ولا دلالة
 بل الظاهر ان الحالة الثانية للفظ بواسطة كونه موضوعاً مسمى بالدلالة
 في حالة فامة باللفظ متعلقة بالعنى كالبوة القاية بالباب المتعلقة
 بالابن لا حالة فاية بهما معا كالسبب مثلاً واما تعريفها باللفظ
 مضافاً الى الفعل والمفعول اعنى الى السامع او العنى او باعتبار الذين
 من اللفظ الى العنى فن السامحات التي لا يلبس القصود اذ لا اشتبا
 ان الدلالة صفة للفظ بخلاف العنى والاشتغال ولا في ان ذلك العنى
 والاشتغال ولا في ان فلك اللفظ والاشتغال من اللفظ انما هو سبب
 حاله فيه فكانه قيل في حالة للفظ بسببها يفهم العنى منه او يتصل
 منه اليه وكانهم يتوهموا بالتسارع على ان الثمرة القصود من تلك الحالة
 في العنى والاشتغال فكانها يوم الدلالة الوضعية اي من الدلالات
 اللفظية لما مر من اختصاص النظر بها واما قول الحق الدلالة الوضعية
 للفظ فاحترز بالبعد الاول عن الدلالة الطبيعية التي هي للملفظ
 فقط وعن الدلالة العقلية التي هي للفظ وغيره وبالعين الثاني عن

فيكونها
 فيكونها
 فيكونها
 فيكونها

الدلالة

مستندة الى
 مستندة الى
 مستندة الى
 مستندة الى

لا يقال ان
 لا يقال ان
 لا يقال ان
 لا يقال ان

عن الدلالة الوضعية التي اخبر اللفاظ كالدوال الاربع لكن يجب
 ان يعيد الكل بقولنا من حيث هي اي تلك المعاني المذكورة كذلك
 اي على الوجه الذي ذكرته به فيقال المطابقة دلالة اللفظ على تمام
 العنى الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والعنى دلالة على
 جزئية من حيث انه جزؤه والالتزام دلالة على الخارج اللازم من
 حيث انه لازم له لئلا ينقض حدود بعض الدلالات بعضها
 ببعض اي لئلا ينقض حدود بعض الدلالات بعض الدلالات
 بالحدود بعضها وانما تعرض للتعاضد لكل واحد من الضمن
 والالتزام بالافراد لعدم الاطلاع على مثال يمكن تصويره فيما اذا كان
 اللفظ موضوعاً عاماً لكل واحد من اللازم والمكدر والمجموعهما معا فيكون
 دلالة على اللازم من وجه ثلثه فاذا اريد به اللازم من حيث انه
 لازم كانت دلالة عليه التزامية ويصدق عليها انها دلالة على
 جزئية العنى الموضوع له لكنها ليست من حيث انه جزؤه واذا اريد به
 اللازم من حيث انه جزؤه كانت دلالة عليه تضمنية ويصدق عليها
 انها دلالة على الخارج اللازم لكنها ليست من حيث انه لازم وفيه
 تطرأ لهم قالوا اذا اطلق لفظ الامكان واريد به الامكان الخاص
 يكون دلالة على الامكان العام الذي هو جزؤه بالتضمن لا بالمطابقة

فانها
 فانها
 فانها
 فانها

واذا اطلق لفظ الشئ وانريد به اجرم كانت دلالة على التوابع الذي
 هو لازم التوابع لا مطابقة فكما بان اللفظ المشترك اذا اراد
 الكل او المذموم لم يدل على اجزاء او اللزوم بالمطابقة بل يدل على اجزاء
 بالتضمن فقط وعلى اللزوم بالالتزام فقط ويؤتم لان اجزاء كما تضمن
 في شأن سبب الدلالة التضمنية اعني كونه جزءا كما وضع اللفظ
 فقد تحقق ايضا سبب الدلالة المطابقة اعني كونه موضوعا له كما يجب
 ان يدل عليه بالتضمن وجب ان يدل بالمطابقة ايضا وكذا الحان في اللزوم
 ولا يدخل في المطابقة في المقصود الذي هو بيان الانعكاس كسواء
 ولا محذورة بكونها سوى انه يلزم ان يدل اللفظ على اجزاء او اللزوم
 في حالة واحدة دلتين من حيثين محتملتين ولا امتناع في ذلك
 لما سبق من ان حقيقة الدلالة التعان النفس المعنى عند اطلاق
 اللفظ او بحمله كاعلم من كلام الشيخ والاعنى لهذا الانعكاس سوى
 الالتغال من اللفظ اليه واذا علم ان اللفظ موضوع لمعان متعددة
 كانت تلك المعاني مرتبة في العقل فاذا اطلق بهذا اللفظ انتقل
 الذهن من اجمع تلك المعاني ولاحظ كل واحد منها فاذا كان مشتركا
 بين الكل اجزاء واطلق انتقل الذهن من اجزاء كونه موضوعا له والى
 الكل ايضا كذلك لكن انتقاله الى الكل متضمن للانتقال الى اجزاء اجمالا

فيكون
 هو لازم التوابع لا مطابقة
 فكما بان اللفظ المشترك اذا اراد
 الكل او المذموم لم يدل على اجزاء
 او اللزوم بالمطابقة بل يدل على اجزاء
 بالتضمن فقط وعلى اللزوم بالالتزام
 فقط ويؤتم لان اجزاء كما تضمن
 في شأن سبب الدلالة التضمنية
 اعني كونه جزءا كما وضع اللفظ
 فقد تحقق ايضا سبب الدلالة
 المطابقة اعني كونه موضوعا له
 كما يجب ان يدل عليه بالتضمن
 وجب ان يدل بالمطابقة ايضا
 وكذا الحان في اللزوم ولا يدخل
 في المطابقة في المقصود الذي هو
 بيان الانعكاس كسواء ولا محذورة
 بكونها سوى انه يلزم ان يدل اللفظ
 على اجزاء او اللزوم في حالة واحدة
 دلتين من حيثين محتملتين ولا امتناع
 في ذلك لما سبق من ان حقيقة الدلالة
 التعان النفس المعنى عند اطلاق اللفظ
 او بحمله كاعلم من كلام الشيخ والاعنى
 لهذا الانعكاس سوى الالتغال من اللفظ
 اليه واذا علم ان اللفظ موضوع لمعان
 متعددة كانت تلك المعاني مرتبة في
 العقل فاذا اطلق بهذا اللفظ انتقل
 الذهن من اجمع تلك المعاني ولاحظ كل
 واحد منها فاذا كان مشتركا بين الكل
 اجزاء واطلق انتقل الذهن من اجزاء
 كونه موضوعا له والى الكل ايضا
 كذلك لكن انتقاله الى الكل متضمن
 للانتقال الى اجزاء اجمالا

فلهذا اجزاء انتقالان تفصيلي قصدي بسبب كونه موضوعا قصدي بسبب
 كونه موضوعا له واجمال مني بسبب كونه جزءا لموضوع له فله عليه
 دلالتان وكذا في اللفظ المشترك بين المذموم واللازم ينتقل
 الذهن من اللزوم الى اللزوم ابتداء كونه موضوعا له ويؤتم بالمذموم ايضا
 وكذلك بالتضمن والالتزام اي اذا اطلق لفظ كان على الامكان
 العام دل عليه بالمطابقة كما ذكره وبالتضمن ايضا واذا اطلق لفظ
 الشئ على النور دل عليه بمطابقة والتزام ايضا كما حققناه لا يقال
 دلالة اللفظ على المعنى الطابقي المقصود بهذا السؤال دفع الاعتراض
 عن توجيه السراح فان الطابقة اذا كانت موقوفة على الارادة
 فاذا اطلق لفظ المشترك على الكل لم يدل على اجزاء بالمطابقة لعدم
 كونه مراد بل بالتضمن فقط واذا اطلق على اجزاء دل عليه بالمطابقة
 دون التضمن لانه ملزوم لدلالة المطابقة على الكل وهي متفيدة لعدم
 الارادة وانقضاء اللزوم يستلزم انقضاء المذموم ونفس على ذلك
 اللفظ المشترك بين المذموم واللازم فانه حال اطلاقه على المذموم
 يدل على اللزوم بالالتزام دون المطابقة وحال اطلاقه على اللزوم
 يدل عليه بالمطابقة دون الالتزام الذي ينبغي لازمه فقد استقام
 ما ذكره في هذا العام وانما قيد المعنى بالطابقي لان الدلالة على المعنى

فيكون
 هو لازم التوابع لا مطابقة
 فكما بان اللفظ المشترك اذا اراد
 الكل او المذموم لم يدل على اجزاء
 او اللزوم بالمطابقة بل يدل على اجزاء
 بالتضمن فقط وعلى اللزوم بالالتزام
 فقط ويؤتم لان اجزاء كما تضمن
 في شأن سبب الدلالة التضمنية
 اعني كونه جزءا كما وضع اللفظ
 فقد تحقق ايضا سبب الدلالة
 المطابقة اعني كونه موضوعا له
 كما يجب ان يدل عليه بالتضمن
 وجب ان يدل بالمطابقة ايضا
 وكذا الحان في اللزوم ولا يدخل
 في المطابقة في المقصود الذي هو
 بيان الانعكاس كسواء ولا محذورة
 بكونها سوى انه يلزم ان يدل اللفظ
 على اجزاء او اللزوم في حالة واحدة
 دلتين من حيثين محتملتين ولا امتناع
 في ذلك لما سبق من ان حقيقة الدلالة
 التعان النفس المعنى عند اطلاق اللفظ
 او بحمله كاعلم من كلام الشيخ والاعنى
 لهذا الانعكاس سوى الالتغال من اللفظ
 اليه واذا علم ان اللفظ موضوع لمعان
 متعددة كانت تلك المعاني مرتبة في
 العقل فاذا اطلق بهذا اللفظ انتقل
 الذهن من اجمع تلك المعاني ولاحظ كل
 واحد منها فاذا كان مشتركا بين الكل
 اجزاء واطلق انتقل الذهن من اجزاء
 كونه موضوعا له والى الكل ايضا
 كذلك لكن انتقاله الى الكل متضمن
 للانتقال الى اجزاء اجمالا

فيكون
 هو لازم التوابع لا مطابقة
 فكما بان اللفظ المشترك اذا اراد
 الكل او المذموم لم يدل على اجزاء
 او اللزوم بالمطابقة بل يدل على اجزاء
 بالتضمن فقط وعلى اللزوم بالالتزام
 فقط ويؤتم لان اجزاء كما تضمن
 في شأن سبب الدلالة التضمنية
 اعني كونه جزءا كما وضع اللفظ
 فقد تحقق ايضا سبب الدلالة
 المطابقة اعني كونه موضوعا له
 كما يجب ان يدل عليه بالتضمن
 وجب ان يدل بالمطابقة ايضا
 وكذا الحان في اللزوم ولا يدخل
 في المطابقة في المقصود الذي هو
 بيان الانعكاس كسواء ولا محذورة
 بكونها سوى انه يلزم ان يدل اللفظ
 على اجزاء او اللزوم في حالة واحدة
 دلتين من حيثين محتملتين ولا امتناع
 في ذلك لما سبق من ان حقيقة الدلالة
 التعان النفس المعنى عند اطلاق اللفظ
 او بحمله كاعلم من كلام الشيخ والاعنى
 لهذا الانعكاس سوى الالتغال من اللفظ
 اليه واذا علم ان اللفظ موضوع لمعان
 متعددة كانت تلك المعاني مرتبة في
 العقل فاذا اطلق بهذا اللفظ انتقل
 الذهن من اجمع تلك المعاني ولاحظ كل
 واحد منها فاذا كان مشتركا بين الكل
 اجزاء واطلق انتقل الذهن من اجزاء
 كونه موضوعا له والى الكل ايضا
 كذلك لكن انتقاله الى الكل متضمن
 للانتقال الى اجزاء اجمالا

الضمني أو الالزامي لا يتوقف على الإرادة المتعلقة به بل على الإرادة
 التي تعلقت بالمعنى المطابق له إذا تحققت الدلالة على الموضوع له
 تحققت الدلالة على ما يكون جزءا أو لازما له بالضرورة سواء كان
 أولا ولو كان دلالة الالفاظ لازما لهما لكان لكل لفظ معنى من المعاني
 يناسبه بحسب ذاته فلا يجوز أن يكون له معنى آخر خصوصا إذا كان منها
 لذلك المعنى المناسب لكنه باطل كافي المشترك بين المعاني المتضمنة
 وقد باطل كون دلالة الالفاظ ذاتية بوجه أو مذكور في المتن
 مواضعها وقد لا إرادة بكونها جارية على قانون الوضع لأنه لو أطلق
 لفظ الجدار وأريد به الحمار لم يدل عليه قطعا أو لا مرك هذا ليس
 أن على دلالة المطابقة موقوفة على الإرادة فاجاب عن الاول
 بان العالم بالوضع كلما يحس اللفظ بعض معناه أي ينقل من اللفظ
 إليه سواء كان مراد الممن يلفظ به أولا فلا يكون الدلالة على المعنى
 المطابق تابعة للإرادة وعن الثاني بقوله وأما المشترك وأشار
 إلى أن إرادة التكلم بالمعنى من اللفظ شيء ودلالة اللفظ عليه بمعنى انتقال
 وبين السمع منه إليه لعله بالوضع شيء آخر وبينهما بون بعيد ليس
 يلزم من توقف الاول على القرينة الدلالة على الإرادة توقف الثاني
 عليها نعم العبرة عند أهل العربية بالدلالة على المعنى المراد وكلامنا في

فلما

بأنه لا يكون له معنى

في مطلق الدلالة وتوجيه الكلام في هذا المقام يروى ان بيان التوقف
 وإن دفعه بالقييد لا يتوقف على أن الدلالة على الجزء بالتضمن فقط
 بل هو بالمطابقة فقط وعلى اللازم بالالزام وحده أو بالمطابقة وحده
 بل يتم على تقدير اجتماع داليتين على كل واحد منهما وهذا هو الذي
 أشيرنا إليه بأنه سبائيك لا يعمل المشتركان بمعنى أن توجيهك
 لهذا المقام مبني على ما ذهب إليه من اجتماع داليتين على كل واحد من
 الجزء واللازم وهذا المذهب باطل لأن اللفظ إذا دل على معنى يؤول
 الداليتين التي هي المطابقة لم يدل عليه أصعبا التي هي الضمنية والالزام
 ويحتمل أن يقال من معارضة في بعض تقدم من الدعوى كانه قبل ما ذكرتم
 أنه وجوب تقييد حد المطابقة وإن دل على مطلوبه لكن عندنا ما يقف
 لأن ذلك المشترك لا يدل على الجزء بالتضمن ولا على اللازم بالالزام
 فلا يتصور نقض حد المطابقة بهما فلا حاجة إلى التقييد وأجواب على
 التقييد من أن الالزام أن الدلالة الضعيفة لا تجتمع القوة إذا كان
 من جهتين مختلفتين فإن قلت نحن نعلم بالضرورة أن المشترك
 بين الكل والجزء إذا أطلق فإن العلم بوضعه لهما لا يلزم الجزء القوة
 فاحده فلا يكون هناك الأدلة واحدة واستنادا إلى ما هو أقوى
 أعني كونه موضوعا له أولى قلت قد سبق منا أن الدلالة هي الالفاظ

بأنه لا يكون له معنى

بأنه لا يكون له معنى

بأنه لا يكون له معنى

١٥ السبب الضعيف الذي يفهم القوة
 عند وجود السبب القوي كما أن البصار
 سائر الطريق لا يساوي سبب رؤية
 شجرة الشمس وضعيف وهو شمس القمر
 يفهم أن الشمس عند وجوده الأول

١٦ على حد
 كون هذا السبب
 معنى علامته حيث لا
 وعلى حد أن يكون
 هذه معارضة

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with several lines of text visible, including "سنة ١٢٤٥" (Year 1245) and "سنة ١٢٤٦" (Year 1246).

[illegible]

१०३

في قوله لا يكون مدلول مفزعية الى مدلول مفزعية والى مدلول واحد مفزعية

ملك الاف سام وليس الامر كذلك وعلى التقديرين مدلول على تقدير
 الاول ان دلالة المركب وضعية وان شئت انها ليست داخلية في
 الدلالات الثلاث فتدفع بغير الاول اليهم الا اذا غير بين الدلالة
 الوضعية كما ذكره وتفضيل انها ان فسرت بدلالة اللفظ على ما وضع
 في سطر السؤال الا انه يلزم ان يكون التضمن والالتزام جازين
 عنها وهو باطل باتفاق القدم وان فسرت بالوضع مدخلها
 شمسها وانحى السؤال وان فسرت بالوضع اللفظ الدال مدخلها
 شيئا ولها وان دفع السؤال بالكلية اذ ليس المركب موضوعا في نفسه
 بل جواهره فلا يكون دلالة وضعية على هذا التفسير لكنه غير معتبر
 وكما في قوله ان يقال دل على المعنى المطابقة اما مصدرية او موصولة
 فتدفع مضافة الى دلالة مادل اما اولها فلا يكون اللفظ مدخلها
 السند الاخص فلا يجزى شيئا وقوله وان شئت بالوضع ممنوع رد لانه
 استدلاله على خروج دلالة المركب على الثالث فان الوضع المحتر
 فيها احد الامرين اما وضع العين او وضع الاجزاء والثاني مستحق
 المركبات والتفصيل مثال في مدلول المركب من موزين الى اقسام
 ثلثة الاول يكون مدلول مفزعية معا والثاني يكون مدلول احد
 الموزين والثالث لا يكون شيئا منها وضع القسم الاول اعني ما يكون

في قوله لا يكون مدلول مفزعية الى مدلول مفزعية والى مدلول واحد مفزعية
 في قوله لا يكون مدلول مفزعية الى مدلول مفزعية والى مدلول واحد مفزعية
 في قوله لا يكون مدلول مفزعية الى مدلول مفزعية والى مدلول واحد مفزعية
 في قوله لا يكون مدلول مفزعية الى مدلول مفزعية والى مدلول واحد مفزعية

دلالة المركب
 مستحقة
 جازية
 في الموضع
 وهو مشهور

يكون مدلول مفزعية الى مدلول مفزعية والى مدلول واحد مفزعية
 هذا المدلول الواحد في اقسام خمسة دلالة المركب على اربعة منها تضمن
 وعلى الخامس التزام ولم يذكر ما يكون مدلولها مطابقا لكل واحد منها
 اذ قد يكونان مترادفين فلا يكون تركيبا بحسب المعنى وحسب مدلول
 الموزين في اقسام خمسة دلالة المركب على اربعة منها خمسة دلالة
 المركب في واحد منها مطابقة وفي اثنين تضمن وفي ثلثة التزام واما
 القسم الثاني اعني مدلول احد الموزين وهو الذي عبر عنه ثانيا بـ ما يكون
 مدلول مفزعية فقد حصرت في الاقسام الثلثة دلالة المركب في اثنين
 منها تضمن وفي واحد التزام وعبر عن القسم الثالث ولا يقول
لا يكون هذا ولا ذاك وثانيا لمدلول لا يكون مفزعية من موزياته و
 جملة شيئا واحدا وحكم بان الدلالة عليه التزام فقط ومثاله قولنا
 العبادة منوية فانه يدل على ان النية شرط للوضعية وليس
 مدلول الموزين ولا مدلول احد الموزين بل هو لازم للجمع من موزياته وقولنا
 الطائر الودود فانه يدل كتحقق الذي هو لازم للجمع لا لشي من
 موزياته هذا اجل فافضل من الاقسام التي هي خمسة عشر وقد يقال
 اذا كان هناك مفنومان يكون كل واحد منهما مدلولاً لتضمين آخر
 من المركب ويكون مجموعهما مدلولاً مطابقاً لتضمين او التزاماً

ما يكون

في

على

والاخر مدلولها نفس الجزاء ويكون
مجموعها مدلولها ايضا او بعضها
او التزايما للاحد الطرفين او يكون
احدهما مطابقا للآخر

لاحد الجزئين او يكون كل واحد منهما مدلولها مطابقا لجزء ويكون المجموع
التزايما للاحد الجزئين او يكون كل واحد منهما مدلولها التزايما لجزء
ويكون الكل التزايما للاحد الجزئين او يكون احدهما مطابقا لجزء و
الآخر التزايما لآخر ويكون الكل التزايما للاحد الجزئين او يكون
احدهما تضمن الجزاء والاخر التزايما لآخر ويكون المجموع مطابقا لجزء
او تضمنيا او التزايما للاحد الجزئين فمن اثنا عشرة صورة تصوق
على دالة المركب في كل واحدة منها انهاء دالة على مدلول للفردين وانها دالة
على مدلول احد الفردين وان شرط في مدلول مفردى المركب ان لا يكون
مدلول للفردين **واشترط ايضا** في مدلول احد مفرديه ان لا يكون مدلول
الفردين فمن الصور داخلية في القسم الثالث الذي هو لاهذا ولا ذاك
فلا يصح الحكم بان دالة المركب في هذا القسم التزايمية فقط لان الدالة
في بعض من الصور مطابقة وفي بعضها تضمن وفي بعضها التزام وهو
ظاهر وان **اشترط** في مدلول احد الفردين ان لا يكون مدلول لهما ولم
يشترط في مدلول الفردين ان لا يكون مدلول للاحد هاهنا دخلت الصورة
المذكورة في مدلول مفردية وليست من قبيل قسمه الثاني اعني ما يكون
منها واحدا هو مدلول الكل واحد من مفرديه بل من قبيل قسمه الاول
وهو مدلول مفردية فلا يصح حكمه بانها اذا دل احد بالتضمن والآخر بالتزام

والاخر مدلولها نفس الجزاء ويكون
مجموعها مدلولها ايضا او بعضها
او التزايما للاحد الطرفين او يكون
احدهما مطابقا للآخر

والاخر مدلولها نفس الجزاء ويكون
مجموعها مدلولها ايضا او بعضها
او التزايما للاحد الطرفين او يكون
احدهما مطابقا للآخر

الاحد من الطرفين او يكون
كل واحد منهما مدلولها مطابقا لجزء ويكون المجموع
التزايما للاحد الجزئين او يكون كل واحد منهما مدلولها التزايما لجزء

بالاخر ان يكون المركب بالاتزام لجواز ان يكون مجموع المدلولين مدلول
تضمنيا او مطابقا لذلك للفرد الدال بالتضمن يمكن دالة المركب عليه
تضمنيا وان **اشترط** في مدلول الفردين ان لا يكون مدلول للاحد للفردين
ولم يشترط في مدلول احد مفرديه ان لا يكون مدلول مفردية دخلت
هذه الصورة مدلول احد الفردين فلا يصح الحكم بانها اذا كان دالة احد
الفردين بالاتزام كانت دالة المركب كذلك لجواز كونها تضمنية او
مطابقة فيها اذا دل احد الجزئين بالاتزام من الصور التي ذكرنا ما وقد
يجب ان مدار ما ذكرناه على ان مدلول مفردى المركب قد يكون
مدلول للاحد مفردية لكن الشارح اعتبره مدلول مفردية انتسابا للاحد
الى الآخر على التفصيل ليكون بهذا الاعتبار مدلوليهما من حيث هما
واقعان جزئين للمركب كما يشهد به امثلة ولا شك انها بهذا الاعتبار
لا يعان مدلول للاحد مفردية او لا يمكن ان يعتبره مدلوله انتسابا شيئا
الى آخر مفصلا واما مدلول احد الفردين والمدلول الواحد لهما فلا يمكن ان
يعتبر فيها الانتساب المذكور واذا بطل المدارك دفع الاشكال وقد
يجوز ايضا بان ان اراد مدلول الفردين ان يكون كل واحد من المدلولين
مدلول للفرد ولا يكون مدلول للفرد آخر لم يخسر القسم الاول اعني مدلول
مفردية في مدلول الفردين ومدلول واحد للفردين لجواز ان يكون مدلول

والاخر مدلولها نفس الجزاء ويكون
مجموعها مدلولها ايضا او بعضها
او التزايما للاحد الطرفين او يكون
احدهما مطابقا للآخر

والاخر مدلولها نفس الجزاء ويكون
مجموعها مدلولها ايضا او بعضها
او التزايما للاحد الطرفين او يكون
احدهما مطابقا للآخر

والاخر مدلولها نفس الجزاء ويكون
مجموعها مدلولها ايضا او بعضها
او التزايما للاحد الطرفين او يكون
احدهما مطابقا للآخر

الاحد من الطرفين او يكون
كل واحد منهما مدلولها مطابقا لجزء ويكون المجموع
التزايما للاحد الجزئين او يكون كل واحد منهما مدلولها التزايما لجزء

هذا التركيب المخصوص وقوله غايته ما في الباب جواب غايته

المفردين ويكون كل واحد مدلولاً على فرد وان اراد مدلولاً للمفردين
ما هو اعلم من ذلك بطل القول بان دلالة المركب في القسم الثالث الترتيبية
لجواز ان يكون الترتيب في كل من المفردين تفضيلاً للآخر فيكون دلالة المركب
تفضيلاً وبطل ايضا القول بان دلالة في القسم السادس الترتيبية
لجواز ان يكون الترتيب في كل من المفردين تفضيلاً للآخر فلا يكون خارجاً ويكون
دلالة المركب عليه تفضيلاً والمراد بقوله لا يكون مدلولاً مفرد من مفرداته
ان لا يكون مدلولاً على سبيل التوزيع ولا على سبيل الاشتراك
فيه ولا على الترتيب وانما اظهرنا بطل هذه الاحتمالات شخذاً
للاذعان وبقيت الامور الدالة على الطينان فليس ما كان مدار الجواب
عن سوال عدم انحصار الدلالة الوصفية في الثلثة على ان الوضع المعبر
في تلك الثلثة اعم من ان يكون وضع العين او وضع الاول والثاني
محقق في المركب فادرس السؤال على وجه اخر يندفع عنه ذلك الجواب و
استدل على ان القيمة التركيبية ليست موضوعاً لمعنى بانها لو كانت
لكذلك لما كانت تركيب المفردات مجرد ارادة من تركيبها بل هو عرف
كل تركيب على مفرد وصفه بخصوصه كالمفردات لان فهم المعنى من اللفظ
انما يكون بالنسبة الى من يرعا بالوضع وليس كذلك فاما تركيب
تركيبات محتملة ولا تعرف ان الوضع وصفها او لا بل ربما يختم بانه لم يضع

هذا التركيب المخصوص وقوله غايته ما في الباب جواب غايته
من انها لو كانت موضوعاً لما كان التركيب مجرد ارادة المركب الى
لانهم هم الملازمة وانما تقع اذا كانت الهيئة التركيبية موضوعاً
بالشخص وليس كذلك بل هي موضوعاً بالوضع الا ان هناك تركيب
المفردات يختلف باختلاف اللغات فان يقدم المضاف اليه على
المضاف طين في الفارسية واول العربية فلو لا اعتبار الوضع قواعد
في تاليف كل لغة لجاز تاليفها في جميع اللغات على ان وجه براد
واذا كان وضع البيانات نوعياً كان لارادة الميكمل مدخل في خصوصيات
التركيب اذ لم ان يطبق تاليف من المفردات على ان علة وان طينها
على قاعة اخرى لكن لم يكن ذلك التاليف مفوضاً اليها لانه اذا لم يكن
فيه من رعاية القواعد اللغوية والوضع النوعي جازاً ايضا في المفردات
التي هي كصنع الافعال والاسماء المنفصلة بها وكالاتها والمنسوبة
اذا لم يكن كل فرد منها ان يكون موضوعاً بعينه بل كقيدنا اندراجاً في
القوانين الكافرة من اللغة ومن هنا تحقق ان الوضع النوعي معبر
في الانفاط قطعاً وقوله هناك نظر فان احداً لا من لازم هذا تفرقة ثلث
للتبديع حيث عنها يندفع عنها جواب تفرقة الثامن والاولى اراد
بقوله وان اريد به الوضع النوعي انه ان اريد به ما هو اعلم من الشخص وندرج

هذا التركيب المخصوص وقوله غايته ما في الباب جواب غايته
من انها لو كانت موضوعاً لما كان التركيب مجرد ارادة المركب الى
لانهم هم الملازمة وانما تقع اذا كانت الهيئة التركيبية موضوعاً
بالشخص وليس كذلك بل هي موضوعاً بالوضع الا ان هناك تركيب
المفردات يختلف باختلاف اللغات فان يقدم المضاف اليه على
المضاف طين في الفارسية واول العربية فلو لا اعتبار الوضع قواعد
في تاليف كل لغة لجاز تاليفها في جميع اللغات على ان وجه براد
واذا كان وضع البيانات نوعياً كان لارادة الميكمل مدخل في خصوصيات
التركيب اذ لم ان يطبق تاليف من المفردات على ان علة وان طينها
على قاعة اخرى لكن لم يكن ذلك التاليف مفوضاً اليها لانه اذا لم يكن
فيه من رعاية القواعد اللغوية والوضع النوعي جازاً ايضا في المفردات
التي هي كصنع الافعال والاسماء المنفصلة بها وكالاتها والمنسوبة
اذا لم يكن كل فرد منها ان يكون موضوعاً بعينه بل كقيدنا اندراجاً في
القوانين الكافرة من اللغة ومن هنا تحقق ان الوضع النوعي معبر
في الانفاط قطعاً وقوله هناك نظر فان احداً لا من لازم هذا تفرقة ثلث
للتبديع حيث عنها يندفع عنها جواب تفرقة الثامن والاولى اراد
بقوله وان اريد به الوضع النوعي انه ان اريد به ما هو اعلم من الشخص وندرج

يضع هذا التركيب المخصوص وقوله غايته ما في الباب جواب غايته
من انها لو كانت موضوعاً لما كان التركيب مجرد ارادة المركب الى
لانهم هم الملازمة وانما تقع اذا كانت الهيئة التركيبية موضوعاً
بالشخص وليس كذلك بل هي موضوعاً بالوضع الا ان هناك تركيب
المفردات يختلف باختلاف اللغات فان يقدم المضاف اليه على
المضاف طين في الفارسية واول العربية فلو لا اعتبار الوضع قواعد
في تاليف كل لغة لجاز تاليفها في جميع اللغات على ان وجه براد
واذا كان وضع البيانات نوعياً كان لارادة الميكمل مدخل في خصوصيات
التركيب اذ لم ان يطبق تاليف من المفردات على ان علة وان طينها
على قاعة اخرى لكن لم يكن ذلك التاليف مفوضاً اليها لانه اذا لم يكن
فيه من رعاية القواعد اللغوية والوضع النوعي جازاً ايضا في المفردات
التي هي كصنع الافعال والاسماء المنفصلة بها وكالاتها والمنسوبة
اذا لم يكن كل فرد منها ان يكون موضوعاً بعينه بل كقيدنا اندراجاً في
القوانين الكافرة من اللغة ومن هنا تحقق ان الوضع النوعي معبر
في الانفاط قطعاً وقوله هناك نظر فان احداً لا من لازم هذا تفرقة ثلث
للتبديع حيث عنها يندفع عنها جواب تفرقة الثامن والاولى اراد
بقوله وان اريد به الوضع النوعي انه ان اريد به ما هو اعلم من الشخص وندرج

المفردات

هذا التركيب المخصوص وقوله غايته ما في الباب جواب غايته
من انها لو كانت موضوعاً لما كان التركيب مجرد ارادة المركب الى
لانهم هم الملازمة وانما تقع اذا كانت الهيئة التركيبية موضوعاً
بالشخص وليس كذلك بل هي موضوعاً بالوضع الا ان هناك تركيب
المفردات يختلف باختلاف اللغات فان يقدم المضاف اليه على
المضاف طين في الفارسية واول العربية فلو لا اعتبار الوضع قواعد
في تاليف كل لغة لجاز تاليفها في جميع اللغات على ان وجه براد
واذا كان وضع البيانات نوعياً كان لارادة الميكمل مدخل في خصوصيات
التركيب اذ لم ان يطبق تاليف من المفردات على ان علة وان طينها
على قاعة اخرى لكن لم يكن ذلك التاليف مفوضاً اليها لانه اذا لم يكن
فيه من رعاية القواعد اللغوية والوضع النوعي جازاً ايضا في المفردات
التي هي كصنع الافعال والاسماء المنفصلة بها وكالاتها والمنسوبة
اذا لم يكن كل فرد منها ان يكون موضوعاً بعينه بل كقيدنا اندراجاً في
القوانين الكافرة من اللغة ومن هنا تحقق ان الوضع النوعي معبر
في الانفاط قطعاً وقوله هناك نظر فان احداً لا من لازم هذا تفرقة ثلث
للتبديع حيث عنها يندفع عنها جواب تفرقة الثامن والاولى اراد
بقوله وان اريد به الوضع النوعي انه ان اريد به ما هو اعلم من الشخص وندرج

هذا التركيب المخصوص وقوله غايته ما في الباب جواب غايته
من انها لو كانت موضوعاً لما كان التركيب مجرد ارادة المركب الى
لانهم هم الملازمة وانما تقع اذا كانت الهيئة التركيبية موضوعاً
بالشخص وليس كذلك بل هي موضوعاً بالوضع الا ان هناك تركيب
المفردات يختلف باختلاف اللغات فان يقدم المضاف اليه على
المضاف طين في الفارسية واول العربية فلو لا اعتبار الوضع قواعد
في تاليف كل لغة لجاز تاليفها في جميع اللغات على ان وجه براد
واذا كان وضع البيانات نوعياً كان لارادة الميكمل مدخل في خصوصيات
التركيب اذ لم ان يطبق تاليف من المفردات على ان علة وان طينها
على قاعة اخرى لكن لم يكن ذلك التاليف مفوضاً اليها لانه اذا لم يكن
فيه من رعاية القواعد اللغوية والوضع النوعي جازاً ايضا في المفردات
التي هي كصنع الافعال والاسماء المنفصلة بها وكالاتها والمنسوبة
اذا لم يكن كل فرد منها ان يكون موضوعاً بعينه بل كقيدنا اندراجاً في
القوانين الكافرة من اللغة ومن هنا تحقق ان الوضع النوعي معبر
في الانفاط قطعاً وقوله هناك نظر فان احداً لا من لازم هذا تفرقة ثلث
للتبديع حيث عنها يندفع عنها جواب تفرقة الثامن والاولى اراد
بقوله وان اريد به الوضع النوعي انه ان اريد به ما هو اعلم من الشخص وندرج

في النوعين الامر الثاني وهو اخصار الدلالة الرضعية في المطابقة لان
 الدلول النظمي والا لانه اي معنى مجازي للفظ واللفظ موضوع باراء المعنى
 المجازي وضعه انما على ما يسمعه من اية اصول الفقه حيث قالوا لا بد
 في المجاز من اعتبار الواضع العلاقة المصحة له بحسب نوعها ولا شك ان
 اعتبارها كذلك قال بعضهم الحقيقة هو اللفظ المستعمل في وضع اول واحترز
 به عن المجاز فانه مستعمل في وضع ثان يلاحظ فيه وضع ثان يلاحظ فيه
 وضع سابق عليه حال الاستعمال وهنا يجان الاول ان الوضع مشترك
 بين معنيين احدهما تعين اللفظ باراء معنى وعلى هذا في المجاز وضع
 وثانيهما تعين اللفظ بنفسه معنى وعلى هذا لا وضع في المجاز لا تخصبا
 ولا نوعيا اذ لا بد فيه من اعتبار التورية الشخصية او النوعية والمعتبر
 عند الجمهور مذا هو المعنى الثاني البحث الثاني ان اللازم من كون المجاز
 موضوعا هو اخصار الدلولات في الدلول المطابق بمعنى انه لا يكون للفظ
 مدلول الا صدق عليه انه مدلول مطابق له لا اخصار الدلالات في المطابقة
 لانه من جواز اجتماع داليتين من جنسين فالمدلول النظمي من جنس دال
 موضوع له يكون دلالة عليه مطابقة وكذا الحال في اللازم وانما يكون
 جوازا لو كانت لو طاء وليست كذلك والالكات مسموعة وهو ظاهر
 البطلان وان سلم كونها جزءا من المركب منع كونها جزءا معتبرا في التركيب

في المجاز من اعتبار الواضع

وضع نوعي
ولا شك

بالوضع

تضمنها ومن حيث انه موضوع
يكون دلالة عليه

لا بد
من حيث
هو موضوع
لا بد
من حيث
هو موضوع
لا بد
من حيث
هو موضوع

لما سبق ان من ان المعينة في تركيب اللفظ هو الجزء الذي له ترتيب في
 السمع فان قلت من العلم ان السمة التركيبية اللفظية دالة على
 الية التركيبية المعنوية وليست دلالة الرضعية فاذا اعتبرت
 اي من الفردين كان المجموع دالا بالوضع ايضا فدلالة الرضعية من
 اي الدلالات هي قلت فمنع دلالة بيئة التركيب على شيء
 بل الدال على البيئة المعنوية هو الاعراب سواء كان لفظيا او قد برا
 او محليا لكنه يشك في مركب الاعراب فيه اصلا كقولنا قد ضرب
 وان سلم دلالتها فان لم يكن جزءا من المركب كانت دلالة المجموع
 من حيث هو وضعية غير لفظية وان كانت جزءا منه بان كانت
 مسموعة وجب ان تعد دلالة وضعية لفظية مندرجة في الدلالات
 الثالث وما ذكر من انها ليست مترتبة مع سائر الاجزاء في السمع
 بل هي مسموعة معها بلا ترتيب فليس يتعارض في كون دلالة المجموع
 وضعية لفظية غريبة ما في الباب ان دلالة هذا الجزء من اللفظ المركب
 لا يوجب تركيبه كاسمى اي الى السبب من الدلالات الثالث
 بالضرورة وعدمه محصرة في سبب خاص من مقابلة كل واحد من
 الثالث الى اخرها احتراز عن الناحية العامة كالمحارة فانه ربما يوجد
 بدون المتبوع الاخص كالنادر مثلا لكنها لا يكون متضمنة بتبعية

لا بد
من حيث
هو موضوع
لا بد
من حيث
هو موضوع

البار فقول لم يعم اجزاء من اللفظ اولا امتنع الكل منه كما ان لم يعم اجزاء مطلقا
 سابق على فم الكل مطلقا كذلك فم اجزاء من اللفظ وهو النقص متقدم على
 فم الكل منه فم اجزاء مطلقا سابق على فم الكل مطلقا كذلك فم
 اجزاء من اللفظ وهو النقص متقدم على فم الكل منه وهو المطابقة وبيان
 ان حقيقة الدلالة تذكر المعنى عند اطلاق اللفظ لا سبق من انباء
 موقوفة على العلم بالوضع واختصاص المعنى في النفس فاذا اطلق اللفظ
 فلا شك ان يذكر المعنى المركب موقف على تذكر اجزاء اوله ولا يخفى
 به تذكر اجزاء مفصلا عن اطلاق بل تذكر مجليا ضمن الكل والعلم
 ان يتقدم على تذكر الكل ضروري فيكون المطابقة تابعة للنقص لا يقال
 هذا انما يصح في تذكر الكل بالكلية لا في تذكره بوجه ما كما عند اطلاق اللفظ
 لا انما يقول كلاما في المعنى المركب الذي وضع اللفظ بارائه من حيث
 خصوصه وفي ذلك المعنى عينه وعلم وضع اللفظ لا يفي مرثما عند
 النفس فاذا اطلق اللفظ تذكر ذلك المعنى بعينه ووجه فلا شك ان
 تذكره مشتمل على تذكر جزئه اجمالا لا في معنى مركب وضع اللفظ بارائه
 وجه من وجهه وتذكر ذلك الوجه عند اطلاقه بلا تذكر لشي من اجزاء
 المركب لان المعنى الموضوع له على هذا التعريف هو ذلك الوجه لا المعنى
 المركب فان كان ذلك الوجه المخصوص ايضا مركبا كان تذكره مسبوقا بتذكر

ان يذكر المعنى المركب موقف على تذكر اجزائه اوله ولا يخفى به تذكر اجزائه مفصلا عن اطلاق بل تذكر مجليا ضمن الكل والعلم ان يتقدم على تذكر الكل ضروري فيكون المطابقة تابعة للنقص لا يقال هذا انما يصح في تذكر الكل بالكلية لا في تذكره بوجه ما كما عند اطلاق اللفظ لا انما يقول كلاما في المعنى المركب الذي وضع اللفظ بارائه من حيث خصوصه وفي ذلك المعنى عينه وعلم وضع اللفظ لا يفي مرثما عند النفس فاذا اطلق اللفظ تذكر ذلك المعنى بعينه ووجه فلا شك ان تذكره مشتمل على تذكر جزئه اجمالا لا في معنى مركب وضع اللفظ بارائه وجه من وجهه وتذكر ذلك الوجه عند اطلاقه بلا تذكر لشي من اجزاء المركب لان المعنى الموضوع له على هذا التعريف هو ذلك الوجه لا المعنى المركب فان كان ذلك الوجه المخصوص ايضا مركبا كان تذكره مسبوقا بتذكر

بتذكر جزئه فان قلت دلالة النقص فم اجزاء لا مطلقا بل من حيث
 هو جزء ونقصه من اللفظ من من حيثية تابع لفم الكل ومناوغة عنه
 قلت النقص فم ماصدق عليه اجزاء من حيث هو لا من حيث
 موصوف بجزئية كما ان المطابقة فم ماصدق عليه الكل من حيث
 هو ولو صح ما ذكرتم كان المطابقة فم الكل من حيث هو كل فيكون
 فمها عن اللفظ مالا لان الكيفية والجزئية اضافتان لا يعقل احد
 الاعم الاخرى وكذلك في بعض اللوازم اي الامر في السعي بالعكس
 في جميع الاجزاء وكذلك بالعكس في بعض اللوازم كافي الاعداد والمكاف
 فان فم الملكة متقدم على فم العدم لما خفي من حيث هو مضاف
 اليها فيكون المطابقة في بين الضرورة تابعة للالتزام فلان الكبرى
 ان قدرت بالحيثية لم تذكر الوسط لان محمول الصغرى هو التابع مطلقا
 وموضوع الكبرى هو التابع مقيدا بتلك الحيثية وان لم يقيد بها كانت
 جزئية لان التابع الاعم يوجد بدون متبوعه الاخص وعلى التعديدين
 لا احتاج فان قيل عن بقية الصغرى بالحيثية ايضا قلت ان فم
 النقص مثلا تابع من حيث انه تابع ان اردتم به ان النقص مفقود
 للتابع فبطلانه اظهر من ان يخفى وان اردتم به معنى آخر فلا بد من تصوير
 اوله حتى يتكلم به عليه ثانيا هذا هو المستطوف حاشية الكتاب

والنقص ان فم الملكة متقدم على فم العدم لما خفي من حيث هو مضاف اليها فيكون المطابقة في بين الضرورة تابعة للالتزام فلان الكبرى ان قدرت بالحيثية لم تذكر الوسط لان محمول الصغرى هو التابع مطلقا وموضوع الكبرى هو التابع مقيدا بتلك الحيثية وان لم يقيد بها كانت جزئية لان التابع الاعم يوجد بدون متبوعه الاخص وعلى التعديدين لا احتاج فان قيل عن بقية الصغرى بالحيثية ايضا قلت ان فم النقص مثلا تابع من حيث انه تابع ان اردتم به ان النقص مفقود للتابع فبطلانه اظهر من ان يخفى وان اردتم به معنى آخر فلا بد من تصوير اوله حتى يتكلم به عليه ثانيا هذا هو المستطوف حاشية الكتاب

ونحن نقول ان قولك من حيث كذا قد يراد به بيان الاطلاق وانه
 لا يقيد هناك كما ان قولك الانسان من حيث هو انسان الوجود من
 حيث هو موجود وقد يراد به التقييد كما ان قولك الانسان من حيث
 انه يصح ويردول عن الصحة موضوع للطلب وقد يراد به التعليل كما ان
 قولك الانسان من حيث انه يصح ويردول عن الصحة موضوع للطلب
 وقد يراد به التعليل كما ان قولك النار من حيث انها حارة تسخن
 الماء فتقولك التابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون ذوات المتبوع
 ليس من قبيل الاول والا لكان معناه ان مفهوم التابع من حيث
 هو لا يوجد بدون ذوات المتبوع وهذا على تقدير صحة لا يصلح كبرى
 للشكل الاول لانه من قبيل الثالث والا لكان معناه ان صفة التبعية
 عليه لعدم وجودان التابع مطلقا بدون المتبوع وهو ظاهر الفاعل
 فتبين المعنى الثاني اي التابع ما هو ذام صفة التبعية لا يوجد بدون
 بدون المتبوع وهذا المعنى لا يقال في محول الصوى لان المراد به مفهوم
 التابع لادائه حتى يصح تقييده بمفهومه كما ان موضوع الكبرى نعم تجتبه
 ان يقال ان حقيقة هذا المعنى الذي صورته راجعة بالحقيقة الى محلي
 الكبرى اي لا يوجد التابع موصوفا بكونه تابعا بدون المتبوع فيحد الوسط
 الا ان اللازم من الدليل ان كل واحد من التضمن والالتزام لا يوجد

لا يراد
 عدم وجود
 التضمن او
 الالتزام
 في
 الاطلاق
 في
 المحل
 في
 التضمن

لا يوجد بدون المطابقة موصوفا بالتبعية والمقصود انهما لا يوجد
 اصلا بدونها وما قيل من ان التبعية لازمة لهما من حيث
 ذاتهما ان اراد به التأخر في الوجود فقد بان بطلانه وان اراد
 انهما مقصودان تبعا ضرورة ان المقصود الاصل من وضع
 اللفظ لمعنى دلالة عليه واما دلالة على جزمه او على لازمة المقصود
 بالتبعية ويرد عليه ان المقصود بالتبع قد يوجد بدون المقصود
 بالذات كما في قطع المسافة للحج واما الثاني فلا بد لو صح
 البيان هو نقض اجمالي ما هو حكاية الدليل وهو ان الاصف
 موصوف بصفة كذا وكل ما هو موصوف بتلك الصفة من
 حيث هو موصوف بها لا يوجد بدون ما هو موصوف بها
 بضائرها واما ان تلك الصفة هي التبعية او المتبوعية فلا دخل
 له في ثبوت المقصود قوله من حيث هو ضرورة من قبيل التعليل
 اي التضمن دلالة اللفظ على جزئية المستتب سبب كونه جزئيا و
 كذا الالتزام دلالة على الخارج اللازم بسبب كونه خارجا
 لازما فلا يتحققان بدون دلالة اللفظ على المستتب وهو ظاهر وايضا
 بما يستلزم ان كون اللفظ موصوفا لمعنى وذلك يستلزم دلالة
 عليه بالمطابقة وهذا اي ذكره من جواز ان لا يكون المستتب لازما

لا يراد
 عدم وجود
 التضمن او
 الالتزام
 في
 الاطلاق
 في
 المحل
 في
 التضمن

بين يلزم منه فتم السعي اما يفتد عدم العلم بالاستلزام وليس
لا العلم بعدم الاستلزام الذي هو المطلوب وقد استدل
 بعضهم على عدم استلزام المطابقة بالاستلزام بانها لا تستلزم
 لكان لكل شيء لازم لكن اللازم شيء ايضا فيكون له لازم آخر وهكذا
 فيلزم من ذلك تصور امور غير متناهية وهو صليغ جدا لجاز
الانتهاء الى لازم يكون لازمه بعض لزوماية لا يقال ان لم ينته
 سقط المنع وان انتهى كان الانتهاء مفهوما وهو شيء فلا بد له من
 لازم لاننا نقول ليس يلزم من ثبوت الانتهاء تصوره فلا يتم
 ما ذكره قوله اذ المعبره دلالة الاستلزام هو المعنى الاخص وهو يلزم
 من تصور الملزوم تصوره لازم من ان شرط الاستلزام هو اللزوم الذي
 اعني كون الامر الخارج بحيث يحصل في الذهن في حصل السعي فيه لا في
 اللازم وهو ما يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيما يلزم بالذوم بينهما
 لا يقال المقصود بهذا السؤال ان اللازم بالمعنى الاخص ليس معتبرا
 بالاستلزام وذلك لان اللزوم الخارج معتبر في الاخص فلو اعتبر في
 الاستلزام كان اللزوم الخارج شرط للاستلزام وقد تبين بطلانه للذليل
 على اعتبار اللزوم الخارج في الاخص انه لو لم يعتبر فيه لم يكن اخص
 من المعنى اللازم لان اللزوم الخارج معتبر في اللازم فانه مفسر بما يكون تصوره

مسألة

تصوره مع تصور ملزومه كافيما يلزم بالذوم بينهما كما في انفا
 فاللزوم المعتبر فيه وهو قولنا بالذوم ان اريد به اللزوم الذي
 فان كان بالمعنى الاول الذي هو الاخص كان العام عين اخص اذ
 يصير متناقض ما يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيما يلزم بان
 تصور الملزوم يستلزم تصور اللازم فخذ الاخص مع مفهوم
 اللازم وكل كان لازما بالمعنى اللازم كان لازما بالمعنى الاخص فان لازم
 من كون تصور الملزوم كافيما في تصور اللازم ان يكون تصورهما
 كافيما في الجزم بالذوم كان العلم عين اخص بحسب الدلائل وان
 تعارفا بحسب المفهوم وان لم يلزم ذلك كان العام اخص من كل
 وكلما باطل وان كان اللزوم الذي المعتبر في اللازم بالمعنى الثاني
 الذي هو الاخص لم يلزم تعريف الشيء بغير ان اخذه في تعريفه و
 كما لم يجد ان يكون اللزوم المعتبر في اللازم لازما فمينا وجب ان يكون
 خارجيا واجزا عن اما اولها باطل لان محله ما ذكره يستلزم
 ان لا يعتبر في الاستلزام اللزوم البين اصلا لا بالمعنى الاخص ولا بالمعنى
 اللازم وهو بطلانها واما ثانيا فبالحال وهو ان المعتبر في المعنى الثاني
 مطلق اللزوم اعم من ان يكون ذميا او خارجيا كما انه المعتبر في نفسه
 للمعنى الاول وهو قولنا ان يكون اللازم بحيث يلزم من فهم اللزوم

تصوره مع تصور ملزومه كافيما يلزم بالذوم بينهما كما في انفا

فنه فان المراد سلم هو المطلق الا انه لا يقيد بقوده صار المقيد
مع يقين هو اللزوم الذهني والمالم يقيد اللزوم في المعنى الثاني يعيد
يعيد بقى على اطلاقه شيئا لا يقسمه الثلثة ومن هنا بين ان
اطلاق اللزوم الذهني على المعنى الاول حقيقة وعلى المعنى الثاني اعتبار
ان لا نوع اختصاص الذين حيث كان تصور طرفية كما في اجزم
به بقوله فان المعية فيه لو كان اللزوم الذهني فاما بالمعنى الاول
اول الثاني محمول على عموم الجاز لا يقال اذا حصل لنا شعور قد منع
ان كون الشيء ليس غيره من لوازمه البينة بالمعنى الاخر فاداد
المعلل اثبات مقدمته المنوعة واستدل على ان سلب مطلق
الغير لازم بين المعنى الاخر لكل مفهوم وان كان سلب لا خيار
المخصوصة من قبيل البين بالمعنى العام واجزا عنه ان كل مشعور
وان كان موجودا في الذين متميزا في نفسه عن غيره لكن ذلك
لا يستلزم ادراكا لا متباعدة عن غيره اعني سلب الغير عنه واللازم
من كل تصور يقيني وهو باطل فلا يكون لازما بينا بالمعنى المعبر
الاتزام وانما اعلمها المقص لا نصاحبا ما ذكر في المطابقة فكما
ان المطابقة لا يستلزم الاتزام لجواز ان لا يكون للمسمى لازم
بين بلزم من فية فية او للعلم الضروري باننا نفعل كثيرا من

من الاشياء مع الذبول عن جميع اعيان ذلك التضمن لا
يستلزم لجواز ان لا يكون للمسمى المركب لازم كذلك او
للعلم باننا نفعل كثيرا من المركبة مع الفعلة عن الاغور الخارجية
عنه لو كان ان المطابقة لا يستلزم التضمن اذ قد يكون المسمى
بسيط كذلك الاتزام لا يستلزم اذ قد يكون المسمى
البسيط ملزوما بالبلزم من فية فية فان قيل قد تنسك
بعضهم بذلك على ان التضمن يستلزم الاتزام فزده بانه
مغالطة منع كونه مشتملا على ما هو مستدرك لان الجزئية و
الكيفية ايضا امران خارجيان عن المسمى وانما لم يسل واما
لم يقل حقيقة وجاز بل قال بطريق الحقيقة وبطريق الجاز لان
الحقيقة والجاز من صفات الالفاظ دون الاستعمال بل الاستعمال
في الموضوع بطريق يودي الى حصول الحقيقة وفي غيره طريق يودي
الى حصول الجاز ولا يقال للفظ انه مستعمل في معنى الا اذا كان المقصود
الاصلي دلالة عليه فاذا قصد باللفظ معناه الموضوع له كان مستعملا في
فيه دون جزئية ولا زمية مع كونهما مفهومين منه وكذا حال الجزئية والاتزام
واما بقيدوا بالعلوم لانه لم يجرى الى وراثة بل دار حسن الكلام عند
البلغاء على المعاني الجزئية التي اكثرها ملولات التزامية واما العلوم

المعاني

هم المسمى

فاننا دونت للتعليم فحجز فيها عما يحل بالقوم واللازم البين بينهم
من اللفظ فانه كلما اطلق قم المسمى وكما قم لازم البين بالمعنى الا ان
يكون اللازم مفهوما عند اطلاق اللفظ وهو معنى دلالة عليه وما لا
يشبه عليك ان التبادر من حيز الدلالة الالتزامية عدم انفكاك
اللفظ في المدلول الالتزامي وان حمل حيزا على غيرها فهو بعيد جدا
وكيف لا والقوم بعد اثباتهم الدلالة الوضعية وتقسيمها الى الانقسام
الثلاثة زعموا ان دلالة الالتزام محصورة وكان ترديد الجواب بين
هذين الحيزين نستلجما بسك به الغزال في حيزا كما استوقف عليه
وان ضم اليها الى كونها عقلية صحتها وجعل الموضوع على الجرح
اقصرنا على المنع وقلنا لا ثم ان كونها عقلية مع ضعفها يقتضي حيزا
وقوله كما في دلالة النص سند لمنع المفردة العالية بان كونها
بشراكة العقل موجب حيزا وان جاز جعله صورة نقض الدليل
على تقدير ان يراى كونها عقلية مشاركة العقل فيها اجاب الامام
منع الملازمة لا بفعل كيف يمنعها ومن مذهبنا ان سلب الغير
من اللوازم المعتبرة في الالتزام وقد ثبت ان هذا اللازم غير
متناه لاننا نقول المعتبر عنه فيه هو سلب الغير المطلق والذي ثبت
لاننا به سلب الاعبار المعتبرة كما اشير اليه بقوله لان من لوازمه انه

انه ليس كل واحد ما يعاين وهو غير متناه وليس يلزم من اعتبار
الاول اعتبار الثاني فان يسل الى المعتبرة الالتزام ان كان
جميع اللوازم قد سقط منع الملازمة وان كان اللوازم البينة
فكذا سقط لانها ايضا غير متناه بينة لو جاز ان لكل شيء
لازم ايضا افه سلب الغير المطلق عنه وذلك اللازم شيء فله
ايضا لازم بين وهكذا الى لانها بينة له وان ان لكل شيء لازما
بالضرورة فذلك اللازم اما قريب اي بلا وسط او بعيد وح
يجب انتهاءه الى الوتر والكان بينة وبين مذهبنا وسابط
غير متناه فلكل شيء لازم قريب وذلك اللازم ايضا لازم
قريب بهم جوا وكل لازم قريب فهو بين كما سببان فلكل
مفهوم لوازم بينة غير متناه فان قال الامام غايته ما في هذا
انما استدلالكم ما ساعدتم تأني اللوازم البينة بالمعنى الاعم فان
اللازم القريب بين هذا المعنى وكون المعنى الاخص الذي هو
المعنى المعتبرة الالتزام قلنا ان المعتبرة عنده هو المعنى الاعم
على ما مر من اعتبارك فيه سلب الغير ولا شك انه بين بالمعنى الاعم
فقط ولما بل ان يقول انه انما اعتبره بناء على توجهه اليه بين المعنى
الاخص ولو حمل مذهبنا على اعتبار الاعم كفاننا في اثبات لاننا

اللزوم البينة ما تقدم من ان كل شئ يلزمه ليس كل واحد
 من اعيان التي لا تنافي بالضرورة جوابه ان يقال كل لازم قريب
 بين عنون بالمعنى الاخص كما سيجي احتياجه عليه لجواز عودها بتلازم
الشئين من الطرفين بواسطة او بغير واسطة لا شبهة في جواز
اللزوم عدم عود سلسلة اللزوم العربية التي ذكرها في الدليل الثاني واما
 اللزوم المرتبة المذكورة في الدليل الاول فبما ان أمثلا لمقدم
 سلب مطلق الغير فيها عود السلسلة لان السلب الاول لا
 يدخل فيه أو السلب الثاني يدخل فيه أجمع فبما متعاربان والسلب
 الثالث يدخل فيه أجمع السلب الاول فهو متباين لكل واحد من
 التسليين السابقين وبجملة كل سلب يعتبر مرتبة فهو متباين
 لكل واحد مما تقدم من ملزوماته فلا يقصور منها عنه أصلا فاجاب
الثاني هو قوله لكن اللازم البين اللازم البين للشئ لا يجب ان يكون
لازما بغير ذلك الشئ فان اللازم الاول متوسط بينهما وهذا ظا
نه البين بالمعنى الاعم فانه اذا كان تصور اعم فتصورت كافيا
 اجزم باللزوم بينهما وكان تصور ب مع تصور ج كافيا في اجزم
 باللزوم بينهما لم يلزم ان يكون تصور اعم تصور ج كافيا في اجزم
 باللزوم بينهما بل يحتاج في هذا اجزم الى اعتبار لزوم ب ولا لزوم

اللزوم عدم

عنه وهذا السلب ملزم
 سلب اعم وهذا السلب ايضا
 ملزم وسلب ذلك المطلق
 عنه وبهذا ليس بخبر

ولزوم ج ب بل نقول ربما كان اللازم الثاني لازما حكما
 للاول ولا يكون لازما للزوم كما في التسوية المرتبة المذكورة
 على ما يظهر باق في ما قبل واما البين بالمعنى الاخص فيجب ان يكون
 اللازم البين اللازم البين للشئ لازما بينا لذلك الشئ اذا لم يمتنع
 اللازم بهذا الا بالزوم تصور تصور ملزومه فاذا تصور الشئ تصور
 لازمه واذا تصور لازمه تصور لازم لازمه فيكون فله ايضا لازما
 لغير ذلك الشئ ويمكن ان يقال ان تصور الشئ يستلزم تصور لازمه
 تبعاً غير مختلف اليه فبما او المستلزم لتصور اللازم الثاني تصور
 اللازم الاول مقصودا لمحظا في نفسه فلا يلزم من تصور الشئ
 تصور الثاني فلا يلزم عدم تنافي اللزوم البينة للشئ واحد والكلام
 فيه على ان التمسك لوجه هذا نقض اجمالي لا تمسك به للزوم فان
 صحته يستلزم انحاء الدلالة الالزامية او لو تحققت لكان
 للفظ ملزومات غير متناهية والى حال غير ظاهر البطلان واللازمة
 مبينة بعين ما ذكره بل نقول لو تم ما تمسك به لزم ان لا يمكن فهم
 شئ من الاشياء لان المدلول الالزامي ما يكون فله لازما لغيره
 المسمى فلو كان لكل شئ لازم غير متناهية بهن الثقة امتنع فله
 لاستلزامه فبما لا يتنافى دفعة واحدة ولكن في ذلك النقض

واحد

لا يلزم من
 تصور الشئ

على سبيل التفصيل فنقول ان اراد باعتبار الدلالة الالتزامية
تحتها كان اللازم من دليل استغناء تلك الدلالة وقد بان بطلان
وان اراد به استعمال اللفظ في الدلول الالتزامية فليس يلزم من
استعماله مدلول واحد استعماله في مدلول آخر فضلا عن
استعماله في مدلولات غير متشابهة فان قيل ارادته
لوجاز استعماله في كل واحد منها بدلا عن الآخر فيجوز ان يستعمل
لفظ واحد في كل واحد من الدلولات التي لا يتباين في ذلك اذا
جاز ان يكون له مدلولات غير متشابهة فلم لا يجوز استعماله
في كل واحد منها على سبيل البدل مع انه لا يكون دائما استعمالا
بالفصل في مدلولات متشابهة فلا خلاف باختلاف الأشخاص
فان الحكم بينهم من التسلسل بطلانه مطلقا وحكمهم بينهم من انقياسه
الى باطل وحق واختلاف اللازم البين بحسب اختلاف الصنائع
والعادات والاعتقادات بين واما اذا اعتبر اي البين مطلقا كما
في الصائغين فان كلامها خارج عن ما بينه الآخر ويتبع منه بدون
فهم الآخر فلا حاجة في انضباط الدلول الالتزامية بالنسبة الى جميع
الأشخاص واما المنسك بعدد اللوازم البينة المطلقة كالجوار والوصية
للسقف مثلا ان لا يجوز ارادة الكل من اللفظ فلما يتعين الجواب

في شيء من مدلولاته
لجواز استعماله

فيجوابه انه قد يتعين بالقوة ولو سلمنا انها تتعين بها قلت
اذا لم يتعد اللازم البين المطلق بل كان واحدا من الدلول هناك
وعدم انضباط الدلول في صورة اي صورة اختلاف البين
باختلاف الأشخاص وفي صورة تعدد البين المطلق لا يوجب جواز الدلالة
مطلقا لجاز ان يكون معبرة في غير صور الاختلاف والتعدد فتقوله
وعدم الانضباط متعلق بكلا الجوابين السابقين فذلك لا يفرق بينهما
وقوله على ان الوضع يقتضي دليل اللام بالمطابقة فان الاختلاف في
أجمله لو كان موجبا للجواز مطلقا لم يكن دالة المطابقة معبرة اصلا لان
وضع اللفظ الواحد قد يختلف بالنسبة الى الأشخاص وقوله وغير
المعين الالتزامية يقتضي الدليل الآخر بدلالة المطابقة والنقض ادلوه
او يجب تعدد الدلول في أجمله جواز الدلالة مطلقا لم يكن شيء من الدلولات
اعتبار قطعا لان الدلول يقتضي يلزمه التعدد والمطابق قد يتعدد
وفي قوله بل لم في عين من الدخول يجوزون نظر لاسر من ان التلويح
المبادر من جواز الدلالة ترك وصلها واستعمالها لا عدمها في نفسها
فليس كلامهم هذا اطلاق الدلالة وارادة استعمالها مجازا وهذا
البحث في استعمال اللفظ مع القرينة لا يقتضي الدلول الالتزامية بل هو
جواز في سائر اللوازم التي ليست بينة بالمعنى الاخص وفي العاصم

التضمنية وغيره من المعاني المطابقة التي يكون اللفظ مشتركاً بينهما
 أولاً يجوز استعمال اللفظة في شيء من هذه الأمور المذكورة الآتية فربما
 معينة لما يريد به وإنما تركوا الدلالة الالتزامية في جواب ما هو مطلقاً
 وإن كان هناك فربما معينة لما أراد بناء على مزيد احتياطهم فيه لئلا يفتقد
 مقصود الدليل فإن القوية قد تحتمل عليه مع أن اللفظ في نفسه يقتضي
 استعمال الزمن إلى غير جواب أن دل عليه بالالتزام أو إلى غير إجابته
 أن دل عليه بها وتركوا الدلالة التضمنية في نفس الجواب لما ذكرناه
 في الالتزام بعينه دون إجابته لأنها غير باسرة تامرارة في ضمن الجواب
 فلا إخلال في فهم ما يريد باللفظ فيكون الالتزام مجزواً كلاً وبعضاً
 أي في كل الجواب بعضه والنقص مجزواً في كل دون بعضه والمطابقة
 معينة فيها معاً وسكر عليك هذا الذي ذكرناه في مباحث الكتاب
 حيث بين المراد بالقول في جواب ما هو معنى مركبة من جزأين
 أما ابتداء كان القول الشارح والدال عليه من اللفظ المركبة هو
 المركب التضمني وأما بواسطة كما في الجواب الدال على جزئها الترتيب
 أعني العينة العقول هو المركب الجزئي وعن اللفظ أي أن بحيث
 عن اللفظ الدالة على جواب قول الشارح وإجابته أي إجابته
 البعيدة لا ينقص حد المود باللفظ البعير الدالة على معنى كالمعاني

كالمعاني المستعينة من المعاني على وجه لا ينفك منها معنى أصلاً
 وبالألفاظ الدالة على معنى أما بالطبع أو بالعقل كما وان لم ينقص
 شيء منها حد المركب وأورد عليه بعض أهل النظر النقض باللفظ المود
 التي يدل جزئياً على معنى كعبداً على ما فيها داخل في حد المركب
 خارجة عن حد المفرد فاقترض كل منهما وقال دفعه بأن يراد منها
 ويقال المركب يدل جزئياً على معنى هو جزء معنى الكل والمفرد ليس
 كذلك قال الشيخ في الشفاء ما ذكره هذا القائل سهو منه فإن
 تلك الزيادة لا يحتاج إليها للتعليم بل للتعليم فإن اللفظ لا يدل بعينه
 وأما لكان لكل لفظ معنى من المعاني لا يجاوز بل دلالة تابعة لإرادة
 اللفظ فإذا أراد بلفظ العين مثلاً لينبوع دل عليه وإذا أراد بالربا
 دل عليه ولو خلا عن الإرادة لم يكن دالاً على شيء بل لا يكون لفظاً
 كثير من أهل النظر فإن الحرف والصوت فيما اظن لا يكون بحسب التعريف
 عند كثير من المنطقيين لفظاً ما لم يشمل على دلالة ولا شك أن جزءاً من
 علماً لم يرد به حال كونه جزءاً معنى فلا يكون دالاً على شيء أصلاً وهذا
 الكلام ضعيف لما سبق من الفرق بين الدلالة على معنى وقصص فذلك
 غير المصنف التعريف إلى ذكره وبالدلالة ما ذكره أي المراد بالدلالة هو
 الدلالة الوضعية المفسرة بآثارها لم يجعلوا مثل عبداً على مركباً كما

جرت عليه كلمة النجاة يعني ان المحققين من النجوتين يحملون مثل عبد
 الله مركبا على وجهه عن حركته بذكر اللفظ فيه لان مقصودهم
 الاصل بيان احوال الالفاظ وقدره على مثلها على احكام المركبات
 حيث اعربت عن ارباب يحملين كما اذا قصد لكل واحد من وجهين
 على حدة واما المنطق فيقصد في الالفاظ على سبيل التبعية للعاني
 فاذا كان العاني واحدا بان لا يدل جزء من اللفظ على جزء منه عد اللفظ
 مفردا واذا كان كثيرا بان يدل بجزائه على اجزاء غير مركبة وفي الشفا
 انه لا تنفك في هذه الصناعة الى التركيب بحسب المسجع اذا لم يدل
 جزء منه على جزء من المعنى كعبد الله الذي له اللقب دون عبد الله
 وذلك امثاله لا يعد من الالفاظ المركبة بل من المفردات بالدلالة
في تعريف المركب في الدلالة اجماله وعدم الدلالة في المفردات امثاله من سائر
 الوجوه وذلك لان النكرة في جيز الاثبات لا يفيد عموما بل فردا من افرادها
 لا يفيد وفي جيز النفي يفيد في جيز افرادها وقولس وجيز يندفع النقص
 منظورة لان التركيب والافراد اما اعتبر بالتباس الى المعنى المقصود
 من اللفظ حال كونه مقصودا منه يخرج عن المركب مثل عبده واجوان
 الناطق عليا بالتباس الى معنى من المعاني سواء كان مقصودا او لا
 فالبعض المذكور انما يجز اذا كان مثل حيوان الناطق مستعملا في المعنى

المعنى البسيط التضمني والالتزامي اذ لم يقصد بحركته دلاله بوجه من
 الوجوه على وجه معناه المقصود اذ لا يندفع بان جواه يدل
 على وجه معناه المطابق الذي ليس مقصودا وانما يندفع به اذا اورد
 على قول المركب دل جزءه على وجه معناه من معانيه فان قيل اذا
 لم يكن التضمني البسيط مقصودا من الحيوان الناطق فلما نقص كماله
 ذكرت وان كان مقصودا فلم لا يجوز ان يكون مفردا بالنسبة اليه
 ان كان مركبا اذا قصد به معناه المطابق قلنا فليعلم ان يكون كل مركب
 مفردا ولو باعتبار افراده لا سيما في الانقسام اصلا فيقصد مورد العيشة
 بالمطابق حيث قال والذال بالمطابق ان قصد بحركته الدلالة على جزء
 معناه فهو المركب الا فهو المفرد فعاد عليه النقص بالمركبات التجارية
 جعا ونعا ان خرجت هذه المركبات عن تعريف المركب فلم يكن طامعا
 ودخلت في تعريف المفرد فلم يكن طامعا مثلا اذا قلت في بدر واروت
 نظر العشوق فانه مركب ق ولم يقصد بحركته الدلالة على جزء معناه المطابق
 اذ ليس مقصودا منه ولا جزء من جزءه وايضا الدلالة في المعنى متى
 اطلق اللفظ كامة واللفظ بالنسبة الى المعنى المجازي ليس كذلك
 الا اذا كان من اللوازم البينة والممال المذكور ليس من هذا القبيل
 فان قلت مورد العيشة اعني الدال بالمطابق لا يتناول تلك المركبات

ليس هو المعنى المطابق في مقصود ليس هو اللفظ

وهو معتبر في نسبة يكون خارجا عما عرفت كون اللفظ دالا
 بالمطابقة لا يتوقف على ارادة معناه المطابق كما يحققه من الفرق
 بين الدلالة و ارادة المعنى وايضا يلزم من خروجها عنها بطلان انحصار
 الالفاظ بينهما ثم يمكن ان يقال مراده ان الدال بالمطابقة ان قصد
 الدلالة على جزء معناه المطابق على تقدير كونه مقصودا فهو المركب وان لم
 يقصد جزء تلك الدلالة على ذلك التقدير فهو المفرد فلا يخرج المركبات
 المذكورة عن حد المركب شي من ذلك الوجهين قال الشارح في
 قولنا عاده بنسبة على ان المقصود النقص وارد على الاول هو ان لا يقدر
 مورد النسبة بالمطابقة كما هو وارد على الثاني اعني ان يعتد بها الا ان
 في ورودها عليها فقام وجهين احدهما انه اذا كان احد الالفاظ
 في تلك المركبات مجازيا فقط ورد نقصا على الثاني لانه اعتبر فيه ان
 يكون المركب جزء قصد به جزء معناه المطابق واذا كان احد الالفاظ
 مجازيا لم يقصد بالمركب معناه المطابق ولا يرد على الاول لان دلالته جزء
 من اللفظ على جزء معناه المقصود كافيته في تركيبه وثانيهما ان النقص
 بتلك المركبات يرد على الثاني من وجهين من جهة المعنى المطابق ومن جهة
 الدلالة كما سلف ولا يرد على الاول لان جهة الدلالة على قال لو اعتبرنا
 الهيئة التركيبية من اجزاء اللفظ اندفع الاشكال عن الاول لانها

على جزء معناه المطابق

وهو معتبر في نسبة يكون خارجا عما عرفت كون اللفظ دالا

لانهما يدل على جزء المعنى المقصود لكنها ليست لفظا فلا يكون جزءا منه
 منه ولو كانت جزءا لم يكن جزءا معتبرا في التركيب نعم لو خذنا الدلالة
 من التعريف فلما المركب يقصد بجزء منه بعض المقصود به حين يقصد
 لزم فان اللفظ اذا استعمل يكون له معنى مقصود قطعا فان قصد
 بجزء جزء معناه المقصود حين يكون مقصودا فهو مركب في الاقوال ومن
 المعلوم ان المقصود بجزء اللفظ جزء المعنى لا دلالة عليه اذ لا يقصد
 باللفظ الا المعنى لا دلالة عليه ونحن نقول يرد على هذا التعريف
 النقص بالحيوان الناطق مستعملا في معناه البسيط لضمنا
 او التزاميا كما فرضناه فلا يكون تاما وتفصيل الكلام في هذا المقام
 ان التركيب لا يقدرا ان يتساوى المعنى من المعاني مطلقا فاما ان
 يعتبر المقصد وحده او الدلالة وحدها او معا فيفعال المركب يقصد
 بجزء معناه من معانيه او امدل جزءه على جزءه او ما يقصد بجزء الدلالة
 على جزءه وعلى السواء يرد النقص بالاعلام المنقولة عن المركبات
 لا بالحيوان الناطق مستعملا في معناه البسيط ولا بالمركبات مجازية
 فان يتساوى المعنى المقصود فان اكتفى بالمقصد اندفع النقص بالاعلام المنقولة
 وبالمركبات المجازية دون الحيوان الناطق كما عرفت وان اكتفى
 بالدلالة او اعتبر مع المقصد ورد النقص بالحيوان الناطق وما

مستلزام معناه البسيط

وهو معتبر في نسبة يكون خارجا عما عرفت كون اللفظ دالا

التركيب

3. 17. 1917

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note, written diagonally across the bottom of the page.

كالمجرى ان الناطق علما والنعش من تعريف المؤلف ان يقال هو
ما يدل جزؤه على جزء معناه مطلقا ان سواء كانت دلالة مقصورة
اولا باندخل الحيوان الناطق فيه للمؤلف اعتبارا ان قد مر ان مفهوم المركب
ملكه ومفهوم المؤرد عدم فذلك قد تم تعريفه على تعريف المؤرد اما ذات
المؤرد اعني المصدق هو عليه جزء فاصدق عليه المركب لا شك في ان
الاقسام والاحكام باعتبار الذات فاصحى المؤرد القديم وسيرد
عليك كلام في صحة الاخبار بالاسم ومن وقد علم بذلك حد كل واحد
منها فان كل تقسيم ضيق صحيح يستعمل على ما هو مشترك بين اقسامه
وعلى ما يتميز به كل واحد منها عن اخراته وعلى اعتبار انضمام المميز الى
المشترك ولا معنى لحد الا ذلك والمادة بدلالة الاسماء على الزمان
بحسب ما ان صيغها ليست مستقلة بدلالة عليه بل مادتها داخل فيها
سواء كان مدلولها الزمان ومن اما مطلقا كلفظ آ ومفيدا اشوع بعين
كاليوم والامس والزمان مع شئ آخر وينقسم الى ما يكون زمانا هاد
الازمنة الثابتة وما لا يكون كذلك فالثاني كالطبيع والعنوق وكما
للتقدم والماضي اذا وصف بهما غير الزمان والاول كاسماء الافعال
والدليل على ان الكلمة انما يدل على الزمان بغيرها وخبرها ان بلا مشاركة
من مادتها ان الزمان المخصوص المستفاد من كلمة اير مع صيغها المخصوصة

10.5
21
10.5
21

الزماماء

الزكاة
و يكون
من القسم
انما في كل
على ذلك
الزكاة اصله -
القسم الاول
الذي يكون
حلول الزكاة
عقده

الزمان فكلت يمكن ان ينقص عن بان المادة هي الحروف الاصول وحدها
 لاسر الصيغة بيته جميع الحروف بل نقول ان الحروف الزوايد من
 نواع الصيغة لا تدخل لها في المادة الا يربى الى اتفاق عليه النجاة و
 غيرهم من ان الماضي المضارع مصدر واحد صيغتان مختلفتان مع
 اتحاد المادة ولا شك في ان هذا الاتفاق انما يصبغ على ما ذكرناه ولا يخفى
 في ان نحو تكلم يتكلم مندرج في ذلك فمختلفان صيغة ويتحدان مادة على
 انه لو صح ذلك الذي ذكرناه من اتحاد الزمان باحاد الصيغة واختلفا
 باختلافها فاما يكون في اللغة العربية دون سائر اللغات
 او ربما يوجد فيها ما يوجد بل على الزمان باعتبار المادة دون الصيغة
 كما في قولك آتد وايد ويمكن ان يعذر عنه بان نظر المنطق وان
 كان عاملا ان الاعتناء باللغة التي دونها اكثر في زمان يعتبر
 فيه بعض الاحكام المختصة بها على كنهه واما قيد وحده في الاسم فيس
 بهذا القيد فالجاء اليه لاخراج الاداة اذ لا يصح ان يجزى بها اصلا لا
 وحدها ولا مع ضميمة واخبر فيما يتوهم وقوعها خبر انما هو متعلقا بحال
 او حصل ولغة لا في لاقام اسم بمعنى غير الاداة وهو مردود بان اخبر
 في مثل يربد في الدار ليس مطلقا حصول بل المعيد بكونه في الدار المقصود
 بلا قيام اثبات التاقيام لزيد لا اثبات مغايرة لقيام فلا يكون سما

تعريف

استعمال الاداة وفضل الكلمة للدلالة على زمان وكون تلك الدلالة بالصيغة
 وفضل الاداة عدم الدلالة على الزمان بالصيغة وعدم كون المعنى
 تاما وفضل الاسم عدم الدلالة على الزمان وكون المعنى تاما وفيه استدل
 لا اعتبار بالنسبة في مفهوم الحدث وذلك لان الحدث ليس عبارة
 عن المعنى مطلقا والاك ان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية
 دالة على الحدث وليس كذلك بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل
 بانه قائم به فيكون مشتملا على النسبة الى موضوعه لا الى الفاعل العتبر
 في الكلمة الحقيقية ما صدق عليه الحدث كالضرب مثلا لا معنوه مطلقا
 استدل ان لا نقول ليس كلامنا في مدلول تلك الكلمة بل في
 تعريفها الذي ذكرناه لفظا الحدث فكأنه قيل هي اول على معنى
 منسوب الى الفاعل وعلى نسبة الى الفاعل ولا خفاء ان وصف
 ذلك المعنى بالنسوية في مفهوم لفظ الحدث استدراك حتى لا يقول
 بلفظ المعنى او الشئ او الامر نال الاستدراك بل على نسبة شئ
 ليس هو مدلولها الى موضوع ما بخلاف الكلمة الحقيقية فانها تدل
 على نسبة شئ هو مدلولها الى موضوع ما كما مر في مثال ضرب وهذا
 الذي ذكرناه من دلالتها على شئ خارج عن مدلولها الى موضوع
 هو معنى قيل من انما وصفت لتعريف الفاعل عاصفة فانها اذا كانت

لا بد من
 بيان
 معنى
 الحدث
 في
 اللغة

الحقيقة

الاول
 الحدث
 ما هو
 نال الاستدراك
 ان قالوا الكلمة الحقيقية
 ما دلست على معنى او على شئ
 او على امر

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالزمان في هذه العبارة

موضوعه لذلك التبريد بالظابق عليه فقط وكانت الصفة
خارجة عنها كالفاعل وعلى الزمان اي بل يدل على نسبة شيء وعلى زمان
تلك النسبة كان فانه لا يدل على الكون مطلقا اي على كون شيء
وجوده في نفس والا كان فعلا تاما من الكلمات المحيطة بل على كون
شيء شيا لم يذكر بعد اي لم يذكر مادام يذكر كان فلا يكون داخله
مدلوله وهذا النسب ينظم لانه الصق في احوال الالفاظ ومن اشهر
في كلامهم دون الاولين الاسم لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مجرد
الزمان بهذا الفعل بحسب المعنى وبعبارة الشفاء بهذا الاسم لفظ واحد
بتواطؤ مجردة من الزمان وليس واحد من اجزائها الا على الافراد
وقد علمت معنى التواطؤ واما معنى كونه مجردا من الزمان فتوان لا يدل على
الزمان الذي لذلك المعنى من الازمنة الثلاثة المحصلة والمناسبات لهذه
العبارة ان يتوحد من نوعا على انه صفة لفظ كما يدل عليه تفسير التوحيد
ايضا ويجوز ان يقرأ بجروا على انه صفة معنى وان يراد بلفظ مفرد مالا
يدل جوده على الانفراد فينبول المجرى والذات الطبع او الفعل ولو
اريد به المفرد المصطلح لدخل في مفهومه الوضع بلفظ شبه ما تقدم
الاستدراك في تعريف الكلمة الحقيقية والكلمة اللفظية مفرد وهذا ايضا
يقول المعنى اذ عباره هي ان الكلمة لفظية واللفظ بتواطؤ يدل على ما يدل عليه

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالزمان في هذه العبارة

عليه على زمان وليس واحد من اجزائها يدل على انوارده وهو ايد
دليل على ان الزمان على غيره وليس على هذه العبارة بعينه الزمان باطلا لانه
الثلاثة الا انه لما فسره الجواب المذكور في هذا الاسم بعدم الدلالة على ان
المعنى باحد ما علم ان المراد بالدلالة على الزمان بهذا الدلالة على ان
بواحد من تلك الثلاثة والتباين من ان المعنى بالزمان باعتبار
كونه ظرفا فلهذا قال فيه ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة وقوله
فاللفظ بحسب تفصيل لفظ الكلمة ويقاس عليه هذا الاسم فان قيل
المستقيم والمتاخر والماضى فالمستقبل اذا حلت على الزمان ذلك
على ان معان مصادره بالزمان فكيف خرج بقوله فيه ذلك المعنى
فكنا من حيث انها لا تدل على ظرفية لها بل على ما هي عليه وحيث يكون
ان الاسماء التي خرجت بهذه القيود داخلية في هذا الاسم فانه اذا لم يدل
على زمان المعنى من الازمنة الثلاثة فاما ان لا يدل على زمان اصلا كما فهم
او يدل على زمان لا يكون المعنى كالزمان واخراته او يدل على
زمان يميز زمان المعنى اذ لا يكون من الازمنة الثلاثة كالمصنوع و
العبقري ضرورة انه لم يكن نسبة لم يكن زمان نسبة لان الزمان
من حيث هو مضاف لا يتصور تحققه بدون المضاف اليه ولا شك
ان الزمان المعبر به مفهوم الكلمة مضاف الى النسبة باعتبار الظرفية

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالزمان في هذه العبارة

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالزمان في هذه العبارة

هذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان الوجودية
لا تكون في الوجود
بل في الوجودية
وهذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان الوجودية
لا تكون في الوجود
بل في الوجودية

فالكلمة الى النسبة اخرج منها الى زمانها فيجرب ايرادها في حدها
بطريق الاول وتوجهه ان يقال ابتداء فيه اشعار بان جواب
المحقق ليس كلاما على سبيل المنع الذي هو اعتبار المعنى التام وان كان
مساويا له كيف ولا يمكن ابطاله بانه يستلزم مناداة في حدها الاداة
اذ ربما يلزم ذلك الف والذنب عن تعريف الاسم وليس مع
ظاهر لان الكلمات الوجودية يخرج عن حدها الاداة بفقدانها معتبرة
وهو عدم الدلالة على الزمان قال صاحب الكشف ما ذكره الشيخ في
حد الاسم والكلمة يقتضي ان لا يكون الاداة تسمية لما بل تسمية الاسم
فاذا اريد خروجها عنها بشرط في الاسم الدلالة على معنى تام ثم قسم الكلمة
الى حقيقيه ووجودية وقال ان اشتراطها في الكلمة كون المعنى تاما
فوجب عنها الكلمات الوجودية وكانت ادوات فاللفظ المفرد
اما دل على معنى تام فان دل على زمان ايضا كان كلمة والا كان اسما
واما دل على معنى غير تام وهو الاداة فاندرجت الكلمات الوجودية
في الاداة وان لم يشترط في الكلمة ذلك فلت في التقسيم ان اللفظ
المفرد ان دل على معنى زمان فهو كلمة والا فان كان مدلوله تاما كان
اسما وان كان غير تام فهو اداة فظهر من كلامه ان اندراجها فيها انما
يلزم اذا اكتفى في الاداة بالدلالة على معنى غير تام وذلك لاكتفاءها

هذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان الوجودية
لا تكون في الوجود
بل في الوجودية

هذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان الوجودية
لا تكون في الوجود
بل في الوجودية

انما هو على تقدير اخراج الوجودية عن حد الكلمة بفقدان المعنى وعلى
تقدير عدم اوجابها عنه بان يترك ذلك القيد يحتاج في حدها الاداة الى
اعتبار عدم الدلالة على الزمان فلو قال المقصود ان اكتفى في الاداة
بدلالة على معنى غير تام دخل فيها الكلمات الوجودية لا يمكن تصحيحه
بجمل كلامه على انه اراد به ان حد الشيخ للاسم يتناول الاداة يكون
عنده قسم منه لا قسمها له كذلك يمكن تحديد الاداة اذا جعلت في حاله
بحيث يتناول الكلمات الوجودية كما هو ظاهر من عبارة الكشف
او محصلها انه يصح تقسيم اللفظ المفرد الى قسمين باعتبار الدلالة على
الزمان وعدمها فدخل الاداة في الاسم والوجودية في الكلمة والى
تلك اقسام بان يعتبر في الاسم المعنى التام فيصير الاداة قسمين ثالثا وحيث
ان اعتبر ذلك ان يكون المعنى تاما في الكلمة دخلت الوجودية في الاداة
فيقسم الى نائية وغير نائية والا كانت داخله في الكلمة باقية على
حالتها فالادوات تسبها الى الاسماء نسبة الكلمات الوجودية الى
الافعال فالتاسيس صحيح اما ان يندرج الاداة في الاسم كما ادرجت
الوجودية في الفعل فيكون القسم ثانيا او يخرج الوجودية عن الافعال
كما اخرجت الاداة عن الاسماء فيكون القسم رابعا الا انهم نظروا
الى ان الوجودية تشارك الافعال في تصاربها والدلالة على الزمان

هذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان الوجودية
لا تكون في الوجود
بل في الوجودية

فانه جوهريه الى ان الاداة لا يشارك الاسماء الا في عدم الدلالة
على الازمنة فعملوا فيها على حق فصار القسم ثلثه وربما جعلوا
مشاركة الوجودية للاداة في عدم تمام المعنى فعملوا منها كما يقتضيه
النظر الصائب فانه يقتضي ان يميز الدال على المعنى التام عما يدل
على معنى غير تام ان يميز كل واحد منهما ما يدل على الزمان عما يقابله
خصوصا اذا كان هناك باعث على اعتبار التمييز كما يستتبعه جواب
السؤال وانما قال بعض المضمرات للصفة دارا به الصريح للنص
المجودة كما ذكره او المنصوبة كضربني وضربك لان المرفوع المنفصل
قد يصح ان يجزئ عنه وبه والمنفصل يجزئ عنه كما في ضربنا وضربوا والمنفصل
المنفصل قد يقع خبرا كما في قولك كان الضارب اياك وقوله لا يصح
جوابه اريد غير البعض عن البعض معنى انهم اسندوا الالفاظ ونحو
عن احوالها فوجدوا بعضها يصح لان بصير جازيا من الاقوال التي
والتعقيدية النافعة في هذا الفن كما مر وهو الالفاظ التي دلالتها
تامة وبعضها لا يصح لذلك وهو الالفاظ التي دلالتها غير تامة
ووجدوا من القسم الاول ما من شأنه ان يكون كل واحد من جزئي
تلك الاقوال اعني المحكوم عليه والمحكوم به وهو ما يدل على زمان معناه
واليس من شأنه ذلك وهو ما يدل على زمان المعنى ووجدوا من

من القسم الثاني ما يشارك احد قسمي الاول في عدم الدلالة على الزمان
وما يشارك احد قسمي الاول في عدم الدلالة على الزمان وما يشارك الاخر
في الدلالة عليه فارادوا تمييز هذه الاقسام بهذه الصفات المتعاقبة
فخص كل قسم باسم قسمي الاول سماه الثاني كلمة والثالث اداة و
الرابع كلمة وجودية وما يوجب ما ذكرناه انما هو انه لا يلزم تطابق
الاصطلاحين عند تعابر جهتي النظرين والمراد بالمضارع غير المكمل الغائب
واذا كان او متعدها والمخاطب مطلقا ويشارك في هذا الحكم المسمى السلام
والمخاطب معن الدليل المذكور كما صرح به في الشفا وقد توش
في قوله وكل محمل للصدق والكذب مركبة يجوز ان يوضع
لفظ مفرد بازاء نسبة تامة خبرية كما يجوز وضعه لمعنى مركب
غير تام فان قولك ناد ان علي في الشفا مركب من لفظين
احدهما يدل على العدم والاخر على العلم او العالم فيكون معناه مركبا
وقد دل عليه بلفظ مفرد هو الجاهل وكذلك دوست دل على
معناه مفرد وهو صريح واذا جاز ذلك فليخرج مثله في المركبات التامة
وقد يقال بوقوعه كما في منتهات ونحو قولك لي طيب زوايا وادب
اذ لم تدع ان هناك ضمير مستتر او سبب وعليك فساد هذا
الزعم ودلالة ما على العمل المخاطب في العود المذكور نحو نضر نطاع

والا نحو ضرورة ان وتضرب من نفعه ضاير بارز عند الحاجة
والا على الفاعل لكن التاء يدل على ان ذلك الفاعل هو الخاطب
ويمكن ان يقال التاء هو الالف على الفاعل الخاطب في تلك الضاير وهو
والا على احواله وقد يفتن الشيخ الدليل الاول من دليلي الصوري
بالمضارع الغائب مطلقا اذ لا فرق بينه وبين غيره لا بتعيين
الموضوع وعدمه ولا اثر له في احتمال الصدق والكذب وعدمه كما في
قولك ضرب زيد وضرب رجل واجابك بطرق المعارضة في
القدمه اي ما يراد ان دل على ان المضارع الغائب يحمل الصدق و
الكذب فيتم النقص لكن هنا ما يدل على عدم احتماله لهما وهو انه
لا يجوز ان يكون معناه ان شيئا ما غير معين في نفعه وجوبه للصدق
اذا لو كان معناه ذلك لصدق بوجه المصدر لاي شيء كان في العالم
فيتمسح حمله على زيد فلا يصح ان يقال زيد يمشي لان ما وضع لغير معين
لا يصح اطلاقه اي حمله على يعاقبه والالزام صدق احد المتعاقبين على
الاخر وفيه نظر اذ ليس المراد بغير المعين هنا ما اعتبر فيه عدم التغير
حتى ينافي المعين بل لم يعتبر فيه التغير وعدمه اعني المطلق الذي
يصدق على المعين في الوصف ذلك وهو ان ما وضع لغير المعين لا يحتمل
على المعين ثم الدليل به وقد كانت القدمه العائله بانه يصدق بوجه

بوجود المصدر لاي شيء كان في العالم مستدركه في البيان و
يمكن دفع المنع والاستدراك ان كل فعال لو كان معناه ان شيئا ما
مطلقا وجوبه للمصدر لا يمنع حمله على زيد لان استناد المصدر الى
موضوع مطلق يوجب عدم انحصار صدقه في الموضوع المعين كزيد
مثلا لا مكان صدقه بوجه المصدر اعني اوفوا استناده الى المعين
يوجب انحصار صدقه فيه ولا شك ان الانحصار المذكور وعدمه
متساويان فكذا المذموم ما اعني الاستنادين فلا يحتمل ان واذا
لم يكن معناه ما ذكر فاذا كان معناه ان شيئا ما معينا في نفسه عند
الفاعل محمول عند السامع وجوبه للمصدر فلم يحمل الصدق والكذب
للم بصرح بذلك المحمول فتوفي نفعه لا يحتمل ما يلزم فاعله الذي
يذكر معه احدا ان مسمى لو كان دالا على ان شيئا معينا في نفسه وعند
السامع محمول عند السامع مسمى فاذا اطلق فلا بد ان يفهم هذا المعنى منه
فان قيل انهم لم يذكروا ان مسمى ال على ذلك بل قالوا معناه ذلك
وليس يلزم من كونه معناه دلالة عليه كافي احرف فانه لا يدل على
ولا يفهم منه ما لم يذكر متعلقه فقلت اللفظ اذا كان موضوعا للمعنى
وجب ان يدل عليه بنفسه الا اذا كان معناه بحيث لا يمكن تعمله الا بغيره
كعنى احرف فانه نسبة مخصوصة لمحوطة من حيث انه لا ملاحظة لغيرها

مرة ثلث هذه حالها فلا يفهم الا اذا ذكر طرفا كافيا فذلك سر
 من البصرة وما ذكر من معنى بشي فهو مستقل بالمفوضية فوجب ان يفهم
 منه لوجوه القضي وانما اللامع واسم ان ظاهر القول يدل على
ان الموضوع باعتبار هذا المضمون الكلي وهو انه معين في نفسه وعند الناظر
محمول عند السامع داخل في مدلول بشي وقد جرى الحكم عليه بالشئ فتجده
 عليه الاشكال المذكورة ولكن ان نقول التعيين المعبر في موضوعه
 ليس هو الشخص فقط واللام يخرج استناده حقيقته الى غير الشخصيات
 بل هو عام منه فان المعنى العام من حيث هو متعين في نفسه ممتاز
 عن سائر المعاني فان كان باعتبار مصادق هو عليه من الافراد غير
 متعين كما صرح به في الشفاء في هذا العام وح يقول لا يمكن حمل القول
 على ظاهرة اذ لو حمل داخل في موضوعه باعتبار ذلك المضمون الكلي
 لكان معلوما للسامع عند اطلاقه من حيث انه متعين في ذلك الاعتبار
 وان لم يتعين بحسب شخصه كما قد يكون تعيينه عند الناظر كذلك فلا
 يصح ان يقال انه محمول للسامع فوجب تأويله بان معناه استناد
 المصدر الى موضوع معين في نفسه وان النسبة حال الاطلاق متوجهة
 اليه لكن ذلك الموضوع ليس اخلا في مفهومه الا انه لم يصح بذلك
 بل يفهم طرقة وهو جمل السامع معاه فينفع الاشكال الاول لان النوع

الموضوع اذا كان خارجا عنه لم يحصل الحكم في موضوعه فلا يحتمل
 الصدق والكذب لانه من خواص الحكم وكذا الاشكال الثاني لان
 الحكم عليه داخل في صون النقص معين باعتبار مفهوم كلي وقد
 توجهت النسبة اليه وانفرد الحكم عليه وكذا الثالث لان المراد
 بحسب مفهومه لا يحتملها وذكر جمل السامع لما بيناه لاعداء احتمالاتها
 عنده وهو ان قولنا بشي لا يحتمل دلالة على موضوع غير معين فلا
 يحتمل ان يكون معينا في نفسه او غير معين بحيث يكون في قول
 قولنا بشي امشي اي لا شك في انه اذا اطلق بشي يفهم منه موضوع
 غير معين اي موضوع مطلق غير مقيد بشي من التعيينات الشخصية
 وغيره ولو بالذلة الا ان امة فلا يحتمل ان يكون هذا المطلق من
 حيث هو مطلق موضوع بشي بحسب وضعه اعني بتوجهه اليه النسبة
 الداخلة فيه وانما ان لا يكون كذلك بل يكون هو من حيث انه مقيد
 بشي من تلك التعيينات موضوعه حتى يكون نسبه متوجهة الى
 ذلك المعين والاول باطل لانه لا يكون موضوعه الذي توجه اليه
 نسبه فهو عند اطلاقه قد يكون بنسبة النسبة ويعقد الحكم و
 يصير مفهومه في قول قولنا بشي امشي ويلزم ما ذكره من الجاهلين فتعين
 الثاني وهو ان ما توجه اليه نسبه معين مقيد بوجه من الوجوه ولا يثبت

في انه غير مفهوم من اللفظ فلا يكون مفهومه مستملا على ارتباط النسبة
 به وانما هو الحكم عليه فلا يجعل الصدق والكذب بل يكون مفهومه
 مفهوم الكلمة نحو شي مثلا في ان النسبة المتوجهة الى معين داخله
 فيها بخلاف ذلك العين فاما لم يذكر هو لم ينعقد الحكم عليه لا يقال للفقير
 العشرة الموضوع اع من ان يكون شخصا او غيره كما صرح به في الشفاء
 بقوله حتى ان كان ذلك الضم معنى عاما او شخصا او كيف كان جاز فان
 المعنى العام وان كان لا ينعين في جزئياته فانه معين في نفسه من
 جملة الامور وعلى هذا اطلاق معنى مفهوم موضوع ما كما عرفت فتم
 به ومفهوم الموضوع اعم معين في نفسه فيكون موضوع معنى موضوعا
 من حيث انه معين بحسب هذا المفهوم الكلي وان لم ينعين بحسب جزئياته
 فينعقد الحكم ويظهر الاحتمال اما انقول المفهوم عند اطلاق معنى هو صدق
 عليه الموضوع لا من حيث انه مفيد مفهومه ولا معنى او من المفردات كما
 نهناك عليه ومن ثم جاز ان يعبر عنه ساير المفردات العامة كما يقال شي
 مايشي او موضوع مايشي فلا يكون موضوعه من حيث انه موضوع مفهومه
 قطعا ومن البين انه ليس كذلك الى ليس قول القائل شي صادق ثابت
 المشي لشي ما في وقت من الاوقات للقبلة او الى لية وكذا بالطلب
 المشي عن جميع الاشياء في تلك الاوقات فاذا لان هذا التركيب

116
 ابي قولنا شي مايشي ليس نقيضا حتى يكون في وقت المفرد ويصح
 جملة على زيد وذلك ان الشيء من العالم الموصوف مايشي اذا دل
 عليه بمفرد كان اسما لا كلمة بل هو تركيب خبري يمكن ان يدخل عليه
 ان ويحال ان شيئا مايشي فيمتنع جملة على زيد لخلو الجملة عما يعود
 اليه كما في قولك زيد عمر ويشي وكذا عند القائل اي الموضوع معين
 عن ايضا لان الكلام فيما اذا قال القائل شي قاصدا للمعناه فلا
 بد من ان يقصد استناد المشي الى معين عن بوجه جزئي او كلي و
 لا يجتمع في ذلك بل يزمح احتمال الصدق والكذب عند القائل
 لا تحققة من ان الموضوع المعين ليس داخل في مفهوم بشي فلا
 يكون في نفسه محتملا لانه ذلك المعنى الذي عند القائل احتمل الا انه
 ليس مستملا من اللفظ ومدلوله وهو امر لا يد على مفهوم الكلمة فانها
 لا تدل على تعيين الموضوع بل يقول لا شك ان الكلمة موضوعه للنسبة
 فاما ان يكون موضوعه للنسبة الى شيء معين او الى شيء عام فلهذا
 لا سبيل الى الثبات والا كانت الكلمة حيثما استعملت محاذرا او
 لا يستعمل الا في النسبة الى موضوع معين بنوع معين وايضا لو كان
 معناه شي ما له حدث لاحتمال الصدق والكذب في حقه ولا يمنع حملها
 على شيء معين كما مر في كلام الشيخ فنعين انها موضوعه للنسبة الى معين

لكن ذلك المعنى لا يتوهم منها لان الفعل وحده لا يتوهم منه فاعله فلا يتوهم
 حمله على الذي هو النسبة الى المعنى كما في لفظ من اذا لم يكن معناه
 ضمنية لم يتوهم منها مدلولها الذي هو الابداء الخاص فكما وجبت الحروف
 ذكر متعلقها يتوهم معانيها التي هي نسبة مخصوصة من حيث انها اداة
 فها بين المعاني التي ارجع عنها كذلك يجب ذكر الناحية التي يتوهم من الافعال
 النسب المتغيرة في مودها ما بين حدث داخل فيها وموضوع خارج
 عنها كما في الافعال الثابتة وما بين امرين خارجين عنهما كما في الاعمال
 ان قصه لا يمكن تطبيق كلامه على كلامه بان يجعل قوله وامتنع حمله على زيد
 ويلتزمنا وكان المقام انما استعمل الفاء افتداء بالشيء حيث قال في
 لا يصح حمله على زيد الا انه لم يصح جميع مخرجات الدليل الاول اوه كلامه
 انما دليل واحد بخلاف الشيخ فانه صرح بها فلا يهاجم في كلامه وانما
 بعلاها وان عرفت ان ما بعلاها من ان معناه ان شيئا معينا في نفسه
 وعند القائل محمول على السامع وجعله المصدر ليس على ما ينبغي فان ظاهره
 يدل على ان الموضوع المتعين باعتبار المذكور داخل في موضوعه وقد جرى عليه
 الحكم بثبوت المصدر له وهو مناط الاشكالات السابقة وكلام الشيخ
 يرى عنده ذلك وقد اوضحنا لك تأويل المنقول وان دفاع الاشكالات
 عنه بالامر زيد عليه والاعلى الدليل الثاني اى اما اعتراض الشيخ على الدليل

١١٢
 الدليل الثاني هو عطف على قوله في صدر هذا المبحث الاعلى الاول وليس كذلك
 اى ليس الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى وذلك لان المركب من
 جميع ساكنة مبتدأ بها ثم شين ثم باء اما ان لا يكون لفظا بنفسه ان كان
 صاعدا يقال من ان الساكن لا يمكن الابداء به وانما ان يكون لفظا لان كان
 الابداء بالسكن في لغات كثيرة لكن لا يكون الاعلى معنى اذ ليس
 موضوعا في لغة العرب ايضا من البين ان الباقي من اللفظ يدل
 على الباقي من المعنى فان احدثت ونسبته في زمان مخصوص معنويان
 من امشي وليس التمرة والى عليها فمعين فمعنا من باقى اللفظ و
 دلالة باؤاوه حال التركيب كانه في كون اللفظ مركبا فلا يضر في ذلك
 عدم دلالة حالة التحليل لواز ان يحتمل تعلق الوضع به وهو لا ينفك
 من الزايد الدالة على الناحية ويعتبرون السامع المحمل للصديق و
 الكذب او يجهلون من امشي مثلا معنى قولك انا امشي سهوا انكراد ذكر النكاح
 وانت جدير بضعفه فاما طعنك من ان عشي لا يدل على موضوع اصلا
 اذ لو دل عليه فاما على معين وهو باطل واما على مطلق فيلزم المحال لان
 المذكور ان بل مدلوله لا يزيد على مدلول الكلمة بخلاف ما يدعى اللفظ المتعارف
 واورد الشيخ ايضا على نفسه الماضي العائى مطلقا والاسم المشتق كائى
 الفاعل والمفعول والاشكال في دلالة الاسماء المشتقة على موضوع غير معين

مشتركة كان بين اثنين فاذ اريد الاخبار عن معناها بالاضمار
 الاخبار عنه وجب ان يجزئ لفظ او جمع غير مجزئ عن واحد من
 الوجهين بانه يتبع ان يجزئ مع الوجه ثالثا لانه قد في ذلك وانما
 يلزم لو كان المجزئ المناسب لظاهر التورية السابق ان يقال وانما يلزم
 التناقض ان لو لم يصدق قولنا الفعل مجزئ عن معناه معبر عنه بجزء لفظ
 وانما كان ذلك الكلام من قبل الامام خارجا عن قانون التوحيد لانه
 وقع للابن الاخص على تقديره الزام لا يستدرك على تقدير
 آخر وليس شئ مما يوجب من العمل على ان ما ذكره لا يقال
 السد بديل على منع التناقض لانه اذا كان مفهوم الكلام
 الاخبار عن المعنى بانه لا يجزئ عن معناه وايضا لم يلزم تناقض كما لا يلزم
 اذا اخبر عن اللفظ بانه لا يجزئ عن معناه وايضا هو مستفاد وهو ظريف
 السابق دون العمل لان مرجع اللفظ والادب قولنا الفعل لا يجزئ
 ان معنى الفعل لا يجزئ معبر عنه بجزء لفظ ولا تناقض لان المجزئ هنا معنى
 الفعل لكن معبر عنه بلفظ الاسم اعني لفظ المعنى مقدر اضافة الى الفعل
 لم يتوهم اتجاه ذلك السؤال اصلا بغيرها على بل المعانيه وهي ان الاخبار
 عن اللفظ يفسر كالاخبار عن المعنى ثلاث اقسام وتلك هي الصحى الاخبار فانه
 اذا جاز الاخبار عن لفظ الفعل بجزء لفظ كان جوازا اذا عبر عنه بلفظ الاسم

بغيره

مجرد لفظ كانه نظر الى معناه
 وذكر المواد وسواها من معانيها
 لا يجزئ عنه

بطريق الاولى والاضمار خلفه ان معنى الضمير هل هو واحد بالشخص او لا
 فذهب بعضهم الى ان معناه كل كونه متوقفا على كثيرين ومنه قال الشافعي
 وهو قد ادى قدوة الضمير عن هذا القسم اول الحكيمه لكنه ضرب عليه العلم وقال
 انما يكون كلاما لو كان متوقفا على كثيرين معنى واحد وليس كذلك فالك اذا
 قلت جئت زيد وهو راكب فلفظه هو بيان عن خصوصية زيد وهو واحد
 شخصي وكذلك اذا قلت ضرب عمرو وهو قيام كانت بيان عن خصوصية
 عمرو ولا يقال فعلى هذا كان الضمير مشتركا بين معان غير محصورة وهو باطل
 اتفاقا وكيف لا ولا يمكن ان يتصور واضح اللفظ الا كما كل واحد
 من الخصوصيات التي يطلق عليها اللفظ هو لا انما يقول انما يلزم الاشتراك
 اذا كانت لفظ هو مثلا موضوعه لتلك الخصوصيات بوضع متوقفا
 وبين مجموع بل عن موضوعها بوضع واحد وتلك هي الواضحة اذا افترق
 معنى كل واحد ولا حاطة بمعنى ختيارة وعين بل للاحاطة الاجمالية لفظا واحدا
 لكل واحد من تلك الخصوصيات كان هناك وضع واحد عام لهما ان متحدة
 فبما بين هذا الوضع ذلك اللفظ على كل واحد من افراد ذلك الاسم الكلي حقيقة
 ولا يطلق كذلك على ذلك الكلي اذ لم يوضع له كما اذا قلنا لفظ ان موضوعه
 لكل متك واحد ولفظ انت لكل مخاطب هو ذكر ولفظه هو لكل مخاطب
 مفرد ذكر يكون كل واحد من هذه الالفاظ موضوعا بوضع واحد لفظا

شخصية متعددة فلا يكون كلياً ولا مشتركاً بل يكون الوضع ههنا عاناً و
 الموضوع لا خاصاً ومن هذا القبيل اعني الموضوع بالوضع العام اسموا الاشياء
 فان لفظ هذا موضوعه لكل مثاليه مؤلفه وذكر ومنه الحروف ايضا فان
 لفظ من مثاليه وضع وضع لكل ابتداء فكل موضع واحد وكذلك الاعمال
 بالنظر الى النسب المحصورة الداخلة في مذهبها ومن لم يعرف الوضع العام
 يعني خاص وقع في حيزه يعني وقال ان الضامير واسماء الاشياء موضوعه
 لعان كلية الا ان الواضع شرط ان لا يستعمل الا في جريئات تلك
 الكلمات وقال الحروف ان لفظ من موضوعه معنى ابتداء الا ان
 الواضع شرط في دلالة عليه ذكر متعلقها ولم يشترط ذلك لفظ ابتداء
 فكل بالاعتبار والاستبصار فان قلت ما ذكرته من كون معنى المخبر
 واحداً لا يشخص في خبر كالمحك والمخاطب لا يتعال انا وانت ويرادة
 منك او مخاطب مطلق وعموم الخطاب عيان عن ارادة كل شخص فن يصلح
 مخاطب لاي ارادة منهم كل مثال لهم فلا يخلع في الشخصية واما ضمير الغائب
 فقد يجعل الالهي ايضا لفظ هذا قد يربط الى الجنس كانه قوله عزم انكم
 تحبون هذا القول قلت الظاهر ان كل موضوعه للجريئات المندرجة تحت
 قول كل غائب مؤلفه ذكر سواء كان جريئات حقيقة او اضافية والاشياء
 الجنس منية على جعله بمنزلة الجريئات المحسوس المشابهة وقد يعتبر عموم الوضع في

هذا هو الموضوع بالوضع
 هذا هو الموضوع بالوضع
 هذا هو الموضوع بالوضع

فلس

في جانب اللفظ ويسمى وصفاً نوعياً كما مر على ارادة الموضوع اولاً وبأنه
 الموضوع سواء كانت مرتبطة في النفس الناطقة او في الالها وذلك
 ان تلك الالها والكلية ايضا يرتسم في القوة العاقلة والابواب جقيقة
 فان كانت محسوسة في مذكره بلو المشترك ومخوفة في الخيال وان
 كانت متعلقة بالمحسوسات فادراكها بالهم وحفظها بخرايه وان لم يكن
 محسوسة ولا متعلقة بها في مرتبة ايضا في العاقلة وميانه ان الامكان
 مثلاً محمول صرف جريئاته لا بد ان يكون في العقل حتى اذا لم يكن
 زيد مثلاً واشترنا اليه اشياء عقلية مدونة الامكان كان جريئاته حقيقة
 ومحمولة صرفاً لا مدركاً بالالات المحسوسة بالاشياء الجريئات المحسوسة
 ومتعلقاتها بل تقول نحن اعم بالضرورة انما نذكر الاشياء ليست حجة
 اصلاً كالامور العامة في جريئاتها لا نذكر الا بالفضل فاقبل من ان الصور
 العقلية كلية ليس معناه الا الصور المنعرجة من جريئاتها كاحكام العقل
 كلية لا تمنع حصول صوراً جريئاته في العاقلة اذ يلزم منه انفسها جليلاً
 حصول صوراً جريئاته الجردة كما ذكرنا وكخصيصات المبادئ العامة
 فاطمنا اذا اردت ان يرتسم في النفس الناطقة لاني قواماً للدركة او
 الحافظة لانه يشكك الباطن انه من المشترك او من المتوالي ومن ثم نفاه
 بعضهم حيث قال ان كان التعاقب واحداً في مفهوم اللفظ كان مشتركاً و

القوة

هذا هو الموضوع بالوضع
 هذا هو الموضوع بالوضع
 هذا هو الموضوع بالوضع

وان كان خارجا عنه كان مفهوم اللفظ وهو المعنى حاصل في الكل على
 السواء او لا اعتبار بذلك الخارج فيكون متواطفا واجيب بان التفاوت
 خارج عن مفهوم الآلة داخل في وقوعه على افرادة وحصوله فيها فاعبر
 قسما على صحت مفاظ الآلة في نفس هذا التفاوت وحصول الوجه في الواجب
قبل حصوله في الممكن فلهذا بالذات لا مبرر للمعاداة ولا عبرة بالتقدم الزمان
 كما في افراد الآلة ان يرجع الى اجزاء الزمان لا الى حصول نفس الآلة
 في افرادها والوجه الواجب لم لا يمتنع ذاته وان ثبت استحالة
 زواله نظرا الى ذاته واقوى لكثرة اثنان فالوجه معقول عليه وعلى الممكن
 بالتشكيل من مدين الوجهين وقد جعل الاقوى راجعا الى الاعم الاثبت
 ويجعل كثره الاثار وكما لها دليل على الشئ كافي بياض النجم فان تفرقة
 للشمس كثره واكثر فيكون الوجه مشككا بالوجه الثلثة معا والوجه الاجرام
 الكليات كحادثة في عالمنا هذا اثبت واقوى منه في الحركة الفلكية
 عليها معقولا بالذات ومثال المرئى صغر على فانه منقول عن النهر الصغير
 بلامناسبة المراتب احتمال الصدق والكذب بمفهومه فاذا جرد النظر
 عن وقوع دلالة الكلام في نفس الامر والوقوع عن خصوصية التكلم بل
 عن خصوصية مفهوم الآلة ونظر الى محصلة ما يثبت فان كان محتملا لكل واحد
 منهما بدلا عن الآخر فهو اجبر فلا يضره تعين احدهما بحسب الوقوع ولا يجب حال

في وجهه
 في وجهه
 في وجهه
 في وجهه

والا وهو
 والاضيق

الاولى

حال التكلم ولا بسبب خصوصية مفهومه كما في قولنا اجتماع النقيضين
 او باطل وما قوله الاول بالاولى واجبا معه والفاصلة فيجبه عليه انه لا
 لاحتمال بل الواجب ان يقال فان صدق او كذب يسمى خبرا ومناع
 معرفة الصدق والكذب دون الخبر مجموع اذ يصح ان يقال الصدق
 مطابق للكلام للواقع والكذب عدم مطابقه اذا كان من حيث اللفظ
 وتوضيح الجواب الثاني ان الصدق والكذب من الاعراض الذاتية
 الاولى للخبر فيوقوف معرفتهما على معرفة سواء احاطا الى تعريفه
 وانما ذكرنا في معرفة الذي هو تعريفه لاسم وتعيين احصاءه وذلك لان
 ما يثبت اجبره نفسها واحدة عند العقل كسائر التركيبات الساتمة
 الآلة اذا اطلق لفظ الخبر لم يعلم ان المراد به اى تركيب من تلك
 التركيبات المعلومة فيحتاج في تعيين دلالة الى ذكرها ليتمتعها اشتباه
 به فعرفة ما يثبت اجبر من حيث انها دلالة لفظ يتوقف عليها و
 معرفتهما يتوقف على ما يثبت من حيث هي واللام منه ان يتوقف
 معرفة ما يثبت اجبر بالاعتبار الاول على معرفتهما بالاعتبار الثاني
 فلا فرق ونظيره ان يقع اشتباه في معنى اجبر ان مثلا فيقال
 نعتي به ما يقع في تعريف الانسان موقع اجبر ونوع كلام الامام ان يعرف
 اجبر ليس حقيقة الصدق والكذب المتوقف على معرفة بل بما هو العادة

لواقع

من الناس تعالى ثمين اللطيف فيه والاولى ان يقال التفسير الاول
 لا ينفرد بالاختصاص عن تلك الاخبار ولا اخترازا عما لا يكون خيرا ويدر
 على الفعل بواسطة القى فانه يدل على طلب المسمى مطلقا او بواسطة الترج
 اذا كان متعلقا بمعرب فيه وكذا الحال في النداء فان طلب الاقبال
 لانهم ليعناه كدوم طلب الاعلام ليعنى الاستفهام ومنهم من عد التمنى والنداء
 والاستفهام من اقسام الطلب كالامر والنهي وقد يقيم المركب العام الى الجبر
 والانشاء المتناول للطلب والتبيين والمركب التقيدي اما من اسمين
 اضيف اولهما الى الثاني او وصف به او من اسم مقدم وفعل متاخر
 وقع صفة له او صلة اذ لو تقدم الفعل او تاخر ولم يكن صفة ولا صلة
 كان المركب منهما كلاما وانما قال لان القيد موصوف اما لانه للشهور
 المنفع به في الكسفات التصورات واما نظر الى ان علام ربي بمعنى غلام
 لمزيد على الوصفية ولا يخلص عنه الا بخصيص الدعوى بالقول الجازم الى
 الذي لا يتعلق فيه وهو المحلى وسبق اطلاق القول الجازم على ما يتناول
 المحلى والشرطي معا ولما كان الفعل المنذر في النداء وهو او دعواتا لا
 اخبارا لم يحل الصدق والكذب ولم يصح لان الخطاب به غير المسمى فان
 انشء الدعاء انما يحصل اذا خاطب به المسمى لا غير مباحث الكاوي
 وليس محسنى في هذا الكتاب ولا في كتاب من كتب هذا الفن مذكور اذ لم يرد

ان ذكر الجري منها موطوفا على الكلى الذي اضيف اليه المباحث غير مستحسن
 اذ ليس بمباحث في شئ من كتب هذا الفن الا انهم تعرضوا لتعريف بناء
 على ان مفهومه ملكة ومفهوم الكلى عدم يتوقف تصور على تصور فان قيل
 اليس قد بين في هذا الفصل ان الجري يقال بالاشارة على معينين و
 ان النسبة بينهما بالعموم مطلقا وان احدهما مبين للكلى والاخر عام من
 وجه وكل ذلك بحث عن الجري فليت ابايان مفهومه من قبل التصور
 وذلك ليس محسنا لانه في الاصطلاح عبارة عن حمل الشئ على آخر والبيان
 النسبة فتمتع التعريف لان ايضاح المفردات المتعددة يزود بمعرفة
 نسب بعضها الى بعض ولهذا قال الحق الفصل الاول في اقسامه واحكامه
 فخص الاحكام والاقسام بالكلى وقد وجد في بعض النسخ بمكان في اقسامها
 واحكامها لانه لا يعول عليه او يقول هو بحث غير مقصود بالذات الا بالنظر
 الى الكلى فليس للجري مباحث مقصورة بالذات في وقتنا هذا لانه لا يقع
 في الاتصال لان التصورات ولا في التصديق فذلك كان لصاحبه عن
 النظر في مباحث الجري غنى ولا شك ان يعنون الفصل باليسر مقصودا
 بالذات مستكرا جدا قال الشيخ في الشفاء انا لا اشغل بالنظر في احوالها
 اي لا اشغل في العلم الحقيقية بالنظر في احوالها من حيث خصوصياتها
 لانها غير متساوية فلا يمكن حصرها وضبطها وايضا احوالها لا يثبت على

نص الذي لا يشهد بشيئا الا بالامان كالنطق

وثيرة واحدة بل تتغير فتعذر معرفتها على وجه يطابق الواقع وايضا ليس
 عليها بها من حيث هي حرية بعيدا كالاكليماء وهو يتسم النفس الناطقة
 بالتصورات الكاملة والقصديات الحقيقية وذلك لان صور الجزيئات
 انما ترسم في آلتها لا فيها فاقطعت الآلات نال عنها الاركانات
 المتعلقة بخصوصيات الجزيئات او متعلقا اي ليس عليها بها من تلك
 الجسيمات متعلقا الى غاية حكمته وهي السعادة الكبرى الابدية انما جازها
 ذاتها متصفة بكما لارتها التي افضلها واعلاها وارسم فيها صور حياتها
 الموجودات في احوالها حتى صارت بذلك المارسم كلها الوجهة كلية
 فان قلت ليس بحث في الحقيقة عن الافلاك المخصوصة وفي الآتي عن
 ذات الواجبة وعن العقول الفعالة وذلك بحث عن احوال الجزيئات
 الحقيقية قلت ما ذكرته بحث عن الكليات المخمرة في اشخاص معينة
 الا يرى ان تلك الكليات انما هي متعلقة بعناصرها الكلية بعيدا
 بعض حتى صارت مخمرة في واحد بالتحقق مع بقا ذلك المبدأ ككاتب
 تصور ولو وضع موضعه جرم آخر فوافقه في وصفه ونقده وسائر احواله
 وان خالفه في ما بينه لكانت لمباحث المذكورة في الفلك النائم منطبقه
 عليه تلك اياه وقس على ذلك اعداء لا يعال عدم ثبات الاحوال وزوال
 الصور العلمية عند القوة العاقلة انما يجري ان في الجزيئات اجمالية واما الجزيئات

تعلقها

اعرف

انما هي
 من
 صور
 الجزيئات

من
 صور
 الجزيئات

الموجودات عن المادة ذاتها وفلا يعبر فيها وقدم ان صورها ترسم
 في القوة الناطقة فلا نزول عنها بمذاق الآلهة لا انما نقول ما ذكرتم وان
 كان حق الآلهة لا طريق لنا الى احوال خصوصياتها الا بالهذبات كلية
 فلا يتصور البحث عنها من حيث انما متشخصة بشخصات معينة ولما كان
 المنطوق باحاطة العلم الكاسية والكتيب كما هو ولم يكن العلم بالجزيئات
 كاسيا ولا مكتسبا بل كان طريقا خصوصياتها كس الظاهرة والباطنة
 لم يكن يخضع متعلق به وان فرض ثبات الجزيئات في ثبات احوالها وكون
 العلم بها بعيدا ومبغضا بل الذي يهيم النظر في الكليات في المقصد الاعلى
 في مباحث التصورات احوال الموقوفات في معرفة مباحث الكليات
 المتقدم وهو حاصل العقل اني من شأنه ان يحصل فيه سواد حاصل لتغير
 اولا وقدم ان اتصال العلوم الى الجزيئات انما هو في الاذمان وان
 مباحث في تلك الاتصال متعلقة بعوارضها الدائمة فلذلك اعتبر في تقسيم
 المتقدم ما هو منها يقبل ان منع نفس تصور اي ان منع هو من حيث
 انه متصور من نوع الشبهة فيه باجملي على كثيرين ايجابا ونحوه وان
 لم يمنع فهو الكلي فاما في هذا المنع بنفسه المتصور يخرج بعض اقسام الكلي عن تعريف
 الجزيئي اذ لو قيل الجزيئي هو ما منع منه الشبهة تبادر منه الامتناع بحسب
 نفس فينبغي فيه مفهوم الواجب الوجه والكليات الغرضية فوجبت

تقتضي المنع بالصور وريد لفظ النفس بناء على انه يمكن ان يفهم من مستنفا
الامتناع الى التصور ان له موطا فيه اما بالاستقلال او بالانضمام
او اليه فيدخل فيه مفهوم الواجب الوجه فان العقل اذا تصور ذلك
مع برهان التوحيد امتنع من الشك فيه ولا شبهة في توقف هذا المنع
على تصور فله موطا فيه قطعاً وسبباً بتلك الحق الزيادة فابن ابي
والمراد بالتعجب ان يميز بعضها عن بعض مع اتصال الكل باصل واحد
كاعضان الشجر وبما يرى ان يتفرق ابعاضها بالحكمة وانما اعتبر المطابقة
الحق في العقل لكثير من دون المطابقة مطلقاً لان الصور العقلية لظلال
للأمر الخارجية بعض الارتباط بخلاف الصور الخارجية فانها متصلة
في الوجه ليست ظلالاً بل هي نفس الصورة الحاصلة من يد في ذهن
واحد من الطائفة الذين تصوروه مطابقة لما في الصور الحاصلة اذ
غير ضروري ان الأشياء المطابقة لشي واحد مطابقة فيكون ان يكون
تلك الصور كلمة اجب بان الكلمة مطابقة الصور العقلية لكثير من
من الأمور الخارجية معروضة او محقة ويقتضي لظلالاً متعاضدة بالكلمات
التي لا توجد فرداً الا في الذين كونهم العلم والصورة العقلية مثلاً
فالقول بان بيان هي مطابقة الى اصل في العقل لكثير من موطا لها ومن
لا يتباطى بها فان الصور الادراكية يكون اظلالاً اما للامور الخارجية او

بها

كذلك
فانها
مطابقة للصورة
الخارجية

او لصور اوى ذهنية ومن بين ان الصور الحاصلة في اذهان تلك الطائفة
ليس بعضها واما بعضها بل كلها اظلالاً للامر واحد خارجي هو زيد قال
الشاعر في رسالة تحقيق الكلمات معنى مطابقة الصورة الذهنية
مناسبة خصوصية لا يكون لساير الصور العقلية فانك اذا اعتقلت
زيداً مثلاً حصل في عقلك اثر ليس في ذلك الاثر هو عينه الاثر الذي
يحصل فيه اذا اعتقلت زيدا معينا ومعنى المطابقة لكثير من انه يحصل
من عقل كل واحد منها اثر متجرد فانا اذا راينا زيدا وجدناه عن
مشخصاته حصل منه في اذهاننا الصور الانسانية المبرزة عن
الواجب فاذا راينا بعد ذلك خالداً وجدناه ايضا لم يحصل منه صورة
اوى في العقل ولو انعكس الامر في الرؤية كان حصول تلك الصورة
من خالداً دون زيد واستوضح ما اشرنا اليه من خواص متشعبة انما شا
تاما واحدا فانك اذا ضربت واحداً منها على الشئ انتقش في ذلك النقش
ولا يتقش بعد ذلك في نفس آخر اذا ضربت عليه احوال الآخرة ولو
سبق ضربها لما في كان اصل من هذا ايضا ذلك النفس بعينه فليس
الى تلك احوال نسبة الكل الى جزيئاته ثم قال فان قلت الصور
العقلية تنقسم في نفس شخصية ومنشخصة بنحوصات ذهنية
فكيف يكون كلمة فلت الصورة العقلية اعتباراً بان احدها محجب ذاتها

في نفس
الامر
الاول

هذا الاعتبار يخرج
والثاني صح

ولا شك ان هذا باعتبار انما صورته ومثال التماثل في كليتها وفي نظره
واضح في اجواب ان الصورة يطلق على معينين الاول كيفية يحصل في
الذهن هي آلة ومرة له هذه هي الصورة والثاني هو المعلوم المتميز
بواسطة تلك الصورة في الذهن لا شك ان الصورة بالمعنى الاول هي
صورة شخصية في نفس شخصية والكلمة ليست عارضة لها بل الصورة
بالمعنى الثاني فان الكلمة ليست تعرض لصورة الحيوان التي هي عرض
حالة العقل بل للحيوان المتميز عند العقل تلك الصورة وكان الصورة
احالة في العقل مطابقة للمور كثيرة كما ذكرتم كذلك الماهية المتميزة بها
مطابقة لتلك الامور ومن لوازم هذه المطابقة ان الصورة اذا وجدت
في الخارج وتضمنت شخص فله من افرادها كانت عينة واذا وجد
فرد منها في الذهن وتجردت عن شخصية كانت عين الصورة اعني
الماهية وليس هذا اللازم ثابتا للصورة احيالة العقل العارضة لاهتها
موجودة في الخارج وعرض شخصي ان يكون عين الافراد الجوهرية ولا
شك ان اختلاف اللوانم يدل على اختلاف المراتب والعنبران
المذكوران للصورة مختلفان بالماهية هذا ماله وهو ان الرسم في
العقل من الاشياء ليس بامياتها بل صورها واشباحها التي لفظة في
الحقيقة فامياتها كاذب البسج وليس بشي اذ يلزم ان لا يكون

هذا الاعتبار يخرج
والثاني صح

بجانبه لا خلاف

للشياء وجه ذهني الابدائي بل مجازي هو ان التماثل قد قام
بالذهن صورته عرض موجود في الخارج ولها نسبة مخصوصة الى ماهية
النار بما صارت تلك الصورة سببا لاكتشاف ماهية النار في العقل
والدلائل المذكورة على الوجه الذي اذا عت ذلك على ان الثابت
في الذهن اميات الاشياء موجودة بوجه ظلي غير اصيل كاذب
البلد المحققون وت يقال في جواب ذلك السؤال الصورة الحاصلة في
العقل اذا اخذت مودة عن الشخصات العارضة بسبب طولها في
نفس شخصية كانت مطابقة لكثيرين بحيث لو وجدت في الخارج كانت
عين الافراد واذا حصلت الافراد في الذهن كانت عينها على الوجه
الذي صورناه واما القول بان الصورة الحيوانية عرض فباطل لان تلك
الصورة ماهية الحيوان فاذا وجدت في الخارج كانت قائمة بذاتها
ولامعنى للجبر الا ذلك ولا ينافيه فيما مبني في وجوه اخرى بحيث
لازم ان الصورة العقلية كلية فذا اتفق المحققون على ان المدرك
للكنيات والحيوانات هو النفس الناطقة وان نسبة الادراك الى
قواها كنسبة القطع الى السكين واختلفوا في ان صور الحيوانات
اجسامية منقسم فيها او في لاهتها فذهب جماعة الى الثاني بناء على ان
الصورة الشخصية اجسامية منقسمة فلما رسمت في الناطقة لا تقسمت

مطلب اتفق المحققون
على ان المدرك للكنيات والحيوانات
هو النفس الناطقة

بانقضاءها وعلى هذا فاجواب ذكره ثانيا وهو ان الصور عندنا جنان
 عن حصول الصور عند العقل وكذلك المفهوم ما حصل عنده لا ما حصل
 فيه وذهب آخرون الى ان الصور كلها مرتبطة فيها لانها هي الحركة
 لا شيئا الا ان ادراكها للجزئيات الجسمانية بل بسيطة لا بدلتها وذلك
 لا يتناقض ارسام الصور فيها غاية ما في الباب انها عالم نفع البصر لم تدرك
 الجزئيات البصرية ولم يرسم فيها صورته واذا فتحت ارسمت فيها صورته
 وادركته قبل وهذا هو المحقق لنا اذا ادركنا شيئا بالبصر مثلا وراجعنا
 الى عقولنا وجدنا انه قد حصل لانفسنا حالة هي كيفية ادراكية بواسطتها
 يتماز ذلك الشيء المرئي عندنا وهذا هو جواب الاول فاختلاف الجزئين
 مبني على اختلاف المذهبين فربما يستدل الى اوجهم بهذا مستبعدا
 لان مرجع المنع وانعاده المذكورين في تعريف الكل والجزئ الى امتناع
 فرض اشتراكه وعدم امتناعه كما ستحققه فلا التباس في ان المكان
 الفرضي جامع امتناع الموضع كما جامع امكانه وايضا الصور الذهنية
 مخالفة في اكثر الاحكام للامور الخارجية للتحالف المادية وعلى تقدير
 توافقها فيها كيف يتصور اختلافها في عدم الامتناع الذي هو الامكان
 فانه من لوازم الماهيات فالاول لاقتضار على ذكرناه اولا وعلى الترتيب
 الابيضاح والمراد بقوله الامكان العام هو الامكان بالامكان العام بقرينة

كأمره

قد مر في كتابنا في بيان
 ان الصور عندنا جنان عن
 حصول الصور عند العقل
 وكذلك المفهوم ما حصل
 عنده لا ما حصل فيه

تبيين

قد مر في كتابنا في بيان
 ان الصور عندنا جنان عن
 حصول الصور عند العقل
 وكذلك المفهوم ما حصل
 عنده لا ما حصل فيه

بقوله والاشياء الاخرى ان مفهوم الاشياء والامكان العام
 يصدقان على اشياء كثيرة كالبياض مثلا فانه وان كان شيئا او ممكنا
 عاما الا انه ليس مفهوم الشيئية ولا مفهوم الامكان العام فيصدق
 عليه بل هما كما يصدق اللابياض على الانسان الابيض لانا نقول
 ذلك اي فرض صدق الاشياء على شيئا فرض منتهى بالاضافة فالفرض
 ممكن والفرض منتهى وهذا اي فرض صدق الجزئيات المحقق على شيئا
 فرض منتهى بالوصفية فالفرض منها منتهى كما ان المفروض كذلك
 واسلم ان شريك الباري والعنقاء مثالان للكل وما بعدهما مثال لانفسه
 لما وجد من الكل في الخارج اما واحدا او كثيرا فالمراد بواجب الوجود هو
 الذات المختصة بالمفهوم الكل وكذا الحال في الشئ والكلوك السبعة
 افراد للكلوك الستة كما ان النفوس التي لا يتناهي افراد للنفس
 الناطقة وكل ذلك ظاهر من العبارة والامكان العام اذا نسبت العوم
 شمل المنع والمكن الخاص فقط واذا اطلق شمل الكل ومن لم يلاحظ
 هذا التفصيل فكثيرا ما يقع في الغلط فليسان تأين العاينين
 احدهما ان العبارة على الكل على الجزئيات على الواطاة لا بالاشتقاق
 ولا يندب عليك ان بيان العاين الاول بيان للشيئية وبالعكس
 فانه اذا ثبت ان العبارة على على جزئيات على الواطاة دون الاشتقاق

الى الوجود شمل الواجب
 والمكن الخاص فقط كما اذا
 نسبت الى عدم

لا يحمل الاشتقاق والثانية ان كل
 الكل انما هي بالتسوية لا امور محلها
 الكل بالمواطاة في جوهر

ثبت ان كليته بالقياس لما يحل هو عليها ملاحظة الاشتقاق وكذا
 اذا ثبت ان كليته بالقياس مقبولة الى ثابت ان المعبر عليه
 الى محلي فلذلك قال قدم من السلة بالوحيد دون التثنية
 والارادة تعديها على بيان المعنى الاول للفرق وبيان النسب بين
 الملكة اعني الجزئين والكل وقوله بلا واسطة تفسير لقوله بالتحقيق
 ولما كان ذو بياض والابيض بمعنى واحد سمي محل البياض على الوجهين
 على الاشتقاق ومنهم من سمي الاول محل تركيب الثاني محل اشتقاق
 والواسطة على الاول كلمة ذو وعلى الثاني الاشتقاق لاشتماله
 على معناه يمكن ان يقال الشيخ وقسمه يعني انه ذكره الشفاء ان محل
 المواطة هو ان يكون الشيء محمولا على الموضوع بالتحقيق ولم يفسر فيه
 المحمول بالتحقيق بما يكون محمولا بلا واسطة كما ذكرناه بل فسر بما يعطى
 موضوعه اسم وجن كما يكون فانه يعطى الانسان اسمه فقال الانسان
 جنسان ويعطيه جن فقال الانسان جسم نام حساس متحرك بالارادة
 وعلى هذا التفسير لا مجال للاعتراف به ابوابا كانت وانما نجا اذا فسر
 بذكره الشارع سابقا كما لا يخفى على ذي سعة وكذا اشار الى
 ذلك حيث قال اولاهنا قال الشيخ ما فرأوا اعترض على قوله
 اي اعترض على مقوله لا بتفسير الذي صرح به في كتابه المذكور بل بتفسيره

هذا هو الوجه

بمعناه

هذا هو الوجه الثاني في تفسير قوله لا بتفسير الذي صرح به في كتابه المذكور بل بتفسيره

هذا هو الوجه الثالث في تفسير قوله لا بتفسير الذي صرح به في كتابه المذكور بل بتفسيره

ابوابا كانت

على منسرا

هذا هو الوجه الرابع في تفسير قوله لا بتفسير الذي صرح به في كتابه المذكور بل بتفسيره

بمعناه

أو دخلت العنصر من باب الهمام العكس فان الرابطة خارجة عن
 طرفيها اتفاقا وكل رابطة نسبة فنقوم ان كل نسبة رابطة
 فيكون خارجة عن طرفي القضية فان قلت اذا قلنا زيد يمشي او
 في محل هنا قلت معناه زيد ذو مشي في احوال والمال في ذلك اذا
 قلت ممشي زيد او يمشي فان اهل انا يظهر بذلك انما يدل على الامام
 المختص على الموصوف على الصفة كقولنا المتحرك جسم يسمى محل المواطة
 وعمل الصفة على الموصوف كقولنا الجسم متحرك يسمى محل الاشتقاق
 ولا يابى في هذا الاصطلاح ولذلك كان المتعارف هو الاصطلاح
 على المعنى الاول الذي سبق على كلام الامام فان مرجع التعابير الثلاثة
 السابقة الى شيء واحد عند التحقيق فالى الكافي في شرح المختص المراد
 بالذات ما يعبر عنه باسم حامد كالحول والانس وبالصفة ما يعبر
 عنه باسم مشتق كالبياض وما قول الشارع فاذا كان المحمول البياضا فاما
 لم يرد ما صدق عليه مفهومه كافي جانب الموضوع بل ليس خارجا عن
 حقيقة الذات فكذا عين الافراد في توطأ الموضوع والمحمول الى توطأ
 بخلاف الصفة فانها خارجة عنها في معايرة لها فهناك مفهوم
 الجزئيات والكل المشهور ان الكلي يدخل مفهوم واحد مقابل الجزئيات
 مقابل العدم والملكة كالمسك في مقابل الجزئيات الاصل في مقابل التعايف

هذا هو الوجه الخامس في تفسير قوله لا بتفسير الذي صرح به في كتابه المذكور بل بتفسيره

هذا هو الوجه السادس في تفسير قوله لا بتفسير الذي صرح به في كتابه المذكور بل بتفسيره

هذا هو الوجه السابع في تفسير قوله لا بتفسير الذي صرح به في كتابه المذكور بل بتفسيره

وفيه تحت لسان الكلية الكلية الكلية الذي سبق محض مجرد امكن
 صدق على كثيرين وان امتناع صدق عليها في نفس الامر كان الكليات
 الوضعية وفي الانسان موقفا الى افراد مجردة ومن البين ان
 الاول لا يجزئ لانه ليس بوجبات اضافية للاثان وذلك انما
 لا يقع بالمتدرج تحت شي ولا يمكن فرض اندراج تحت سواء امكن ذلك
 الا بالدرج او اطلق بل انما لا بد من بالمتدرج تحت غيره فيكون ذلك
 الغير صادقا عليه في نفس الامر وهذا هو الكلي المضايق للجزئي الاضافي
 فلكل ايضا معنيان احدهما الحقيقي والثاني الاضافي والاول اعم من
 الثاني على عكس الجزئين ثم الكلي المذكور في تعريف الجزئي الاضافي
 ان كان بالمعنى الثاني كان باطلا لانه ليس بالمتدرج هو الذي تحت
 متدرج فيه فعلا فذا احد المتضامين من حيث انه مضايق في تعريف
 الاول وان كان بالمعنى الاول كان هو الظاهر فلا اشكال ولو كان مفهوم
 الجزئي الاضافي جسيما لمفهوم الحقيقي لا امكن تصور بكونه مع الوجود
 عن الاضافي الثاني باطل لا يجوز ان يفرض كون المفهوم العام نفس
 الشئ مع العلة عن افراد مجردة تحت كل ولا معنى للجزئي الحقيقي سوى ذلك
 المنصور والاضافي والكلي مع كونها متضامين ايضا وقان على الكليات
 المتوسطة من جزئين مختلفين واعم الكليات لا يكون كل افرام منه

في تعريف الكلية الكلية الكلية الذي سبق محض مجرد امكن
 صدق على كثيرين وان امتناع صدق عليها في نفس الامر كان الكليات
 الوضعية وفي الانسان موقفا الى افراد مجردة ومن البين ان
 الاول لا يجزئ لانه ليس بوجبات اضافية للاثان وذلك انما
 لا يقع بالمتدرج تحت شي ولا يمكن فرض اندراج تحت سواء امكن ذلك
 الا بالدرج او اطلق بل انما لا بد من بالمتدرج تحت غيره فيكون ذلك
 الغير صادقا عليه في نفس الامر وهذا هو الكلي المضايق للجزئي الاضافي

منه وان جاز ان يكون مساويا له كالشي والممكن العام المتساويين
 والمباشرين من كون الشئ مذكورا تحت آخر ان يكون اخص منه وذلك
 قيل الكلي الجزئي الاضافي بواو فان العام والخاص الا انه اشبه
 موضوعات القضايا باعداد المتساويين بوجبات اضافية لا افرام
 ثم يرى بعضهم تفسير المتدرج تحت كل بالموضوع الكلي ويريدون ان يقع
 موضوعه في قضية موجبة لافي قضية مطلقا والا كان الاعم من شي
 جزئيا له ولا قابلية وعلى هذا كان كل واحد من الشئ والممكن العام جزئيا
 لا افرام يكون الجزئي الاضافي اعم من الكلي مطلقا وانما التفسير بالمتدرج تحت
 وان عاين على النسبة المذكورة بينهما بل النسبة التي ذكرت بين
 الاضافي والحقيقي فان الواجب والشخص جزئيان حقيقيان وليس
 متدرجين تحت وان اصلا فيقبل النسبة بينهما الى العموم من وجه
 وبين الجزئي الحقيقي والكلي حقيقيا كان او اضافيا متباينة كلية وذلك
 ظاهرا وبما النسبة بين الكلي الحقيقي والجزئي الاضافي مقول لا
 شك ان الاشياء والامكان بالامكان العام كليان حقيقيان فان
 صح ان نفس المتساويين متساويان وفيه الجزئي الاضافي بالموضوع
 الكلي كان الاضافي اعم منه مطلقا والا فني وجه على قياس ما مر من ان
 النسبة بين الاضافيين كل مفهوم اذا شئت لمفهوم آخر سواء كانا

واما ان المتساويين متساويين بالاشياء والممكن العام المتساويين
 يكون الكلي حقيقيا واعم الكليات يكون
 الجزئي الاضافي بموضوع الشئ والامكان
 لا يشك ان الاشياء والامكان بالامكان العام كليان حقيقيان فان
 صح ان نفس المتساويين متساويان وفيه الجزئي الاضافي بالموضوع
 الكلي كان الاضافي اعم منه مطلقا والا فني وجه على قياس ما مر من ان

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located in the bottom right corner of the page.

كلين او جريين او واحد هاكلينا والاف جزئها فالنسبة بينهما مخففة
في اربع الى يكون خارجة عنها بل يكون احديها والمباينة اخرى نسبة
منفردة تحت العموم من وجدا والمباينة الكلية فهي اقل في المخففة
والمباينة الكلية بين مؤدبين ان لا يتصادقا على شيء واحد صلا
سواء امكن تصادقا عليها او لا فجزئها الى السابطين كلينين وايتميز
والسواء بينهما ان يصدق كل منهما بالفعل على كل ما صدق عليه الآف
سواء وجب ذلك الصدق او لا فجزئها الى موجتين كلينين مطلقتين
عاجتين ومعنى تلاقهما في الصديق انه اذا صدق احدهما على شيء
في الجملة صدق عليه الآف كذلك ومعنى استلزام الاخص لاعم على هذا
القياس طرح العموم المطلق الى موجتين كلية مطلقة عامة وسالبة
جزئية دائمة وايصال ان التلازم عيان عن عدم الانفكاك من الجنيين
والاستلزام عن عدمه من جانب واحد فعدم الاستلزام من جانب
عيان عن الانفكاك منهما فظهر صحة قوله فلا بد مما اى في العموم
من وجه من صور تلك لموجه الى موجبة جزئية مطلقة عامة وسالبة
جزئيتين داليتين وان فسر التباين بالمتناع المتصادق كان مرجه
الى السابطين كلينين ضروريين ومعجب ان يكسفي في سائر الاشياء
بعد امتناع المتصادق فيعلم ان يتدرج في التساوي فهو ان لم يتصادقا

لا يمكن وسوغنا غير لان الوجه الكلد معقني وهو الوجه
والله ان الاشياء ليس يجره وحق يصدق عليه الامماني

يتصادق على شئ أصلا لكن يمكن صدق كل منهما على كل ما صدق
عليه الآخر وفي العموم المطلق فهو ان يمكن صدق احدهما على كل ما
صدق عليه الآخر بدون العكس مع انهما يتصادقا على شئ و
في العموم من وجه مضمون يمكن تصادقهما لانفكاك كل منهما عن الآخر
اما بدون التصادق او معه بدون الانفكاك وكل ذلك ظاهرا للفساد
فان قال من ان سلب احد البتائين عن الآخر ضروري معناه ان
العلم بذلك السلب ضروري لا انه في بعض كذا واما قبل منسج
صدق احد البتائين على الآخر اريد به الامتناع المطلق المتناول
للاشياء بالغير وفي علم ذلك توالم يجب صدق احد المتساويين
الساويين او الام على ما صدق عليه الآخر او الاض و في هذا يحجز اشكال علم
ان نفاض الامور اثباته للوجودات الذهنية والحاجية يرد
اشكالها على هذا المحذور وعلى ان نفيع المتساويين معساويان و
على ان نفيع الام مطلقا اخص مطلقا من نفيع الاض وعلى انعكاس
الوجه الكلية كفسادها بعكس النقص كما يستفقد عليه اذا عرفت هذا
فيقول لا شك ان الامكن بالامكان العام واللاشي منقول وليس
بينهما شئ من نوع النسب الاربعة لما ذكره فان قلت هذا المحذور
تردد بين النفي والاثبات لا واسطة بينهما بالعز و ان فلا يتصلو

في المكان الا انك بدون المقادير بالضرر
او مع السواد بدون الا انك بالبعد

أشقي هؤلاء ان يكون الاثنى والاثلاثين القرآن
الغسل واللبس واليمين وشي من ذلك كركبوا
الغسل واللبس ان يغسلوا في احد من ماء شيئا
على الاخر ويهتلا يغسلوا في احد من ماء شيئا
على الاخر وعلى الاخر

من الامامان
و من تفسیر کتب
الان العموم المطلق
کتابان تصدیق الایم
که علی تصدیق علی
الاصحی و الاثنی عشر
عشرتی من تصدیق علی
الایمان

الشيء منه قطعاً فنقول بندان القولان في القسم الأول
وليسا بينهما وبين غير المنع في قسم النباين أو تورد المنع بينهما
على تعريف النباين فأعلم أن بين النسب أي الرابع المذكور
كما يعتبر الصدق على قدرته وهو الصدق فيما بين الأفراد
في حكمها ومقتضاها استعمال على صدق إيمان على الإنسان
مثلاً كذلك يعتبر الوجه والتحقيق أيضا والنسب الغبرة بين
القضايا من هذا النسب دون الأول أدلة لتصور حل القضايا على
شيء إذا استعمل فيها الصدق برادة به التحقق وكان استعمالا بكملة
في يقال من القضية صادقة في نفس الامر أي محققه فيها حتى
إذا قلنا كلما صدق كل ج ب بالضرورة صدق كل ج ب إذا كان
معناه كلما محقق نفس الامر محقق القضية الثانية وقد استعمل
الصدق في القضايا بمعنى آخر أعني مطابقة حكمها للواقع وسينكشف
كل الفرق بين بين الصدقين وأما نفس الامر في نفس الشيء و
الامر هو الشيء ومعنى كون الشيء موجودا في نفس الامر هو موجبه في حد ذاته
أي ليس وجوده ومحققه بشروط معلقة بفرض فارض أو اعتبار معتبر
مثلا الملازمة بين الفرق الشيء ووجوبه المنار محققه في حد ذاته أما لو
وجد فارض أو لم يوجد أصلا وسواء لقد بعضها قطعا ونفس الامر

الأولى محقق فيها
معلوم

الامر من الخارج مطلقا فكل موجود في الخارج موجود في نفس الامر
بلا عكس كل ومن الذين من جهة لا يمكن اعتقاد الكواذب
كزوجية الحق فيكون موجود في الذين لا في نفس الامر ومثل
ذلك يسمى زمينا وضمينا وزوجية الاربعة موجودة فيهما معا ومثل
ذلك يسمى زمينا حقيقيا وتقرير المنع القوي أن يقال ^{بمعنى} بمعنى موجبه
كيفية هي توكم كل ما صدق عليه بعض أحد المت وبين صدق عليه
بعض الآخر فإذا لم يصدق من القضية لزم صدق بعضها وهو
قولنا ليس كل ما صدق عليه بعض أحد ما صدق عليه بعض بعض
الآخر وهو لا يستلزم صدق قولنا بعض ما صدق عليه بعض أحد ما
صدق عليه عين الآخر لأن البنة العدد لغة أعم من الوجه المخصص
فلا يستلزمها وهذا القدر واف في مقصوده الآلة زاد في ما
الكشف عنه بجواز كون اللياقى أمر شاملا لجميع الوجودات المحققه
والمقدون خارجا أود بها فلا يصدق بعضه على شيء أصلا و
يصدق تلك السالبه بعدم موضوعها دون الوجه وهذا بالحقيقة
أشاره إلى نقص إجالي أي ديلكم جاري في بعض المت وبين الشاملين
وقد يكلف الحكم عنه أدلة التساوي بينها لعدم صدقها على شيء البنة
ويكمن أن يجعل معارضه فيقال أن بذين بعضان للامر مستساوين

لا نقول في قوله كواذب
لأنه حق

بمعنى
بمعنى

والشأن الذي
بمعنى

وقد اتفق عنهما التساوي فيبطل تلك الوجبة الكلية والوجبة الاولى
من غير المدعى تعسف ظاهر لان مرجع ما يفهم من التساوي عند
الى الاجاب هو انه اذا صدق احداهما على شئ صدق الآخر عليه
ان مركبة كان مطلع نظره دفع الاعتراض فجعل تساوي نقيض المتساويين
راجع الى تلك البلية التي اذا لم تصدق صدق نقيضها وهو قولنا
بعض اصدق عليه نقيض احد المتساويين صدق عليه عين الآخر والعكس
الى قولنا بعض اصدق عليه عين احد المتساويين صدق عليه نقيض
الآخر وهو محال وعلى هذا فندفع الاعتراض واليقين جميعا لا لبيان اعتبار
الانعكاس مستدرك في البيان اذ يستحيل ان يصدق على نقيض
احد المتساويين عين الآخر لا لما نقول الذي ثبت عندنا هو ان
كل اصدق عليه عين الآخر احد المتساويين صدق عليه عين الآخر
فلا يجوز ان يخلف عنه صدق عين الآخر بان يخلف صدق نقيضه
عليه ولم يثبت عندنا بعد ان اصدق عليه نقيض احد المتساويين
يجب ان يصدق عليه نقيض الآخر حتى يكون صدق عين الآخر عليه
محال بل هو المتعارف فيه حال العين معلوم دون حال النقيض في القضية
التي هي نقيض الدعي لا بد ان يلاحظ صدق عين احداهما على شئ بدون
صدق عين الآخر عليه حتى يظهر الخلف في تلك الملاحظة اعتبار للعكس

والمساوي
والتساوي
والمساوي
والتساوي
والمساوي
والتساوي
والمساوي
والتساوي

للعكس لا خفاء وحيث يلزم البلية المدولة والوجبة المحصلة
لوجه الموضوع اما محققا او مقدر فيصدق المنع وحينئذ نظر لان
موضوع القضية الحقيقية ان احد بحيث يدخل في المتغيرات الى
المتغيرات الوجبة او المتغيرات الانصاف بالعنوان كذبت الكلية
منها موجبة كانت او سالبة في جميع المواد اما الوجبة فلان من جملة
اذا دماح ما هو متصف بنقيض المحمول واما البلية فلان بعض
ما هو مندرج فيها يتصف بالمحمول وقد يقال صدق الوجبة الحقيقية
موقوف على امكان ثبوت المحمول للموضوع في الخارج فلو صدقت
موجبتها الكلية مع دخول المتغيرات فيها لزم امكان وجودها في
الخارج وهو محال وعلى تقدير صدق الحقيقة في الجملة منع الخلف لكون
صدق احد المتساويين بدون الآخر على تقدير محال وهو تقدير
وجه المتغيرات او تقدير الانصاف بالعنوان لا يمنع انصافه
ومن الجاهل ان يستلزم الحال المحال وهذا المنع يرد على جميع البراهين
اخلف الواقع في الحقيقة الشاملة للمتغيرات والا اي ان لم
يوجد موضوعها بتلك الحقيقة لم يخص ما يمكن وجوده وانصافه فلا
يلزم بين الوجبة المحصلة والبلية المدولة لكونه ان يتبع صدق
العنوان على ممكن محقق او مقدر كقولهم الاشياء واللا يمكن فلا يكون

الوجه المدعى تعسف ظاهر لان مرجع ما يفهم من التساوي عند
الى الاجاب هو انه اذا صدق احداهما على شئ صدق الآخر عليه
ان مركبة كان مطلع نظره دفع الاعتراض فجعل تساوي نقيض المتساويين
راجع الى تلك البلية التي اذا لم تصدق صدق نقيضها وهو قولنا
بعض اصدق عليه نقيض احد المتساويين صدق عليه عين الآخر والعكس
الى قولنا بعض اصدق عليه عين احد المتساويين صدق عليه نقيض
الآخر وهو محال وعلى هذا فندفع الاعتراض واليقين جميعا لا لبيان اعتبار
الانعكاس مستدرك في البيان اذ يستحيل ان يصدق على نقيض
احد المتساويين عين الآخر لا لما نقول الذي ثبت عندنا هو ان
كل اصدق عليه عين الآخر احد المتساويين صدق عليه عين الآخر
فلا يجوز ان يخلف عنه صدق عين الآخر بان يخلف صدق نقيضه
عليه ولم يثبت عندنا بعد ان اصدق عليه نقيض احد المتساويين
يجب ان يصدق عليه نقيض الآخر حتى يكون صدق عين الآخر عليه
محال بل هو المتعارف فيه حال العين معلوم دون حال النقيض في القضية
التي هي نقيض الدعي لا بد ان يلاحظ صدق عين احداهما على شئ بدون
صدق عين الآخر عليه حتى يظهر الخلف في تلك الملاحظة اعتبار للعكس

على تقدير بعض الآخر في اعني
على تقدير حصول المتغيرات
غاية ما في الباب ان يلزم
بعدم صدق احد المتساويين

الموضوع موجودا فبين ان الاشكال قار على التاوي سرايا كان
 بحسب الخارج او الحقيقة او نقل الامر فلا فائدة في نفي الخارج وانما
 الحقيقة ولا خفاء في اندفاع النع والنعوض على الوجه الثالث
 ولما ان هذا التخصيص لا يناسب فواعد الفن فقد جاب عنه
 بان النعم انما هو بحسب الحاجة وكلامنا في نفي التاوي من
 غير ذلك الامور الشاملة اذ لا اجتناب لنا الى احوالها ايضا ولا
 الى احوالها ايضا اذ لا مسألة في العلوم الحقيقية موضوعها الامر
 الشامل فان قلت ليس بحث فيها على الامور العامة قلت
 لم يرد بها الامور الشاملة الموجودات الوهنية والحادية معا لان
 الحكمة لا تبحث فيها الا عن اعيان الوجودات فلا بد ان يكون نفيها
 متساو بين لان نفيها يستلزم نفيها المذموم هذا انما يصح المتلا
 بحسب الوجه لا بحسب الصدق والحكم كما تنقضي عليه هذا الوجه الرابع
 قوته وتكيس لا يجدي نفعه ولا يرويها الطريق الثاني في تغيير الدليل
 فيجوز ان يقال المدعى على ما كان قاطعة دليل آخر عليه والامع تغيير
 الدعي فتدبر في الدليل على حاله ولا فلا يبقى والفرق بين الوجه الاول
 من من الوجه وبين الدليل السابق ظاهر لاننا في الاستدلال
 هناك على نفي القضايا وهما على التعاقب بين احداثا وبين نفيها

انهم قد اختلفوا في
 هذه المسألة
 والامر

عليه

بحسب انهم قد اختلفوا في
 هذه المسألة

نقيضه ونجيب ما ذكر من المظان انك اذا اعتبرته فوجدنا ما يعبر
 صدقه على شئ وصحته اليه كذا النقي حصل هناك مفهوم او هو
 غاية البعد عن المذموم الاول وليس شئ منها اعتبر صدق او لا
 صدق على شئ اصلا فاذا حملتها على ذات واحدة حصل قضيان جويان
 احدهما محصلة والاخرى مدولة فتساويان صدقا لا كذا بان اعتبر
 هذان القضيان في انفسهما او سميا متساويين كان معناه انهما متساويان
 بتاعدا لا بتصورا وهو يلزم منه فيما بين الوجودات المعبرة بلا ملاحظة صحتها
 على شئ لا انهما لا يجتمعان في ذات واحدة ولا يرتفعان عنها
 لكون لا ارتفاع عنها عند عدوها واذا اعتبرتهما على ذات كان
 نقيض كل منهما بهذا الاعتبار رفع صدقه لاصدق رفعه ليواريان نفيها
 كما عرفت فقولنا هذا شأنه الى ان عين احداثا وبين نقيضه
 ليس بينهما متساويين المعنى الذي يوجب امتناع ارتفاعهما عن ذات
 واحدة بل بمعنى غاية البعد فكانا شبيهين بالمتساويين المشهورين
 ولو سلم ان عين احداثا فنقيضه حقيقة كان ذلك بمعنى
 عدمه او بحسب التهم دون الصدق ولا امتنع ان يكون الجزئيان
 حقيقيين متساويين بل هما متساويان بتاينا كليتا وجب ان
 يكون المتساويان كليتين فكذلك نقيضا ما لان رفع الكل كليهما

انهم قد اختلفوا في
 هذه المسألة

لا يمكن ان يكون
 الشان بالمتساويين

وتقرر بالنظر انه لا بد في صدق الوجبة من انصاف الذات بالعنوان
 في نفس الامر اما بالنقل او بالامكان فان الاكتفاء بمجرد فرض صدقة
 يوجب كذب الوجبات الكلية وليس لنا شيء يمكن ان يصدق عليه
 في نفس الامر بقبض الامر الشامل فلا يصدق الا بما عليه ولو
 فذر ان صدق الوجبة لا يستدعي امكان الانصاف بالعنوان
 بل يكفي فرض صدقة مع امتناعه عنها لزوم الخلف لان المادحة
 صدق احد المتساويين على ما فرض صدق في قبض الاول عليه وليس
 بحال وانما الحال ان يصدق احد ما على ما صدق عليه في نفس الامر بقبض
 الاول عليه وليس بحال بل لازم على ذلك التفسير الاول ان يقضي
 الشيء سلبه ورفع فذكرت ان المفهوم المفرد اذا اعتبر في نفس
 لم يتصور له قبض الا بان يضم اليه معنى الكلمة التي يحصل منها آخر
 في غاية البعد عنه ويسمى رفع المفهوم في نفس فاذا حمل على شيء
 كان اثبات ذلك المفهوم له تحصيل اثبات رفعه عدولا و
 واذا اعتبر صدق المفهوم على شيء كان كل واحد من المتساويين
 بان اطراف القضايا بقبض ذلك المفهوم بهذا الاعتبار سلب اي سلب
 صدقة ورفع عما اعتبر صدقة عليه لا اثبات رفعه لذلك الشيء فعلى
 هذا يقضي الانسان اذا اعتبر مساواة للناطق او وقوعه في احد

الحال
 ان يصدق عليه
 ان يصدق عليه
 ان يصدق عليه
 ان يصدق عليه

ايضا

احد طرفي القضية هو سلبه اعني رفع صدقة لا عدوله الذي هو ثبات
 الثلاث ان قلنا غير صاحب الكشف حيث قال في اطراف
 القضايا بقبض الباء هو اللاباء بمعنى السلب او بمعنى العدول الى الباء
 ان الوجبة السالبة الطرفين لا يستدعي صدقها وجوب الموضوع
 بل الوجبة السالبة المحمول مطلقا لا يستدعيه وانما خص بالذكر
 سلب الطرفين لان الكلام واقع فيه وقد يقال كذب الوجبة لا يجر
 في عدم الموضوع وصدق قبض المحمول عليه او يجوز كذبها لعدم صدق
 العنوان على افراد الوجبة في نفس الامر مع انه لم يصدق عليها بقبض
 المحمول كما اذا جعل قبض الامر الشامل موضوعا نحو قولك كل شيء
 ممكن بالامكان العام فان افراده اعني ما يفرض صدقة عليه موجود
 وليست متصفة في نفس الامر بقبض المحمول بل بعين مع ان القضية
 كاذبة ويجاب بان الموضوع المحكوم عليه حقيقة في القضية هو صدق
 العنوان عليه في نفس الامر ولو بالامكان فاذا لم يكن صدقة على شيء
 كان الموضوع معدوما واما ملك الوجود التي فرض صدقة
 عليها مع امتناعه فليس حكم القضية عليها كيف ولو كان كذلك لكان
 صادقة اذ لا فائدة للعنوان في غير القضايا الوصفية عليها سوى تعيين
 توجه اليه الحكم بل نقول كذب الوجبة انما هو بانشاء الموضوع المحمول عن

الحال
 ان يصدق عليه
 ان يصدق عليه
 ان يصدق عليه

الموضوع فقط وذلك لا يتصور الا من وجهين احدهما ان عدم الموضوع
 فلا يثبت له المحمول ثانياً ان يوجد متصفاً بنقيض المحمول اذ لو وجد
 وكان متصفاً بصدق الوجود لكان متصفاً في موضع تناسبه
 قد حقق في مباحث العدول ان القضية السالبة للمحمول يساوي
 السالبة فلا يستدعي صدقها وجود الموضوع كالسالبة واذا كان
 الامر كذلك فنقول لا شك انه يصدق قولنا لا واحد مما ليس يمكن
 بالامكان العام شئ يصدق ايضا ما يساويه وهو قولنا كل ما ليس يمكن
 بالامكان العلم ليس شئ واذا وقعت هناك على تلك الحقيقة ان
 لك احياناً بحيث لا يبقى لك شبهة في الحال والمذكورة في الحجة الاولى
 من اثنين ايجتين الاخر بين قريب مما قرأه الوجه الرابع من جوده
 لغرض الدعوى الا ان يجب هناك في المتساويين بالملازمين على
 وجه يتناول الملازمين على وجه يتناول الملازمين في الصدق كما هو
 المدعى والملازمين في الوجه كما في القضايا ومنها ان مقتضى ان المتساويين
 متساويان وادعى ان نقيض اللازم يستلزم نقيض اللازم فهو اول
 المسئلة اذ معناه ان كل اصدق عليه نقيض احد المتساويين صدق
 عليه احد نقيض الآخر وهذا هو الدعوى فكيف يتمسك به في ثبانه وايضا
 يرد النقص في بعض الامور التي قلنا ان ارادته كلما تحقق نقيض

في قوله لا يوجد احد مما ليس يمكن
 بالامكان العلم ليس شئ
 والوجه الثاني في دعوى المدعي
 ان نقيض اللازم يستلزم نقيض اللازم
 وهو قولنا لا يوجد احد مما ليس يمكن
 بالامكان العلم ليس شئ

فلو علم انه ان اراد بذلك ان كل ما صدق
 عليه نقيض اللازم صدق عليه
 نقيض اللازم

في قوله لا يوجد احد مما ليس يمكن
 بالامكان العلم ليس شئ
 والوجه الثاني في دعوى المدعي
 ان نقيض اللازم يستلزم نقيض اللازم

نقيض اللازم تحقق نقيض اللازم فواضح الا انه لا يجدي نفعاً لان
 كلامنا في المتساويين بحسب الصدق لا بحسب الوجود وهذا ما وعدناك
 بذلك انك ستدقق عليه وهو ان ذكرناه من اجتماع نقيض الخاص
 وعين العام ملزوم لصدق احد المتساويين وهو نقيض الخاص بدون
 الآخر وهو نقيض العام والعموم مرجح كالجائز الكيفية في استدلال
 صدق كل من المتساويين بدون الآخر فهو ايضا كالعموم المطلق
 يستلزم خلاف المقدور وما ذكرناه من منع احصاء اشياء الى امر من ان
 الاشياء والا فكل ما بالامكان العام معنويان وليس بينهما شئ
 من بين النسب الاربع ولا يستلزم وجود المنع المذكور بهما
 وامكان دفعه بيقين تلك الجواب اما وروده في ان يقال لا
 شك انه اذا لم يصدق كل ما هو نقيض العام بيقين الاخص صدق بعض
 ما هو نقيض العام عين الاخص على اللازم على ذلك التقدير هو السالبة
 المعدولة التي لا يستلزم المدحجة المحصلة لجواز ان يكون العام امر
 شاملاً لجميع الاشياء الخارجية والذاتية فلا يصدق نقيضه على شئ
 اصلاً فلا يصدق المدحجة لعدم موضوعها واما دفعه بيقين تلك الاجوبة
 فبأن مدعانا ليس قضية خارجية بل حقيقة بمعنى ان لكل واحد من
 النقيض العام فهو بحيث لو وجد كان نقيض الاخص في ملازم السالبة

في اثبات المطلوب

والدرجة لوجه الموضوع وايضا نحن نحض الاعم باليس من الامور
 الشاملة فلا بد ان يصدق نقيضه على موجه خارجي او ذهني فيوجد
 الموضوع فيصدق المنع وايضا نفس الاعم والاض باللازم والملازم
 مطلقا سواء كان اللزوم في الصدق او في الوجهه وينقض اللازم
 يستلزم نقيض اللزوم او نقول عين الاض نقيض نقيضه فاذا
 لم يصدق نقيضه على نقيض الاعم صدق عليه عينه والا ارتفع النقيض
 وايضا نقيض الاعم لا يكون الاكليا فلا افراد وايضا نقيض الشيء سلبه
 لا عدوله الى افرام فيها هو العرف في كل الشبهة واما الثانية فقد ذكر
 في بيانها وجوبا يستلزم مدارا ربعة منها وهي الاول والثالث والرابع
 والساكن على شيء واحد هو اجتماع نقيض الخاص وعين العامة افراد
 العام المتعارفة لذلك الخاص بل يخالف بين الاول والرابع الذي انتج
 من ثالث الشكل الاول لاقى العيان ومدار الثاني على ان نقيض
 المساويين متساويان ومدار الثاني على انعكاس الوجهه الكلية
 لعكس النقيض كنفسيها على اى المتقدمين اما الملازمة منها جوهر
 مبنى الاول على ان الممكن الخاص احض من الممكن العام وهو ظاهر فلو
 صححت تلك القاعدة لا ينظم قياس مركب كذا كل ما ليس ممكن عام
 ليس ممكن خاص وكل ما ليس ممكن خاص فهو واجب او ممكن خاص

في الامور الخارجية
 في الامور الداخلية

من كل ما

الامر بخبر
 في الامور الخارجية
 في الامور الداخلية

135

لاختصاص الموضوعات في الثلثة وكل واحد منهما ممكن بالامكان العام
 فكل ما ليس ممكن عام فهو ممكن عام ومعنى الثاني على ان اللازم
 بالامكان الخاص احض من الممكن العام وهو يحتاج الى البيان بان ما
 ليس ممكن خاصا فهو واجب او ممكن عام والمكن العام يصدق عليهما
 على الممكن الخاص ايضا لمدار الوجهين على العدمه العائله بان ليس
 خاصا فهو واجب او ممكن عام ونقول من العنصر ان اخذت
 موجهه متساوية الموضوع فلا يصح لان النقيضه الموجهه اذا كان
 موضوعها سالبا ومحمولها محصلا او معدولا لم يصدق كونه لا مدارج
 المتساويين موضوعها فان جعلت خارجيه لزم ثبوت المتساويين
 في الخارج وان جعلت حقيقه كانت كاذبه لا عرفه في مباحث
 نقيض المتساويين فان قلت قد ذهب السالحي الى ان تلك الموجهه
 الكلية يصدق خارجيه لان المحول المحصل او المعدول يخص الموضوع
 بالموجودات الخارجيه ويعلم منه انها يصدق حقيقه ايضا اذا
 خصصته المحول ما يمكن وجوده فليس في لا يتخذ الوسط في القياس
 كما ستعرفه وان اخذت موجهه معدوله الموضوع كانت صادقه لكن
 الامتاج ممنوع فان النقيضه الملازمه من تلك القاعدة متساوية الطرفين
 كما علمت فلا يتخذ الوسط لان محول الصوري سالبه وموضوع الكبرى معدوله

بالامكان

في الامور الخارجية
 في الامور الداخلية

وكذا لا يتخذ الوسط اذا خصص موضوع الكبري بالموجودات او بالمكانات
 على ما ذكرته فان عمول الصوري ليس مختصا بشئ منها بل يتناول المتشابه
 ايضا فكانه قيل كل ما ليس يمكن علم ليس يمكن خاص في كل موجه او
 يمكن ليس يمكن خاص فهو اما واجب او ممكن يمنع وبما ذكرناه
 انصح الجواب عن الوجه الاول من وجهي الملازمة والاطمئنة على الوجه
 الثاني فبان معقول اذا اخذت تلك القضية موجبة سالية الموضوع
 كانت كاذبة فلا يثبت انحصار ما ليس يمكن خاص في الواجب والمنع
 حتى يكون اخص من الممكن العام واذا اخذت معدولة الموضوع كانت
 كاذبة فلا يثبت انحصار ما ليس يمكن خاص في الواجب والمنع حتى
 يكون اخص من الممكن العام واذا اخذت معدولة الموضوع كانت
 صادقة الا ان اللا يمكن الخاص يعني العدول بغيره ما ليس يمكن
 عام فهو ليس اعم من الممكن الخاص فاللان على تقدير صحة القاعدة هو
 قولنا كل ما ليس يمكن خاص عام فهو ليس يمكن خاص قولنا كل
 ما ليس يمكن عام فهو يمكن خاص فلا اشكال وكذا الحال اذا ثبت الموضوع
 البان بالوجه او الممكن كان بغيره ما ليس موجودا او ممكنا وليس
 يمكن خاص وهو اعم من الممكن الخاص اذ يجوز ان يكون انتفاء ذلك
 المجموع المشتق بانتفاء الوجه او الامكان دون سلب الممكن الخاص ثم

ثم الشبهة المذكورة ليست مخصوصة بالصور التي اوردناها بل هي
 جارية في كل امر مثالي مع ما يندرج فيه من الامور التي هي اخص منه
 فيقال مثلا لصدق قولنا كل ما ليس يمكن علم فهو ليس بانسان معنا
 قضيتان صادقتان في نفس الامر هما كل ما ليس بانسان فهو واجب
 او ممكن وكل واحد منهما يمكن علم نعم ان يصدق قولنا كل ما ليس يمكن علم
 فهو يمكن علم وايضا اللان ان اخص من الممكن العام لان اللان ان
 منصرفه بكلمة الثلثة والممكن العام يتناول جميعا الانسان الذي لا يتناول
 الانسان وقد يجاب عن الشبهة بان الممكن العام يشتمل على النقيض
 معا فاما ليس يمكن علم يكون خارجا عن النقيضين فاذا حمل عليه سلب
 الممكن الخاص كان محمولا على ما هو خارج عنهما ولا شك ان النقيضين الواجب
 والمنع ما ليس خارجا عنهما فالمحمول في الصوري سلب الممكن الخاص
 من حيث انه صادق على امور خارجة عن النقيضين والموضوع في الكبري
 سلبه ايضا لكن من حيث انه صادق على امور غير خارجة عنها فلا اتحاد
 في الوسط حقيقة ومهم من اجاب عنها بان ما ليس يمكن خاص يتناول
 الصوري الطرفين وليس مندرجا في الواجب والمنع ولان الممكن العام
 اذا لا يتحقق بدون سلب الصوري ثم قال فان قلت اطرافه
 ضروريان يكون عطفهما قطعيا وكل عطف يمكن بالامكان العام قلت

لازم ان كل منتهى ممكن بالامكان العام بل المنتهى الذي يكون ضروري
 القدم فقط ونحن نقول بهذا القسم اعني ضروري الطرفين وان كان
 محتملا محجبا بادي الذي كنه في التحديق مما لا يقبل العقل شيئا
 رابعا للاقسام الثلثة الشهود وذلك لان بعض رفع الوجوه
 بانه لا بعض الوجود بانه لان انشاء احدهما ضمن المنع عن الآخر
 والمنع عن الآخر يستلزم عدم انشاءه فلو كان معضيا لهما
 لم يكن معضيا لهما في ايضا ان كان موجودا فقط او معدوما
 فقط لزم تحالف الذات بانهما عنهما وان كان موجودا ومعدوما
 معا لزم اجتماع التقيضين فظهر ان احصاء للعدم في الاقسام
 الثلثة صحيح قطعا ونجمل القسم الرابع مضجعا بادي الثالث من
 برهنة العقل ولا يخرج ذلك عن كونه حصر اعقبنا يحرم فيه بالانحصار
 نظرا الى مجرد مفهومه وان فرض انه يحتاج الى امر خارج من تنبيه او
 استدلال كان مع ذلك حصر مقطوعا به بلا ريبه ويتم المقصود
 ولا يوقوف على كونه برهنا حصر فظهر ايضا ان الممكن العام على
 للثبوت كلها وعلى القاعدتين سوالان آوان قدم السؤال
 الناشئ من الامور التي على ما عرفت يساوي بعض النساء بين
 وعما قلناه كون نقيض العام احض فانه باعتبار جزئين القاعه اعني قولنا كل

محملا

بعض

كل ما هو نقيض العام احض فانه باعتبار تمامها
 وقد بقي على القاعدتين سوالان آوان احدهما متعلق بمجموعها
 من حيث هو مجموع والثاني متعلق بكل واحد منهما فليكن قلت
 ان القضية اللازمة من محقق القاعدتين ليست قضية معتبرة اي
 ليست من القضايا المتعارفة فلا يكون عكس نقيض لانه من القضايا
 المعبرة ومبنى من العالم على ان الفرد الذي اعتبر صدقه بوجوه نقيضه
 على وجهين احدهما رفع صدقه بلا قيد زائد وهو المعبرة عكس النقيض
 والثاني رفعه مقيدا بنقيض جهة صدقه وهو المعبرة باب النسب
 واجاب بان تلك القضية اللازمة مستندة لتقيض اخرى معتبرة
 في ذلك العكس لا يقال فذلك القضية لها دخل في الاستلزام فلا
 يكون العكس المذكور لازما لاصلة وحسن لانا نقول في واسطة
 في بيان الاستلزام لاجزاء من المرفوع كسائر الوسايط فيما ليس
 من الملازمات فاما الاعتراض بان الصوى الممكنة لا ينتج في الشكل
 الاول فمردف بان موضوع الكبرى اذا اخذنا لامكان ايضا كان
 الاخر راجح كمشوقا والاشياح مستحاضا وفي قوله ونقيضها الملاصحا
 وايضا والاشياح بالضرورة اشار الى انه اراد بالقوة في قوله والاعم
 الناشئ بالقوة الامكان لا بما يعاين الفعل ورعايته شرايط القضا

في نقايض اطراف النسب واجهة دون نقايض اطراف القضايا في عكس
 النقض كما بينهما على الاول والاخرى فاحترار عن خروج النقض
 عن الاعتبار والتعارف وقد مر ان الامور الشاملة متساوية للنقض
 معا فلا يكون نقض ما هو مندرج فيها اعم منها بل اخص مطلقا فلذلك
 قال نقض الاخص قد يكون اعم من عمن العام من وجه في البانية الجزئية
 بين نقض امرين بينهما عموم من وجه قد يكون في ضمن البانية الكلية
 كما بين نقض العام وعين اخص على ذكره وقد يكون في ضمن العموم
 من وجه كما بين الايجوان واللاابيض فالنسبة بينهما هي البانية
 الجزئية مجردة عن خصوصية كل واحد من العنيتين المندرجين تحتها وكذا الحال
 بين نقض البانية فانها يفرقان في العنيتين فان لم يتلاقيا فلا
 كاللائق في المطلق كان بينهما بانية كلية وان تلاقيا كما يكون
 واللائق ان كان بينهما عموم من وجه فالنسبة بينهما هي البانية
 الجزئية المجردة عن خصوصية ما توافقه الشرح من الاستدراك مرفوع
 بان البانية الجزئية اذا ثبتت بين شيئين في ضمن البانية الكلية
 وحدها او في ضمن العموم من وجه وحده لم يكن هي النسبة بينهما بل احداهما
 فلا بد من تخريرا عن خصوصية كل واحد من فرديهما حتى يعبر نسبة بينهما
 وكان المقصود لم بين النسبة بين نقض امرين بينهما عموم من وجه

يكون

وجه لا يعرف بما ذكره في نقض البانية وعلم ان النسبة
 بين احد المتساويتين ونقض الآخر وبين نقض العام وعين اخص
 مطلقا هي البانية الكلية وبين عمن العام ونقض الاخص كما يكون
 واللائق ان هي العموم من وجه واحدا المتساويتين اخص من نقض الآخر
 مطلقا والاعم من وجه ينفك عن بعض صاحبه حيث جامع فاما ان يكون
 اعم منه مطلقا كما يكون مع نقض اللات ان اعم من وجه كما يكون مع
 نقض الابيض وكل ذلك ظاهر باق في ما لم يعلم ان الحيوان
 مثلا مفهوم الحيوان وهو كجود التعاطي للابعد والناهي تحت من التحرك
 بالارادة معنى في نقض ومفهوم الكلي وهو لا يمنع تصور من قدض
 الشركة فيه من غير اشارة الى شئ مخصوص معنى آخر بالضرورة وليس
 جزء من المعنى الاول لا يمكن تعمله بالكلية مع الاول عن الثاني ولا تارة
 له من حيث هو واللائق لا يمنع تضاده بكونه جزئيا حقيقيا وكذا مفهوم
 الجزئي معنى خارج عن مفهوم الحيوان وغير لازم له من حيث ذاته واللائق
 يوجد منه الاشخص واحد ثم ان معنى الحيوان لا يصف في الخارج باذنه كلي
 اي مشترك حتى يكون اذا انا واحد في الحقيقة في الخارج موجودة في كثير من عسايا
 من انه يلزم مع اتصاف الامر الواحد كقوله باوصاف متضادة ولا يصف
 ايضا في الذهن الكلية المفردة بالمشركة لان الرسم في نفس شخصه يتبع ان

مطلقا
 الشئ لا يصح

يكون هو عينه مشتركا بين امور عن نوع الطبيعة الحيوانية اذا حصلت
 في الذين عرضا لها هناك نسبة واحدة مثبته الى امور كثيرة بها
 يحملها العقل على واحد واحد منها كما في هذا العارض هو الكلمة العارضة
 لطبائع الاشياء في الاديان والطالقات قوله وقد استدل
 مبنى للقول وان دوى مبنى للفعل بغيره من المقتر اذا كان كونه
 كلياً اعني كونه مغاير له كان معنوم الكلي وهو الكلي المنطوق كذلك وانه
 الاعتبار المشكك اعني الطبيعي والمنطوق والعقل جارية في الكلي
 واقسامه الخمسة والى كل من ضرب القسمة في الستة ثمانية عشر وما
 جرت عليه كلمة المتأخرين يستلزم نظرية محذوران احدهما ان يكون
 الاشخاص الحيوانية كليات واحداً من طبيعته وان يكون النوع
 من الحيوانية كالانسان مثلاً جنساً طبيعياً وذلك لان الشخص حيوان
 مقيد بالمشخصات والنوع حيوان مقيد بالميزات وما ثبت للشئ
 من حيث هو هو كان ثابتاً له مطلقاً سواء كان مقيداً او مطلقاً
 الثاني ان لا يكون امتياز بين مقيدات الطبيعيات اصلاً لان
 معنوم الكلي معنى قولنا طبيعة من الطبائع فوجب ان نفس الكلي الطبيعي
 مثلاً بالطبيعة انما معروضة للكليات لوصفها لوصفها لا بالطبيعة
 من حيث هي كائن على الشئ في الشفاء وانما قال يصلح لان يحمل للقول

مرجسته

للقول منه النسبة التي هي للجنسية ولم نقل النسبة التي هي للجنسية
 بناء على انه قد تعرض للبيان لادة مخصوصة ولا اختصاص للجنسية
 بها ولم يدع قوله يكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الاديان
 تعارض بهذا العارض من طبيعة الانسان طبيعة ويدان بين
 الطبائع موجودات متعددة في الخارج بل اراد انها موجودة فيه
 ذاتاً واحدة والفرق بينها انما هو بحسب العقل فان الشئ الواحد الخارجي
 يحصل منه صور متعددة تعرض لبعضها البعض وببعضها النوعية وبعضها
 الشخصية كما سبر عليك تفصيله فهذا العارض مقيد العقل اي موقوف
 له داخل في الطبيعي اي هو مقيد له خارج عنه فان قلت كان الحيوان
 اذا اعتبر من حيث انه تعرض له الكليات كان معنى مغاير للطبيعة لان
 من حيث هي والمعنوم الكلي والمجموع المركب منها كذلك معنوم الكلي اذا
 اعتبر من حيث انه عارض لطبيعة الحيوان كان معنى مغاير لتلك المارضية
 فالمتفق يقتضي ان يكون هناك امور خمسة قلت اعتبار العوارض من
 حيث انه مقيد بعارضه فافترق لانه بهذا الاعتبار يسمى كلياً طبيعياً
 ولا فائز في اعتبار مقيد العارض لخصوصه على انه مخالف للتأليف
 الطبيعي مع كونه مندرجاً بالقوة في مقيد العارض بعارضه وانما ذكر
 الحيوان من حيث هو هو وان لم يكن شيئاً من تلك الكليات لانه لا

الموصوف بالكلية وهو الذي يعطى ما تحته اسمه وحين يقال لزيد مثلاً
انه حيوان فانه جسم تام حساس متحرك بالارادة وكذلك الحال في الانسان
ويقال من ان الجنس الطبيعي يعطى ما تحته اسمه وحين نقول ليس من حيث
انه جنس طبيعي والاصدق على زيد انه حيوان معروض للكلية او
صالح لذلك المعروض بل من حيث هو اني مجرد الطبيعة الموصوفة
قال الشيخ اذا عرفت ان الجنس الطبيعي مجرد تلك الطبيعة كان ذلك
القوى مجرى على ظاهره لكنه يلزم منه ان لا يكون الحيوان جنساً طبيعياً
الا انه حيوان فقط ثم انظر فيه هل يستقيم هذا فكانه اشار بذلك
الى انه يستلزم دينك المحرورين واما المنطقي اى مفهوم الكل فهو
يعطى انواع التي هي الكليات الخمسة وحين يقال الجنس كذا
وغيره فانه من فرض الشرح فيه وكذا غيره من الجنس ولا يعطيهما
انواع موصوفة فان قيل على اسم الكل المنطقي وحين على انواع موصوفة
ايضا كالانسان والفوس وغيرها فذلك الماراد بانواعها
التعارف وهو على عبارات الموصوف ومن البين انه يصح ان
يقال كل جنس كذا ولا يصح ان يقال كل انسان كذا في الشفا ان
الجنس المنطقي تحته شيان احدهما انواعه فهو يعطيهما اسمه وحين
او يقال لكل واحد من الجنس العالي والسافل والمتوسط انه جنس وعمل

وعمل عليه من والآخرة انواع موضوعاته فتولا يعطيهما شيئا
منها فان الانسان الذي هو نوع من الحيوان لا يعمل عليه مع
الحيوانية ما عرض للحيوان الجنسية لا اسما ولا واحدا فان صار
شي من الانواع جنسا فليس ذلك له من جهة طبيعة جنسية الذي
فوقه بل من جهة الامور التي تحته ومن هذا الكلام يتبين ان
عمل الكل على الانسان ليس من حيث انه متدرج تحت الحيوان
الذي هو عرض له الكلية بل من حيث انه مقيس لما تحته من الافراد و
الكل المنطقي اذا اقتبس الى انواعه الخمسة عرض له الكلية والجنسية
فيكون بهذا الاعتبار كلياً وجنساً طبيعياً وفي مساله فمفهوم الكل
ان اطلاق لفظ الكل على المفردات الثلاثة بالاشتراك اللفظي و
الكل من بينها هو الكل الطبيعي واما الكل المنطقي فهو بالنسبة الى
موضوعات الطبيعي ليس يمكن ان القياس للموضوعات واما الكل
العملي فهو ليس يمكن اصلاً الا انه لا فوله يعني لو كان له فوله الصدف
عليه اسمه وحين فيلزم ان يكون عاماً وخاصاً معا وهو محال وفيه منع
سبحي انه هو القضايا قال ومن هنا يرى علماء هذا الفن فسواوا الخبي
الى جنسي بالشخص وجنسي بالعدم وعدوا مثل قولنا الانسان نوع وحيوان
جنس من القضايا بالخصوصة وستقف على بطلان هذا القول في ذلك المحر

الكل منزه بالاشارة الى القضي
مفهوم الكل الالهي والنفسي والعقلي والطبيعي

ثم ان البحث عن وجود هذه الكميات قد بين لك ان هناك اثرا
 اربعة فالبحث عن وجودها الخارجى خارج عن هذه الصناعة لان
 صاحبها انما يبحث عن احوال المعقولات كما نرى في الاصل الاول
 والوجه الخارجى ليس من احوالها لان المعقولات الثانية يستحيل
 وجودها فى الخارج ولو فرض انه من احوالها لم يكن من احوالنا فانه
 في ذلك الاصل الا ان المتأخرين يتعرضون لبيان الوجه الكلى للطبيع
 منها على اصطلاح اعلى اعنى الطبيعة من حيث هي يزعمون ان
 ايضا بعض مسائل الفطن في نظر التعليم موقوف على وجه الطبيعة
 في الخارج وذلك لان المنطق يتصور طباع الاشياء وياخذ عوارضها
 العقلية ويبحث عن احوالها على وجه يسرى الى تلك الطبائع وينطبق
 عليها ولا شك ان ذلك انما يتضح حتى انضاح اذ عرف ان طباع
 الاشياء وجودا في الخارج وايضا امثلة تلك العوارض المطابقة
 ليست الا طباع الاشياء فاذا قلنا مثلا اجنس معقول على كثير من
 محققين الطبائع في جواب ما هو كايون المعقول على الانسان في الوهم
 فذا انما يتضح اذ عرف ان في الخارج صفات تحلفه بيان بعضها على
 بعض فالتمسك بوقوف ايضا على وجه الطبائع فذلك ان
 في نظر التعليم اي حسب التمثيل مع كون ادنى التبديده كافيا في وجه الكلى

الثانية من
 حيث انها

الكلى الطبيعي دون الآخرين اذ فيها مؤنة شاقة ولا توقف للايضاح
 عليها والا لكان ذلك البند اخلا فيها وخارجا عنها فاما اخلا
 ايجازها وجميع القصة التي لا يناسب جوازها معا بل للجزء الاول
 فلو كان مع ايجازها الاخذ على هذا الوجه فيمكن ان ذلك البند
 داخلا في تلك القصة الغير المتأينة لانا اخذنا جميعها فلما خرج
 عنها شي من آحاد القصة والام يكن جميعا وكان مع ذلك خارجا
 عنها لانه معتبر مع ايجاز الواقع في مقابلها فيكون الكلى الى النصف
 في الخارج بالكلية موجودا فيه لان الطبيعة ايجازية الوجود في
 الخارج متصفة به بالكلية اعنى كونها بحيث اذا حصلت في العقل
 لم يمنع نفس تصور ما من فرض وقوع الشبهة فيها وعلى ذلك ان
 الاولى اشعاط لفظ الطبيعي فكلام المقام لا يخرج عن مستودك هو
 اما قوله وبصوره لا يمنع من الشبهة فيه او تعيد الكلى بالطبيعي وقده
 بينا لك فيما سبق ان الكلية بمعنى الاشتراك الحقيقي لا يوضع للاشياء
 لان في الخارج ولا في الذهن ايضا فقول الشارع في بعض الطبيعة
 الا في العقل منظور فيه نعم يوضع لها في الذهن الكلية بمعنى الشبهة
 المفسرة بالمطابقة المذكورة في بيان مفهوم الكلى بمعنى النسبة المخصوصة
 المصححة للكل على امور كثيرة كما ذكر في مبادئ هذا البحث واما الكلية

بمعنى الشبهة الحقيقية في متعده العوض الشئ في الخارج والذي هو
فان قلت معنى الكلية على ما بين من معتمد النظم الى الجرمي الكلي
هو عدم منع تصور من فرض الشبهة وظن ان هذا المعنى انما هو
للشئ في الذهن كما ان منع تصور عن ذلك العوض انما هو
بناك فكيف حكمت بان المنصف في الخارج بهذا المعنى موصوفه فيه
قلت الكلية العارضة في الخارج ليست بهذا المعنى بل معنى كون
الشئ بحيث اذا حصل في العقل عرض له هذا المعنى فلا يعقل وجوده
اي اذا اريد بالكلية الاشتراك وقيل الكلي موصوفه في الخارج لو حصل
في العقل عرض له الكلية اي الاشتراك وقد عرفت غايته على انهم
لا يتجشون عن القول بعروض الشبهة اي الحقيقة في الخارج بهذا
صحيح لكن كلام صاحب الكشف في هذا المعنى لا يدل على ذلك فانه
قال يمكن والذي يدل على وجه الكلي في ضمن البرهانيات في الخارج ان
ايجوان مثلا لا يشك في وجوده في الخارج لكونه جزءا من هذا ايجوان
الخارجي وساق الدليل الى ان قال فاذا ايجوان بلا شرط شئ موصوفه
في الخارج وهو بحيث لا يمنع نفسه تصور من الشبهة فقد وجد في
الخارج وهذا عينه ما ذكره في الشرح لتوجيه عبارة الكتاب بل منه
في ما حدث اجنس من فاه الشخص لوض الشبهة كما انها المتهم يدل

يدل على جواز اتصاف الوجه في الخارج بالاشبه اكل الحقيقة كما تنكشف
الحال هناك فهو منوع وذلك لانه انما يكون جواله في الخارج ان لو كان
موجودا فيه كما هو المدعى بل نقول هو اول المسئلة المتنازع فيها
لان كونه جواله في الخارج في قوة كونه موجودا فيه فان قيل
المنقص بالصفات العدمية مدفوع بان هذا ايجوان عين هو
المثار اليها بخلاف هذا الاعنى فانه امر عارض لتلك الدوتية
اجبت بان ذلك الفرق بطلان كمالا صادقا عليه وكو كمالا
على المنع وتحتق كذا في منع لزوم التسلسل ان اذا قيل ايجوان
الذي هو جزء هذا ايجوان المقيد اما ايجوان مع قيد او ايجوان من
حيث هو فاما ان يراد به ان ذلك المقيد داخل في الجزء او خارج عنه
او اعم من ذلك فعلى الاول كان المحصر منوعا اذ يجوز ان يكون ايجوان
جزء ايجوان مع قيد خارج عنه وهو عينه ذلك المقيد المعبر به هذا
ايجوان المقيد فلا يكون هناك الا قيد واحد منضم الى ايجوان بتكرار
الترديد فيه بل فاقيد واحد من على قوله يلزم ان يكون كل واحد
من الجزئيات عين الاخر في الخارج بان الطبقة ايجوانية مثلا من
حيث هي هي قابلة للاتصاف بالواحد والكثرة فلو وجدت في
الخارج منصفة بالوصف وكانت عين الافراد لزم ذلك الحال اما اذا

وجدت فيه مشكلة بتكثير النحل لباكونها قابلية للتكثير فلا يكون
 كل واحد من ذلك للتكثير عين واحد من الجزئيات واجيب بان كثرة
 من غير ان يضم اليها شي اصل غير قطعاً واذا اشتمل كل واحد من
 تلك الامور المتكثرة على امر لا يعلم يكن الطبيعة عين الجزئيات
 بل حروها والمفرد من خلافة واستناع الحمل الجزئية الغائبة الوجه الخارجي
 على كل ظاهر فان الموجودات الخارجية المتغيرة اذا اجتمعت
 يكن ان يقال ان هذا المجموع هو واحد ولا بالعكس وان فرض فيها
 ان ارتباطا امكن بل لا بد في صحة الحمل من الاتحاد في الوجه الخارجي مع
 التعاريف المفهوم والوجه الذهني ومنهم من منع ذلك منعاً جدياً
 والتمس في صحة الاتحاد في الذات التي ترتبت من اجتماع الافراد
 للتعاريف الوجه في الخارج وكون الطبيعة الانبئة مثلاً خارجة
 عن افرادها بين الاستحالة لاستلزامه جواز ان يعقل كنه تلك الافراد
 العقلة عن الطبيعة بالكلية والالزم وجه الامر الواحد بالشخص
 امكنة مختلفة بذاتية على ان كل وجه خارجي فهو في حد ذاته
 متميز عن غيره بحيث اذا احاط العقل خصوصية المتماثل لم يكن له ان
 يوضع اشراكاً فهو وجدت الطبيعة في الخارج كانت كذلك مع انها
 مشتركة بين افراد ممكنة في اماكن مختلفة ومتصفة بصفات متضادة

متضادة فيلزم الخلف المذكور وقيام الشيء الواحد بكل واحد من كثير
 مختلفين في سوا كان ذلك حال عرضاً او لا واذا قام الوجه الواحد
 بالمجموع من حيث هو لم يشبان احد ما وجه الكل بدون وجه
 اجزائه وموقعه والثاني ان لا يكون الطبيعة موجودة في الخارج وهو
 خلاف القدر وعلم ان كل ما وجد في الخارج فله كما ذكرنا خصوصية
 متميزة خبيثة اذا تصورت منفعت عن فرض الشراكة فيه باكمل
 على كثيرين فلا وجه في الخارج الا الاشخاص فليس في الخارج وجه
 مشترك بين كثيرين ولا موجوداً ولا تصور هو في نفسه لم يمنع
 تصور من الشراكة فيه او عرض له هناك الكلية بمعنى المطابقة والنسبة
 الصحيحة للحمل على امور متعددة نعم في الخارج موجوداً اذا تصور وحد
 منه مشخصاته عرض له هناك الكلية لا بمعنى الاشتراك حقيقة بل بمعنى
 آخو فليس لنا وجه خارجي متصف بشئ من معاني الكلية لا في الخارج
 ولا في الذهن فذهب وكن من امر كل على بصيرة وكانا اشترنا الى التخصيص
 ذلك في رسالة حقيق الكلمات فانه قال فيها يحصل العقل او لا
 صور شخصية مطابقة لصورته الشخص لا ينطبق خصوصية اخرى ثم يحصل
 صور اخرى منطبقه على موية الشخص وهي نوعها وهي الصورة النوعية
 ثم اخرى ينطبق عليها وعلى ابناء جنسها وهي الصور الجنسية القريبة

وبهذا الى الجنس العالي ثم اذ ارجع العقل من الجنس العالي ونفس الصورة
 الجنسية المتوسطة وجدا مشتملة على صورتين فضيلة وكذا تفصل
 الصورة الجنسية القريبة الى الجنسية المتوسطة وصورة اخرى
 فضيلة وتصل الصورة النوعية الى الصورة الجنسية القريبة وصورة
 فضيلة وتصل الصورة الشخصية الى الصورة النوعية وصورة الشخص
 التي بها اعتبار تلك النوعية عن غير ما يدور في تلك باننا
 اذا راينا زيدا حصل لنا صورة من صورة متطابقة الالوان واذا راينا
 عمرا وبكرا وفالدا حصل صورة الانسان واذا راينا مع ذلك بعض افراد
 اولاد الوكس حصل صورة الحيوان واذا راينا مع ذلك بعض افراد
 الانسان حصل صورة الجسم النامي وبهذا الى الجواهر واذا
 رجعت فخلل الصورة فادرك صورة فضيلة فان قبل الاشكال ان
 من الصورة مختلفة الماهية فلو كانت مطابقة للشخص الخارج لزم
 مطابقة امور مختلفة لامر واحد بسيط وهو محال اذ يجب ان يبدأ
 الاشكال فاما نشاء من قياسك الصورة الذمينة على الصور المتوسطة
 على الجدار والتمثيل في المرأة وهو باطل بلا شبهة فان قلت كما يحصل
 من الشخص صور ذمينة كذلك يحصل صور من غير ذمينة فقلت
 من حيث ان العرضيات خردة الملمسة بالذات وان الذاتيات

الذاتيات خردة من الذات وجدا انتهى كلامه وما يتعلق بهذا
 المقام وينبغي ان يصير في هذا المباحث ان نقول لا شك ان مفهوم
 الجواهر والجسم والحيوان والانسان والاشياء والضاكن الكائنات على
 على زيدا مثلا وان نسبة بين النوعات اليه ليست على السوية بل
 بعضها غير خارج عن ذاته كالاربعة الاول وبعضها خارج كالثلثة الاخرى
 فاذا تفعلنا النوعات الاول حصل في ذمينة صورة مختلفة فاما ان يكون
 في ذمينة لكل صورة منها امر مطابق او لا على الاول اما ان يكون جميع تلك
 الامور موجودا واحدا ولو جودات متعددة فهنا احتمالات ثلثة
 الاول ان يكون تلك الصور كلها مطابقة لامر واحد وهو مذهب المحققين
 ولا اشكال عليه الا ما مر من ان الصور المتخالفة للماهية كيف تطابق شيئا
 بسيطا لا تركيب فيه اصلا الا ان يكون لكل صورة منها امر مطابق
 ويكون الكل موجودا بوجه واحد وهو مذهب جماعة ويلزمه وجوه
 الكل بدون وجوه بوجه كاسلف الثالث ان يكون كل واحد من تلك
 الامور موجودا بوجه على حدة وهو مذهب طائفة اخرى والاشكال
 عليه ما مر من امتناع الحمل بهذا هو حبط الكلام بالامر بغيره في تصور
 والشكلان على المدقق والسؤال ان وجوه الكل ايضا توزع وجوه
 الاضافات مقبول على الكاسي والحمل على الاختلاف في الوجوه الزمينة

مذكورة شرح القسطاس واما الدليل الاخير فليان يقال لو وجد
الكل العفلى في ضمن فرد خارجي لوجب ان يكون شي واحد عام
خاصا كما في نفس الكل الطبيعي ذلك لانه يعبر عن الوجوه في
الخارجي والذي ثبت وجوده في الخارج هو الطبيعي دون الاخرين
ولا فائدة حكمته سلق الكل الطبيعي اذا كان معزوما في الخارج كاعتقاد
لان الحكم انما يثبت عن احوال ايمان الموجودات في اذا كان موجودا
فيه ولا شك في كونه موجودا في العقل ايضا فذا الوجه انما العلم
اما ان يكون سببا بوجه بالوجه العيني او يكون الامر بالعكس
فمن اعتبارات ثلثة وفسر الكل في كل الكثرة بالصورة المعقولة
في المبدأ الفاضل وسمى علما معلما قال الشيخ لما كان نسبة جميع
الامور الموجودة الى الله في والى الملايكة نسبة للصنوعات التي
عندنا الى النفس الصانعة كان علم الله والملايكة بها موجودا قبل
الكثرة وفسر الكل مع الكثرة وبالنسبة الموجودة في ضمن اجزائيات
ولم يرد به ما يثار من عبارته وهو ناجز لها في الخارج بل اراد انما
جزؤها في العقل متحدة الوجه معها في الخارج ولهذا امكن جعلها عليها
كاعتقاده وفسر بعد الكثرة بالصورة المنتزعة وهو ظاهر وسمى علما
انتعاليا فاما ان يكون تمام ما بينه وبين الشيء المنسوب اليه لفظا لما بينه

المابية مأخوذة من ماس والمراد بهما ما يقع جوابا عن ذلك السؤال
سواء كان موجودا في الايمان او لا وحقيقة الشيء ما بالشيء هو هو
وقد يخص الموجودات العينية وانما يجب ان يكون القسم الاول
معدولا في جواب امولانه سؤال عن تمام المابية ثم القسم الاول من
القول في ذلك الجواب هو المابية المختصة والثاني المابية المشتركة
بين محملات التطلع اختلفا والثالث المابية المشتركة بين
منفعات الحقيقة وانما يريد لفظ الدال في هذه الاقسام بناء على انهم
في هذا العام يستعملون اللفظ الكل حتى قال الشيخ في الشفاء ونص
في قسم اللفظ العز الكلي الى اقسام ثمانية ومن المعلوم عندك انه
يجب اعتبار الدلالة فيما يندرج في تلك القسم والفصل القريب
تركيب مع الفصل البعيد مطلقا ومع القريب ان يجوز تعدده والبعيد
مع البعيد اذا عارفا في الرتبة واجنس البعيد يمكن تركيب مع الفصل
القريب الذي هو في مرتبة او دونها لا مع ما فوقها واجنس القريب
لا يمكن تركيب مع الفصل البعيد لدخوله فيه واذا ركب مع القريب
فواحد العام المذكور في الاقسام وعدم التمايز بين الاقسام انما
يكون متباينة وتداخلها تضادها مع تباينها ويقسم الكل بالعكس الى
شي واحد يستلزم التداخل لان يكون جزءا لما بينه وبين الشيء المنسوب اليه

ان يكون تمامها ان اخذ الجنس ثمة نفس الماهية واخرى جزئيا
 فاذا كان الشيء المنسوب اليه مبنيا للكل لم يكن الكل بالنسبة اليه
 شيئا من تلك الاقسام الثلاثة فلا يكون قسمه اليها حاضرة و
 كل واحد من الجزأين اذا فقس الى حصته كان تمام مابيتها بل
 كل واحد منهما مابية من الماهيات اي مضمون من الفصول فينحصر الكل
 في قسم واحد هو تمام الماهية وتمام الكل على بعض ما ذكره المقصود
 من التقسيم لانه قسم علم الماهية الى ثلثة اجنس والنوع واحد
وقسم جزئها الى اجنس والفصل وقسم الخارج عنها الى الخاصة والعموم
 العام لكن الجنس لا كان مكررا كان شيئا واحدا فينقسم الى اقسام
 واسم ان مورد القسمة هو الكل المفرد كما صرح به الصانع النفعالية
 انما من الشياء فلا يندرج فيه احد التام لانه مركب قطعا وحيث يجب
 ان يجعل الاقسام المذكورة في القسم الاول تمام للمفعول في جواب
 ما هو لا في ما له وذلك بان يقدرا الكلام هكذا والاول هو المفعول
 في جواب ما هو والمفعول في جواب ما هو ما يجب ان يكون صفة اعم ولما
 كان بين المفعول وذلك المقسم عدم من وجه لم يلزم ان يكون اقسام
 اقسامه فان رفع السؤال الاول والى من لا يقال اعتبار الافراد
 ينافي في تحصيل الجنس التوسطه بالجميع النامي لانا نقول هو من قبل المسألة

السابعة في الامثلة ثم ان تقسم الكل المفرد بالنسبة الى شيء
 كان الى ما يحمل هو عليه من جزئياته كما هو الظاهر فاصح السؤال
 الثالث بالمرءة وليس ايضا تقسيم القياس الى جزئي واحد حقيقي
 معين ومطلق ولا الى جزئيات متفقا بحقيقة حتى يلزم ان لا يعتبر
 الجزئ والفصل والخاصة والوضع العام الا بالقياس الى الماهية
 النوعية فلا يدخل في القسمة الاجناس والفصول العالية التوسطه
 وخواصها واعراضها مقبلة الى الماهيات التي هي اجناس متوسطة
 او ساقلة ولا بالقياس الى مجموع جزئيات متعددة كيف كانت
 لانه يبطل المحرر او منها اقسام اربعة اخرى هي ان يجمع في الكل تلك
 الاقسام الثلاثة معا او تلك ولا الى مجموع جزئيات مختلفة اخصا
 لانه يلزم مع ما ذكر من عدم الاختصار ان لا يندرج اختلفه النوعية
 في تمام الماهية بل تقسيمه بالنسبة الى جزئي واحد اضافي سواء كان
 حقيقيا او لا وليس ذلك الجزئي معتبرا من حيث انه معين حتى يرد
 ان الاقسام متباينة وقد اعتبر تضادها حيث ذكر الجنس في تمام
 الماهية وجزئياتها معا بل هو معتبر على اطلاقه وعلى هذا يحل السؤال
 بعد التامع بخلاف ان يكون الكل تمام مابية جزئي وجزء مابية جزئي
 آخر وخارجا عن مابية ثالث فيجاب بان القسمة اما حقيقة بان

في الاعتبار الآخر وهذا يحقق ما ذكرناه من ان الجنس لا كان مكررا
عند قسم واحد وبهذا الاعتبار التحقيق يندفع ما يقال من ان تمام الماهية
لا ينحصر النوع واما السؤال الرابع فمذدفع باننا لا نزيد تمام الماهية
تمام مابيت ولا تمام الماهية النوعية بل امر ثالث هو تمام اجزئ
الذي نسب اليه الكل كما ذكرناه ولما بل ان يقول اذا نسب الناطق
الى الماشي كان خاصة له وليس الماشي جزئيا له ولا مابيتة مابو جزئ
من جزئياته اللهم الا ان يقال اجزئ الاضافي ما وقع موضوعا لما يعمل
عليه كلياً او جزئياً فيحصل الاعم جزئياً للاخص او يقال خفض الماشي
جزئيات للناطق وكلها باطل فوجب في تقسيم الكل ان ينسب اليه
ما يمتد بانها اعم منها او داخل فيها او خارج عنها ولا يراد بها الى ما يمتد
كانت بل لا يعمل ذلك الكل عليها ولا تعتبر تعدد ما يمتد ولا تعتبرها
منفردة بل يكون المنسوب اليه ما يمتد بكلام من الماهيات التي يعمل هو
عليها وما قيل من انه يلزم تح احصار الكل في قسم واحد هو تمام الماهية
ان اريد به انه يصدق على كل كلي انه تمام الماهية باعتبار فهو مسلم بل
واقف لما سبق من ان الكلمات بالخشبة الى حصصها الموجودة في افراد
النوع حقيقة وان اريد به انه لا عوض له اجزئية باعتبار او اصلا فهو تم
وانما يلزم اذا كان النفي مطلقا للماهية حتى كانه ينفي الكل اما ان يكون تمام

ماهية من الماهيات واما ان لا يكون كذلك بل يكون اما هو او غيره
 فيندفع الكل في القسم الاول مستحيل وجوب القسم الثاني واما اذا اعتبر
 ماهية واحدة من الماهيات على سبيل البديل فلا يجوز ان يختلف الحال
 بالانعكاس الى ماهية اخرى وايضا الكلي متناول كلمات متعددة بخلاف
 ان يكون بعضها عام تلك الماهية والبعض الاخر خاصا منها او خارجا
 عنها فظهر ان اختلاف الحال جائز بحسب اختلاف كل واحد من الجانين
 اعني الكلي وما ينسب اليه فيصير مال القسم الى قول الكلي اي كل كان
 اما ان تعتبر كونه عام ماهية من الماهيات التي محل هو عليها او تعتبر
 كونه خاصا ماهية من تلك الماهيات او يعتبر كونه خارجا عن ماهية
 منها واذا تحققت ما تكونه انكشف انه لا يريد بالشئ المنسوب اليه
 الاخرى اندفع السؤال الثالث والرابع وعلم ايضا ان الحد ليس داخلا
 في هذه القسم لان المحدود ليس من جنس ما عليه قد علم فوجه غيرها
 بعيدا لا افراد كما هو ولا جعل احد من اقسام المقول دون الكلي
 اندفع الاول والخامس واما السؤال الثاني فيندفع بانه لم يرد
 بالجنس واحد معين فيرد المتداخل الى ان يفرق من جنس ما لا انه
 بمعنى السؤال بعدم التماثل فاورده على سبيل الترتيب بقوله لا يقال وقال
 في الشق الاخير عاد السؤال بعدم التماثل واجاب عنه بالتزامه ولذلك

ولذلك قال او لا يمكن ان يندفع الاسئلة الخمسة واما السؤال الاخير
 فيجوز ان القول اي السؤال ما هو ان يكون عن نفس ماهية لا عما يوجب
 تصور تصور فاجاب المطابق ان يذكر الماهية نفسها الا ما يوجب
 تصور فاذ قيل مثلا ما يوجب بالانسان لان الـ بالـ قد تصور
 ماهية فتعال عن خصوصيتها ولا يحسن ان يذكر جنس مدله فيقال جزا
 ما طبق اذ قد تفصيل مستغن عنه فاذا قيل لان فان لم
 يعلم الـ بل خصوصية منه يوجب برادف له وان وجد والا
 فيترك بعيدا لكنه من مباحث اللغة وان علمها يوجب بحد الذي
 هو شرح مفهومه او تصوير حقيقة لا بالبرادف ذلك لان الخصوصية
 المستفادة من معرفة اللغة مصفاة معلومة له فلا يحصل مطلوب
 برادف آخر بل يمارى في موقفة تلك الخصوصية الا ان ذكر الحد
 اجواب باعتبار انه نفس ماهية المحدود التي طلب مزيد معرفة بخصوصيتها
 لا باعتبار كونه مغاير لها وموجب التصور فهو مقول في اجواب لان
 حيث انه حد بل من حيث انه عين المحدود حقيقة ويمكن ان يندفع الشا
 بين كلامي الصواب لا يجوز الحد بالموثبات بان يقال المراد مدخل
 الحد في الماهية المحدود ان يكون كل واحد من اجزاء الحد داخلا في ماهية
 ولذلك قال الداخل هناك بالخرج والمركب منها وحكم بان الموقف

الدافع قد يكون مساويا للماهية المعروفة في المعلوم وعلى هذا النحو
 يمكن الحدو خلا لا ينافي كونه تمام ماهية المحذور ولا كونه مساويا
 لها في المعلوم كما توهم وسبكر عليك هذا المعنى ما يرد عليه في باب
 التعريفات يعود المحذور الذي هو نسبة الشيء الى نفسه لان
 ماهية الشخص المنسوب اليها عين الماهية المنسوبة وان نسبت الماهية
 الى اجملة المركبة من الماهية والشخص لم يكن الماهية عين تلك اجملة
 بل جزءا منها وحيث يلزم ان لا يكون للثان من هو ذات الشخص
 الا ما يكون للامور العوضية الشخصية بالقياس اليه فلا يكون له
 وان طعن والاثان ما جرى مجرا ما دانيات شخص شخص فقط
 بل شاركها في لذاتها العوارض الداخلة في الاشخاص من حيث
 هي اشخاص وذلك باطل اتفاقا فلا يصح المطلاق الذاتي على معنى
 يؤدي اليه ولا شك ان الماهية من حيث هي هي مغايرة بالاعتبار
 للماهية من حيث انها مقترنة بالشخص الماخو معها على وجه بعيد
 دون التركيب في هذا القدر من التغاير كاف لتوضيح النسبة على
 قانون اللغة الا ان الشيخ لم يلتفت اليه لان المتبادر من انتساب
 شيء الى آخر تغايرهما بالذات لا يصح تفسير الدال على الماهية بالذات
 الا ان قد عرفت ان الدال على الماهية اعني القول في جواب ما هو قسم

اقسام ثلثة هي الدال على الماهية المختصة والدال على الماهية المشتركة
 بين المختلفات والدال على الماهية المشتركة بين المختلفات والقسام
 الاول هو اعم بالقياس الى المحذور خارج عن اقسام الكل الذي
 نحن بصدده فلم يبق الا الاخران وهما الجنس والنوع وكل واحد منهما
 ذاتي اعم اما الجنس فهو ذاتي بالعينين واعم مما يقال عليه من ازايمه واما
 النوع فهو ذاتي باحد العينين واعم بالنسبة الى يقال عليه من الاقسام
 فتوهم الظاهريون من المنطقيين ان الدال على الماهية هو الذاتي الا انهم
 وهو لا وان اصابوا في العكس حيث تشمل تعريف كل ذال على الماهية
 لكنهم اخطأوا في الطرد حيث دخل فيه ما ليس بالاعلى الماهية اصلا كقول
 الجنس مثل الجنس فانه ذاتي اعم بكل واحد من تفسير الذاتي وليس
 يتصور كونه دالا على الماهية المختصة كالانسان مثلا لان القول في جواب
 السؤال عن ماهية يكون اما عينها او متحد معها في الحقيقة كما رغب عليه
 ولا على الماهية المشتركة والا كان جنسا وكذا فصل النوع كالتا طق ذاتي
 بالعينين واعم من الاشياء ليس له على شيء من الماهيتين ولا
 كان الاختلاف ان الدال على الماهية بل هو اعم او لا متعلق بالذات
 اشار الى انه ليس متوقفا على الاختلاف في تفسير بل هو اختلاف آخر
 مستقل فان قيل فصل الجنس على الماهية المشتركة وفصل النوع

الذاتي

على الماهية المختصة وليس يلزم من ذلك كون الاول جنسا واثرا
 نوعا لان دلالتها بالانتماء لا بالمطابقة يجب بان الدلالة لا لزومية
 لا تكفي في كون اللفظ الاعلى الماهية بل لا بد من ان يكون دلالة عليها
 بالمطابقة كما لا يقال بهذا جوابا بالمصطلح فلعن الخضم لا بد
 عليه لانا نقول يجب علينا ان نراعي ما عليه ارباب الصناعة ثم
 انما نجدهم يجعلون الحسوس ويجري مجراه من الامور المشتركة بين
 مختلفات الحقيقة فصولا لا خاسر لادال على الماهيات المشتركة
 بينها كالجوان وامثاله وكذلك الحال في الناطق ونظايره من احوال الماهيات
 النوعية فانهم يجعلونها فصولا لها لادال عليها كالفروع الحقيقة وما ذكره
 من ان الفصل مطلقا لدلالة على الماهية اصلا لكونه اعم منها بحسب النعم
 قطعا مبنى على ما سلف من ان الدلالة معتبرة بكل ما ومتى ولذلك
 اشترط في الالتزام اللزوم العقلي واما اذا فسر بان واذا فلا شبهة
 في ان الفصل دلالة التزامية على الماهية المشتركة او المختصة وايضا
 اي لو دل الفصل على الماهية بحيث يكون مقولا في جواب السؤال عنها
 مع انه ليس عندها لوجب ان يستلزم تصور تصورها بخصوصها و
 كنهها واللام يصح ان يقع جوابا عنها ولا يلزم ان يكون التعريف
 بالفصل وحده كالحسوس في تعريف الجوان والناطق في تعريف الانسان

الانسان حذانا لانه المقول في الجواب المستلزم لتصور الكنه دون
 سائر التعريفات مع ان القوم صرحوا بان ان صح التعريف وحده
 كان حذانا قصا لانهم لم ينفكوا الى الفرق بين نفس الجواب الذي
 هو الماهية وبين الواقع والداخل فيه الذي هو جزء الماهية وبيان ذلك
 انه اذا قيل عن الماهية المشتركة كما في قولك الانسان والفرس
 كان الجواب بالجنس الذي هو ال داخل عليها كالجوان ويكون فصل الجنس
 في هذا خلافا للجواب لانه دل عليه بالنقض فهو لا مافسرا الدال على الماهية
 بالذات الا ان لم يعرفوا بين نفس الجواب الذي هو تمام الماهية المشتركة
 وبين الداخل فيه الذي هو جزءها بل جعلوا الجواب كالكل في كونه مقولا
 في الجواب ودال على الماهية واذا قيل عن الماهية المختصة
 كما في قولك الانسان كان الجواب بما يدل على تمامها كالجوان الناطق
 ويكون فصلها واقعا ومقولا في طريق مولانا يدل عليه بالمطابقة
 فمن فسر الدال بذلك التفسير جعل الواقع في الطريق كالنوع في كونه
 دال على الماهية المختصة ومقولا في الجواب عنها فالجنس يكون بان
 دال على الماهية المشتركة ومقولا في الجواب في اوصافها في طريق
 ما هو وحده في الدال على الماهية فتتمام الماهية المشتركة وجزء من
 الماهية المختصة ومفهوم كونه جنسا مغايرا لكونه حذانا وان كان هو

ذاتا واحداً والعقل مطلقاً لا يقال في جواب ما هو لان دلالة على
 الماهية التزام وكذا المصنوع لا يقال فيه لان دلالة عليها تضمن
 وفصل الجنس لا يصح لان يقال في طريقه هو سواء كان سواء على الماهية
 المشتركة او المخصصة بل يكون ابدأ داخل في اجواب الا انهم قد جنس
 مقامه على وجه وفصل النوع قد يكون واقفاً في الطريق كما في اجواب
 بالانسان بالحيوان الناطق على ما مر وقد يكون داخل في اجواب
 كما في جواب ما ريد بالانسان فقد انضح ان الذات الاعلى قد يكون
 والا ومقولا في جواب ما هو وقد يكون واقفاً في طريقه وقد يكون
 داخل في جوابه فمن عرف الالوان لم يتفطن للفرق بين الدال و
 بين الواقع والداخل فيه جزء الماهية مخصصة لجنس والفصل
 ان المطلقين ارادوا بجزء الماهية الجزء المميز للمحل عليها لان الكلام فيه
 وارادوا بطلانها تأولها للتقريب والبعيد منها كما سيظهر به وعلني
 كون الجزء الخاص بميزة الماهية في الجملة انه بمنزلة ما يشاركها في جنس
 من الاجناس وفي الوجه فانه لا لازم من الدليل لا يكون مميزاً عن
 المشاركات انجسبه كما سيجي والاخير ان باطلان اما كونه اخص مطلقاً
 او من وجه فلان الاعلى كذلك يجوز وجوده بدون الاخص فيمكن
 وجود الكل اعني تمام المشترك بدون جزءه وهو محال واما كونه مبايناً

مبايناً فلان الجزء المحل على الماهية يستحيل ان يباين ساير الاجزاء
 المحولة عليها وانما يلزم من الدليل ان يترتب تمام المشاركات اذ لم يثبت
 به كون بعضها اجزاء لبعضها ويوجه على فرض الكلام في الماهية المنقولة
 انما لا يتم ان شيئاً من الماهيات معقولة بالكلية والدليل المذكور على
 حصر الجزء في الجنس والفصل لا يتم بالنسبة الى الطرفين منها لان
 بعض تمام المشترك فصل بعيد لا قريب وتعلم المشترك اذ لم يكن تاماً
 بالعكس الى جميع مشاركات الماهية فيه كان جنساً بعيداً لا قريباً
 واذا فرض ان تمام المشترك عرض للنوع الآخر الخالف للماهية في
 الحقيقة او جزءه غير محمول لم يكن مقولاً عليها في جواب ما هو مشترك
 المخصصة فلا يكون جنساً والاحتمال الثالث اعني كون تمام المشترك جزءاً
 للماهية ونفس ماهية النوع الآخر قريب من الرابع بل الظاهر انه لا يخالف
 الا في العيان فان كل جزء من اجزاء الماهية نوع مخالف لها في الحقيقة
 وهو تمام المشترك بينهما مع كونه جزءاً للماهية ونفس ذلك النوع
 الخالف لها وعلى هذا من الاحتمالين ايضا لا يكون تمام المشترك جنساً
 او لا بل للجنس ان يكون مقولاً على نوعين متحصلين منه بعضين متباينين
 وقوله او يقال في حيز النقيض لا يقال ايضا وهذا السؤال داير بين تمام
 المشترك وبعضه بخلاف السؤال الاول فانه مختص بتمام المشترك كتمام

أي سلك أن النوع الذي ياتى تمام المشترك مابين الماهية لكن ليس
 يلزم أن يكون مابين تمام المشترك ايضا حتى يثبت ان هناك
 تمام مشترك أو لا يجوز ان لا يكون مابينه ويكون تمام المشترك
 بين هذا النوع والماهية هو تمام المشترك المفروض او فان قلت
 فلا يكون في بعضه اعم منه والمقدر خلافه قلت يكفي كونه اعم منه
 انه يتناول فردين احدهما تمام المشترك الذي ليس فردا لنفسه
 والثاني ذلك النوع الذي لا يباينه وقولنا انقول جواب
 عن السوالين والمراد بالذات اجزاء المحمول ولما اعتبر الماينة في النوع
 الذي ياتى الماهية اندفع الاحتمال الثالث والرابع لان ما كان
 ذاتيا للماهية لا يمكن ان يكون نفس الانواع الماينة لها والالزم
 حمل مابين الماهية عليها فلو فرض انه جزء للانواع الماينة غير محمول
 عليها لم يكن جوابا لجمعها وذلك لوجه البساطة نعم يجوز ان يكون
 عارضا لجمعها وعلى التقديرين يكون ذلك الذاتي غير الماينة
 لا تميز ذاتيا في الجملة فيكون فضلا لها وفيه حجب لانه اريد ان
 مجرد ذلك الذاتي تميز الماهية فهو ممنوع لانه اذا كان ثابتا لجميع
 مابينها من الماهيات ولو بالعرض لم يتصور تميزه اياها عن شيء
 منها وان اريد انه من حيث انه ذاتي اي جزء محمول يميز ما عن جميعها

او بعضها ووردان من الحكيمة خارجة عن الماهية فالماينة معها
 لم يكن ذاتيا لها بل خارجا عنها فلا يكون فضلا ولما اعتبر في النوع
 الذي هو ياتى تمام المشترك كونه مابينه اندفع ما ذكر في السوال
 الثاني ويرد على قوله هو فصل جنس للعرف اي فيها لا يكون ذاتيا
 لنوع مابين الماهية اصلا لمعرفته هناك من ان مجرد ذلك الذاتي
 ليس محجزا اصلا واذا اخذ مع صفة الذاتية كان خارجا قطعاً
 واندفع السوالان اي المنطوق تحت السوالين المذكورين على
 هذا التقدير بين الاستدلال ان هناك سؤالا لا يمكن النقص
 عنه بقية الماينة وهو انه لا يجوز ان يكون تمام المشترك الثالث
 نوعين تمام المشترك الاول يمكن النوع الثالث الذي هو ياتى
 تمام المشترك الثاني ومابينه هو بعينه النوع الاول هو ياتى
 الماهية ومابين لها ولا يخلص الا بان يثبت انه لا يجوز ان يكون
 الماهية جنسا في مرتبة واحدة بل لا بد ان يكون الماهية جنسا في
 مرتبة واحدة بما جاز الآخرة وقوله لا يقال مشتمل على منع وارد على
 بعض تمام المشترك وبعض جنس الفصل فانه ذاتي للماهية وليس
 مختصا بها ولا تمام المشترك الذي هو اجنس والابعض منه حتى يكون
 فضلا بل هو بعض من تمام الماهية الذي هو الفصل فاجاب عن النوع

ودفع النقطة بانه غير معقول لان جنس الفصل يكون مشتركا بين
 الفصل ونوع او مابين له لان اجنسية بالقياس الى انواع متباينة
 فيكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع البين لها الا ان مابين
 الفصل مابين الماهية فيكون اما جنسها او فصل جنسها ولا شيء من
 اجزاء اجنس اخل في الفصل او يمنع ان يعتبر جزء واحد في ماهية مرتين
 الا يرى انه اذا تركبت الماهية من جنس وفصل وتركب كل منهما
 من جزئين بحيث يكون واحد منهما مشتركا بينهما لم يكن تلك الماهية
 مركبة من اربعة اجزاء بل من ثلثة فقط فلا يتصور للفصل جنس وانما لم
 يذكر اجنس لانه اذا لم يدخل جزء اجنس في الفصل لم يدخل فيه اجنس قطعا
 وايضا لا يجوز ان يدخل اجنس في الفصل والا كان مفهوم الفصل
 مفهوم النوع فحينئذ ان يكون الداخل في الفصل على تقدير جوارحه
 وقوله فيه هو اجنس البعيد الذي هو جزء من الوترية اما ان الفصل
 باحقيقه هو الجزء الاول لا المجموع فنظور فيه لان المجموع من حيث هو
 مجموع غير الماهية بنوعه اوجه ولا يجب من ذلك ان يكون كل واحد
 منه يدخل في غيره وسينكشف لك ان العارض بالمعنى العنبرية اسم
 الكل يجوز ان يكون عارضا تماما فلا يكون خلفا ويكون حولا اجنس
 او جزء منه في الفصل مستلزما للكرارة الحد الثاني مع بطلان هذا مع عدم

تقدم من امتناع ان يعتبر جزء واحد في ماهية واحد مرتين وقوله
 اي في قولنا لانا نقول من الامثلة ان يفتح لك فيمكن اختصار العبار
 الاولى المشهورة في كلام القوم بحذف النسب وذلك بان يقال و
 اذا كان بعضا من تمام المشترك فاما ان لا يكون مشتركا بين تمام
 المشترك ونوع آخر مخالف له في الحقيقة فيكون فصل جنس واما
 ان يكون مشترك بينهما فيكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع
 ولا يكون تمام المشترك بينهما لانه خلاف المذهب بل بعضه فيثبت
 هناك تمام مشترك آخر وهم الدليل بلا حاجة الى ان يقال هو اما
 او اخص او مابين او مساو والمقصود بما ذكره الاختصار لا دفع
 والسؤال فلا يتجه ان يقال يجوز ان يكون بعض تمام المشترك
 مشتركا بينه وبين النوع الذي ياتى الماهية فلا يلزم تمام مشترك
 آخر كما في اصل الدليل فاما قال العبار الاولى دون الدليل
 الاول اشار الى اتحادها بحسب الحقيقة والمأوجه ذلك الايضاح عما
 لا يشبهة على ذي فطرة سليمة وكذا يفتح مما ذكره انه لو قيد النوع
 الذي ياتى تمام المشترك بعدم مشاركته الماهية في تمام المشترك او بعدم
 وجوه تمام المشترك فيه لا يدفع السؤال الاخير الذي ذكره بقوله او يقال
 وذلك لان كل واحد من هذين القيد من يقوم مقام تعيين ذلك النوع

بنا بنبته تمام المشترك فلا يكفي جواب عما يقال في ذكره من يقتضي انحصار
 جزء الماهية في الفصل وحده لانه لا يكون جزءا لجميع الماهيات فهو يتميز
 الماهية عن بعضها وانجس اذا كان تمام المشترك بين الماهية وجميع
 مشاركا لها فانه احدى اجواب الكل وكان قريبا واذا لم يكن كذلك بعد
 اجواب فكلون عدد الاجزى زائدا على مراتب البعد الواحد وكون اجزى
 البعيد جزءا للقريب معنى على امر من امتناع جنس لا يكون احدهما
 جزءا للآخر والفصل هو ان يميز الماهية عن الشراكات في الوجهة
 فان تميز ما عن جميعها فهو قريب في الالف بعيد مغاوت حاله بحسب
 كثرة ما يتميز ما عنه من تلك الشراكات فكله وقد فعل التميز في الوجهة
 انما هو في الماهية المركبة من امرين متساويين فيميز ما عن الكل فلا يقصو
 فيه بعد ذكره للذات خاص ثلثا فابن من هذه الخواص ان يميز بها
 الذاتيات عن العوضات ويتوصل بذلك الى اقسام العوقات
 يميز بعضها عن بعض في قوله بل لا بد من ان يحكم بثبوته لها استلزام
 الى ان امتناع الحكم بالسبب لا يتحقق الا مع وجوب الاجاب والخاصة الثانية
 اخض من الاول لانه اذا كان تصور الماهية بكنها مستلزما لتصور الذاتي مع
 التصديق بثبوته لها كان تصور عامها مستلزما لذلك التصديق قطعا بدون
 العكس اذ لا يلزم من كون التصديق كافي في الحكم بالثبوت ان يكون احدهما

احدهما كافي في الآخر مع ذلك الحكم على تقدير اخطار الماهية والذاتي
 معا بالبال وذلك لان بال امتناع السبب وجوب الثبات انما هو
 التصديق بثبوت الذاتي للماهية ولا بد في كل تصديق ان يكون
 كل واحد من الموضوع ملاحظا للعقل قصدا عما اذا احدهما عن الآخر
 حتى يمكن للعقل ان يعتبر النسبة بينهما ايجابا او سلبا فما كان
 الحاصنان لا يجمعان بالفعل بدون اخطار الماهية والذاتي
 معا بالبال فلا يكفي في الاول مجرد تصورهما لان التصور قد لا
 يكون محطرا للمعنى اليه ولا في الثانية اخطار الماهية فضلا
 عن تصور ما عن بعضها بالقوة اعني كون الذاتي بحيث لو اخط
 مع الماهية امتنع رفعه عنها بل وجب الثبات لها لا يتوقف
 اخطارها بل ولا على تصور شيء منها لان هذه الحقيقة ثابتة
 له حال كونها محمولين بالكلية وفي قوله لان الاول يستلزم
 اللوازم البينة بالمعنى الاعم والثانية بالمعنى الاخص
 دلالة على ان التصديق باللزام معتبر في البين بالمعنى الاخص
 ايضا وبذلك نظر كونه اخص قطعا لكن لا يكون في مجرد
 استلزام تصور اللزوم تصور اللزوم كافي فيه كما يفهم من
 اعتبار في اللزوم وهي اما خاصة مطلقة اي لا يشترط

الذي فيها العرضي اللازم وذلك لأنه لا يتحقق إلا بعد تحقق الماهية
 ولا ينبغي الاقوان ينسب الماهية أولا كالموجبة للاربعه فان قيل
 هذه الخاصة بنا في حكمها من الذي متحد مع الماهية في الجعل
 الوجه استحالة ان يكون التقديم في الوجه متخذاً في مع النافعة
 ومنا في صحة حمل الذي عليه لا عرفت من امتناع حملها في غير
 في الوجه على الآخر ويستلزم ان يكون كل مركب في العقل مركباً
 في الخارج مع انهم صرحوا بخلافه قلت ما ذكرناه خاصة للجزء مطلقاً
 فانه اذا كان جوا كان متعدياً في الوجه والعدم هناك فاجزاء العقل
 يتعدم على الماهية في العقل في الخارج فلا يلزم شئ مما ذكرناه
 فاذا اريد تميز عن اجزاء الخارج في يد حمل على اعتبار التقديم المذكور
 للماهية عنه ايضا وقد يقال الذي في الجزء مطلقاً لا يصح توثقه
 مع توابع بناء الماهية تلك الماهية كالأجزاء الثلاثة او لا يمكن
 ان يتوحد ارتفاعها مع بناء الماهية الثلاثة بخلاف المفردة اذ يمكن
 ان يتوحد ارتفاعها مع بناءها نعم يتوحد ارتفاعها مع بناء الماهية
 الثلاثة موجودة في الحال منها المتصورة فقط وهناك المتصورة
 معا والسر في ذلك ان ارتفاع اجزاء هو عينه ارتفاع الكل لانه
 ارتفاع آخر ومن السجل ان يتصور انفكاك الشئ عن نفسه

155
 فيختلف بخلاف ارتفاع اللازم فانه معاير لارتفاع الماهية تابع له
 فاذا تصور الانفكاك بينهما استحالة وكذا ارتفاع الماهية
 معاير لارتفاعها مسبق له في ان يتصور انفكاك احداهما عن
 الآخر ويقال ايضا الذي لا يحتاج الى علة خارجية عن علة الذات
 بخلاف الوضعي فانه يحتاج الى الذات وهي خارجية عن علمها كما
 لروحية المحتاجة الى ذات الاربعه ويقال ايضا هو لا يحتاج
 الماهية في انصافها الى علم معين لانه فان السواد كون
 ذاته للشيء آخر يجعله لونا ومنه خاصية اضافية لان لوازم
 الماهية كذلك فان الثلثة فرد في حداتها لاشئ آخر
 يجعلها متصفة بالفردية ولما تقرر ان العلم بالماهية يستلزم
 العلم بالاجزاء فنتوهم هذا في احاطة الثانية حيث كل الذي في
 متقدم على الماهية لم يكن تصور الماهية بكميتها الا مع تصور الذي
 موصوفه به وفي الخاصية الثالثة حيث كان الذي متعدياً
 الماهية في الوجه الذاتي وقد اشار بقوله تقرر الى قول المصنف
 ويجب كونه معلوماً عند العلم بالماهية ليس حكماً بناً كما يتبادر
 من ظاهره بل هو مندرج فيما قبله كونه معلوماً والمشتبه به ان يقوم
 ان النفس الناطقة بالقياس الكل معنى من المعاني احوالاً

بجمل العلم به اما اجمالاً او تفصيلاً والمأخوذون بقوام العلم اجمالي
العلم بالشئ مع عدم العلم بامتيان عن غيره ومن العلم التفصيلي
العلم به مع العلم بامتيان وليس بشئ اذ ليس هذا اختلافا
في نفس العلم بالشئ بل هو باعتبار انضمام علم آخر وعدم انضمامه
اليه وكما يفسر العلم بالشئ مع العلم بامتيان ومع عدمه يمكن ان يفسر
مع العلم بان لا يتم او يزوم كان له ومع عدمه فالصدق في شرط
الاجمال والتفصيل كسباني حقيقة من كلام الشيخ ثم ان
الامام انكر العلم الاجمالي وقال ليس للنفوس التماس الى
الاشياء الا حالان اجمال والعلم على سبيل التفصيل وله في
بيان ذلك طريقان احدهما هو المذكور في الملخص باركر في
الكتاب وهو مبني على ما تقدم المتخرون من العلم الاجمالي والتفصيلي
وقد انكشف لك حاله ما وضع بيان وتوترر والتمس ما ذكره في بعض
تصانيفه وهو انه ان لم يحصل لبعض الدلائل صورة في الذهن
عند العلم بالماهية لم يكن العلم بها مستلزماً للعلم بوقوعها
وان حصل لكل دلائل صورة فيه فهو العلم التفصيلي والاول باطل
فتبين الثاني وهو ان العلم بما يستلزم العلم باحواله متصلة
وجوابه ان حصول صورة لا يستلزم كونها مطلقة تفصيلاً اذ بما

ربما كانت غير ملتفت اليها وبيان ذلك ان الانسان اذا
قصد تصور شئ قصد اولاً فاذا حصل صورته في ذهنه
لاحظه وينزه عن غيره والتفت اليه بما زاع عن كاشف به الوجدان
واذا لم يتصور كذلك وحصل في ذهنه فربما لم يلاحظه ولم يميزه عن
غيره ولم يلتفت اليه قصد الاول هو العلم التفصيلي والثاني
هو العلم الاجمالي ثم انه اذا قصد تصور المركب فلا شك ان يتصور
بالقصد الاول هو ذلك المركب والما اجزاؤه في مقصودة له
بالقصد الثاني على ما ليس الوجه اخرجي فان الوجدان اذا
اراد اتحاد مركب كان مقصودة الاول ذلك المركب كنه لا بد
له من اتحاد اجزائه في داخله في قصد ثانياً وظهر ان الماهية
اذا حصلت في العقل وكانت ملحوظة مقصودة بذاتها كانت
اجزائها مرتبة فيه قطعاً لكن لا يجب كونها ملحوظة منفردة عند العقل
فبعضها عن بعض بل ربما يكون عنده حالة بسيطة في مبداء
التفصيل تلك الاجزاء بلا اكتساب جديد فاذا وجه ذلك التصور
عقله الى الاجزاء عرفت فيه مفصلة وقوله كما رأينا تشبيهه و
تظهير خلاف قوله وكما اذا استلنا فانه يشمل ما نحن فيه بحري من
جوابه وانما وجب ان تحقق هذا الموضع على الوجه الذي صورته لانه

لا مزيد عليه ويعلم انه ان التماثل من الاجمال والتفصيل
 يرجع الى نفس العلم بالشئ لا الى انضمام علم اخر اليه فان
 العلوم بنفسه قد يكون ملاحظا بالاعتقاد مما راعى غير امتياز
 ما قد لا يكون كذلك مع كونه معلوما في الحالتين معا الاول
 المحول الذي يتبع انشكاكه عن الشئ يندرج فيه الدلائل والوازم
 اللابينة بينة كانت وغير بينة والوازم الوجوه كالسواد للحيث
 والثاني يتناول الثلثة الاول فقط والثالث يختص بالدلائل
 والوازم البينة بالمعنى العام ومن العلوم ان يتبع ارتفاعه عن
 اللابينة في الذهن بل بحسب اثباته لها عند تصورهما كان الحكم بينهما
 من قبيل الاوليات التي هي اقوى الضروريات فلا بد ان يتبع
 انشكاكه عنها في نفس الامر والا امتنع الوقوف عن البديهي
 وليس كل ما يتبع انشكاكه عن ماهية الشئ يجب ان يتبع رفعه
 عنها في الذهن لوازنا لا يكون ذلك الامتناع معلوما لنا كما في
 تساوي ذوايا المثلث والرابع مخلص بالدلائل والوازم
 البينة بالمعنى الاخص وكل من هذه الثلثة اخص مما قبله الثاني
 ان يكون المحول عام من الموضوع فاحمل في مثل قول الكاتب بالفعل
 انسان ذاتي بهذا المعنى وعرضي بالمعنى الاول لان الوصف وان كان

كان اخص ليس مستحبا لان يكون موضوعا للذات وبغيره اصل
 للموضوع بالحققة بما يحل عليه موافاة موافق لما تقدم ومنهم من
 يفسره بما يكون قابلا به حقيقة سواء كان حاصله بتمضي طبيعة
 وتناهي كقولنا البحر متحرك الى تحت او الى فوق وبالمثل لذلك
 فمعرضي كقولنا جالس السفينة متحرك فان الحركة ليست قاعية
 به حقيقة بل بالسفينة وهذا اشهر استعمل الاجتثاث قال للسكان
 في السفينة المتحركة انه متحرك بالعرض لا بالذات والنسب بما ذكر
 عقيب من ان حمل ما انضمام الموضوع بطبيعة ذاتي وعكسه عرضي
 ويسمى اي المحول اللاحق بالموضوع لاعم او اخص يسمى في كتاب
 البرهان عرضا ذاتيا سواء كان لاقفا به بلا واسطة او بلا واسطة
 متساوية كما ان حمله عليه يسمى حملا ذاتيا وحملا بالحققة لاعم او اخص
 يسمى حملا عرضيا وقد نهيناك على ان حملا واحدا قد يكون ذاتيا
 باعتبار وعرضيا باعتبار آخر فاما في الانقسام اليك بينة وكيفية
 اخصا وافتراها اما ان يختص بطبيعة اي حقيقة واحدة منها تنك
 ان هذا الشاء له خواص الاجناس العالية اول فيما يقال اما ان
 يختص بنوع واحد وقوله ودوام المبتوت لا ينافي امكن الانشكاك
 في اجزائيات جواب هؤلاء هو ان غير اللازم لا يكون دوام المبتوت

لان الدوام لا يتبعك عن الضرورة هي الزوم فلا يصح تقسيمه اليه
 والى العارضي بالنقل كما ذكرتم وتعتبر اجواب ان الدوام لا
 يتبعك الزوم في الكليات ويتبعك عنه في الجزئيات وهذا العذر
 كاف في صحة ذلك التقسيم وفيه بحث لان امتناع الانفكاك
 المذكور في تعريف الزوم يراد به حينان احدهما ان لا ينفك
 يكون منشأ ذلك الامتناع ذات الزوم والثاني ان لا يكون
 يكون منشأه اما الذات او غيره وما ذكره من استلزام الدوام
 الضرورة في الكليات دون الجزئيات مع كونه ضعيفا ارادوا به
 استلزامه للمعنى الاخص حيث والدوام يستبعد جدا بل لا يستعمل
 ان يدوم محمول بجميع افراد موضوع بحيث لا يتفك عن شئ منها
 اصلا ولا يكون في طبعه ذلك الموضوع انقضاء هوية له والمعتبر
 في هذا المقام هو المعنى العام كسببان من ان لزوم شئ لغيره
 قد يكون لذات احدهما وقد يكون لامر متفصل ومن البين ان
 الدوام واللزوم بهذا المعنى متلازمان مطلقا اذ لا بد للشيء
 الدوام في الكليات والجزئيات من علة دائمة سواء كانت عين الوجود
 او غيرهما واما انفكاكه عن المعنى الاخص في الكليات فمعه ما ذكره
 من المثل الذي لا ينفك في الجزئيات وكثيرا ما يدوم حكم عري ولا يتغير

يقتضيه ذاته والصلوب ان يجاب ذلك التقسيم انما هو بالنظر
 الى تلك المفهوم فان العقل اذا لاحظ دوام البشوات جازي
 انفكاكه عن امتناع الانفكاك مطلقا بدون العكس فلا يذهب
 عليك بدوامه عرف اللازم بما يمنع انفكاكه عنها ولازم الماهية
 الذي يمنع انفكاكه عنها وهذا التقسيم الشئ الى نفسه والى غيره
 وقوله فليس قلت اشارة الى ما بين الوجود والماهية من ان
 الماهية اعم من الهيئة الموجودة والماهية من حيث هي هي
 على انه غلط فان المهم من حيث هي ليست الا الماهية فكيف
 يحصل نوعا مندرجا تحتها كالماهية الموجودة والمندرجة فيها لا يقال
 قد استمر كلامهم فبقسم الماهية الى قسمين ثلثة هي المخلوطة والشرطية
 بشرط بشرط لا ولا شرط معها فقد جوزوا كون الشئ نفسا لنفسه
 ونوعا منها لانا نقول بمن مبرهنة لانهم ذكروا ان الماهية قد
 يعقد بعوارضها وقد يعقد بعدها وقد لا يعقد معها شئ منها والا ولان
 يندرجان تحت الثالث اندراج نوعين متباينين تحت اعم و
 ليس ذلك بقسم الماهية الى تلك الاقسام بل بيان ان الماهية
 لها اعتبارات ثلثة فان قيل لو ثبت ان الماهية تحتها
 نوعان من حيث هي والوجود كانت اعم من كل واحد منهما

وما يمنع انفكاكه عن احد فسادون الاول كذا في الوجه فلت معنى
الكلام على تقدير كونها اعم ان يصدق عليه انه يمنع انفكاكه عن الماهية
في الجملة واما ان يمنع انفكاكه عن هذا القسم الثاني على تقدير
يقال لللازم ما يمنع عن الشيء ثم نقسم الى قسمين اذ معناه ان يصدق
عليه انه يمنع انفكاكه عن الشيء في الجملة اما ان يمنع انفكاكه عن الشيء
الذي هو الماهية الموجودة او التي هو الماهية من حيث هي ولا يريد
باللازم ما يمنع انفكاكه عن موضوع الشيء مطلقا يخرج عنه لازم الوجه
ويظهر ذلك ان يقال ما يمنع انفكاكه عن الحيوان ما يمنع انفكاكه
عن الانسان فقط والى يمنع انفكاكه عنه وعن الواسع ايضا
فانه يصح هذا التقسيم اذ لا يريد امتناع الانفكاك عن الحيوان في الجملة
كانه فيسب ما يمنع انفكاكه عن حيوان اما كذا فاما كذا او لا يصح اذا اراد
امتناع الانفكاك عن طبيعة الحيوان من حيث هي اي بالافضل
ان يقال خارج عن الماهية او نفس العاقل فان امتنع انفكاكه عنها
من حيث هي او شرط الوجود كان لازما لها والا فلا ويعلم منه
ان المراد باللازم منها ما يمنع انفكاكه عن الماهية على احد هذين الوجهين
فاما اللازم فهو ما يمنع انفكاكه عن الشيء الذي ليس له سبب الوجود
كان كليا او جزئيا ومن تبيين ان اللازم اذا عرفت ما يمنع انفكاكه

انفكاكه عن الشيء لم يخصه في لازم الماهية ولازم الوجه ثم التباد
من الوجه هو خارجي وحيث يعلم اللازم بشرط الوجه الذي يظن
القياسية وكذا ان يحكم على ما يتبادر له من كمال الحال اذا اعتبر
في تعريف اللازم الماهية الموجودة واللازم نفسه او هو ان
اللازم سواء كان لازما للماهية من حيث هي او بشرط الوجه اما
ان يتوقف حكم العقل بلزومه للزوم على وسط او لا يتوقف
فقد انقسم له باعتبار التعقل فان الوسط الموقوف بما ذكر لا يعتبر
الا بالقياس الى حكم العقل واما الوسط المذكور في نفس الموضوع
الذي ان في النسبة الى النفس الامر كما ثبت عليه هناك والافاض
قال اي لازم على بلزومه لانه المراد من حمل شيء على غيره لا يتبادر من
عبارة لظهور مناديه ولو قيل الاول بطل لانه لو كان جميع
الحوادث في وسط الامر احتجنا في الحكم بلزوم شيء منها الى نظر وكسب
وليس كذلك كما في مساواة زوايا المثلث لثلاثين لا يرفع
النظر وقد سبق فصل ذلك في باب التصور والتقدير فتذكر
اذا انشئ خروج الوسط عن الماهية وخروج اللازم عن الوسط معا
فلا بد ان يكون الوسط اما عين الماهية او داخلها وكذا اللازم
اما عين الوسط او داخله فان كانا عينين كان اللازم عين

والا
هو

المراد

الملزوم فلا لزوم ولا حمل حقيقيا في شيء من القديمين وان كانا
 جزمين كان اللزوم جزءا للملزوم وكلاهما في الوضعي الخارج وكذا ان
 كان احدهما عينيا والاخر جزءا على انه ان كان الوسط عينيا كانت
 الكبرى تقطع المطلوب ولا حمل في الصغرى وان كان اللزوم
 عينيا فالصغرى نفس المطلوب ولا حمل في الكبرى وانما اعتبر
 الشمول حيث قال لجواز ان يكون عرضا مغايرا شاملا اذا لزم
 ان يكون الصغرى كلمة لتنج الشك في الاول اياها كليهما فان قيل
 الوسط علة لانتساب الاكبر الاصغر واذا لم يجب العلة لشيء لم
 يجب المحلول له فلما هو علة للتصديق بذلك الانتساب في ان
 ان لا يكون علة لثبوت في نفس الامر ويمكن النقص عنه اي عن الوجه
 الثاني من النظر فان الوجه الاول منه لا يخلص عنه واختار ان
 التسلسل في اللزومات اذا ترتب بين الاوساط اصلا بل
 هناك اوساط غير مشابهة يتوقف عليها اللزومات غير مشابهة
 وبين ان ذلك التسلسل في امور موجودة في القدينيات با
 باللزومات في امور اعتبارية وهي منزهة وتاوية بما احاط على ان
 ما ذكره اولنا من ان التسلسل منها واقع في الاوساط ليس تمام بل
 كان العاجب ان يقال ان التسلسل من طرف المبدأ فلا ن

ان كان

فلان كل لزوم يتوقف على احد اللزومين اما لزوم الوسط للماهية
 او لزوم الوسط للموقوف عليه لموقوف فيكون التسلسل في المبدأ
 واعترض على ما بينه من التسلسل في القدينيات التي مباديها
 للتصديق بلزوم اللزوم للماهية بانه بتسلسل في العلة المغيرة فان
 التصديق بمقتضى اللزوم بعد الذين للتصديق به الذي ينفي
 عليه من المبدأ الفياضي ولا استحالة عندنا في تسلسل العلة
 المغيرة كافي حركات الافلاك واستعدادات الحيوان العنصرية
 وذكر ان الاول ان يمتنع في ابطال التسلسل منها مثل انظر
 في باب النصور والتصديق وقد عرفت هناك انه موقوف على
 حدوث النفس ثم الاوساط غير مشابهة كما مر واما عدم تماثلها
 مرار غير مشابهة فلان كل وسط من تلك الاوساط التي لا يتناهي
 اما لانه واما له لانه فيكون بينها وسطا آخر ويلمح جوازا لا يتناهي
 مرارا لا يتناهي يكون نظورا بين حاضرين بالماهية ولازوما
 وهما بحث هو ان استحالة ذلك اما يظهر اذا كان فيما بين
 اجزاء المحصورات ترتيب طبيعي او وصفي ولا ترتيب فيما بين
 الاوساط نعم لو قيل ايضا يلزم ان يتوقف حكم العقل بلزوم
 ذلك اللزوم للماهية على حاطة بالايضا في مرارا لا يتناهي كان راجعا

مبداء

هي

الى ما تقدم واشتراكه في الية وهنك الملازمة واضحة بذاتها فان
 ما كان بوسط لو كان بينا لم يكن بوسط والتقدير خلافه واما الملازمة
 الاولى وهي قوله لو لم يكن اللازم القريب بين البتوت افقوا
 وسط في جملة ما عرفت من ان تصور الطرفين اذا لم يكن كافيا
 في اجزاء الملازمة بل بالنسبة مطلقا بل يلزم الافتقار الى الوسط المطلق
 بل ربما اخرج الى امر آخر كالحس والتجربة والنعامة النفس الى
 غير ذلك ففهم ان عدم افتقار الوسط لا يستلزم كون اللازم بينا
 فلا يكون استغناء كونه بينا مستلزما لوجه الوسط على انه لو صح
 مجموع البراهين المذكورين في اللازم القريب وغيره لا تضمنت
 القضايا مطلقا في الاولوية والكسبية لان كل محمول سواء كان لازما
 او غير لازم اما ان يكون بوسط فالقضية كسبية او لا يكون بوسط
 فتبين البتوت للوضع والا افقوا الى الوسط وهو خلاف العرف
 فالقضية اولية وليس الامر كذلك اذ من القضايا ما هي موقوفة
 على المشاهيد والحوادث وغيره بل من اللوازم ما يعلم لزومه بحسب
 التجربة ومنهم من اراد المذكرة الكتاب ان اللازم القريب بين
 بالمعنى اللغوي وقد زاد المحقق الطوسي على ذلك وزعم ان اللازم القريب
 بين بالمعنى الاصطلاحي لان اللازم هو امتناع الانفكاك ومنى المستغنى

انفكاك الوض عن الماهية بلا واسطة يكون ماهية اللازم وحدها
 مقتضية لذلك الوض اما افتضاؤها اياه فملازم واما استغناءها
 الافتضا فلا تنفاه الوسط وعلى هذا فاما يتحقق ماهية اللازم بتحقيق
 اللازم هناك فتي حصلت في العقل حصل اللازم فيه وهو المطلق اعترض
 على نفسه اما على سبيل المعارضة او النقص الاجمالي وعبارته في
 ذلك الاخر اض بهذا وما قبله على ذلك من انه يقتضي ان يكون الذين
 مستغناء عن كل ملازم الى لازم ثم الى لازم لازم بالغا بالغا حتى تحصل
 اللوازم باسرها على جميع العلوم الكسبية دفعة في الذين فليس
 بوارد ويمكن تصور من العيان بوجوهين احدهما ان يقال لو استلزم
 الماهية تصور لازما القريب لزمن ان ينقل الذين من كل ملازم الى
 لازمه القريب ومن لازمه القريب الى لازمه القريب وهكذا اذ كل
 مفهوم له لازم قريب فيلزم اندفاع الذين من كل لازم الى اخر
 حتى تحصل منه جميع اللوازم الواقعة في تلك السلسلة بل جميع
 العلوم من ان الصدقات المتعلقة بتلك اللوازم وذلك باطل
 قطعاً سواء كانت تلك اللوازم متناهية او غير متناهية الا ان
 هذا التعريف يستلزم ان يكون لشدة العلوم بالكسبية مستند كما
 وكان الشارح انما حذف ذلك وثانيها ان يقال لو استلزم تصور

الماهية تصور لازمة القريب لزوم من تصور الماهية تصور جميع اللوازم
 مطلقا سواء كانت بوسطا او غير وسط لان اللازم ان لم يكن بوسط
 فظاهر وان بوسط فلهذا ذلك الوسط ان كان بلا وسط فذلك
 وان كانت بوسط فلا بد من الانتهاء الى وسط لازم بغير وسط فلهذا
 من تصور الماهية تصور من تصورهما تصور لازم الماهية لازم
 لانه بالنسبة الى المجموع لازم بغير وسط وهكذا حتى يتفعل جميع
 اللوازم القريبة بل جميع العلوم المكتسبة اي جميع اللوازم بوسط
 واجاب بان المستلزم تصور اللازم تصور الملزوم التفصيلي
 اي اذ تصور الملزوم وكان محظوظا بالصدق مخطورا بالبالا استلزم
 تصوره على هذا الوجه تصور لازمة القريب وليس يلزم من هذا
 انفعال الذهن عن كل ملزوم الى لازمة على احد الوجهين المذكورين بل يواز
 ان يطرأ على هذا الذهن في بعض هذه المراتب باوجب اعراضه عن هذا
 اللازم فيكون ملتبسا اليه فلهذا يلزم تصور لازم اللازم فلا يستلزم
 اندفاع الذهن من كل لازم الى لازم آخر وورد هذا الجواب بان الال
 الذي يمتنع به يدل على ان مطلق تصور الملزوم يستلزم تصور اللازم
 لان الماهية اذا كانت وحدة مقضية له كان حصولها في العقل
 كافيا في حصوله فاشترط الاضطرار الاستلزام ما اقتضاه اليه

وينبغي جوابه اي جواب ما ذكره ذلك الزاعم ان اعتبار الوسط
 العقل فلام انه اذا لم يكن بين اللازم والملزوم وسط كان ماهية
 الملزوم وحدة مقضية للمازم او لا يلزم من عدم الوسط بينهما في
 العقل ان لا يكون بينهما واسطة في نفس الامر فلا يلزم من اتفاق
 الوسط ان يكون الملزوم وحدة مقضية للمازم اقتضاء عقليا
 بحيث اذا حصل الملزوم في العقل حصل لازمه وان سلم انفاء الوسط
 واستقلال الماهية بالانقضاء كان الواجب ان انقضاء الماهية
 باللازم في الذهن ليس يلزم منه ان يكون ذلك اللازم مقصورا
 فان التلث اذا حصل في العقل كان متصفا بمساواة ذاتها لا
 لقائمتين واما ان يكون تلك المساواة متعقولة ولكان تصور
 الجواب بهذا ان اراد انه اذا اشغى الوسط كانت الماهية
 وحدة مقضية للمازم في الخارج فهو مسلم لكنه لا يجرد نفعه وان لم
 انه اذا اشغى انقضت الماهية لازمه بحيث اذا حصلت في الذهن
 حصل معها فلهذا يلزم ان يتوقف العقل على لازم على امر آخر
 مفاد الوسط اعلم ان البين المعنى الاضطرار ان الكسفي انه يستلزم
 تصور الملزوم تصور اللازم كما يظهر من عبارة في الدلالة الاستلزامية
 لم يظهر كونه اخص الا بان يقال ان الماهية في العقل وجب ان يكون

تصورهما معا كافي في الحق بذلك اللزوم وان اعتبرتم استعمال
 التصور للتصور مع التصديق باللزوم كانت اخصيته ظاهرة كما
 وكذا الحال اذا اشترط في الاستعمال الاخطار فانه اذا كان اخطار
 اللزوم وحده مستلزما للتصور اللازم مع التصديق بلزومه لمكان
 اخطارهما مستلزما لذلك التصديق قطعا وان لم يعتبر فيه التصديق
 لم يظهر كونه اخصا لما ذكرناه واجتجج الامام على ان كل لازم قريب
 بين بالمعنى الاخص حيث قال في الاخص كل من تصور الماهية حسب
 ان يعقل لازمها القريب فيحصل لان الماهية على لازمها القريب
 والعلم بالعلية يوجب العلم بالمعقول كما بين في الحكمة والاقوى ان يقال
 لو لم يلزم من العلم بالماهية العلم بآثارها القريب لكانت تعرف
 القضية المجردة من مقدمتين معلومتين والمتبادر من عيان الحق
 ان الامام ادعى ان اللازم القريب بين بالمعنى الاعم وصرح بهذا صاحب
 الشفا كس وذلك لان الامام قال بعد ذلك الاحتجاج لا يقال لازم
 اللازم لازم قريب لذلك اللازم فلو كان اللازم القريب بين اللازم
 للشيء لزم من العلم به العلم بآثاره اللازم فيلزم ان يكون جميع اللوازم
 بينه لانا نقول انما لا ندعي ان كل لازم قريب فهو بين البين للزوم
 الا بشرط حضور تصور في الذهن فاما يجب في ذلك لم يجب كون اللازم

اللازم باسرها بغير هذا صرح في ان القريب اذا تصور مع لزومه
 حكم بلزومه له ووجه يلزم احد الامرين بيان لزومه معلوم مما سبق
 وانما قال بهذا غاية تقرير الدليل لانه بالغ في تقرير مقدماته وتوحيدها
 واذا لم يتصور الموضوع بغيره جاز ان يكون ما هو في ان لا يحول التحويل
 له ومن ثم اختلفوا انه ان عدم الاحتجاج الى الوسط لا يستلزم العلم
 بنسبة الحول الى الموضوع لجواز ان يتوقف ذلك العلم على امر
 افسوى الوسط كالحكمس والتجربة وقد عرفت ايضا ان محول التصوي
 في الشكل الاول يكون عرضا مفادها شاملا مع احتياج الضرورية الكلية
 فجواز ذلك في التصوي بل في الكبرى ايضا في احتياج غير من القضايا
 المحولة اولى لا يقال اذا كان اللازم القريب غير بين كان الوجه
 المعارف كذلك بطريق الاول فاحتجاج الى الوسط وبنسبة لزوم التمسك
 لانا نقول جاز ان يكون العرض المعارف ببناء مع كون اللازم
 القريب محميا جاز الى وسط ولو كفي هذا القدر من البيان وهو ان
 اللازم القريب اذا لم يكن ببناء احتياج الى وسط في اثباته بين
 المعقولة القابلة بان محول حوى المقدمتين اذا كان لازما قريبا احتياج
 الى وسط على تقدير كون القريب غير بين ككفي في اثبات اصل الذي
 كافرين وتكون جواب المقص حارفي كل واحد من البين الاعم والاكس

النفس التي طلق جوهرا ولام كونهم معرفتين
 بان احوال جنس لا تحته وقد عرفت ان صح

وكذا اجابة الشارح جارية فيها سوى الارباع منها فانه مقتضى
لايجري في الاعم اذ لايجزى ان يقال فيه لا يلزم من انتفاء البين بالحق
الاضحى انتفاء البين بالحق الاعم وبما قوله ولو كفى فلا شبهة في
وروده عليه ايضا الشك فيك ليس في اللزوم بل في الاعم
يعني ان عيان الحق غير مضى اذ لم يرد بقوله شك فيك ان الاعم
اوقع هناك شكاً حقيقياً ليكون نسبة الارباع في الاثبات والنتي
جاء سواء فكون الشك فيك في احداهما غير الشك في الاخر بل
اذا بدى انه اورد شبهة فوهم انتفاء ما هو ثابت في الواقع فانه
المتيقن من قولنا شك فلان في كذا ومن البين ان الواقع هو اللزوم
لا ينفى فان قيل في شك فيك فيك استعمال مدعى فقد
ثبت اللزوم وكان ما ذكره ابطالاً للشك فيك والاعلا جارية نعم
فكنا مقصود ايراد قوله على اللزوم وذلك لا يتوقف على كونه
مستغنياً به حتى يجب الاستدلال فان لم يكن لازماً يمكن ارتفاع اللزوم
عنها وتعرف ان اللزوم ان لم يكن لازماً لشي من المتلازمين اصلاً
لا يمكن ارتفاعه عنها وذلك بطل اذ لو كان ممكناً يلزم من فرض وقوعه
تحقق وقوع ارتفاعه يستلزم محالاً لانه اذا ارتفع اللزوم عنها
لا يمكن للارتفاع بينهما اذ لو امتنع الارتفاع بينهما كان اللزوم باقياً

باقياً والمقدار ارتفاعاً وامكان الارتفاع بينهما اذ لا يتوقف الارتفاع
لازماً ولا اللزوم على ما قوله وامكان الارتفاع اللزوم انما يكون جوازاً
الارتفاع معناه امكان الارتفاع على تقدير وقوعه انما يكون جوازاً
كما يدل عليه قوله وقد فرضنا ارتفاعاً وان اردت ان يقتصر على امكان
الارتفاع وحده فقلت امكان الارتفاع انما يكون باسكان جوازاً
الارتفاع لان اللزوم امتناع الارتفاع ومقابلته جواز الارتفاع
فاذا امكن ارتفاعاً ذلك الامتناع امكن ثبوت نفيه اعني جوازاً
الارتفاع بالضرورة لكن جواز الارتفاع بين اللزوم واللزوم
فكذلك امكانه لان امكان التفرع وقوله ولان اللزوم امتناع
الارتفاع وجه ثان لبيان ان امكان ارتفاع اللزوم انما يكون
جوازاً للارتفاع ولا بد فيه من فرض وقوع الارتفاع حتى يصح
قوله فيجوز الارتفاع والا فاللزام مما ذكره امكان جواز الارتفاع
كما قرناه وقد عرفت ان الارتفاع على امكان جواز كاف
لإثبات الخط الا ان لزوم الحال مع فرض الوقوع اظهر انكشافاً
وقوله واذا جاز الارتفاع متعلق بالوجوبين معا ونعمه الدليل
على ابطال الشق الاول من التردد بان الواحد يلزم كونه
نصف الاثنين اي الواحد له نسبة الى كل مرتبة من مراتب الاعداد

التي لا تنافي فاذا اعتبر العقل الواحد وتوجه الى تحصيل تلك المراتب
 بتتبعها بالنسبة اليها فلا شك ان المراتب ترتب وتوجب
 ترتيبها ترتب نسبت الواحد اليها ايضا بالاعتبار وليس المراد
 من تسلسل الامور الاعتبارية انها ترتب في العقل الى غير
 النهاية لان العقل لا يتوكل على اعتبار ما لا يتناهى مفصلا بل معنى
 ان الاعتبار في تلك الامور لا يصل الى حد تحت قوته عند
 ولا يمكن ان تجاوزه ووجبا تحقق ذلك ان الذي ذكرناه من تسلسل
 اللزومات بحسب الاعتبار وانقطاعها بانقطاع هذا المقتضى
 انها تكشف عما ينبغي بعد تمديد مقدمة هي ان نسبة البصيرة
 الى مدركها كانت نسبة البصر الى مبهضاته فكما ان الساطع في المرأة
 ربما جعلها كسيلة الى احوال ما رسم فيها من الصور فيلاحظ بها
 تلك الصور فقط بحيث يمكن من اجراء الاحكام عليها ويكون
 ملحوظة بتعلقها انها لا تلتصق بتلك الصور وبوقوعها و
 ليس للعقل ان يلاحظ الملاحظة ان يمكن من الحكم على المرأة بصفاة
 جوهرية وصفاة وجهها الى غير ذلك من صفاتها وربما لاحظ
 قصدا وتوجها اليها باجراء الاحكام عليها كذلك البصيرة قد يجعل
 بعض مدركها امرأة لما فيها من صفاتها كما اذا اعتبر اللزوم ثلاثة

ولا حطة من حيث انه حاله بين اللازم والمزوم كانه آلة للعقل
 في توقيف حالها ومطارة يشاهد بها تلك الحالة فلا يكون اللزوم في
 ملحوظة بالقصد ولا يقدر العقل من الملاحظة ان يحكم على اللزوم شيئا
 ولا ان يعتبر نسبة كل شيء بل العقل على هذا التقدير انما يلاحظ
 تلك الحالة اعني اللزوم باعتبار ملاحظتها اعني اللازم والمزوم فهو
 متوجه اليهما قصدا والى اللزوم تبعا وقد يجعل مراتبها ملحوظة بالذات
 مقصودة في نفسها احواله كما اذا اعتبر اللزوم والملاحظة من حيث انه
 مفهوم من المفومات فاذا اعتبر العقل اللزوم على الوجه الاول فلا يتبين
 اصلا ما عرفت من ان العقل لا يقدر على اعتبار نسبة اللزوم الى
 احد المتلازمين حتى يمكن اعتبار لزم آخر بينه وبين احدهما واذا
 اعتبر على الوجه الثاني ولا حطة ايضا احد المتلازمين ويعقل نسبة
 بينهما فاذا اعتبر اللزوم الاخر يتوقف على ثلث ملاحظات كما قرناه
 ولا يمكن للعقل هذه الاعتبارات في الملاحظات الى غير النهاية حتى
 يلزم التسلسل في اللزومات التي تفرع عليها بل لا بد ان ينقطع اعتبار
 في مرتبة من المراتب التي لا تقف عند حد وعلى هذا الذي حققناه بعصر
 حال التسلسل في سائر الامور الاعتبارية التي تكرر فيها فان كان
 اذا اعتبر من حيث انه حاله بين الماهية والوجود ثم يمكن للعقل على هذا

ان يعتبر نسبة الوجه الى الامكان فضلا عن كيفية تلك النسبة
واذا اعتبر من حيث هو مفهوم من المفومات في لفظه مع مفهوم الوجه
ونسبته اليه لانه ان اعتبر له امكان آخر فاعتبار الامكان الآخر
موقوف على ثلث ملاحظات وكذا الحال في الوجوب والامتناع
فان قلت الامكان امر اعتباري فان اعتبر انصاف الممكن به كان
ذلك واجبا لا ممكنا وان اعتبر وجوده في نفسه كان مستغنيا في ان
يقصور له امكان قلت محار الاول ويلزم التسلسل تلك الوجوب
التي بعد الامكان او الثاني ويتسلسل الامتناعات العبرة بعد
وكل واحد من الوجوب والامتناع اذا اقتضى موضوعه بعضه له وجود
واذا اعتبر وجوده في نفسه عرض له الامتناع واذا فرض ان
الامكان والوجوب موجودان في الخارج كانا ممكنين لانهما مضافا
لممكن والواجب والحال ان يتوهم ذلك في الامتناع واذا اعتبر
من حيث انه مفهوم واعتبر المحل الذي يتعلق به ولو حفظ النسبة بينهما
باعتبار حصول آخر واذا اعتبر الوجه من حيث في نفسها ونسبت اليها
الانقسام وعدمه بغير لها وجه اخرى وتيسر حال العوض والقول
والانصاف في الموصوفية والوصفية ونظايرها على محققه دفعا له
الشبهات الواردة عليها باعتبار لزوم تسلسلها بهذا وانما يقال ان

من ان لزوم اللزوم عين اللزوم لان اللزوم لازم بذاته لا بل لزوم مغاير
له كما ان وجه الوجه عينه وكذا وجه الوجه وحصول الحصول في امكان
الامكان ووجوب الوجوب فيما لا يتقوله عليه كما يشهد به كل طبيعة
تفارق وقبحه وقارة وليس ليعايل ان يقول لو كان اللزوم بين اللزوم
واحد المتلازمين فخص هذا التقدير باللزوم في المرتبة الثانية اعني لزوم
اللزوم لاحد المتلازمين لان الكلام في الشبهة كان مسوقا له حيث
يقول اللزوم اما ان يكون لازما لاحد المتلازمين او لا يكون وذلك لانه
منشاء التسلسل فالحكم يكون اللزوم اعتباريا يدفع استحالة مثل هذا
التسلسل الذي له مزيد اختصاص باللزوم الثاني وما بع من المراتب
ان جريان هذا التقدير في المرتبة الاولى اطرا اذ يكفي ههنا ان يقال لو كان
اللزوم بين الشئين امر اعتباريا فاما لم يعتبره العقل لم يتحقق اللزوم
بينهما اذ لا معنى للاعتباري الا ذلك ومن البين ان اعتبار العقل
ليس ضروريا ولا دايما فاذا اتفق اعتبار لم يتحقق اللزوم بينهما فلا يكون
اللازم لازما ولا المتلازم طرفا في المرتبة الثانية محتاج الى انكار
اذ لم يعتبر العقل اللزوم بين اللزوم واحد المتلازمين لم يتحقق اللزوم
بينهما وحيث امكن انفكاك اللزوم عن احدهما مطلقا اذا امكن انفكاك
اللزوم عن المتلازمين معا وفرضا وقوع هذا الممكن امكن الانفكاك بين

المتلازمين اذ لو امتنع الانفكاك بينهما لم يكن اللازم لازما والملازم
 ملازما واما قوله وايضا نحن نعلم بالضرورة انه لا يكون بديل ثان على
 وجه عام متناول للتراتب كلها وقوله فليست اللزومات امور اعتباريا
 بل حقيقة يتجه للدليلين واذا كانت امور حقيقة امتنع تسلسلها و
 الجواب عن الدليل الاول اننا لم ناسلم اننا اذا لم يكن اللازم الثاني
 امر متحققا في موجود في نفس الامر امكن الانفكاك بين اللازم الاول
 واحد المتلازمين واما يلزم ذلك ان لم يكن اللازم الاول لازما في نفس
 الامر لاحد المتلازمين وهو ثم فانه ليس يلزم من امتناع هذا المحمول في نفس
 امتناع الحمل في نفس الامر وغاية ما في الباب ان مبدء المحمول كاللازم
 مثلا اذا كان متحققا في نفس الامر كان المحمول كمنه اللازم متحققا فيها
 لا امتناعا جوهريا ولا يلزم منه ان لا يصدق ذلك المحمول العنصري على شئ في
 نفس الامر لولا صدق اللزومات العدمية في نفس الامر على الاشياء الموجودة
 فيها الا يرى ان مفهوم الاعمى ليس موضوعا خارجيا مع صدق قولنا زيد اعمى
 في الخارج وكذلك تلك الاربعة اذا تحققت في الذهن كانت متصفة بها
 بالزوجية في نفس الامر وان لم يكن الزوجية متصورة معها ويحقق ذلك
 ان الزوجية في الخارج اذ في نفس الامر ما كان الخارج او نفس الامر طرفا
 تحققت ووجهه في نفسه لا صدقه على شئ وانضاف ذلك الشئ به

كما في الثابتن المذكورين اذ معنى الاول ان زيدا متصف بالخارج بالعمى
 لان العمى متحقق فيه وثابت له لان الخارج ونفس الامر وقفا طرقا للامور
 نفسه لا لوجوده الاعمى او مفهوم الاعمى او مفهوم الانضاف فلا يلزم وجه
 شئ منها في الخارج نعم يلزم في صدق هذه القضية ان يكون زيد موجودا
 في الخارج والا امتنع انضافه بشئ فيه ومعنى الثاني ان الاربعة متصفة
 في نفس الامر بالزوجية تصدق بهذا الحكم لا يقتضي ان يكون الزوجية او
 مفهوم الزوج او الانضاف موجودا من الموجودات بحسب نفس الامر
 في الخارج اذ في الذهن بل يقتضي وجه الاربعة بحسبها ولو في الذهن
 فان قلت ان انضاف للقيود بالخارج اذ في نفس الامر ان اقتضى وجه
 الموصوف فيه اقتضى وجه الصفة فيه ايضا قلت لا يلزم ذلك فاني
 بدية العقل حكمة بان زيدا اذا لم يوجد في الخارج اصلا لم يتصف فيه
 بشئ شئ له قطعا سواء كان ذلك الشئ وجوديا او عدميا وبان
 العمى معدوم في الخارج مع انضاف زيدا به ومن ثم فالزا صدق القضية
 للوجبة المعدولة الخارجية يستدعي وجه موضوعها في الخارج دون وجه
 محمولها واما ان يبادى المحمولات بحسب نفس الامر فيكون امورا
 موجودة بحسبها كالياس فانها امر متحقق في الخارج فيذكره العقل ويعتبر
 مفهومه وحكمه على الجسم وقد لا يكون موجودة بحسبها كاللازم والزوجية

والمعاينة ونظايرها من الامور الاعتبارية فان موضوعاتها متصفة بها
 في نفس الامر فاذا اراد العقل ان يحكم بها عليها تصون ولا حظ لها في
 وجودات فمبنية ثم حكم بها على تلك الموجودات احكاما مطابقة
 لها في نفس الامر مع اننا نعلم بالثبوت انها متصفة بها قبل ان تصف
 اعتبار العقل وملاحظة اياتها ايضا وما يتوهم من ان ثبوت الشيء في الامر
 فرع ثبوت ذلك الشيء في نفسه فانما يصح اذا كان ثبوته كثبوت
 الاعراض مجملها واما اذا كان بمعنى صدق عليه وانضاف ذلك الغيرية
 فلا اذ يصح صدق الاعماد على الموجودات كما تحققت لا يقال للماهيات
 ايضا متصفة بل وادركها في نفس الامر سواء وجدت تلك الماهيات فيها
 او لا فان الاربعية تخرج في حد نفسها وان لم يكن موجودة اصلا لا يقال
 نعم بالضرورة ان ما لا يثبت له وجود من الوجه لا يتصف بثبوت شيء
 له كاهم والالزام الماهية فليس معناه انها متصفة سواء وجدت باحدى الوجوه
 او لا بل معناه انها انما وجدت كانت متصفة به اذ ليس بخصوصية
 احد الوجودين من مداخل الانقضاء بل الماهية يقتضيه باعتبار مطلق
 وجوديات الجواب عن الدليل الثاني ان العلوم بالضرورة هناك
 فيما اذا كان بين الوجود من لزوم ليس هو ان اللزوم بينهما موجه
 من الموجودات في نفس الامر ككون احداهما لازما للآخر في نفس الامر

الامر وهو لا يستلزم كون اللزوم امرا متصفا بوجوده في نفس الامر
 لما بيناه اما الاول فلان لا فرق بين اللزوم العدمي الى العدم في
 الخارج وبين عدم اللزوم لان حصول الفرق بينهما كونه يستلزم كون
 اللزوم العدمي موجودا في حال كونه معدوما فلا فرق اذن بين كون
 اللزوم عديم وبين كون لا لزوم بينهما فلا يكون في الالزام لازم بيق
 واما الثاني فلما قرناه من ان اللزوم اما ان يكون لاحد المتكافئين او لا
 قوله وعلى هذا لا ينبغي جوابه المذكور برده عليه انه كلام على السند لان الصبر
 منع استحالته التمسك بالسند بانه في الامور الاعتبارية ثابتات كونه
 كونه مستلما في الامور الحقيقية ابطال السند لا يندفع به
 المنع لجواز ان يقول مستلما انه في الامور المحسوسة لكنه انما يستحيل اذا
 كان من طرف المبدأ وهو ثم كما سيذكره الشارح والفرق بين اللزوم
 العدمي وعدم اللزوم ظاهر لان الاول ايجاب عديم عديم والثاني سلبه
 فثبتا بلان كانت القوت الوجودية والاعدام متمايزين في معنى الامر فان
 عدم الشرط يستلزم مطلقا عدم الشرط بدون العكس كليهما وعدم العلول
 يستلزم عدم العلة بخلاف العكس الا اذا كان مساويا لعلة وايضا عدم
 الشرط يوجب عدم الشرط وعدم العلة لوجوب عدم معلولها لا في ولا
 ايجاب في عكسها اصلا لا يقال نحن نقول من الراس ان نقول ابتداء

في ابطال القسم الاول وهو ان يكون اللزوم موجودا في الخارج ان كان امتناع
 الانشغال بين اللزوم واللزوم متحققا في الخارج فذلك اذ لا معنى للزوم
 سوى امتناع الانشغال وان لم يكن متحققا فيه كان ليقضه وجودان
 الانشغال بينهما متحققا فيه والا لرفع النقيضان عنه معا على هذا
 التقدير لا يكون اللزوم لازما في الخارج ولا اللزوم لازما فيه ويصح
 لانا نفرض الكلام في اللزوم الخارجية ونقول ايضا اللزوم ماله لزوم
 فلو لم يكن اللزوم لزوم متحقق في الخارج وهو لئلا ان الكلام مفروض في
 هو لازم في الخارج فقولنا لانا نفرض متعلق بالوليكن معا واجواب عن
 الاول ان ارتفاع النقيضين بحسب الوجه الخارجى جازم كارتفاع الضدين
 بحسبه فان الامور الاعتبارية ونما فيها كالاغتماع والامتناع ولا
 وجه لها في الخارج انما المتعاضدين النقيضين بحسب الصدق اي
 يستحيل ان يفرغ من مضمون لا يصدق عليه انه متعاضد ولا انه ليس متعاضدا
 يلزم من اضاف ذلك المضمون باحد ما في نفس الامر او في الخارج ان يكون
 احدهما موجودا فيه وتخرج ان يفيض قولنا الامتناع موجه هو قولنا
 الامتناع ليس موجه لانا الامتناع موجه فليس يلزم من ارتفاع
 وجوده في الخارج ارتفاع النقيضين في الواقع كما يقال اليه او علم
 القاصر من الجواب عن الثاني انه حقيقة من ان امتناع مبداء المحول في

في الخارج ذلك مستلزم امتناعه في الخارج فلا يلزم من امتناع اللزوم
 في الخارج ان لا يكون شيئا لازما في الخارج وبين سلكنا ذلك اي
 بين سلكنا عدم الفرق بين اللزوم العدمي وعدم اللزوم متى ثبت
 كون اللزومات موجودة في الخارج فلا يلزم استحالة التمسك فيها
 بتقدير وجودها فيه وانما يستحيل لو كان من طرق المبداء وذلك
 لان البرهان القاطع انما قام على استحالة لوجوب انتهاء الوجود
 في التصاعد اي باجبت الوجه بخلاف متاخر التسلسلات اذ بقي فيها
 يوجب طرق المنع ان استحالته فاني في كل اللزوم بين المتكافئين
 يتوقف على لزوم سابق بينه وبين احد المتكافئين اذ يلزم من امتناع
 ذلك السابق امتناعه وتكاد كل لزوم لاحق يتوقف على لزوم سابق
 في اللزومات الوجودية فاقف من جانب المبداء فلكل اللزوم
 من استلزام امتناع اللزوم الذي يمتد به بالحق امتناع اللاحق
 ان يكون ذلك المتسابق على له بل يجوز ان يكون من لوازمه فينتفي
 باامتناعه وكيف يتصور كونه عليه وهو سببه بين اللاحق واحد
 المتكافئين فيكون معلولا له متاخر عنه فلا يكون التمسك من جانب
 المبداء هو علم ان الامام بعد ما قرر الشبهة اجاب عنها بانها تشكيك
 في الضرورات الاوليات فلا يستحق اجاب في تمسكك بذلك في كثير

من الموضع ورواها به غير مرفوع عند المحققين بل يجب ان يبين
 ويصل الخضم بالفتح او النقص او المعارضة وفي بحث لان مصارفة
 للبداهة التي لا يتطرق اليها شك بل على ان فيها خلافا وان لم يكن
 متعينا كما ان نقيضها ومعارضتها في العقليات الصرفة بدلان على
 ذلك الزيادة ترجع لما عليها نعم حل الشبهة بتعين خلافا أقوى من الكل
 فانه يجب ان يدعى به بانها قايما كالعلم للواجب الثاني فان
 ذات الواجب لا يقتضي له اتمام امتناع الانكسار مفهوم العالم عينه
 وذات الانسان يقتضي بواسطة كنه امتناع انكسار مفهوم العالم بالان
 الى الصالح لا اراكم الكتابات عنه وليس مفهوم العالم مقتضا لامتناع
 انكسار عن شيء مذكورين ولو قال كالعالم بالفيض للواجب
 لكان اطاره التمثيل فان ذات الله يقتضي افاضة الكمالات بنسبة
 علم الذي يقتضيه ذاته بلا واسطة ومفهوم ذي الوض يقتضي امتناع انكسار
 عن اجزائه بلا واسطة ومفهوم السطح يقتضي امتناع انكسار عن اجسام
 الطبيعي بنسبة كونه واجبا تعليمي وليس شيء من هذين المذمومين
 يقتضي نظر الى ذاته امتناع انكسار لادعاه عنه وانما لم يعل كالعرض
 للجوهر والسطح للجسم كما ذكره بعضهم لان الكلام في اللوازم العقلية دون
 الاتصالية وفي قوله نظر الى كل منها خلافا لاستخدام اسناد لزوم

لزوم واحد الى مقتضين مستقلين فالصواب ان يقال نظر الى
 مجموعهما فان العقل كما يجوز اسناده الى احدهما فقط يجوز استناده
 اليهما معا فمن اقسام ثلاثة وكل واحد منهما الجبوسا او بغيره ووسطا
 فاجمع سنة واذا اعتبر بطلان اللزوم وتركبه او نقيضه للاربع
 عشرة فنوع من الاقسام العقلية سواء كانت باجمعا واقعة بنفس
 الامر او لا والمقصود من التمثيل لا يفتح فيما قصد بها وانما اورد ايضا
 مثالين لما هو مستند الى التفصيل بينهما على ان ذلك التفصيل قد يكون
 مستندين له بلا واسطة منفصل او كالبداية الاولى المنقضية لزوم الوجود
 للعقل وقد يكون مقتضا بواسطة كافضا الجبوسا بنسبة العقل
 الاول لزوم الوجه للعقل ومنهم من قال لزوم المحمول كالموضوع
 قد يستند الى ذات الموضوع بان يكون طبيعة مقتضيه بدون الموضوع
 وكانت طبيعة جارية بدون المحمول قال ولعل هذا غير جائز لان
 جواز الموضوع بدون المحمول قاطع في اللزوم وقد يستند الى ابيها
 مع كل لزوم التبع والفصل بالامكان لا بالانسان ولا شئ عليه
 ان ما ذكره القسم الثاني انما يتجه على انه لا على ما قررنا من ان اللزوم
 قد يقتضيه ذات المدعى فيه وحده وقد يقتضيه ذاتها جميعا ومنهم من
 لم يعتبر المستند الى الطرفين فقال لزوم امر لا هو اما الذات اللزوم او

لذلك اللازم وعلى التعديل من اما ان يكون بوسط او بغير وسط و
الوسط اما حالنا احدثا او محلا له واما للمنفصل فالانقسام سبعة
شوا وكان اللزوم بسيط او مركبا ثم اورد لها امثلة اكثر فامر اللزوم
الافاضالية كلزوم وجه النهار للطلع الشمس مثلا ولم يتنبه ان المراد
بهنات تقسيم لزوم المحولات لموضوعاتها وان كانت تلك الانقسام
جارية في لزوم ايضا اذ لم يعتبر في الوسط محلا فان قيل عبارة الحق
لا يتناول المستند الى مجموع اللزوم واللدوم ايضا فليست استنادا
الى احدثا مطلقا يتناول استنادا اليهما معا وقد بدت الشان على
ذلك بقوله قد يكون لرات احدثا فقط وقد يكون لراتيهما متبينة
كافضاء المراتقات الملازمة بين معلولاتها فان المعلول الاول
يعتضي اللزوم بين العقل الثاني والعقل الاول ونفقا لا جلية
خاصة له اليها وان لم تعلمها بعينها واذا جاز ذلك في اللزوم الانقسام
جارية في اللزوم محلا ولو كان للوسط محلا لازم كان مقتضاها لامتناع
انفكاكه عنه وذلك فرع كونه مقتضاها لذلك اللازم فيكون فاعلا و
قابلا معا وهو بطلان قطعنا مستند في اللازم في الدليلين جواز استناد
اللزوم الى اللازم او الى امر منفصل كما ذكره و جاز ان يستند لوزن
كون اللازم امرا اعتباريا كما اشير اليه في الكشف الثاني في الملازمة الاولى

الاول كون البسيط فاعلا و قابلا لشي واحد وفي الثانية كونه مصدرا
لاثرين والعاقدتان هما انشاء بتدوين السالين ولم يتم الاستدلال
على شي منهما كما علم في موضعه ثم الملازمة بمنزلة الصوى والاستدلال
بمنزلة الكبرى فترقب البحث ان يمنع الملازمة الاولى ثم فترقب على تقدير
تسليمها الى منع انشاء الثاني واذا عكس كان مغا لشي بعد
ايهام تسليمه وفي قول ككون الشخص اميا اشارة الى امر من ان
الدوام قد يخلو عن الضرورة في اجزيات دون الكلمات وسريع
الدوام قد يكون سهلا للزوال كالحمل وقد يكون غيره كالغشي بعشي وكذا
البطل قد يكون سهلا لبقاء كالشباب وقد يعسر كالبانة واعتبر في
تقديم الكلي الموقوف الى انقسامه انما نسبة الى ابيته اجزيات المتفقة
الحقيقة كما هو طريقة القدم وقد عرفت ما فيه من العفاد فذلك عقيب
تقديم الشيخ في الشوا وخصه لبيان الكلي اما ان يعتبر من حيث اتيته
بمختص غير خارج عن ماهيته ما نسب اليه من جزيات او يعتبر من
انه خارج عنها فالثاني هو الوضع الذي ان اعتبر من حيث انه مختص
بطبيعة واحدة كان خاصة وان اعتبر من حيث انه مشترك بين المتابع
مختلفة احيانا كان عرضا عاما والاول هو الذي ان المنقسم الى ابدل
الماهية المشتركة بين احياء في المتخالف وهو مختص بالماهية المختصة بامور

لا يختلف الالاء وهو النوع والى الالاء على المانية وهذا يجب ان يكون
 فصلا او لا يجوز ان يكون اعم الذاتيات المشتركة والاولى على المانية
 المشتركة بل يجب ان يكون اخص منه ويكون صالحا للتمييز الالاء عن بعض
 المشاركات اعم الذاتيات فنه بحث لان الالاء الذي لا يدل على
 وان لم يجر ان يكون اعم الذاتيات لكنه لا يجب ان يكون اخص منه لواز
 ان لا يكون لتلك المانية جزءا من سائر اجزائها بان يكون مركبة
 من امور كلها متساوية او بعضها متساوية مع كونها اعم من البعض الآخر
 او لم يتم برهان على امتناع مثل هذا التركيب كما سيجري عليك وبما
 بيناه فذلك بطلان ما تمسك به في ثبات كونه اخص من انه لا يجوز ان
 يكون ميانا لاعم الذاتيات لامتناع المانية بين ذاتيات مانية
 واحدة ولا مساوية له والا كان فصلا لذلك الاعم وح لا بد ان يكون
 اخص من اعم الذاتيات المذكورة وذلك لاجتناب اعم منه مطلقا فلا يكون
 اعم الذاتيات وهو خلاف الغرض لفظ الجنس الى اللفظ التي كانت
 في اللغة اليونانية يدل على معنى الجنس لم يكن يدل عليه بالوضع الاول
 بل بالوضع الثاني على طريقة النقل من المعنى الاصلي وانما كان ذلك الواضح
 اليه اولى بالجنسية لانه بسبب المعنى النسبي المشترك الذي هو جنس تلك
 الأشخاص المتعددة والسبب اولى من بالاسم من السبب اذا وافقه في معناه او

المشهوره

او ما ربه قال الشيخ ويشبه ايضا انه اذا كانا يسمون احواف الصنفا
 اجناسا مشتركة بينهما وكانا يسمون ايضا الشجرة نفسها جنسا فلهذا
 معان اربعة كانت تلك اللفظ يطلق عليها عند من لم يعلق الى المعنى
 المصطلح لثابت لانه مقول على واحد فيقال هذا زيد وبالعكس كون الشخص
 معولا على شئ مثلا ايجابيا انما هو بحسب الظاهر لان اخصه من حيث
 هو جزاء حقيقي لا يعمل على غيره لانه هو النوع فظاهر انما لا يصدق على غيره بل
 الاشياء صادقة عليها والسر فيه انه ذات متصلة لا يمكن للعقل اذا نظر
 ان يعتبر صدقها لا على نفسها لعدم التعاير ولا على غيرها لما صلاها في حد ذاتها
 يظهر ذلك لمن تأمل في ذات زيد بخلاف الوجود الكلي فانه ذات مثالية
 ظلية يعنى ارتباطا بغيره فلا ينفصل ان يكلها عليه فكل محمول على شئ فهو
 كلي واما قولنا هذا زيد فعنا ان هذا معنى يربط او مدلول فهذا اللفظ او
 ذات شخصية الى غير ذلك من القناعات الكلية ولما يربط بينها ذاته
 المحصورة التي اشير اليها بهذا لم يكن هناك حمل الا بحسب اللفظ كما يشهد به التأمل
 الصادق وكذا الحال في عكسه لانه مرادف للكلي وذلك لان مفهوم الكلي لا
 يمنع نفسه من وقوع الشكر فيه بين كثير من اى هو صالح لمجرد تصور
 العمل عليها وهذا هو المراد من القول على كثيرين ولا فرق بينهما الا بالاجال
 والتفصيل مع اتحاد الوجود ومن ثم قيل هو ذم للكلي بل حله فاذا كان

الكلية الجنس الاسم كان ما هو متحد معه في مفهوم وهو الذي اراد
بالادف كذلك لا للذكر استدراك فان لفظ الكل مستدرك لا بين
فان قبل مفهوم الكل هو الصالح لان يقال على كثيرين والمراد من القول على
كثيرين في تعريف الجنس هو ما يقال عليها بالفعل فلا يدل على مفهوم الكل
الا بالانضمام فلا استدراك هناك لان العنصر احدى هو المطابقة
والضم في ما وجب حمل القول في تعريفه على ما هو بالفعل لان الجنس
انما هي العكس لانواع متعددة يقال عليها الجنس بالفعل بخلاف النوع
اذا يمكن تحقيقها بالقياس الى شخص واحد وذلك لان حقيقة اجنبية
حقيقة مشتركة غير متحصلة فاذا وجدت في الخارج فلا بد ان يوجد تحتها
نوعان ليكون مشتركة بينهما متحصلة فيهما واما الحقيقة النوعية فهي حقيقة
كاملة متحصلة فامكن ان يوجد شخص واحد فقط اجنبيا بان اراد القول
على كثيرين ههنا ما يقال بالفعل فاما ان اراد بذلك الامور المتكثرة الا
الوجود في الخارج حتى يتم ذلك الفرق بين الجنس والنوع فيلزم تحذير
احدهما ان لا يتناول التعريف الاجناس العددية وان لا يكون
القول المذكور في حد الجنس للكميات المتشعبة مع ان المص رحمه الله
زعم انه كذلك واما ان يراد الاولاد المتوهم فلا فرق اذن بين النوع و
الجنس اذ لا بد في كل منهما من تعدد الافراد فكما يتوهم افراد يكون الشيء لها

لها نوعا يتوهم افراد يكون الشيء لها جنسا واما ان الفرق الذي
ذكر بينهما مبني على الوجه الخارج الذي لا يمكن اعتبار ما عرفت اذ لا يقول
احد بان النوع مخصص بشخص واحد بحسب الاسم فان قلت لا حاجة بنا
الى الواحد الخارج لانا نقول بهذا الابد للجنس من افراد متوهم بالفعل
يكون هو متولا على تلك الافراد بالفعل بخلاف النوع اذ يكفي جوازا
توهم الافراد قلت هذا ايضا لا لانه اذا كان هناك شيء لم يتوهم افراد
ولو توهم كانت مختلفة اجماعا في الزمان الذي لم يتوهم تلك
الافراد لم يكن ذلك الشيء جنسا بل عملا ليعال الجنس والنوع مقولان في
جواب هو انما قال فان اراد بانها يقالان في جوابه سواء كان سوا
بحسب الاسم او حقيقة لزم ان يكون هناك اجناس وانواع بحسب الاسم
ان لنا اجناسا وانواعا بحسب الحقيقة وليس كذلك وان اراد بانها
يقالان في ذلك الجواب بحسب الحقيقة وجب ان يكونا جنسا
في الخارج وان يكون تحت الجنس نوعان حتى يكون حقيقة مشتركة
فيتم الفرق الذي ذكرناه لان النوع يكفي وجهه / وفيه واحد لانا
نقول قواعد الفن عامة شاملة للحقائق الخارجية والاشياء العددية
الممكنة الوجه والمفردات الاعتبارية التي تمنع وجودها فكما ان لنا جوده
بحسب الاسم وحدها بحسب الحقيقة كذلك لنا اجناس ونقول بحسبها

وكذلك الحال في سائر الكليات وللممكن وجه نوع واحد في كون الجنس
مقولا في اجواب بحسب الحقيقة وكان وجه شخص واحد كافيا في مقولته
النوع بحسبها توهم ان الجنس لا يجوز ان يخص في الخارج نوع واحد من
الانواع فان نسبة الشيء كما جاز تحققها مقبلا الى انواع مختلفة وال
انواع متوهمه جاز تحققها مقبلا الى مفهوم ومحقق معا فاذا اوجب
عنها كان كالنوع الواقع جوابا عن امينة فدين وجهه مقدر وان كان
بغيرها فدين دقيق وقيل بالاختلاف بالنوع كما يخرج النوع يخرج ايضا
فصل الوترية خاصة وانما استندوا الى العبد الاخير لانه يخرج
الفصول والخصم مطلقا كالاغراض العامة وان اتفق كان سالما
الفصل قد يكون مقولا على محققين كما يتبين في اجواب ما هو كذا
المقول على السبع والبصير وكذا الخاصة والعرض العام فديالان كذلك
كالاشياء خاصة **فهي** وان وعرض عام لان مقولها جواب
ما هو على الماشي على العنبرين والماشي على اربعة فلا يكون قولنا في
جواب ما هو **مخرج** للثلاثة الباقية فاجاب بان الكليات
الخاصة من الامور الاضافية هي التي يختص بالنسبة الى الاشياء
وتجب اعتبارها في اجابته فيها فالمراد ان الجنس مقول في اجواب على صايق
مختلف من حيث انه مقول كذلك فالحسب والماشي اذا اعتبر فيها ما ذكرناه

وكذلك كانا جنسين داخلين في احد وان كانا خارجين عنه باعتبار
فصلا وخاصة او عرضا لانها بهذا الاعتبار لا يتعلاان في جواب ما هو
وفي الشفاء انه يجب علينا ان نعلم في هذه الاشياء الداخلية انما
انما زيد بها كونها شيء من حيث هي لها معنى احدى كانا فلنا بهذا
للجنس استثنوا في انفسنا زيادة يدل عليها قولنا من حيث هو كذلك
لوصفها فان قيل المخرج للثلاثة الباقية هو اجيبته المرادة لا يقيد
بغيرها هو قلت انواع اجيبته باعتبار اشتغالها على ذلك التبعيد
يظهر من السابق في احوال الفصول البعيدة والاعراض العامة وخواص الاجناس
وهذا السؤال غير متوجه على كلام المتصريح به فان كون القول بالجنس
محمية وان استلزم كونه اعم من الجنس المطلق الذي هو كالنوع لكنه لا
يستلزم كونه اخص منه اولا يمكن ان يقال ما هو كذا الجنس خمسة يكون اخص
من مطلق الجنس وانما يقع ذلك فيما هو جنس لها وتحقيق ما ذكره من اجواب
هو ان مفهوم القول على كثير من اعم مطلقا من مفهوم الجنس لصدقه على كل
واحد من الكليات التي من جملةها الجنس لصدق قولنا كل جنس مقول
على كثير من بلا عكس كل فليس القول اخص منه بل عارض هو مفهوم جنس
اخص وذلك العارض اخص من مفهوم الجنس فان مفهوم ما هو جنس
الجنس فموجب قطعا ولا يعكس كلياته البين ان الاحتمال في ان

مفهوم

يكون الشيء اعم من غيره مع ان عارضة اخص منه فان الكاتب بالفعل عارض
لحيوان واخص من الانسان فاذا بقى القول على كثير من ذلك العارض
صار اخص من الجنس هذا الاعتبار مع كونه اعم منه باعتبار مضمونه في نفسه
ولا محذور فيه ايضا لان مرجعه الى كون المورض اعم والعارض كالاخذ
في كون حد اخص وباله بحيث ذاته اي مضمونه واخص منه باعتبار عارض
الذي هو كونه حد اخص فان قيل مضمون القول جنس اخص وجنس
اخص اخص من مطلق الجنس مضمون القول اخص من مطلق الجنس فكيف
ان الكبرى ههنا قضية طبيعة لان الحكم فيها على مضمون جنس اخص فلا
ايجاب وان ارد بها ان كل ما صدق عليه هذا المضمون اخص من الجنس
معناه لا يقال اذ صدق على مضمون القول انه جنس اخص صدق عليه
بالضرورة وليس كل جنس مضمون القول على كثير من فيكون اخص من
الجنس لانا نقول العم والخصوص بين المضمونين انما يكونان باعتبار
ما صدق عليه من الافراد والذراج مضمون يجب مضمون الجنس لا يقتضي
الذراج افراد في الجنس حتى يصدق قولنا كل ما هو مضمون على كثير من مضمون
جنس كما ان حصول طبيعة الحيوان في الجنس لا يستلزم دخول افراد ما فيه
الا يرى انه يصدق قولنا حيوان جنس ولا يصدق قولنا كل حيوان جنس
وقد علمنا حقيقة ذلك مضمون المضاف الذي هو في نفسه اعم من مضمون الكلي

175
مع ان عارضة الذي هو مضمون جنس من الاجناس العالية اخص من
مضمون الكلي بمراتب كما ستقف عليها ولا يخفى عليك ان جنس الانسان
هو الحيوان من حيث هو لا من حيث انه جنس له والاصدق على الانسان
انه حيوان هو جنس الانسان وذلك بطلان ذلك جنس اخص هو
المقول من حيث هو لا من حيث انه جنس اخص والاصدق على كل
واحد من اخصه انه مقول هو جنس اخص ولا شبهة في بطلانه فاضحك
ما يتجمل من ان الاعية والافعية من جهة واحدة فان قلت لو كان
مضمون القول على كثير من جنس للكليات لكان مضمون جنس اخص
عارضاً لمضمون القول ولزم من ان لا يكون للعارض تمامه عارضاً
لان مضمون جنس اخص عارض لمضمون شتمل على مضمون اخص شتمل
على مضمون القول الذي لا يتصور عروضة لنفسه قلت العارض بمعنى الخارج
عن الشيء قد لا يكون تاماً له تمامه فلا اشكال فنقول انها اذا اقيست
اي اذا اقيست الاجناس العالية والمتوسطة الى الاجناس التي تحتها فلا
شك انها اجناس لها كما هي اجناس ايضا للحيوان النوعية المندرجة
فيها واخذ على ذلك التعديل لا ينافي الاعتبار الاول وان ينافيها
بالاعتبار الثاني وكل ما ينافي هذا شأنه اي كماله يقال عليه وعلى غيره
بجنس خربت به هو النوع حقيق وذلك لان اضافته اخص التعديل

المذكور انما اعتبر بالقياس الى النوع الحقيقي فان قيل اللازم من
 ذلك الاعتبار ان يكون كل جنس مفعولاً على النوع الحقيقي وهو حق وليس
 يلزم من ان كل ما يقال عليه الجنس فهو نوع حقيقي بل هو شبهة بالغلط
 من باب ايهام العكس وما ذكرناه من اضافة الجنس الى اعتبار القياس
 اليه فيس مطلقاً حتى يلزم كون الحقيقي عين الاضافي بل في التعريف فقط
 قلت سيأتينا ان تعريف هذا المتصايفين اذا كان كذلك وجب
 ان يؤخذ ذات المتصايفين لا في مواءمة غرضه الاضافة لاستداع
 تعقله لا بعد تعقل تلك الذات فاذا كان الاضافة في حد في الجنس
 النوع الحقيقي كان هو عينه ذات اضافة فيكون كل نوع اضافي نوعاً
 حقيقياً نعم انما هذا الكلام يتوقف على ان ما عرف به الجنس هو له كما
 ستقف عليه واما ثانياً فلانه لا يجب زيادة شك في بيان في سائر الا
 الإضافات في ذلك لانه لا يجب ذكر كل من المتصايفين في بيان
 الاو كان تعريف الإضافات بغيره مستلزماً على ذلك فاذكره
 بقسم للشبهة لا دفع لها اذ لا يخفى ان يقول في حد ذاته سائر
 الإضافات على حد في الجنس النوع وادفع الاشكال عنها فلا يعرف
 احد المتصايفين بالاخر بل يربط كل منهما في تعريف الاخر على ضرب من
 التلطف والاباء بان ذلك ان كل واحد من المتصايفين كالابن

مد
 المعترض

والابن مثلاً مفهوم وذات مفهوم كل منهما لا يمكن تعقله بخصوصه الا
 مع تعقل مفهوم الآخر ولا يمكن ايضا الا بعد تعقل ذاته فاذا اريد تحديد
 مفهوم احدهما وجب ان يذكر فيه ذات الآخر مجردة عن الاضافة واما
 ذكر ذاته فلان تعقل ذلك المحدود يتوقف عليه واما تجريده فلا
 يلزم تقدم احد المتصايفين على الاخر في التعقل وذكرنا على هذا الوجه
 هو ضرب من التلطف ووجب ايضا ان يذكر فيه السبب الذي يقتضي
 تصايفهما ليختصا به معاني العقل وهذا هو الابهاء وان لم يعتبر
 قيداً حقيقياً ليختص البيان بذلك الوقت من حيث اريد تعريفه
 فيقال في تحديد الاب مثلاً حيوان يتولد من نطفة حيوان آخر من
 نوعه من حيث هو كذلك فاجوز ان الاول هو ذات الاب والحيوان
 الآخر هو ذات الابن وقد اخذنا ريبين عن الاضافة لئلا يلزم تعريف
 الشيء بنفسه او بما ساويه في الجملة وتولد من نطفة بسبب تصايفهما
 ومن حيث هو كذلك تكرار ضروري يفيض البيان بالاب من حيث
 انه اب في لولاه لصدق احد عليه من جهات فيمكن في تحديد الابن صفة
 حيوان يتولد من نطفة حيوان آخر من نوعه من حيث هو كذلك ولو
 القيد الاخير لصدق التعريف على ما مضى الاب في سائر صفاته وما ذكرناه
 انما يجب في حده للتصايفات التي يقتضي التصور ما خصوصياتها فقد كلف

آخيه

فيها ذلك وان لم يتضح طريق الـ تلك الموسوم فالمرضى لنا اذا بطل جواب
 القص عن الشبهة وبطل ايضا الجواب الذي رقيقه الشيخ في الشفاء
 فالمرضى من اجواب الخاضع فيه بعد ذكر التزييف وهو ان المراد بالزوج
 في تعريف الجنس هو الحقيقة واللازمة اطلاق النوع على هذا المعنى شائع
 فيما بينهم وحيث يتم التعريف بالاختلاف في معناه كانه قبل هو القول على
 كثير من المتكلمين بالحقيقة سواء كانت حقيقة نوعية او جنسية ونوع
 الاضافة الاخرى في هذا التعريف ندرنا على الوجه مخصوصه فانك
 اذا قلت معقول على الحقيقة بالحقيقة فقد ذكرت فيه ذات المتضاد
 الاخر عارية عن الاضافة الاخرى واعتبرت بسبب المتضاد بينهما
 القول فيهم ان هناك جناسات متخالفة يقال على كل واحد منهما
 وعلى غيرهما ما يثبت في جواب ما هو قد يحصل بتحديد الجنس من موه صريحا
 مفهوم النوع المتضاد جنسا كما هو محقق في حدوده المتضاد وكذا اذا
 قلنا في تعريف النوع على معقول عليه وعلى غيره الجنس فقد جعلت الجنس
 معولا على المختلف بالحقيقة اذ لا خفاء في ان المراد بالغير هنا هو العارية
 في الحقيقة في تعريف كل منها اشارة الى المتضاد الاخر وان لم
 يكن المعنى الجنس موجودا في الخارج سواء كان موجودا في الذهن او لا
 امتنع بالضرورة كونه مقوما للجناسات الموجودة في الخارج فلا يصح ان

لان يقال عليها وعلى غير في جواب ما هو فان قلت اذا كان الرد
 في موضوع الجنس المنطقي كما ذكره فن ابن يلزم فساد تعريفه قلت
 من حيث ان ذلك العارض اعني مفهوم الجنس المنطقي يجب ان يعتبر
 على وجه يكون صادقا على موضوعه حتى يحصل وصفا عنوانيا في احكام
 يتعدى الى موضوعاتها اختلفت معانيهم باصل العالم الاول ان الطبيعة
 على وحدتها موجودة في ضمن اجزائيات هناك امر واحد قد انضم
 اليه فصل او شخص فصار المجموع المركب منها نوعا او شخصا وهكذا
 فهذا هو القول بوجه الطبيعة العامة المتصفة مع وحدتها بالاشتراك
 الخارجى المتكلم لا يضاف الامر الواحد بصفات متضادة وتلك
 في امكنة مخالفة ومن ثم حكم المحذور كسخراته وحاصل العالم الثاني ان
 الطبيعة الموصوفة بالوحد في الذهن كثرت بحسب الخارج فصارت
 حصصا متعددة كل حصص منها موجودة في ضمن جزئى فهذا هو القول
 بوجه الطبيعة الخاصة في ضمن اجزائيات وهذا القول لا يشتركان
 في ان الطبيعة موجودة في الخارج منضمة الى فصول او شخصات متمايزة
 عنها في الخارج بحسب الذات ولما اتاهل الى موجودة منها بوجه واحد
 او بوجودات متعددة فذلك بحث آخر اما المقصود هنا امتياز
 عنها بذاتها سواء امتازت عنها بوجودها او لا فلا تم الكبري اى لا تسلم

قولك لا شيء من الشخص يقول على كثير من فان قلت يمكن ايضا على ذلك
 القدر ان يقع التصوي اعني قوله كل موجه في الخارج مشغول لا مجموع
 المركب من الطبيعة والشخص موجهة في الخارج وليس مع وجود الشخص
 قلت ان يدفع بان المعنى الجبسي اذا وجد في الخارج فلا محالة يكون
 مع وجود الشخص مذكور من الشاخص يدفع اذا اريد بالنوع الماهية
 والحقبة كما في اجواب الرضى عن الشك والحق في اجواب انما قال
 والحق لان اجواب بين الاولين متباينان على التركيب الخارج وقد
 عرفت انه بطل وانما اجواب الاول مستلزم عرض الاشياء ان كسب
 الخارج المستلزم للحال كما انما واجوب ان المستلزم ان لا يكون
 المعنى الجبسي موقفا للخرجات في الخارج مع كونه مقولا عليها في اجواب
 وهذا اجواب الحق معنى على المذهب المتأخر عند المتفكر كما سبق في
 وشك في اي و هناك شك في اي وان لم يذكر في الكتاب وانما قال
 وجوابه ان بعض الخمول الشأن الى ان الاجزاء الخارجية المتعارفة
 الذوات والوجودات لا يمكن جعلها على ما يتركب منها كما انه لا يمكن جعل
 بعضها على بعض بالضرورة على انها كعليها بل الخمول على المركب اجزاء
 العقلية التي يتحد مع في الخارج ذاتا ووجهه وتباين فيها بحسب الذين
 فخطأ ان الاجزاء الذهنية المتعارفة هناك ليست محولة على كل ما في

حيث هي اجزاء له بل من حيث اخرى فان اجزاء مثلا اذا حصل في
 كان امر امهما محتملا ما هي من متعددة لا ينطبق على واحد منها كما لها
 الا اذا انضم اليه ما يحصله ويتركب اياه من فصول تلك الماهيات
 فاذا اخذ بشرط شي اي بشرط ان يدخل في مفهومه من حيث انه متعين
 متحصل ماله دخل فيه بذلك الاعتبار من تلك الفصول كان نوعا من
 الانواع التي كان محتملا كالانسان فانه حيوان دخل في ماهية المتعينة
 المحصلة الفصل الذي هو الناطق وان اخذ اجزاء بشرط كشي اي
 بشرط ان يعتبر معه فصل من الفصول المتوقعة من حيث انه خارج عن مفهوم
 منضم اليه ورايه عليه وتركب منها امر ثالث كان اجزاء بهذا الاعتبار
 جزء ومادة لذلك المركب ضرورة ان الجزء يجب ان يضم اليه جزء او يكون
 خارجا عنه وان اخذ على جماع من الوجهين الشك في اي اخذ بحيث يكثر
 ان يوض له فان انه جزء وان كان نوع كان بهذا الاعتبار جنسا او
 محمولا في بعض اجزائه واجنبية شيء واحد من البين انه اذا اختلف في
 لم يصدق هو على المركب منه ومن غيره اذا لا يصدق على النوع انه حيوان
 خرج عن مفهوم الفصل ضرورة انه حيوان دخل في مفهوم الفصل الا ان
 ذلك لا يوجب ان لا يصدق عليه الحيوان من حيث هو ومحصل الكلام
 ان الصور العقلية تعتبر على وجه مختلف فان معتبر بشرط كشي اي بشرط

اتحادا واحدا في نفسها بحيث اذا انضمت صورة اخرى كانتا متمايزتين في
 الوجود وقد تالفت منها صورة ثالثة فالصورة العقلية الغريبة من هذه
 الجنية مادة وجودها كالجوان والمناطق اذا اعتبر امر جئت انهما موجودان
 متمايزان في العقل واخرى معتبر بشرط شيء اي شرط ان ينظم منهما شيء
 آخر ويكونان معا مطابقين للمر واحد فلا يلاحظ في اعتبارهما بالتحاد
 كالجوان والمناطق المعتبرين من حيث انهما مطابقان لما يقدر الانسان
 وهذا هو النوع وثانيه اخرى معتبر لا بشرط شيء ويكون محتملة للاعتبار
 والاتحاد بحسب الطائفة وهذا هو الذي المحل لان مرجع العمل الى التعاير في
 التوهم والاتحاد في الذات وانما في الشرح كل واحد من قوليه بشرط
 وشرط لا شيء مما ذكره تبينها على ان المراد بالاول منها احضارها هو المشهور
 في معناه وان المراد بالثاني ما بين معناه المشهور اذ لا بد في اعتبار الجينية
 من انضمام شيء آخر اليه فمما سلك ان الجنس مقوم للنوع عرفت ذلك
 من انه ذاتي للنوع داخل فيه ومن كونه مقولا عليه في جواب ما مر من
 التصريح بان اذا لم يكن موجه الم يكن مقولا لوجوده انما يخرج بالجنس في
 الخارج لا يقوم شيئا من الانواع باي من الانواع الستة فانه لا يقدم الطبيعي
 اما الحقيقي فلا مكان بصورة بالكلية مع القول عن مفهوم الجنس الطبيعي المنطقي
 فانما نعلم بالضرورة ان يتصور حقيقة الانسان كنهها من غير ان يتصور

قد عرفت

المنطقي

كون شيء مقولا على كثيرين مختلفين بحيث يكون جوابا وهو الاطلاق ان
 يقال النوع الطبيعي الحقيقي ان لم يندرج تحت جنس حقيقي طبيعي ثم يتوهم ان
 الجنس المنطقي مقوم له وان اندرج تحت علمه ما ذكره النوع الطبيعي
 الاضافي فلهذا كل طوى ذكره كالتقدم العارض للتقدم بالاضافة الى المتأخر
 فانه متأخر عن التقدم متقدم على المتأخر فلهذا صورة نقص فاجاب عن
 المتع بان تأخر النسبة عن ذات النسبين معلوم بالضرورة التي لا
 يقبل متعا و عن التعقل بان ذات التقدم لا ينصف بالتقدم الا بعد
 تحقق ذات المتأخر فان قلت مفهوم الجنس المنطقي يقوم الزاوية الاربعة
 كما سياتي في اواخر الحقيقة او اضافية منتهية الى الحقيقة وعلى
 التقديرين يكون الجنس المنطقي مقوما للنوعين الطبيعيين قلت ان لم
 اخذ كذلك كان مفهومه بذلك الاعتبار جنسا طبيعيا يرضى له جنس
 منطقي وكلامنا ان الجنس المنطقي من حيث كذلك لا يقوم شيئا من
 النوعين الطبيعيين لانها متمايزان نقص ذلك بالواحد والكثيرين
 فانما متمايزا لا سخا الى ان يصدق على شيء واحد من جهة واحدة
 وانه واحد وكثير مع ان احدهما يقدم بالاخر وفيه بحث عرفت صورة
 ومفهوم النوع الحقيقي المنطقي هو القول على كثيرين متعقلين بالتحديق
 في جواب ما هو ولا اشتباه في امكان القول بدون تصور مفهوم

المنطقي ولا في امكان تصور مع الغفلة عن الجنس المنطقي فلا يكون شئ منها
مقوما له لا يقال مفهوم القول على كثيرين جنس منطقي من الاجناس الطبيعية
الا اعتبارية مع انه مقومه لاننا نقول هو بذلك الاعتبار نوع طبيعي اضافي
لمفهوم القول اما الاضافي فلانه عارض للنوع الاضافي اي بالقياس الى الجنس
الطبيعي ذلك الطبيعي المقتضى لا يجوز ان يكون مقوما له لانه مفهوم لموضوعه
فلو كان مقوما للعارض ايضا لم يكن ذلك العارض المشتمل على مفهوم موضوعه
عارض له بما فيه بل العارض له بحقيقته هو هذا الاخر العايد لذلك المقوم
فان قيل لا استحالة في ذلك كما مر في الاشارة اجيب ان كلامنا في
العارض للشئ بمعنى العام به لا بمعنى الخاص عنه ومن المستحيل ان يكون العام
بالشئ قايما به لا بتمامه ولما قيل ان يقول من الاستحالة انما هي في الامور
احتمالية واما في المفاهيم الاعتبارية فلا يظهر من التالي ان يكون القول
على كثيرين جنس للمجتمعة يكون مفهوم الجنس جنسا لا قلصا من الاربعه
الى غير ذلك من نظائره وهو واضح فاذكر في الجنس المنطقي حيث قيل انه لا
يقوم النوع العقلي مطلقا كونه خارجا عن جريه معا فيقال هذا العقلي
احتمالي مركب من الطبيعي والمنطقي احتماليين والجنس الطبيعي خارج عنهما و
لا يذهب عليك ان النوع الطبيعي خارج عنهما ولا يذهب عليك ان النوع
الطبيعي احتمالي لما جاز ان يندرج تحت جنس هو ان كان سبطا او مركبا

من امور متساوية ان جرد ذلك ثم يتصور بالقياس اليه ولا الى عارض
ولال مجموع المركب منها فنسقط السبعة اقسام الثمانية عشر وانما يحتاج
في السبعة الاخرى التي في الاضافات وعلى هذا القياس يعرف حال
الفصول الستة اي المنطقي والطبيعي والعقلي مع الانواع الستة الفصل
المنطقي لا يقوم شيئا منها وكذا العقل واما الفصل الطبيعي فانه يقوم
النوع الطبيعي والاضافي والعقلي ولا يقوم شيئا من الاربعه الباقية
والمراد بانواع هذه الدلائل ابتداء اكثر كما يظهر بادي ناهل والنقص
جزم بين الفروع التي هي النسب الستة على ان احيات الكليات ما ذكر
في نوعها التي هي حدودها وهو شاك في الاصل حيث قال هو غير
معلوم اعلم ان الاجناس بما ترتب متصاعقة اشارة بلفظه وبما الى ان
الترتيب ليس بواجب في شئ منها واعتبر في الاجناس المتصاعده لانها
ترتب كان هناك جنس جنس جنس واما كان جنسية الشئ مفقدا
فحيث كان جنس جنس فاقرب الى جنس الاجناس كان ترتيبها
متصاعدا بلك الشهرة واعتبر في الانواع المتنازلة لان ترتيبها بان يكون
هناك نوع ونوع ونوع وهكذا وحيث كانت درجة الشئ بالقياس الى
ما فوقه كان نوع النوع تحت النوع فاذا ادرى في النوع كانت متنازلة
بلا مرتبة واستناع تركيب الالهية من اجزاء عقلية لا ينشأ في انما هي في الماهيات

المعقولة بكنهها او التي يمكن تعقلها كذلك كون كل فصل على محضه من
 الجنس لا يستلزم التمسك بالعلل والمعلولات لان الفصول على فصول
 اخص معلولات فقط ولا تدبر في شئ منها بل كل واحد من الفصول
 لا يتناسى على لواحدة من تلك اخص التي لا نهاية لها والتسليم يثبت
 اذا كان كل لا يتناسى على لواحدة ومعلوم لا معا باعتبارين واذا لم يثبت
 الانواع في تنازلها الى نوع لا يكون تحت نوع لم يحقق تحت تلك الانواع
 اشياء اذ لو تحقق لانهت تلك الانواع التنازله الى نوع ليس تحت
 نوع بل اشياء وهو خلاف العوض واذا لم يتحقق فلا تحتمل الاشياء
 لم يحقق تلك الانواع لان الانواع انما ينشع من العلويات الشخصية
 على ما سلف فعدم انتهائها في التنازل الى ذلك النوع يستلزم ارتفاعها
 بالكلية فيكون باطلا وفيه بحث لان هذا انما يصح في الماهيات الخارجية
 لوجوب انتهائها الى الاشياء من دون الماهيات الاعتبارية اذ يجوز ان
 يعتبر العقل تحت كل نوع نوعا آخر ولا يعتبر تحت شخصا فلا تحقق اعتبار
 الانواع التنازله على حد لا يتجاوز بل فاسد الجنس باعتبار اقسامها
 بحسب الترتيب في عدمه فاجنس العدم ليس واقعيا في سلسلة الترتيب الا
 ان اعتبارها انما هو للاختلاف الترتيب فذلك عدم من المراتب
 بقرب من هذا الاختلاف ما خلفوا فيه من ان الناطق مثلا بل قسم الحيوان

الحيوان الى قسم واحد الى قسمين لان ثلثه منها هي العالي والسافل و
 للعدم كنه من الوجه والعدم قبل الاول ان يقال العالي والسافل مركبان
 من وجه وعدم والعدم مركب عن عدمين لان مفهوم الجنس ليس هو الشئ
 منها والا كان جنس لها واحدا ان مفهوم الجنس للعدم لا يتحصل بخلاف
 عدمين بل لا بد من اعتبار مفهوم الجنس فيها ايضا وليس يلزم من كونه
 جزءا للثلاثة كونه جنسا لها اذ لا بد عند الامام في كون الشئ جنسا من ان يكون
 متوقفا على كنه محصلة الماهية ولكن ان تقول ما ذكره الامام يدل على
 تصرف على ان الجنس المطلق ليس عرضا لا قسما ضرورة ان موضوع
 الامر الشئ لا يكون الا احصا وان الشئ بالنسبة الى موضوع
 واحد لا يكون عرضا مافكل ما يجاب به منها يجاب به ثمة فليس قلت
 التعريفات فاسد ليس هذا كلاما على سند المنع كما يتوهم بل يتوهم
 ان المنع مندفع بان الاجناس المذكورة امور هي موضوعاتها المشهورة
 وانما اوردتموه على سبيل المعارضة لها من التعريفات التي اوردتموها
 فليس مقبولة تلك الاجناس لانها باطلا هذا كلام على اعتراض
 لان اوردتموها معارضات للحدود كما قد قيل ما ذكرتم وان على انها ليست
 انواعا لكونها مركبة من الاعدام لكن عندنا ما يدل على كونها صالحة للتسمية
 لانها موقوفة بين التعريفات فاجيب بان هذه التعريفات فاسدة وباطلة

نوعي الحال والتفصيل كما ذكره في ما ذكره في الموضع المذكور ان القرب
 لا يستلزم ان يكون تحت جنس فاجنس النامي جنس قريب للجنس المذكور
 تحت وقد اطلق ايضا بان البسيط لا يجوز له فيكون عدما ورفع بان
 هذا ريم البسيط لان البسيط لا يجوز له فيكون عدما ورفع بان هذا
 ريم البسيط لان البسيط لا يجوز له فيكون عدما ورفع بان هذا
 قوله لا يضرنا ما في لانه اذا كانت تحت الجنس المذكور فيكون انما
 في سلسلة الترتيب فيكون المذكور الا اذا جوزه بانه باعتبار ما به
 وغيره باعتبار ما به اولى فلا يكون الا في الاربعة للجنس متباينة
 في الصدق بل متباينة في مفهوم فاعلم ان سلمنا ان الثلثة
 مركبة من الوجه والعدم وانها عدمية لكن ذلك لا ينافي كونها اذولها
 اعتبارية لمفهوم اعتباري هو مفهوم الجنس المطلق بل الضارب ذلك
 لانها مفومات مختلفة كاصدق الانواع الحقيقية متشاركة في مفهوم
 هو عام المشترك بينها بحيث يقع جوابا اذا سئل عنها لاسيما ولين
 سلمنا انها ليست اذولها اصلا فلتنا جازا ان يخصص الجنس في نوع
 واحد كما وافقه وانت تعلم ان ذلك المنع وهو قوله لانه ان الشيء
 لا يجوز ان يكون جنسا بالقياس الى النوع واحد لولا ان كان
 ان من غير ان يذكر المشان المذكور ان اوله ردالت بان المنع

المنع الاول ثم يتم عليه الدليلان المذكوران لدفعه فلا يبطل كالمقصود
 انما عمل نظيره على هذا المنع واما اورد بعد التبيين كما قرع الشرح كان
 من مضاهيا ومحصولا ان من سلم ان الثلثة لا يصح نوعية مفهوم الجنس
 مطلقا لاني خارج ولا في الذين انهمض عليه الدليلان لا متناع ان
 يخصص الجنس في نوع خارجا وهذا كما يمنع انحصار النوع في شخص واحد
 وكذا كلف مع ان انحصار الجنس مستلزم محالا فهو مساواة الجنس
 للفصل مطلقا فلا يكون احدهما اولي بالجنسية من الاخر لكونهما ذاتين
 متساويين في الذين في خارج بخلاف انحصار النوع فانه لا يستلزم
 عدم الاولية في الاولوية في الاتصاف بالنوعية لان التبعين في النوع
 فلا يصح للاتصاف بها لان العارض للجوهر كانه جواب عما يقال لم لا
 يجوز ان يكون اختلاف العوارض الا بالاعتبار والعروض تلك العوارض
 فاذا لم يكن ذلك الا خلافا موجبا لاختلافها في الماهية كانت
 متوافقة فيها وقد اجمعت ايضا بما يخالف ظاهر البيان وهو
 ان المراد به ان كانت تلك العوارض مختلفة حقيقة كان جنس الجنس
 نوعا متوسطا والا كان نوعا اخر الكونه مقولا على مورد حقيقة حقيقة
 وقوة الكلي ان الصالح لان يقال على كثير من سواء كانوا مختلفين او
 متعنيين في فوق الكلي المتصاف الشامل بمفهوم الكلي وسائر المفاهيم

الاضافية سواء كانت كلية او فردية فهو المضاف جنس الاجناس
 في هذه التسلسل من المفاهيم الاعتبارية وجنس الاجناس اي مفهوم
 نوع الانواع فقد صار قسم من الاقسام العشرة التي يصدق عليها مفهوم
 جنس الاجناس اعلم يجب ذاته من هذا المفهوم مراتب كثيرة وان كان
 ذلك القسم باعتبار عارضه المخصوص اخص من مفهوم كانهما على امثاله
 فيما سبق وهذا البحث آت في الاجناس الباقية فان كل واحد من هذه
 اجناس السافل والمتوسط والمفرد عارض محقق مختلف فان كان اختلافها
 موجبا لاختلاف عوارضها كان مفهوم كل واحد منها مقولا على امور مختلفة
 المايية فلا يكون اذ بل متوسطا والا كان نوعا اخر او على التعديرتين
 يكون فوقه مطلق الجنس وفوقه القول على كثير من مختلفين وفوقه الكلي
 وفوقه المضاف الذي هو جنس الاجناس ويكون كل واحد من هذه
 الاجناس الثلاثة اما نوع الانواع او نوعا متوسطا وكذا الحال في سائر
 الكلمات فان مفهوم النوع مثلا عارض المايية مختلفة فان اقتضى احدا منها
 اختلافه كان مفهوم النوع نوعا متوسطا والا كان نوعا اخر او فوقه
 القول على كثير من متفقيين وفوقه الكلي وفوقه المضاف على ما يحققه
 لفظ الموضوع اي اللفظ الذي استعمله الفلاسفة اليونانية في معنى
 النوع كان في لغة اليونانيين موضوعا للمعنى الشئ وحيثه وهذا المعنى

المعنى اللغوي استعمل في موضوع تعريف الجنس كما مر ثم النقل عنه الى
 المعنيين الاصطلاحيين جازا ان يكون ابتداء فيها وجازا ان يكون اخرها
 بتوسط الاخر قال الشيخ ليست احقق ان اعمالهم في النقل اذ لا
 يتعدان يكون النقل اولا الى المعنى الحقيقي ثم لا عرض له ان يكون محمولا عليه
 عام او بصفة مخصوصة يسمى كونه تحت ذلك المقام بتلك الصفة نوعية
 ولا بعد ان ايضا ان يكون الاقدم المعنى الاضافي لكن لما انصف الحقيقي
 بهذه النوعية من غير قياس الى جنس كان اول باسم النوعية فسمى من حيث
 انه ملاصق للاشخاص نوعا ايضا والمرد بالمقول على كثير من اعم الخارج
 والذين اذ لو خض بالاول خرج عن التعريف الانواع المخفضة في المحض واحد
 كالشمس والمعدومة كالغنىاء وبعيد العقل والقوة ايضا كما نبه عليه في
 حد الجنس وقوله بالعدد فقط يخرج الجنس فالعرض العام وفصول الاجناس
 وفواصدها وبالقياس لا يخرج من الفصول والخاصات السابقة الا انه اسند
 افراجه ما عدا الجنس وقدمه مثله قوله ولا افراجه الشخص المايية اذا لم يعتبر فيه
 الاوليه فاذا سئل عن زيد وقوس معين باهما اوجب بالحيوان الا
 انه ليس معقول عليهما قول اوليا فلا حاجة في افراجه الى هذا الكلي وقوله
 يخرج الكلمات الغير المندرجة تحت جنس الى تحت جنس مطلقا كالكليات
 البسيطة التي لا يحل عليها جنس اصلا او تحت جنس تلك الكلمات كما

الظاهر في الاول كان قولنا في جواب ما هو جبال الفصول الانواع
وهو اقسامها اذ الجنس يقال عليها لكن في جواب ما هو على الثاني كان
قولنا في جواب ما هو لم يكن يخرج الشئ لان تلك الامور خارجة بالقيود
التي بنى عليها بساطة الفكرة من اجزاء متساوية فلا يمتنع لها اعتبار
عليها واما قيد الاول فرفع الامام في شرح الاشارات انه للاختراز
عن النوع مقياس الى الجنس البعيد فانه ليس نوعا بل هو القريب وقد
عليه صاحب الكشف بان هذا مخالف لكلام القدم حيث ذهبوا
بان نوع الانواع نوع بجميع ما فوقه من الاجناس وادعى ان الاول ان
يكون اخترازا عن الصنف اذ لا يعمل عليه جنس من الاجناس بالذات
بل بواسطة حمل النوع عليه بخلاف النوع المقتضى للجنس البعيد فانه يعمل
عليه بعض الاجناس اعني القريب بالذات وحال كلامه انكم بانه يجب
الاختراز عن الصنف بهذا القيد ولا يجوز الاختراز عن النوع المذكور
ومن ثم فسر قيد الاول به على وجه يخرج الصنف دون النوع المقتضى
الى الجنس البعيد فاعترض الشارح عليه بانه يرد احد الامرين اما وجوب
توك الاختراز عن النوع بذلك الاعتبار فيجعل حكم الثاني فاحده عليه
بطلان قطعاً وبما ان المذكور ان النوعية نسبة عارضة لذات النوع الثاني
بالتقاسم الى الجنس فاعترض به النوعية او بما كون ذلك الجنس مقولاً

مقولاً على ذلك النوع بلا واسطة لزم ان يورد به هذا القيد ويجوز
به عن النوع بالتقاسم الى الجنس البعيد لانه بهذا الاعتبار ليس من اقسام
النوع المحدود اذ الجنس البعيد ليس مقولاً عليه الا بتوسط قول الجنس
القريب كما ستعرف فيجب افراده عن اقسامه وان لم يعتبر في النوع ذلك
ان يكون جنس مقولاً عليه بلا واسطة لم يخرج ابرار في حق حتى يخرج به
الصنف عنه فان قيل فيجب ان ينشئ الاخير الا انما يخار الى افراده
الصنف عن اقسامه فارجع عن المحدود فيورد بهذا القيد على وجه
يخرج دون النوع بالنسبة الى جنسه البعيد كما اشير اليه في الكشف
حتى لا يتوجه عليه ان يقال كيف يخرج به اقسامه دون الاخر مع استواء
نسبته الى اقسامها اجيب بانه يلزم ان يعتبر في النوع كون
ذلك الجنس الذي نسب اليه بالنوعية او جنس آخر غير مقولاً عليه بلا
واسطة فتؤدي الى ان يكون الشئ نوعاً غيراً باعتبار كون اقسامه
مقولاً على الشئ بلا واسطة وهذا المعنى لا يلتفت اليه قطعاً والذليل
على ان حمل العالي على الشئ بتوسط حمل السافل عليه مانعه الامام في
اللمحصول منهم فالمراد من المحال ان يحمل الجنس على الانسان الا بعوضه ورتبه
حيث انما كان الجنس الذي ليس بمحدد ان يكون عن الانسان وما كان
كذلك كان حمل الحيوان عليه قدّم من حمل الجنس عليه فان قيل الجنس

جزا ليجوز ان مقدم عليه فلا يكون معلولا فلهذا قلنا لا نزع في ذلك كذا ما
 في ان يكون المأخوذ في الوجه علة لثبوت المقدم شيء آخر على ان اعتبار
 القول الاول بريدانه لا يجوز اعتبار هذا التعريف القيد في تعريف النوع
 سواء قصد به اخراج الصنف او اخراج النوع لقياسه الى جنسه البعيد او
 اوجاهه مع ذلك لان القول العنبري الجنس اعلم من ان يكون اوليا او
 بواسطة فوجب ان يكون العنبري النوع ايضا هو القول اللازم ليكون مضاهيا
 له فهو معه الا الاخص المقيّد بكونه اوليا لان الاخص في جانب لا ينفك
 مع اللازم في الجانب الا في هذا القيد يخرج النوع عن مضاهيه الجنس وايضا
 تعريفه بهذا بيان فساد آخر في تعريف النوع الاضافي سوى الفساد
 الناشئ من ذكر قيد الاول فيكون الى الجنس النطق متقدما في المعرفة عن النوع
 الاضافي بمرتين بل ثلث مراتب لان الاضافي متأخر عن معرفة
 التوقف على جزئية اعني مفهوم مروض الجنس النطقى المتأخر عن الجنس النطقى
 لا يقال تفسير الجنس الطبيعي بمروض الجنس النطقى انما هو على اخفاء النسخ
 الشارح من ان الطبيعة المقيدة بمروض الجنس الطبيعي بمروض
 الجنس فيشكل الاشكال واما اذا فسره بالطبيعة من حيث هي فلا اشكال
 لانا نقول لما اعتبر عن الطبيعة بلفظ الجنس كان مفهومه الطبيعة
 هي مروضه للجنس فلهذا لم نعبر بلفظ الطبيعة او بالجنس في تعريفه

لم يتوجه المحذور وايضا يلزم ان اذا كان الجنس الاخرة في التعريف هو
 الجنس الطبيعي يلزم فساد آخر هو الاضافي النطقى بالجنس الطبيعي والعنبري
 ان يقال المذكور في التعريف مفهوم الجنس الطبيعي فيكون هذا المفهوم
 مقوما للنوع الاضافي وما عرف بطلانه سابقا هو ان اصدق عليه الجنس
 الطبيعي من الطبايع ليس مقوما له فلا فساد من هذا الوجه اذا بطل التوهم
 المذكور فالصواب ان تحديد ما نقله الشيخ عن بعضهم واخسنه وهو
 انه اخص كليين مقولين في جواب ما هو وانما كان جوابا لا انطباقا
 على المحدود بحيث يشمل افرادهما كلها ولم يخرج عن كونه مضاهيا للجنس
 مع اخراج الصنف اذ لا يقال في جواب ما هو ولا شبهة في ان المراد
 كونه مقولين في ذلك الجواب على شيء واحد فلا يرد ما قيل من ان اخص
 الكليين المقولين في جواب ما هو قد لا يكون نوعا لانهما كالصاحك
 والماشى فانها يقالان في الجواب ما هو على هذا الصاحك والماشى
 وليس الصاحك نوعا للماشى وكذا الانسان ليس نوعا للحيوان
 المعدل في الجواب على السمع والبصر وكونه اخص منه والوجه في اذنه
 احسن من ان احدهما ايراد الجنس الذي هو الكلي في حد النوع الاضافي
 والاشارة في النسخ بما هو المراد فان العبارة الاولى مع كونها زكية
 في العربية يحتمل ان يفهم منها ان الاخصية بالنسبة الى ذينك الكليين

حتى يكون اخص من كل منها وان يفهم انها مختلفة في العموم والخصوص
واختصاص النوع والعبارة الثانية صريحة في هذا المعنى الثاني الذي
هو المراد لان لفظة من فيها تعني قطعا ولما لم يكن ان يقول لادالة
في شيء من العبارتين على كون ذلك الاخص تعالى عليه الا في جواب
فلا يكون التعريف هذا فان قيل قد مر انه لا يريد كونها مقولين على
واحد ولا يمكن ان يكون كل واحد منهما تام الماهية المختصة به لاشياء
العدد فيها فاما ان يكون احدهما تام للماهية المختصة والآخر عام
للماهية المشتركة فيكون هذا الآخر تام المشترك من تلك الماهية المختصة
وعبرنا من الماهيات مقولا عليها في جواب هو واما ان يكون كل
منها تام للماهية المشتركة ولما كان احدهما اعم من الآخر كان الآخر
مشتملا عليه مع كون ذلك الاخص مقولا على اعم من جواب
ما هو قلنا من دلالة الترابية خفية فلا نعتد لها في الحدود فلا نألو
ان يعرف النوع الاضافي بانه كل مقول في جواب هو يقال عليه وعلى
غيره كل آفة في جواب يخرج الشخص الكلي والصفة المقولة في الجواب
والماهيات البسيطة بقول يقال عليه انه ولا بد ان يحاط على الكلي
ثانيا يتحصل مفهوم الجنس بطريق الاندراج في هذا النوع كما يحصل مفهوم
كذلك من هذا الجنس فان قلت ما ذكرته في تحريمه يستلزم ان لا يندرج

زيادة فيكون اعم مشتركة بينه وبين
ماهية اخرى ومقولا عليه في الجواب
وعلى التعديدين يفهم صراحة

يندرج مفهوم النوع بتمامه تعريف الجنس على المندرج فيه جوفه والثاني
اعني كونه مقولا عليه كل آفة في جوابه قلت هو باعتبار هذا الجواب
للجنس لا باعتبار جوفه الاول اعني كونه مقولا في الجواب فلا احتكاك فيها
مشتركة كان في النسبة الى تحت فلا يكون فارقه لان المشترك بين
شيين لا يميز احدهما عن الآخر فان قيل نسبه الحقيقة الى ما تحت
بانه مقول في جواب هو واعتبار مفهوم الكلي الاضافي لا يقتضي
نسبة الى ما تحت بكونه مقولا عليه في الجواب بل على مطلقا
فالنسبة بالمقولة مشتركة بينهما قلت قد عرفت انه لا بد في الاضافة
من اعتبار مقوليتها في الجواب لبيان زعم الصنف نعم النسبة بالمقولة
بالتقياس الى ما تحت المعبرة في الحقيقة هي النسبة الى الاشخاص النفع
الحقيقة والمختصة الاضافي اعم من ان يكون الى الاشخاص مطلقا او الى
الانواع والعرق الثالث بين النوعين المنطقيين اندراج موعودة
تحت جنس بخلاف مفهوم الحقيقة ولا نألو بكون كذلك لو كان كل حقيقة
ممكنة وهو ثم اذ يجوز ان يكون واجبا فانه كاف في سند النوع وان
لم يكن كافيا في الاستدلال كما ستعلم وايضا يجوز ان يكون الحقيقة
ممتنع ان قلنا ان هذا الحكم يتناول الماهيات المفردة سواء
كانت ممكنة او ممقولة وان كانت مستبعدا جدا وقصره القوم

بان الاجناس العالية للمكانات منحصر في من القولات فلا يوجد لها
 جنس عال مميزا وليس يلزم منه اندراج كل ممكن فيها بل اندراج
 كل ممكن في جنس على اننا نقول لا دليل على كونها اجناسا في ان يكون
 كلها او بعضها اعراضا عامة لا تحته وقد يفتش في الوصل والنفقة
 بانها من الاعتيادات وكلامنا في الماهيات المحصورة الخارجية وانها
 كونها تام ما تحتها تم واستدل الامام على ذلك اي على بطلان ذهب
 من قال بان النوع الاضافي اعم مطلقا ويعرف فيه ما ذكرناه اي من
 ان يكون كل واحد من تلك البسائط نوع حقيقي وليس خفاف
 وان كان مركبا من الجنس والفصل وانما قال فضلا عن ان يكون حقيقيا
 بناء على ان البسائط اذا لم يستلزم النوعية باحد المعنيين مطلقا
 كان عدم استلزامها لاحدهما بعينه اولي وقاسية او غير اراد
 الخواص والاعراض العامة وشار بقوله لا يقال لا يستدل بالآلة على
 وجه الحقيقة بدون الاضافي واجاب عن بان المحصل لو اراد
 اعتبارية فانها اذا اخذت من حيث ذاتها كانت عين الشيء واذا
 اعتبر بها اقرانها بامور خارجية عنها كانت اولاد لا للجنس بل
 بل بحسب من الاعتياد فيكون نوعية لها بالاعتبار دون الحقيقة
 والعصوة بيان النسبة بين نوع في نفس له هو نوع باعتبار

باعتبار العقل والا يمكن اثبات وجه الاضافي بدون الحقيقة
 بل يكون اعم من كل واحد من الكلبيات الاربع الباقية لانها كلها
 انواع حقيقية بالقياس الى فردا الاعتبارية التي هي حصصها
 وايما كان قياسه اما الى النوع الاضافي والحقيقة كان مراتب
 الجنس كانه بقياس الجنس الى الجنس كذلك مراتب النوع انما يكون
 بقياس النوع الى النوع وفي قوله مراتب اربع على قياس في الجنس
 فبني على ان وجه التقسيم المذكور هناك ات ههنا فيقال النوع
 اما ان يكون فوقه وتحت نوع اعم كان المذكور ههنا جارحة على اعم
 اليه هناك والكلام في جنسية النوع المطلق بهذه الاربعه والتفرع
 عليها كما في الجنس من غير فرق فيقال في التعريف ان مفهوم النوع
 المطلق اذا كان جنسا للمفردات الاربعه كان احدا ونوعه مفهوم نوع
 الانواع وهو عارض لطبائع مختلفة كالانسان والفرس مثلا فان أقصى
 اختلاف المروضات بجبايتها اختلاف العواض كذلك كان نوع
 نوعا اخيرا بل متوسطا والا كان نوعا خيرا وعلى التقديرين فوجه نوع
 مطلق وفوق الكل وفوق المضاف هو في سلسلة من المفردات
 الاعتبارية جنس الاجناس ومفهوم نوع الانواع اما نوع متوسط وانما
 نوع الانواع كونه وفصل ذلك الانواع الباقية لانه يتبع ان يكون

فوقه نوع حقيقي وذلك لان النوع الاضافي اما جنس واما نوع حقيقي
فلو كان فوقه نوع حقيقي لزم على التقدير الاول ان الماهية المختصة
من الماهية المشتركة وعلى الثاني ان يكون هناك مهيان مختصتان
احدهما فوق الاخرى ومن هنا بين ان النوع الحقيقي يتبع ان يكون
فوقه ونحوه نوع حقيقي واذا قسم مراتب الانواع الى مراتب الاجناس
حصل هناك خمسة عشر نسبة واثنان عشرة منها بالتباين واربعة
بالجمع من وجه كما تحققت الشرح بل المراد ان احدهما ليس بكاف
بيان ذلك ان نوع الانواع انما يتحقق اذا كان بان لا يكون بحته نوع
يكون فوقه نوع والعقد الاول مستفاد من كونه حقيقيا والتكثير الى
شئين احدهما ان يكون فوقه جنس وهو مستفاد من كونه نوعا اضافيا وذلك
ان يكون ذلك الجنس ايضا نوعا حقيقيا وليس مستفادا من كونه حقيقيا ولا
من كونه اضافيا ولا بد من اعتبار حتى يتم معنى كون نوع الانواع وما
منه اشتراك كالنوع سياتيك ان الخاصة ايضا مشتركة بين المطلق
والاضافة الا انه لا يشبهه في ان احد الحسنة هو المطلق وان البعض
كان له معنى اول عند المنطقين كانا يستعملونه فيهم فقلوه الى معنى آخر
هو الوجود من الحسنة فانه اذا قيل الوجود في الوجود ليس بوضعي اما ان يكون لا
على مختلفين بالنوع او بالعدد وقد اوجبت النسبة المشتركة النوع الحقيقي دون

دون الاضافي فلو قسم القول على المختلفين بالنوع اي بالفعال عليه مثلا
والى لا يقال عليه خرج النوع الاضافي لكن ليس خرج على هذا الوجه
بحسب النسبة الاولى اي عند كونها محسنة بل حين صار نسبة و
لم يخرج ايضا تمامه بل اخرج حقه قسم منه وهو ما يكون جنسا فوقه جنس
او وبق ما كان نوعا حقيقيا فوقه جنس خرج النوع الحقيقي ان تمامه
ما اختار الشيخ في الشفاء من ان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي
لكن ليس خرج وجه بالنسبة المحسنة وانما كان الاول والاخر ان يكون
احدا الحسنة النوع الحقيقي لان النسبة المحسنة له قسمه للكل بالقياس الى
موضوعاته التي هي جزئيات في اخراج جميع الاقسام والخرجة للاضافي قد
اعتبر في اخراج بعض اقسامها مناسبة بعض الكميات بعضها بالعموم
الخصوص واولى الاعتبار في قسمه الكل ان يعظم بحسب حالة التي عند
الجزئيات وذلك لانه اعتبر في مفهوم الكل اشتراك بين جزئياته في قسمته
بالقياس اليها تقسيم باعتبار ما في الكل من حيث هو كل بخلاف تقسيمه
باعتبار نسبة بعضه الى بعض فانه بحسب اعم عارض فيكون الاول اولى
وايضا الوضع الطبيعي ان يحصل الاقسام اولاً ثم ينسب بعضها الى بعض فتحصل
الاقسام بهذه النسبة خلاف الطبع غير متدرج تحت جنس ذلك اما بالسطح
اولاً كيد من امور متساوية وليس اي ذلك الكل جنسا اذ ليس مقولاً على مختلفين

بما يتحقق ولا يقال لكونه مقولا في جواب ما هو لا خاصة لكونه ذاتيا و
 لا عرضيا عاما لذلك وكونه مقولا على متفقيين فليس فيه نوع وليس
 ان لم يندرج تحت جنس فهو نوع حقيقي فاذا جعل احد الخمسة الحقيقي
 الخمسة الخمسة ولو جعل احدا الاضافي لم ينحصر قال الشارح و
 في جواز مثل هذا الكلي ما احاط عليك به اذ قد سبق انه لم يثبت النسبة
 بين العيين بالعموم من جهة واذ كان الاضافي اعم مطلقا لم يخرج مثل هذا
 الكلي وتقصيده ان يقال ان اريد بجواز هذا الكلي جوازه في الامايات
 الاعتبارية والمفردات الوصفية فلا نزاع فيه الا ان المقصود بالاصح هو
 اللفظ في احتيايق الوجود في الخارج او الملكة الوجه فيه وان اريد مكانه
 الذي اعني مجرد احواله للوجه فيه فلا يكون مفيدا للجنم ولا مطلقا
 الخمس وان اريد مكان وجهه الخارج محققا لا غير يوم يجوز كونه
 الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي كانه اشار الى اذكرة صاحب الكشف فانه
 قال ان الشيخ مع ميله الى ان احد الخمسة هو الحقيقي فكيف في تسمية
 الكلي ليعمل بهذا الاضافي والحقيقي بان قال الذي الذي لا يصلح ان يقال
 في جواب ما هو فضل والذي يصلح لذلك قد يختلف مراتبه في العموم والخصوص
 فالاعم جنس الاخص نوع ثم انه ان كان جنسا باعتبار اعم كان نوعا فاما
 والا كان حقيقيا ثم اعتبر في كونه عينا في الشرح وهو من دفع بما

ما يخص فيه والمراد بقوله تلك القضية فانها قسم آخر من القضية الثانية التي
 للشيء الاضافي فلا يكون حاضرة ولا غير حاضرة بل هي على احوال
 الشيخ في الشفاة من كون الاضافي اعم مطلقا اعم اياها اذا كان الخاضعا لهما
 لا فانا نقول اعم انه لا شيء من الموضوع بالطبع يجوز بالطبع فان قيل نحن
 نقول بهذا المضاف من حيث هو مضاف موضوع بالطبع ولا شيء من
 الموضوع بالطبع من حيث هو موضوع يجوز بالطبع فلا شيء من المضاف
 من حيث هو يجوز بالطبع فلا يكون من هذه الحقيقة احد من فابوب
 ان يقال كون النوع اضافيا من حيث انه مقول في الجنس الذي قد ذكره وليس
 حقيقة منحصرة في من بل حقيقة اخرى بالكلية لا محالة من جزئياته
 وليس يلزم من عدم جود لفظه طبعيا باعتبار الحقيقة الاولى عدم جود لفظه طبعيا
 باعتبار الحقيقة الاخرى لان يقال النوع الاضافي من حيث هو مضاف
 موضوع بالطبع متبعا الى ما يحتمل كاستعماله على النسبة بين معانيه لا استعماله
 في مثل ذلك فان اللفظ الاول منهما كان الجوهري على اصل اللغة ثم نقل عنه
 في الاصطلاح الى معنى آخر واحد او متعدد كما ذكرنا في اول فصل الجنس
 النوع والمعنى الاول لفظ الفصل كان للمنطقين متعلوما فيه وهو ما يتميز به
 الشيء عن غيره فاما اوعضها لازما او معارفا شخصيا كان او كليا وبهذا
 المعنى تناول الفصل المشهور والخاصة والتعيين وقد تميز الشيء عن غيره في وقت

وعبر الغيرة في وقت آخر كما اختلف حال ربه وعمر وبالغنى في وقتين
وقد عجز الشيء عن نفسه في وقت آخر بخلاف حاله فيها لم نقلوه
معنى ثان وهو الحكم الذي يميز به الشيء ذاته وقد اشار الى الفرق بين التميز
الذي في الميزر الوضعي بقوله وهو الذي اذا اقرن الى هذا الاقران ان التميز
بجسديته من كان بين الفضل وطبيعة الجسمين وان اعتبر بجسديته الخارج
كان بين مبدئيهما ان كان للتمييز بيان ذلك الفرق ان الطبيعة
الجسدية كما سياتي ما يميز به في العقل اي يصح ان يكون اشياء
كثيرة في عين كل واحد منها في الوجهة وغير متحصلة اي لا يطابق تمام ما يميز
شيء من الاشياء فاذا اقرن بها الفصل افرق اي يميزها وعينها اي
انما ابرها ما وقوتها نوعا في جعلها وكملها وجعلها مطابقة لما يميزه
وبعد ذلك يلزم تلك الطبيعة المحصلة المتوحدمة نوعا ما يلزمها من اللزوم
الخارجية ويروض لها بالوضوح من الفوارض المتعارفة وكذا يميزها بالجنس
المادة صالح لان يكون انواعا مختلفة فاذا انضم اليها مبدأ الفصل
يحصل نوعا معيناً واستعد للزوم ما يلزمه وطوق ما يلحقه فان القوة
المستعدة بالنفس الناطقة مثلا لا اقرنت بالمادة الحيوانية فصارت الحيوان
ناطقة استعدادا لا تارة لانها فيه وخواصها ولولا اقران بين
القوة لها كانت لها من الاستعدادات المتفرعة عليها وقوله وانما يميز

يحدث الآخرة وهي الغيرة عطف على قوله وهو الذي اقرن وانما
الى فرق ثان بين الميزر الداني والوضعي وتخصيص الآخرة بالاحكام
في المابينة بحسب اصطلاح اهل الصناعة في استعمال هذه اللفظة فيكون
الغيرة اسم منها لانها الاختلاف مطلقا فانما يطلق ليصح للجواب عنها
اي عن السوالبين وذو الابعاد وذو النقص الخمسة عن الاول وذلك
لان كلمة اي يطلب بها التميز مطلقا اي بما يحل على المشاركات في معنى
ما اضيف من الكلمة اليه سواء كان معنى الشبهة او اخص منها فاذا
قبيل اي شيء الانسان فكل مميز له من مشاركاته في الشبهة يصح
جوابا له معنى الخاصة المتعارفة فاذا قبيل اي شيء هو ذاته او في جواب
فكل فضل للانسان فربما او بعيدا يصلح للجواب واما اذا قبيل اي
حيوان هو في جوابه فلا يصلح للجواب الا انطلق لانه المميز له غير ذاتيا
غير مشاركاته في الحيوانية وقس على هذا نحو قولنا اي جوهروا في نام
هو في ذاته وفيه اي البعد الاول بحث لانه ان اعتبر في جواب اي
التميز عن جميع الاعيان خرج عن التعريف الفصل البعيد معينا الى ما هو
فصل لم يعيدله وان كان اخطا في القياس لانه هو فضل قريب
وقدم لذلك نظيره وان الكيفي بالتميز عن البعض ودخل في التعريف الجسم
والنوع ايضا اذ كل منهما مميز للشيء عن البعض والجواب انما خارا لا كفا
واحد

فيه ونقول المراد من القول في جواب اي الميم الذي يصلح لجواب ما هو في
 يخرج الجنس والنوع عن التعريف الا انه يلزم اعتبار العرض العام في جواب
 اي شيء اذ يصح تميزه عن الجملة عن بعض الاشراكات في الشئ او في احد
 منهما فاحد الامرين لازم اما خروج الفصل البعيد عن التعريف واما
 اعتبار العرض العام في جواب اي شيء ولا يخلص عنه الا بان يقال العرض
 العام لا يميز شيئا عن شيء اصلا من حيث انه عرض عام بل من حيث
 انه خاصة اضافة كان اجواب المناطق او الحس فاما طبق جواب عن
 السؤالين والحس عن الثاني ومعنى انحصار جزء الماهية في الجنس والنقل
 ان يكون بعضها جنسا وبعضها فصلا او يكون كلهما فصلا وتفسير
 الامام كما يبطل بالا احتمال المذكور يبطل ايضا باحتمال ان يكون الماهية
 التي لها جنس هي ان في مرتبة واحدة من التميز كما قيل في الحس
 المتحرك بالارادة لا يقال لو فرضت ماهية مركبة من امرين يساويها
 لو تم هذا الكلام لا يدفع السؤال عن تعريف الشفاء والتاخر ودون
 تعريف الامام لنبطانه بالا احتمال الآخر واعتبارا هذا المعاني في الفصل
 انما هو على سبيل منع الخلود ونجمع فيجوز اجتماعها فيه باسرها ومعنى تخصيصه
 وجودا غير محصل ان الماهية الجنسية البهية لا يمكن وجودها في الخارج الا
 بعد تعيينها وزوالها عنها باقتران الفصل وانها لا ينطبق على عام ماهية

ماية من الماهيات التي يحلها الا بعد انضمام اليها كما مر لاننا نقول ذلك
 احدا الامرين فنقول في تعريف الشفاء احدا الامرين لازم اما بطلان
 او بطلان هذا التعريف كذا نقول في كل واحد من تعريف الامام والتاخر
 واذا تميزنا المدعى على هذا الوجه اضمحلت ذلك الجواب ولكن مع ذلك ان
 نقول لما كانت الماهية محتاجة في ذاتها الى كل واحد من جزئها المميزين
 لها كان امتيازها عن اعتبارها ايضا مستغادا منها ويكون الامتياز
 الحاصل باحدهما مغايرا للمحصل بالآخر شتمنا وان اتحدانها بخلاف
 الماهية البسيطة اذ لا حاجة لها في ذاتها ولا في صفاتها الى جزء وان
 نقول بعدم الاولوية في تميز احدهما للآخر بطلاننا وايضا تميز العنصر
 فكيف بواسطة الجزء المختص لا يتوقف على فعل اختصاصه به بل على اختصاصه
 في نفسه وعلى تقدير توقيفه عليه فليس تعقل الاختصاص متوقفا على
 تعقل تلك المادة الا بوجه ما وذلك لا يستلزم امتيازها عن جميع عناصرها
 حتى يلزم ان يكون تميز الجزء متافرا عن امتيازها كذلك فلا يجوز وقوعه
 به لاستلزام الدور على انه يجوز ان يكون الامتياز اى اصل بالجزء متافرا
 بالشخص لتلك الامتياز اى اصل قبل تميزه فلا يلزم محذور اصلا واما
 قوله ولا يختص عنه وقد سلف حقيقة المراد بالقواعد القاع المذكورة
 والتوفيقان وعدم تمام الدليل على الانحصار اذ ان الفصل عما في الشفاء

ظاهر فاجوبه مثلا لو تركب من امرين كان كل منهما اجزاء او عرضا
اجزاء هذا الدليل في الكمال مثلا ان يقال لو تركب من جزئين متساويين
كل منهما اناكم او ليس بكم لا يسيل الى الثاني اذ يلزم ان يصدق على الكمال
انه ليس بكم لان الكلام في الاجزاء المحولة ولا الى الاول لانه اذا كان كمالا
فاما ان يكون كمالا فيلزم كون الشيء جزءا لنفسه او كما خلاصه فيلزم
كونه جزءا لنفسه واجواب على قياس ما ذكره الكتاب ويزداد هنا شيء
اخر وهو ان يقال بخلافه ان جزءه ليس بكم اي يصدق عليه هذا المقوم
ولا يتخلل في صدق مثل هذا الجزء على الكمال انما المستحيل ان يصدق على الكمال
مقوم انه ليس بكم لا يرى ان جزءه الا ان يصدق عليه انه ليس بشيء
مع انه لا يصدق على الانسان انه ليس بشيء والسر في جواز ذلك ان
سلب الكمال والانسان ليس جزءا لما يصدق عليه من الاجزاء بل هو عرض له
فلا يلزم تركب من مقتضيه ولا يصدق مقتضيه عليه بالمواطاة فان العارض
للجزء قد لا يصدق على الكل وكل مقوم للعالي من انواع مقوم للسافل منها
لان مقوم المقوم مقوم ولا يتعكس كليا بل جزئيا فان بعض مقوم السافل
مقوم للعالي هو الذي كان مقوما للعالي بعينه وقوله كنه في الناطق الحيوان
الى الانسان اشارة وبعبارة لان معنى السافل مقصوده في النوع الى
ان تقسم النسل للجنس هو مقصوده في نوع واحد لاني نوعين كما نوهتم في

الجمهور وذلك لان النسل اذا اقرن بالجنس افترده وميزه وجعله حاصلا
نوعا كما عرفت فمقصود هذا الفصل فلما كان الناطق مثلا مقسما للحيوان
الى نوعين ومحصلا له فهما الكمال هو حاصلا في كل منهما لانه ان يحصل
يستلزم المحصل والمقسم يقوم ما قسم اليه قال الشيخ في الشفاء ليس
من الفضول المقومة بالانقسام ومن الفضول المقسمة في طاهر الامر بالانقسام
وليس ذلك البتة الا الفضول السلبية التي ليست باحقيقة فصول
فاذا قلنا ان الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق ثم ثبت لغير الناطق
نوعا محصلا بآراء الناطق فقد جعل الناطق فصلا مقسما مقوما
تتم الناطق مقسما غير مقوم وجعلها مقسما للحيوان الى قسمين فيكون
واحد منها مقسما الى قسم واحد وهذا هو الكلام المحقق ومن قال
ان الناطق تقسم الحيوان الى قسمين اياه اذا اعتبر انضمام وجودا
وعدا انقسم به اليها وقد سبق نظير الجنس واعلم ان القسم مطلقا
هو تحصيل الطبيعة الكلية في مورد لاني موردين لما عرفت سواء كان
ذلك المورد نوعا او صنفا او غير ذلك لكن تقسيم النسل للجنس انما يكون
الى النوع فلذلك خصصه بالذكر فلما سبق السافل سافلا ولا العالي عاليا
وذلك لان تقسيم النسل للجنس العالي معناه تحصيله اياه في نوع فلما كان
كلما حصل العالي في نوع حصل السافل في ذلك النوع لمحقق ان

تحقق العالي بفك كمن قد يقسم السافل ما يقسم العالي وهو قسم السافل
 بعينه لان الجنس اي يخصص الى صيرفة بمقارنة الفصل وذلك
 لان الحصة تتمايز عن الطبيعة فتارة عن الطبيعة من حيث انحصار
 اي تخصصها والدلائل التي اخرعوها من الطرفين لا يدل الا على هذا المعنى
 ومقابلته فان الدليل الذي اخرعه للشيخ لا يحصى لولم يدل على
 ان الفصل على الطبيعة الجنس لا يرى الى قولهم فلو كان الجنس على
 للفصل لا يستلزم واحد ونوع واحد وهو ليط فانه مبني على ان يستلزم
 هو الطبيعة ايجابية لا احصائية فانها مستلزمة ومختصة وكذا الدليل
 الذي ذكره الامام على ما ذهب اليه فانه يدل على مقابل هذا المعنى لان
 الصفة لا يجوز ان يكون على ذات الموصوف ويجوز ان يكون على
 من حيث انه مفيد بالصفة لانه باعتبار من ايجابية ما هو عن اقران
 الصفة به والجنس والفصل متحدان بحسب الخارج ويجعل الى الاتحاد
 الوجه والا امتنع حمل احد على الآخر فلا يتصور بينهما عليه بحسب
 كان الفصل على لوجه الجنس الذي لا امتنع ان يتصور الجنس دون فصل
 من فضوله وهو ليط قطعاً فتعين ان المراد كون الفصل على لعارض
 الجنس الذي اعني انه على لخصلة دون ايهامه كما قرره وكانا فصلنا هذا
 البحث في رسالته محقق الكلمات فانه قال هناك الفصل في الصور التي

التي يدركها بذاتها لا بالآثارها يعطف على حد هو المادية النوعية فاذا
 حصل في صور مطابقة لها انتهت سلسلة تصور والتصون ايجابية
 ناقصة تكمّلها صورة الفصل وليس معنى العلية الا بهذا التكمّل والارادة
 الالهية ثم ان مراتب التكامل والارادة يختلف بحسب مراتب الاجناس
 فان الجنس العالي فيه ايهام كثير ونقصان عظيم فاذا انضم اليه فصل قل
 ايهامه وضعف نقصانه وهكذا ينشأ فصل الابهام ويزداد الكمال يضم
 فصل الى نوع نوع مثلاً اذا حصل في ذينك صور ايجور تردت
 انواعه ايجابية فاذا انضم اليها والابعد والثلثة حصل صور ايجور
 ذلك الابهام العظيم وتردت في النبات والحيوان فاذا اقرن
 به النامي انقص الابهام وهكذا الى النوع الالهية والابهام والرد والعقل
 باقوان في النوع فكيف هو يكون هو ما به محصلة والجنس ما به غير
 محصلة لانا نقول الابهام في الاجناس انها هو بالنظر الى الماهيات والماهيات
 المختلفة وفي الانواع الابهام بحسب الماهية اذا امارت كالمه متعينة بل
 بحسب الاصناف الخارجة مع الاتحاد في الماهية كما ظن جماعة فانهم قالوا
 ان الناطق مشترك اشتراكاً معنواً بين الانسان والملك وهو عام
 المشترك بينهما فيكون جنساً لهما واجبوران فصل تميز الانسان عنه وهو
 تمام المشترك بين النوعين والناطق فصل بغيره عن سائر الانواع

وقوله وهذا التاميم لو كان الفصل على الجنس ما يذكره اولاً من ان
الدرج عليه الفصل لطبيعة الجنس فان هذا النوع انما يتم على هذا القدر
لا على كون الفصل على المحضة وهو ظاهر لا منعا ان يكون لما به واصله
جنسان في مرتبة واحدة اي جنسان لا يكون احدهما فرع الآخر جنسا
له وذلك لانه اذا انضم الفصل الى احدهما فان حصل نوعاى صار
تمام الماهية النوعية بالنسبة الى ذلك الجنس فصار من الجنس الآخر حصول
ذلك النوع فلا يكون جنسا له وان لم يحصل بانضمام نوعا كاملا بالقياس
اليه بل يحتاج في ذلك الى الجنس الآخر لزم ان لا يكون الفصل وحده
اذ لا معنى للفصل الا ما يحصل ويتكلم به الماهية الناقصة المبهمة بل يكون
المجموع من الفصل والجنس الآخر فضلا بهت فلو اقرن فصل واحد بغير
نوعه واصله كان ذلك الفصل نوعين مباينين فليكن تخلف
العلول عن علته ولا يجوز ان اقرانه باخراس متعده في مراتب مختلفة
كانا ملق القرن في نوع الانسان بجميع اجناسه العربية والبعيدة و
هو لا يدل على ذلك بريدان ما ثبت انما من الفصل لا يبارن في مرتبة
واحدة الا جنسا واحدا لا يدل على ان الفصل لا يقوم في مرتبة واحدة
الانواع واحدا لولا ان يكون تلك الماهية المركبة من الجنس الواحد الفصل
المنضم اليه نوعا اضافيا مقوما لانواع متعده في مرتبة واحدة ويكون ذلك

ذلك الفصل ايضا مقوما لبا كذلك الجنس فانه لما اقرن بالجنس الثاني
وتحصل منها الجنان المندم لا نوعا كان هو ايضا مقوما لبا في مرتبة واحدة
واذا بطل هذا فاجواب ان يقال الفصل القريب لا يقوم نوعا واحدا
في مرتبة واحدة اذ لو قدم نوعين كذلك تخلف العلول عن علته لان
الجنس القريب لكل منهما لا يوجد في الاقرن ان المصنف ذكر حكم الثاني
والثالث معا وادرك بينهما ذكر التخلف فوجد الشارح بانه دليل
مشترك بينهما كما عرفت فذلك عقبة ما به وخرج آخرون ان الثالث
نوع لثاني فذلك ورد بينه وبين دليله وتعدد الفصل البعيدة
بمسلكهم توارد العلل على العلول واحد لان كل بعيدة على الجنس الذي
في مرتبة ولا شك ان طبيعة الجنس مرتبة اقتران الفصل بها المراد
بالاخر فمتنع ان يتوارد عليها علما كالواحد بالشخص لا مشترك
في استلزام الجمع لا يقال من التعارض ان اراها ماعدا الاول من النوع
فان الاخر مبني على امتناع التوارد والتحقق عليه مباين على امتناع
التخلف فترى اجواب ان الجنس لا يتبع من الفصل اذ لا يتصور الفصل
خاليا عن الجنس فلو كان علة فاعلية له لكانت موجبة له اي مستقلة
بالفهم بحيث يتبع ان لا يوجد منها معلولها ومن الظاهر امتناع التخلف
عن العلة للوجبة وكذا امتناع التوارد على ان يقول لا يجوز تعدد العلة

الناقصة من جنس واحد كالتعليق والمادية وغيرهما لانها اذا
لزم الاجتناب وعدم الاحتياج معالان احدهما مع باقي العلل كافي في
العلول فلا حاجة الى الاخرى وبالعكس معقد العلل الناقصة من جنس
واحد يستلزم تعدد العلل المتعددة اذا تركبت من اجزاء والابيض
كان كل منهما جنسا وفصلا قريبا لئلا يتركب من جنسين مرة واحدة فان
الابيض يقارن ابيض والاحمر يقارن الاحمر والابيض والاسود فقد
ثبت الاحكام الثلاثة وبطل ما ادعوه من انها وقولهم او يخرجوا فوجا
اشارة الى ان عنوان الكتاب يستعمل وجوبا اربعة مالم يأت في المعنى واحد وان
قال هذا يبطل قاعدة العلية بهذا فيقال فان قال قائل هذا انما هو
المبطل بتفسير الامام يبطل الحكم الرابع ايضا فيكون اشكال واراد على القائلين
بالعلية والمراد ان قوله وللعالمين بالعلية محتمل توجيهاين لكن الاول
منها انبى باقي الكشف ووجه لان قاعدة العلية ان الفصل عليه
للجنس او للصفة منه ولا وجه بطلها وذلك لان ابطالها انما يظهر اذا كان
بشكل جنس او صفة منه ولا يكون الفصل عليه له وفيما نحن فيه لم يوجد شيء
منها قال صاحب الكشف شكك على الامام بان المحسوس والمحرك بالادوية
ان كان كل منهما فصلا قريبا للجزء فقد اخرج من تفسيره وان كان الفصل
الغريب مجموعهما كان كل منهما فصلا بعيدا ولا يكون فصلا للجنس

الجزءان بمساواة اياه بل بفصل الفصل فاذا كان كل منهما فصل مجموعهما
وعاد الاشكال لا يجوز ان يكون الفصل مجموعهما لامتناع كون الشيء
كامل الجزء المميز بالنسبة الى نفسه بل كل واحد منهما فقد يبطل تفسيره
واما العالمون بالعلية فلم ان يخرجوا ذلك لان العلة الغريبة
للصفة الفصل الغريب في ذلك مجموعهما ثم ان كان كل منهما فصلا قريبا
للمجموع فلا امتناع في لانه ليس طبيعة جنسية حتى يلزم المحذور
المذكور ان تدارد العلتين على مفعول واحد ويخرج قاعدة العلية بل
كان ما يركب من اجزاء من مساوية كل منهما كان كل منهما فصلا قريبا
وكل ما تركب من طبيعة جنسية وامر من مساوية له كان الفصل
الغريب لم مجموعهما ويكون كل واحد فصلا بعيدا ولا يخرج قاعدة العلية
ولا التفسير المحسوس فليكن بالتأمل لا يقال معنى يقوم الفصل اى ذكره
انما يتم اذا كان الفصل جزءا للنوع في الخارج وليس ذلك بل هو جزء
مقوم له في الذهن ويقوم اياه ما ذكره من المطابقة فلا يجب ان يكون
فصلا النوع المحصل وجوديا بشي من الجنين لجواز حصول المطابقة
بامر عدى كخط هذا السؤال مشتمل على منقوض اجاب عن المنع قوله
يبطل ان الفصل ان نحن نقول ان الفصل مقوم للنوع في الخارج
كاذب بل طائفة وبني كلاما عليه واذا اخترناه ما ذهب اليه

المحققون فلما من المستحيل ان يكون العدم باجدا للمعينين متجدا في العمل
والوجه مع النوع المحصل في الخارج واما الجواب عن النقض بان يقال
ان ادعيت ان ما بهية الخطا ذكرتموه فلانم انه نوع محصل وان ادعيت
انه لازم من لوازم ما بهية فلا يمكنكم النقض به قوله لا يردوا باساق لان
يجوز ان يكون النوع الناطق نوعا محصلا من الحيوان جنسا للحيوان العجم
وعلى هذا يكون الحيوان قد انقسم قسمته واحدة مفيدا بالناطق وعدمه
الى نوعين جنس معا فان السلب لوازم الاشياء بالنسبة الى
معان ليست هي لها اراد باللوازم الامور الخارجية فان السلب قد
لا يكون لازما كما اذا لم يكن المستلزم متعقبا للثبوت مستلزم وقد يكون
لازما فتقول السلب ثابت للشيء بالقياس الى معنى ليس للشيء والفضل
ثابت للشيء في نفسه فلا يكون السلب فضلا ثم ربما لم يكن للفضل اسم محصل
فيضطر الى استعمال السلب متعقبا وهو حقيقة ليس للفضل بل لازم عدل
بالفضل من وجه الى ذلك اللازم كما اذا فرض ان ليس غير الانسان من
الحيوانات الا الصاهل وكان الصاهل في نفسه فضلا لذلك الغير
لم يكن معنى باسم فيقول غير الناطق واريد به معنى الصاهل كان غير الناطق
ج دالة لانه الفضل قائما مقامه واما اذا كان اسم من محصل كل واحد واحد
من انواع الحيوان كما هو الواقع لم ير له لانه شيء من تلك الفضول فالمر

195

قال الشارح وهذا الذي ذكره الشيخ من اقامة غير الفضل مقامه لا يخفى
بالسلب بل عجز في لوازم الوجودية ايضا فانه اذا لم يطلع على حقيقة
الفضل ربما يعبر عنها باقرب لوازمها المحصلة اليها كالناطق مثلا
فان اشبه بعدم احد الملازمين على الاخر غير عنهما بما يقتضيه من
ذلك تعدد الفضل في مرتبة واحدة كالحركة الملازمين للفضل
حيوان المحمول حقيقة يمنع ان يكون لكل فضل فضل وقد يستتبع
لا يجوز للفضل نفسا شارة منها الى انه يجوز ان يكون للفضل فضل
يقوم الا انه يجب الاتهما الى فضل لا جزؤه ولا تركيب الامة من اجزائه
غير متساوية ويخرج في الماهيات المعقولة بالكمية بكميتها او بالفضل او
بالامكان والا لكان اي عدم دخول الجنس في النوع لان جزء الفضل
جزء النوع فليكن ان الله السلب العدمي ذاتا للنوع المحصل ويخرج
ليس جزء جنسا او فضلا قد يتركب الامة من اجزاء غير محمولة اما متشابهة
كالعشرة من آحادها او غير متشابهة كالبيت من السقف والجدران
فلا يكون شيء من تلك الاجزاء جنسا ولا فضلا لكونها محمولين وقد يتركب
من اجزاء محمولة فيكون كل واحد من هذه الاجزاء اما جنسا او فضلا لما مر
من انحصار الاجزاء المحمولة فيها لا يجب ان يكون بعضها جنسا وبعضها
فضلا بل جاز ان يكون كلها فضلا كما عرفت من اجمال تركبها من الامور

المتساوية فليس كل ما يمتد مركبة يكون تركيبها من الجنس والفضل ولا كل
 ما يمتد مركبة من أفراد محولة يكون تركيبها منها واجتبر اعليه بان المايه
 اذا تركبت من 9 بن محولين فلا بد ان يكون تركيبها من جنس وفصل
 اما اذا كان احد الجزين اعم من الآخر فاما اذا كانا متساويين فاما اذا
 تلك المايه مشاركه لاحدهما في طبيعته لان ذلك الجزء صادق عليها
 نفسه وهو مقام المشترك بينهما مع كونهما مختلفين بمختلفة فيكون جنسها
 وجزء الآخر فضلا للمايه المذكورة لانه جزء مساو لها فيميزها في الجملة
 تميزا ذاتيا وهذا القدر كاف في ثبات كون كل من الجزين جنسا
 باعتبار وفصل باعتبار آف وبنه تم المقصود فلا حاجة الى قوله والمايه
 المركبة هي لغة الاله ان اراد ان يثبت ما اشار اليه تعريف الشفاء
 من ان الفضل انما يكون فضلا اذا كان مميزا عما يشترك المايه في
 الجنس ونحوه عليه انما لا بد ان يكون الجزء الآخر يميز المايه بالقياس الى
 ذلك الجزء كيف هو صادق على ذلك الجزء ايضا وان كان صدق ايضا
 فان اخذ مع وصف كونه ذاتيا حتى يتحقق المايه واراها ان وصف
 الذاتية امر اعتباري فلا يكون للآخر معه فضلا للمايه الموجودة وقد
 مر مثله في بيان حصر الجزء في الجنس والفضل وهو النظر الذي اشار اليه
 بواردها لانه كلام على سند المنع بخلافه انما يابى الجنس لوروده هناك

هناك على معنات الدليل والعرض العام يخرج عن تعريف الخاصة بالبعد
 الاول والنوع وفضل القريب البعيد الثاني والجنس والفضل البعيد لكل
 واحد منهما قال الشيخ في الشفاء الخاصة المعبرة عند المتطوعين اعني
 احدي الحجتين هي المقولة على اشخاص نوع واحد في جواب اي شيء مقولا
 بالذات سواء كان نوعا اخر اول ولا يبعد ان يعني احد بالخاصة كل
 كل عارض خاص ياتي كل كان ولو كان جنسا اعلى ويكون ذلك جنسا جدا
 تلك العارفين في ايرادها خاصة على انها خاصة للنوع وبما يمتد للفضل قوله
 بالبعد الاول وهو قوله اكثر من طبيعة واحدة يخرج الخاصة وكذا يخرج به
 الخاصة النوع وفضل القريب بالبعد الاخر يخرج الجنس والفضل القريب
 البعيد ولعل المصنف في اصطلاحه في تخصيص الدال بجزء المايه او
 غيره الى الايمان بالخصوص المايه ايضا والا انقص من الخاصة بالشرع
 ولم يخرج النوع عن الدمين بالبعد الاخر كما ذكره بل يخرج عن تعريف
 العرض العام بالبعد الاول كما ذكرناه وحسب البان ان يقال العرض العام
 لانه احد قسمي العرض الذي يتناول الذات فلما خفف بخلاف البان المستد
 صار اعم للعرض مشترك بينه وبين هو قسم للعرض فصار مطلقا لا تحاد
 فخرج الى الوقي بتلك الوجه التي اخبرنا منطوقه لانه اذا اراد جنسية ذلك
 العرض القسم بالقياس الى موضوعنا فلو كان البطلان وان اراد جنسية

في الجملة هذا العارض الذي نحن بصده ايضا قد يكون جنسا لحيوان
فانه عرض عام للناسك وجنس الانسان وكالاشي فانه جنس الاشياء
قد بين والاشي على اربع قوائم فلا يكون عرضا لجنسية فارقامها
فلا اعتبار في ذلك التخصص جملة العوم والتخصص يعني ان من خصص
اسم الخاصة المطلقة بالثامنة الملائمة وادرج العنبرين السابقين
في العوم العام لم يراع في التسمية معنى التخصص خارجا عن الخاصة
ومندرجا في العام وفي وجوب واه الهم المرسوم كلاما سبليا عليه
ولم يتعوض للمانع بالذوم واما ان الذوم تصد بنا على ان الخاصة
لا يكون بينه الا بعد كونها لازمة وان الذوم بالعكس فلان البين يلزم
من تصور الماهية بصورة الماهية من صورته تصور فلا يصح قوله
لولا لم يكن لازمة بينه لم يلزم معرفتها معرفة ما هي فاصلة فلا يصح التعريف
بما بل الصحيح ان يقال لولا لم يكن بينه لم يلزم من معرفة الماهية معرفة ما هي
وذلك لا يقع في كون الخاصة معرفة لها كما لا يخفى فان قلت تعزير هذا
السؤال ان يقال المفروض ان الخاصة معرفة للماهية فلا بد ان يكون تصور
مستلزما لتصور الماهية فيكون تصورا لها كالفين في الجرم بالذوم بينهما
فيكون الخاصة المعرفة لازمة بينه بالمعنى العام وهو المطلق وقد بين من
هذا التعدير ان قوله الماهية معرفة الخاصة مستدرك في السؤال والما

وانما ذكره لتحصل به ان الذوم من جانب الخاصة لا من جانب الماهية كما هو
اللازم من كونها معرفة لها ولا كان هذا التعديل مستبعدا اذا كان
الماهية معرفة للخاصة اول المدعى بغير الشارح عبارة الكتاب في السؤال
فان قلت اذا كانت الخاصة معرفة للماهية كان تصورها مستلزما لتصور
الماهية آه وانما يكون كذلك لو كانت النسبة بينهما متصورة ولم ينف
الذوم الى الجرم به على امر آف وهو ثم اذ من الجاز ان يلزم من تصور الخاصة
تصورها ولم يلاحظ العقل في هذه الحالة النسبة ولو فرض انه لاحظها
لجاز ان يتوقف عونه بهذا الذوم الذي على امر آف سوى تصور الطرفين
والنسبة على قياس الذوم الخارجي وليس يمكن ان يقال هذا الماردن
تعريف الخاصة للماهية ان تصورها يستلزم تصورها مع التصديق بالذوم
الذي بينهما على قياس ما قيل في تعريف اللانم البين البعض الاخص من ان
المراد به انه يلزم من تصور الماهية تصور مع التصديق بالذوم ثم ان
الاول الذي اشار اليه انما هو على طريقة العوم دون ما هو المختار عن الماهية
مستدركه من ان ادنى مراتب التعريف هو التميز عن بعض الاعيان و
قد يحصل ذلك من العرض العام فتصور له من الخاصة غير البينة تكون اول ومن
الخاصة المركبة ما ذكره في تعريف الجرم من انه موضوع لاني موضوع لان الوجه
ان الصدقة على العرض الحكم وكذا لاني موضوع لصدقة على الجرم فالمراد من الخاصة

البسيطة ما لا يكون خصوصاً ناشياً من كنهها فنقول الفاضل الكتاب
 خاصة بسيطة لكل واحد من جزئيه وكذلك كل ما كان احد جزئيه خاصة
 والاخر عام كما في الكائيات فانه لا بعد خاصة مركبة بل لا بد في تركبها من
 ان يكون التتام من امور كل واحد منهما عام مما هي خاصة له كشاركة الجنس
 والفصل هما ان كانا قريبين كانا مجموعين على النوع في طريق ما هو قاطعاً
 لان كانا بعيدين فقد عملان عليه كذلك وقد يرخلان في الجواب كما
 في العبارة فلهذا حكم بانها عملان على النوع في الطريق وبان ما عمل عليها
 من القول الاخرى البعيدة اما كائيات في طريق ما هو اودا خلا في
 الجواب فانه بالتباعد الى النوع يكون داخل في الجواب من مشاركا
 بين الجنس والفصل ان رفعها على رفعها الى من الانواع وينفع
 المشاركة كما ذكر في السبب تابعة لمشاركة اخرى هي الاصل اعني كون كل
 واحد منهما جزءاً لا يتجزأ النوع مقوماً لها ولذا احسن صاحب الكشف
 حيث ان بكلمة جامعة فقال مشاركة الجنس مع الفصل في كونه لما ينسب النوع
 وينسب خواص اخرى وفي كونه جزءاً لا يتجزأ وينسب خواص ذلك وبان ما عمل عليه
 في جوابه هو ودرخل في هذا الجواب في طريق ما هو محمول على النوع
 المتقوم به في طريق ما هو ودرخل في جواب ما هو النسبة اليه في انه احد
 جزئي احد التام وهي ان المشاركات الشائبة من الكليات الجنس متحصرة في

في غير مشاركات حاصلة من انضمام واحد من احدى اى كل واحد من
 الاربعة الباقية وانضمام واحد من الاربعة الباقية الثلثة اى كل واحد
 من الاثنين الباقيين وانضمام واحد من الاثنين الى الآخر كشاركا
 النوع في انها يتقدم على ما هي الى الجنس يتقدم على ما هو جنس وكذا
 الفصل والنوع وفي انها ذاتية بالعمى العام وفي ان رفعها يجب
 رفع ما نسب اليه وكشاركا لها الخاصة في ان كل واحد احد
 جزئي العرف التام فبجنس والفصل للحد التام والخاصة للحد التام
 وكشاركا لها العرف العام على ما في ان كل واحد منها قد يكون من النوع
 في اجماله ويحتمل المشاركة الثلاثة ايضا في عشر يحصل من انضمام واحد من
 الخمسة اى كل واحد من المركبات الستة الشائبة اى التي من عاشره
 الاقسام كشاركا لها الخاصة والعرف العام في انه يوجد منها ما يكون جنساً
 عالياً او مساوياً له بخلاف النوع مطلقاً وفي ان كل واحد منها مقول
 على كثير من محققين بالحق اما وجوباً كما في الجنس والعرف العام وامكاناً
 كما في الخاصة والفصل بخلاف النوع الحقيقي والمشاركة التي بالحق
 حتمية حاصلة من اسقاط كل واحد من احدى الخمسة والمشاركة الخماسية
 كشاركا الخمسة في انها وما عمل عليها خلا كلياتها عمل على ما تحتها خلا كلياتها
 وانها يعطى ما تحتها الاسم واحد وانها يوجد منها ما يجب ولامه ما تحت

حتى يكون بالقياس للمادة المشتركة في جواب ما به وبالقياس الى
 المقادير معقولا في جواب اي شيء فلهذا القدر لا ينبغي ان يكون جنس الشئ فضلا
 له باعتبار ان يكون الجنس القوي لا يكون الا واحد الجنس في جواب
 اي مرتبة كان فانه في تلك المرتبة جنس قريب لا يكون الا واحدا لما
 عرفت من امتناع جنس بين مرتبة واحدة بخلاف العقل فانه يجوز
 تعدد في مرتبة واحدة اذا لم يشترط ان يكون كمال اجزاء المميز في
 مرتبة كالمساح والمحرك بالارادة فانها على ظاهر الامر فصلان فيكون
 المحرك والقياس المتداخل الى يحصل بالارادة جنس واحد كما هو معروف
 اجسام واجسام النامي فانه قد دخل بعضها في البعض حتى منارت انقسام فضل
 يكون بينهما جنسا واحدا فيكون الفصل الكثير الذي لا يتداخل
 كالقيل للابعد والنامي والجنس والمحرك بالارادة والباطن اذا لم يكن
 في شئ مما اصلا والجنس كالمادة اي بالقياس الى النوع والفصل كالمادة
 بالقياس الى النوع ولا ينبغي بيان اي لا يظهر ما ذكره في الابان بل في الذي
 كالمادة الشئ في الف الذي كالمادة اي بانيه كالمادة ان يكون الشئ
 الواحد كالمادة والصورة معا بالقياس الى امر واحد وذلك ان كونها
 كالمادة والصورة للنوع ان الطبيعة اجنبية عند الذين تامة للفصل
 واذا لزم الفصل صلا الى الجنس في علمه متماثل للفصل كالمادة

المادة والصورة القيسين الى ما تركب منهما وقد ظهر من هذا البيان
 ايضا ان الجنس كالمادة للفصل الذي هو كالصورة له واما انها ليسا
 بمادة وصورة للنوع فلانها لا يخلان على النوع ويجعل احدهما على الآخر
 لان المادة الواحدة لا يجمع فيها صورتان متقابلتان بخلاف الجنس
 اذ يلحقه فصل متعابله في زمان واحد والجنس بين النوع بانه
 محو به بالمعنى الذي بينه وبين الفصل والنوع لا يجوز الجنس وليس فيه
 البانية من البانيات التي هي بالسلوك والايات اول الامر فان
 السلوك ليس هو للجنس وانما يكون كذلك لو قيل الجنس يحوي النوع
 والنوع لا يحوي نفسه كمن صورة من البانية ان النوع لا يحوي الكافي
 الجنس مما للجنس عن النوع وهذا لا ينافي الآيين مختلفين وتقسيمها
 ما هو من نظائرها وكل واحد من الجنس والنوع بفصل على الآخر بوجه لا
 يفصل به الآخر عليه كجنس بفصل بالعموم او يتناول موضوعات خارجة
 عن موضوعات النوع وهو يفصل على الجنس بالمعنى فان الانسان مثلا
 يتضمن معنى احيائه ومعنى خارج عنها وهو النطق والنوع معقول في جواب
 ما هو الفصل واقع في طريق ما هو في جواب اي شئ هو برون النوع
 فان الانسان وان صلح جوابا عن قولنا اي حيوان فهو لكنه ليس
 ذلك ولا وراثته بل سبب الناطق والفصل اعم من النوع لانه علمه له

ونسبته اليه نسبة الصور الى المركب والذاتيات الثلاثة تباين التمييز
 بانها بعد منها لانها انما يلحقان بعد النوع على احوالها المذكورة وبان
 الذاتيات لا قبل الزيادة والنقصان الشدة والضعف كما هو المشهور
 بخلاف الوضوئين فانها قد يعقدانها وخاصة النوع يمنع ان يكون
 مشتركة بين جميع الموجودات بخلاف الوضو العام فانه قد يكون كذلك
 فنحن عشرة مبادئ تخص المباشرة فيها لان العنبر منها ما يكون بين اثنين
 من خمسة مع قطع النظر عن كونها مشتركة او غير مشتركة فاعتبر ما بين
 واحد منها وبين الاربعة الباقية وهكذا الى ان يستوفى اقسامها حتى
 ربما يجمع خمسة في شئ واحد مقيسا الى امور معتقدة كالحس فانه نوع
 من المدرك وجنس السامع والبصير وفصل للجوان وخاصة للمتحرك بالارادة
 وعرض عام للناطق ولبعض جنس للفصل ولا الفصل نوعا له والا احتاج
 الى فصل او يكون هو الفصل بالحقيقة وذلك لان الفصل كما حصل
 للجنس معين فميز له ولو كان الجنس خلافا لم يكن محصلا وميزة الا
 القيد الاخر صيرورة ان الشئ لا يحصل نفسه ولا يميز ما وقد ينبت على
 عدم دخوله فيه بالنسبة الى الفعل لودخل الجوان في مفهوم الناطق كما في قولنا
 حيوان ناطق بميزة قولنا حيوان هو حيوان ذو نطق وهو يطق نطقا
 وهذا بعينه جازم سائر الامثلة وبالحقيقة قول كل واحد من الاربعة عند

الخمس

عند التحصيل انما هو على النوع يعني ان الكليات الاربعة ناقصة في
 انفسها اما نقصان الوضوئين فقط واما نقصان الجنس والفصل فلانها
 لا يوجدان استغلا لا فالا بية الكاملة المستقلة على النوع وحده فذلك
 اذا حمل بعض الكليات على بعضها محلا متعارفا فان كان ذلك الحمل
 راجعا الى النوع وافراده المتصلة في الوجه فاذا قلنا كل حيوان ماش كان
 معناه كل ما صدق عليه الحيوان من الانواع وافرادها ماش واذا قلنا كل
 ناطق كاتب بالامكان كان مرجعا الى الانسان وافراده وقس على
 ما ذكرناه نظائره فمناط الاحكام المتعارفة انما هو النوع وافرادها
 ذكر من ان القول بالجنس على الفصل قول العرض العام انما يكون كذلك نسبة
 الى مفهوم الفصل واذا حمل الفصل وصف اعتياديا وحمل الجنس عليه
 حال الجنس متغيرا بالنسبة الى ذلك الوصف المعنوي لا باللباس الى
 عليه الحكم بالحقيقة اعني النوع وافراده وكذا الحال فيما عداه ومن ثم يري
 المحققون في المحصولات بخبرون الحكم في الافراد الشخصية ان كان
 الموضوع نوعا او ما يوازيه من الفصول والافراد الشخصية
 والنوعية ان كان جنسا او نحوه من الاعراض العامة والوضو العام بالقياس
 الى الجنس قد يكون خاصة كالنفس بالارادة فانه عرض عام للانسان
 وخاصة للحيوان وقد لا يكون خاصة لشئ من الاجناس اذا كان قد يرض

النوع

غير ذلك المفردة كاشتغال قبول الشدة والضعف فانه عرض عام له
 للانسان وليس خاصه بشئ من اجناسه واعلم ان هذه هي قديرة
 بعضها مع بعض بطرق الاضافة فاجنس يركب مع الفصل فنقول جنس
 الفصل ليس جنسان يكون جنسا بل قد يكون فصل جنسان في الدور كجنس
 الناطق وكذلك ذوات النفس ان كل واحد منهما فصل لبعض اجناس
 الانسان وهما بحث هو ان جنس الفصل غير مقول قطعا كاسلف
 تحقيقه وايضا قوله ليس جنسان ان يكون جنسا بل هو ان جنس الفصل
 يجوز ان يكون جنسا للنوع وهو مناف لما مر من قوله اجنس عرض عام
 للفصل او يلزم ان يكون جنس العرض عام للفصل ومتوالة
 ايضا لا يقال امر عام هو الجنس القريب لاننا نقول جنس الفصل لو كانت
 جنسا للنوع فاما ان يكون جنسا قريبا او بعيدا والاول بطا كاذره
 وكذا الثاني لان اجنس البعيد جنس الجنس القريب الذي هو عرض عام للفصل
 يكون منافيا لما ذكره من ان جنس العرض لا بد ان يكون عرضا عاما
 للنوع كما يكون فانه جنس لا يبيض الذي هو عرض عام للانسان وذلك
 لانه لو لم يكن عرضا عاما للنوع لزم ان يكون العارض بجماعه عارضا فرد
 ان مقدم النوع لا يكون عرضا بل العارض هو القيد الاخير فان قيل
 اليس المجمع المركب من العرض العام واجنس عرضا عاما للنوع قلت لان

ان الكلام في الاعراض الحقيقية التي لها مواد قائمه بالنوع يكون تلك
 الاعراض باجود منها كالماشي وذلك المجمع وان كان خارجا عن النوع
 الا انه امر اعتبره العقل واحدا عارضا له وجنس العرض العام بالقياس لا
 اجنس النوع فلا يكون عرضا عاما كما على خاصه فان الملون خاصه
 لبعض اجناس الانسان وجنس خاصه قد يكون خاصه كالملون فانه
 جنس للبعض الذي هو خاصه للجمع وقد لا يكون كالتكليف الذي هو جنس
 للتعجب المخصوص للانسان وخاصه اجنس قد يكون خاصه للنوع وقد يكون
 عرضا عاما له وهو كونه كثير ايا يكون خاصه للفصل وخاصه للنوع فان
 الفصل قد يكون اذا كان له خاصه خارجيه عن النوع كانت خاصه له
 ايضا لان افراد الانسان هي افراد النوع لكن خاصه الفصل قد يكون داخله
 في النوع كما اذا تركبت من جنس من جنس وبين او كان لا ينفك واحدا
 فصلا في مرتبه واحده كالحساس والحرك بالارادة وكل واحد منهما قائم
 باجود مقدم للنوع وعرض لجنس عرض النوع بلا شبهة من غير عكس كل
 لاني من الاعراض العامة للنوع هو خاصه للجنس كالمعرض وعرض النوع
 بالنسبة الى الفصل عرض ولا ينفك كليهما فان جنس عرض الفصل مقدم
 للنوع هذا ما يحصل من كلام الشيخ في المبانيات والمناقبات وعليك
 الاعتبار والانتباه ليظهر لك صحة ما ذهب اليه والاعتبار بما تقدم من قبل

احوال الكلمات بل طابقان ام لا فاختلاف الحكم وانفق الى
 الحق انما هو بالنسبة الى الحركات الحقيقية كالا اعتبارية لم يرد بحقيقة
 بل انما يكون موجودة في الخارج وبالا اعتبارية ما يتبعها بل اراد ما يكون فردية
 بحسب حقيقة دون الاعتبار وان كانت متوهمه كافوا والعقلاء مثلاً
 بخلاف خصص الكلمات فكلها هي نفس طائفة وكونها افراداً لها انما هو
 بحسب اعتبار العقل من حيث اعتبره بقدر ما يخصها من الامور الخارجية
 عنها القابلة للافراد فاختار حجة في بيان الحق فاما ان يؤول ما ذكرناه
 او يحل على ان المقصود الاصل موقفة احوال الكلمات الخارجية مقيمة الى افراد
 الحقيقية في غاية الصعوبة فان اجناس تلك الكلمات تستبدل باجزاءها
 وقصورها بخواصها والتميز بينها بما ذكر من خواص الذاتيات مشكل جداً
 كيف اكثر ما تشبه بينها وبين عناصر اللازمة وهذا هو مراد الشيخ
 من صعوبة معرفتها فلا ينافيه ما ذهب اليه ابو البركات من سهولة
 معرفتها بالنسبة الى المعاني المعقولة من حيث هي معقولة لنا ومسماه بالا
 بحسب وضعها واى حال موقفة الحدود بالا اعتبارين قال صاحب الكشف ومن
 الطرق المؤدية الى معرفتها القسمة كما بين ذلك فضل اليرقان الذي هو المقصد
 الاقصى من قسم التصورات فان لم يمت الكلمات كانت مقصورة
 مخرجت بتوقف عليها القول الشارح وما ذكره من ان الافكار معدة قبل

قبل توجه السؤال ان يقال التعريف فكر والفكر معد ليس بسبب فلا
 يصح جعل التعريف سبباً وورد عليه ان التعريف فكر بالمعنى المصدري فكر
 لا بمعنى العرف الذي جعل تصوره سبباً وتوحيده ما ذكره من الجواب ان
 الافكار حركات النفس فاشتمالها في معلوماتها ومن الحركات المعنوية
 لثبوتها المطالب من البداء النفاض على النفس الناطقة كما ذكره
 لا المقول المرتبة فانها ليست بمعداة لها ضرورة كونها نجا معة
 للمطالب والعقلاني لا تجامعه قال الشيخ بهذا الجواب منطوقه
 لان العلم المرتبة ليست مبادى موجهة للعلم بالمط والواجب حصولها
 ما دام العلم بالمط حاصل وليس كذلك لانه اذا علم المط منها فكثير ما لا
 النفس او لا يلاحظه مع تلك الامور المرتبة الا يرى ان المصنف يحتمل
 يكون روايا للثلاث متساوية لتاثير مع عقلة عن الامور التي كسبه
 منها فكذلك الحال في التصورات المكتسبة قال سلك العلوم معدة بحوث
 العلم المط ولا امتناع في كون المعد العام بحوث الشيء بما معال مع
 انه لا يجب حصوله معه بقاؤه فذلك عدلنا عن هذا الجواب الى جواب
 آخر يقولنا على انهم وهذا هو دأب هذا الكتاب ثم انه زاد في توضيح
 المقام بان علم الشيء اما ان يتوقف عليها وجوده فهي علم الوجهة التي
 قسمت الى الاربعة الشهيرة ومن لوازمها انه يجب انتفاء الشيء بانتفاء

علم

شي منها واما ان يتوقف عليها حدوثه ولا وجوده وهي العلل
المعقولة ومن لوازمها انه لا يجب ان يتوقف الشيء بانفعالها الا انه يجب ان
عند وجه العلول نعم ان كان المعدوم وجب ان يتوقف حتى يوجد المعدوم
الغريب بحيث العلول واما المعدوم الغريب فيجوز ان يجامع العلول وان
لا يجب فليس من ضرورة المعدان لا يجامع بل من ضرورة انه لا يلزم
من انتفاء انتفاءه اذا شك ان البقاء من علل البناء المتوقعة عليه
وليس من علل وجوده والا انتفى بانتفائه بل من علل حدوثه التي هي
المعدان مع انه يجامع ويتوقف مع بقاء البناء على حاله ولما لم يتغير
العلول اذا كان حادثا فالسؤال منه الى الفاعل هو وجوده واما وجوده
اعني كون وجوده مسبوقا بعدمه او كونه خارجا عن الوجود الى الوجه نصفه
لازمه لوجوده اوله اذا وجد بعد عدمه ولا يتصور ان يكون لوجوده مفضل
فيها اصلا كما ذكر في موضعه ولا شك ان العلة المعقولة اما يتوقف عليها
ما هو مستند الى الفاعل وصار عنه فلو كانت ايضا علل الوجهة فيجب
ما اورد في بعض كتب من ان وجه الشيء اما ان يتوقف على وجه شيء اخر
كالفاعل او على عدمه مطلقا كالانع او على عدمه الظاهري على وجوده فان العقل
لا يتوقف على شيء من هذه الاشياء فالأخيرة منها هو المعدوم فيجب انتفائه عند
وجه العلول وان كان قريبا وكيف لا وهو الوجه المستبعد والعام الذي

الذي هو العلة القريبة اعني ان نبيها القابل للقبول تبيها كافيا لغيره
معارنا لعدمه حتى اذا وجد به بالفعل لم يوصف باستعداده اياه بل
بامكان الانتصاف به فانه لا يلزم له لا يمارقه واذا عرفت هذا فنقول
البناء باعتبار حركاته المحصورة في القضية بركات الآلات على وجه
مخصص معدوم وضع متعينة فيما بين تلك الآلات التي هي اجزاء
البناء وهو ما خفاه مع هذا الاعتبار ليس وجهه حال وجهه تلك
الاورضاع اذا لا بد من انتماء حركاته وحركات الآلات حتى يوجد
تلك الاوضاع كالخطوة الأخيرة لمصل الماشي في المكان الذي فصل
من حيث هو معدوم لم يحل مع الوجه البناء بل من حيث انه الذي هو
جود المعدوم والاستحالة في اجتماع المعدوم العلول كالاتحالة في انتفائه
معه وكذا الحال في العلم التي يقع فيها الانتقال فانها بهذا الاعتبار
معدوم للعلم بالخط فلا امتناع في اجتماعها وانتفائها مع فان قيل
ليس جزء الشرط شرطاً وكذا جزء المعدوم بالخط فلا امتناع في اجتماعها
قلت لا لم ذلك لان جزء الشرط ما يتوقف عليه وجود الشرط
وليس جزء المعدوم جوباً للاستعداد حتى يلزم من انتفاء الاستعداد
عند الوجه بالفعل انتفائه وهكذا ينبغي ان تحقق الكلام لمصل
به الى ضرورة المرام كما استوفى لحداده والرخان للشارع بل ان

فسمو العلم

معرفة

الثالث

من قبل البيانات الا ان ياء ولا بد من ايجاد وفي النار وشاربهم
 العن الى ما عرفه به من قولهم ترتيب احوالهم وانشاء امثال متناهية
 السؤال عدم اعيان النظر في كلام القوم والتعقّب فيما قصده منه و
 ذلك انهم قسموا العلم الى المتصور والمضيق وبينوا ان كل واحد منها
 ينقسم الى ضروري او نظري فانه يمكن اكتساب النظري من الضروري
 بطريق النظر وان الموصول الى المتصور النظري يسمى قولاً شارحاً ومعوفاً
 الى التصديق النظري محتمل ودليلاً في ما لا يمكن حصوله من علم ان
 ما هم باذكاره منها هو ان موقف الشيء ما يكون تصور سبباً بطريق
 النظر للتصور الكسبي بذلك الشيء وعلى هذا فلا مجال لامثال هذه التوهمات
 النائية من كلام العبارات كما ان طرق حصول التصديق مختلفة
 كذلك يختلف طرق حصول التصور فذكر في صدر الكتاب ان المجولات
 مطلقاً قد يحصل معلومة على وجه مختلف الا ان جوهرها لا كان ظاهراً في
 التصديقات شبه التصورات بها في اختلاف الطرق وذكر في
 طرقاته استند التصور فيها الى مباد معلومة ليتحقق ان ليس كل موقع
 للتصور موقفاً قولاً شارحاً كما ذكره ويظهر غاية الظهور ان مرادهم بما
 ذكره في تعريفه ما قد زعم ان التصور قد يحصل بمحو توجه النفس بالاشياء
 ايضا كما في التصديقات ايضا الا ان حصوله من المبدأ مخمض الطرق

الثالث التي ذكرنا لان حصوله منه اما ان يكون بحسب حصوله منه اولاد
 الاشياء بطريق المحسوس وعلى الاول اما ان يكون المبدأ الذي يستند اليه
 تحصيله منه اوجداً او متوقفاً الا ان يفترى اي النظر على راي المتعديين بحسب
 الاول اي بحيث يتناوبان اولاً فيشترط على راي المتأخرين الترتيب في
 بل يمكن باجداً الامر من ولم يفترى النظر بحسب الاول وان كان الانفعال
 فيه من المبدأ الى المصناعات الى الاختيار وقواعد صناعة الاشياء
 فيه مدخل العكس اي لفعل ذلك الانفعال وعدم وقوعه تحت الضبط فكلما
 الطريق الثالث فانه كثير منضبط وللصناعة والاختيار فيه مدخل
 فالعرفان بالمفرد ان اريد ان تصور المفرد قد وقع تصوراً او بطريق
 اختياري في الجملة بذلك مما لا شك في امكانه وان اريد به انه قد وقع
 بطريق معتبر عند ارباب الصناعة كان التراجع فيه تعظيماً لا بناءً عليه
 تعريف النظر فان اعتبر ذلك العليل وفسر النظر بحيث يتناول امكن التعريف
 الصناعي بالمفردات فان لم يلتفت اليه وفسر بحيث لا يتناول لم يكن التعريف
 الصناعي بالمفرد الا ان الجمهور لم يعتبره وفسروا النظر بمحو او كتمان
 او بالترتيب المذكور مع جواز اعتبار ونفسه بما يتناول كما قدم عليهم
 بعضهم وانه قد فان يتسلح حاله ثم اذ قد جاز ان يكون الشيء
 معلوماً باعتبار قبل كونه معلوماً باعتبار آخر فلما هو باجداً الاعتبارين

مغاير له بالاعتبار الآخر فلا اتحاد وكلاهما فيه والا تقدم على نفسه بمرتبه
او بمرتبه الظاهر ان يقال بمرتبه او بمرتبه فان التعريف الدوري بمرتبه
يستلزم تقدم الشيء بمرتبه ~~الشيء~~ ^{الشيء} نعم تعريف الشيء بنفسه يستلزم
تقدمه على نفسه بمرتبه واحده وثالثها ان يكون ممثلا وباله قدر
ان المساواة اجته الى موضعين كليتين باحديهما علمنا قولنا معنى صدق
المعرف كس الراء على شيء يصدق عليه الموقوف فلا يتناول الوقف
استلزام وجه الاول الوجه الثاني وتلازمه المنع اي سولازمه و
مرفومه فان هذه الموجبة الكلية انعكس انعكس النقيض اي قولنا متى
لم يصدق الوقف بوجه الراء على شيء لم يصدق عليه الموقوف فلا يتناول الوقف
شيئا مما ليس من افراده الوقف وهو معنى كونه مانعا ولما انعكس هذا
العكس الى اصله كانا مثلا زمين تارة متعاكسا وتاينها قولنا معنى صدق
الموقف بوجه الراء صدق الوقف ويعكس قولنا متى لم يصدق الوقف كس
الراء لم يصدق الوقف هو موقف معنى الانعكاس التي تعاكس الاطراف
اعني استلزام انقفاء الاول انقفاء الثاني ولما انعكس هذا العكس اصله
كان مستلزما ايضا فقد ظهر ان الانعكاس تلازم الموجبة الثانية
كما ذكره واما الجمع وهو شمول الاول لافراد الثاني فالصدق انفسه بين
الموجبة كان الاطراف عين الموجبة الاولى والا لكان انما اعم او اخص او

الاطراف

او مباينا بهذا دليل على اشتراط المساواة في العموم ومنه يعلم على التعريف
كونه مانعا ان شرط المساواة ليس متوقفا على وجوب تقدم الموقوف كما
يتبادر من كلام الشرح على محاذات ظاهر العيان من المتن بل هو متوقع
على كون معرفة علمه لموقف الشيء فان بينه وبينه ليس معرفتها بسبب
بالوقوف الشيء كما فصله ويمكن ان يقول ان قوله ويلزمه اشارة الى ذكر
ليتناول وجوب التقدم الذي يلزمه بلنه من تلك الاوصاف الاربع
والعينة المستلزما لاشتراط المساواة مع زعم جماعة منهم كالعلة والعلول
لما بينهما ان يتساوى بينهما نسبة فاصه باعتبارها ليصح ان يكون
احدهما بعيدا عنه للاخر لا لغيره ودون العكس فليخرج مثل ذلك في المقربيات
واشار بقوله لعدم اعتبار الوقفة المخصصة الى امره بمناخض الطرفين
اعتبار الوقفة العقلية المخصصة مع الفصل والحاجة بنا على ان نفهم كل
منها اعم من المايمة الوقفة بهما فلا بد من تلك الوقفة ليشتمل على تلك
بشيء الترتيب يعني ان ذكرناه هناك لا يوافق ههنا لان كلامنا في
اللائحة من كلامه ولا يتصور وجه الوقفة العقلية في تلك المايمة وهو
يتم منه بهذا وان كان ظاهر الا انه قد يتصور وجهها في ايرادها في
تلك الوقفة العقلية من اجرائه داخل في اشتراط العكس من الراء في ذلك
كان احصاء تلك الوقفة والى الصواب لعل وينفوخ السيل الى

الاحوص

الاول والثالث لو قال الخارج او غير خارج وغير الخارج الماهيات
 آه لا يقع السؤال الثاني ايضا ان قد يقع بانه اراد بالداخل ان يكون
 هو وكل في ذاته واخلاقا فان قيل انهم لم يعتبروا فيه الاقسام اراد به
 دفع السؤال الثالث والرابع الذي هو كذا في ان قد يقع على ذلك
 الاخر الاول ايضا انما اوجبه في الخارج ان يكون خاصا للمركب
 من الوضو العام والخاصة غير معتبر عندهم وكذا المركب في الافان غير معتبر
 فلا اعتداد بانواعها فيما مية بعد العلم بالحق والواقع في العلم العام
 انما ليس ان غير معتبر في التوفيق بغير الشيء بغيره بل هو بوجه الذي
 ان المثلث اذا اشتبه بالدايرة مثلا وازيد بتميزه عنها فيقول انه شكل
 مضلع فاذا انما الصورة بوجه تميزه عنها فان لم يجعلوا معوقا في تعريف
 للوقوف ان هذا الاعم دل على تعريفه انه ليس من افادته وان جعلوه
 ليعرفوا انهم انما احد ما يطلان اشتراط المساواة وان في العلم المختص
 للوقوف على تلك الاقسام الاربعة الموجه عنها على ذلك الوجه الذي اعتبره فيها
 كما ذكره في الفصول المتعلقات اراد به صاحب القسطاس فانه ذكر في مطلع
 كتابه في الرد على الرد على احوال الامام في التصديق ما يرد في هذا
 في اختيار ان الاصطلاحات لا يتاخر فيها لكن ذلك الاول الذي لفظه
 العلم بالقبول بلا ضرر من مستفيض بل انما هو كذا عند مختلبي

فسداد الاصطلاح وخطا في انما يكون تبرك الاول بلا ضرورة داعية
 اليه فكما سبها اي كاس التصورات التي يكون بوجه ما ذاق او عرضي
 ومعنى التميز ما ذكره او هو منوع عليه بحيث لا يوجد بدونه وعلى التميز
 لا يتصور كون الجاهل بغيره فلا يجوز به التوفيق اصلا ويحال ان الصور
 المكتسبة لا تخفى على ذي فطنة ان الشيء الواحد قد يحصل منه في العقل صور
 مختلفة فمنها صورة ضمنية اما عامة على مراتب متفاوتة واما خاصة و
 منها صورة ائية كذلك والصور الوائية الخاصة قد يكون مطلقا على
 كال جميعا الشيء وقد لا ينطبق ثم ان هذه الصور الكثيرة يحصل ثمة بلا
 فكرة كما اذا حصلت بالاجناس او بالصفات العقلية يحصل اولى بالكتسا
 فكري وحي لا بد ان يختلف كواسيها ومعرفاتها ولا شكت في كونها
 مميزة كذلك الشيء في الجملة وليس ما ذكرناه مختصا بالتصور بل التصديق
 ايضا على مراتب فنية يثبت ومنه شبيهة باليقين سواء كان مطابقا
 او غير مطابق ومنه افعاء ظني وتلك المراتب قد يكون ضرورية
 وقد يكون نظرية مكتسبة من طرق مختلفة وان كانت متشابهة في الاثار
 الى مطلق التصديق وخصوصا ان كان الجنس قريبا لانها فاديين كون
 التميز عن الكل بالوضويات في بين ترتيب الجنس فانه اذ ذلك التميز
 مستفاد من ذلك الوضو دون الجنس فقد يقع من فضل وهو صاحب

الا فبما ان كانت لا تشبهه في ان مراده بالذاتيات مع الاجناس
 والنسب والوضوحات مع الخواص والاعراض العامة فما اذا اراد
 بالعلل الخارجية وكيف يكون المركب منها حدا ما كان صريح به فيما بعد
 من ان لا يجب تركه من الجنس والنسب فلكل ايرادها الاجزاء الخارجية
 فان المايعة اذا تركت من اجزاء متباينة في الوصف في الخارج كانت هي
 عللا خارجية للملك المايعة ويكون تحريكها باذا المصنوع بالتحريك
 على المايعة بحيث يحصل صورة مطابقة لها وذلك انما يحصل بايراد تلك
 الاجزاء فلا عليك بعد ان تفصل هذا ان لا يورد اجنس الفصل منها
 لانتخابها وما ذكر من ان احد انما يتركب منها فقط فذلك في تحريكها
 العقلية التي يجب كونه بسيطة بحسب الخواص وقد نزل الامام عن الحكماء
 الاشرافية بخبره التحريك باجزاء غير موحدة ولا ذكر بعضهم ان المايعة اذا
 اخذت من حيث هي لم يذكر في حد علمها كالعلم بالغايات فانها دجلة
 في المايعة من بين الحيلولة والاعمال الخارجية في حد المايعة بالقياس
 الى اعمالها في كونها واحدة الى الوضوحات كالشبيهة والمقابل
 وانما يند العلة بالذات لان العلة الانسانية لا تدخل في الرسوم وتعتبر
 في تمام الرسم التميز عن جميع الاعيان وفي تمام الحدود والذاتيات مطابقا لما
 مر من ان كلام الشيخ قال بعضهم يسمى المركب تاما والمفرد ناقصا وكان

ان الشيء يعرف بمقابل جزئي له وشبيه له كذلك يعرف بمقابل فان
 الذي من كان يتفصل من المقابل وحسن الامثلة ما شتم على جرس الشبهة
 والحق لغة كما يقال ارادة نفس العقلية كالأداة الحيوانية في الشعور والفعل
 واشارتها وتحتها في ان العقلية يتفصل ما فعل على نبع واحد كالفعال
 الطبيعية دون الحيوانية وكان وجه الشبهة ان يكون المعارضا كذكر
 وجه الحق لغة واحدا الاسم يكون والاعلى تفصيل اهل عليه الاسم اجمالا
 فيفقد تصور الم يكن حاصلا وانما تعرف الشيء بايرادته فهو حد لنظري
 يقصده حصول التصديق ان هذا اللفظ مرصوع للكذا واراو بكونه
 تراعا لغويا انه راجع الى اللفظ دون المعنى لان مرجعه الى ان اللفظ يقع
 بهذا المعنى الذي فصل او لغيره فيدفع شغل عن طائفة او وجه استعمال
 منهم او ارادته من اللفظ اذ لكل اعلان يقول ان اريد بهذا اللفظ ذلك
 المعنى فلا يملك معه الا بذلك التفسير ولهذا السبب يحسن التفسير عن اللفظ
 المبهمة والمشركة والنزاع في اكدوه بحسب الحقيقة ان يقال هذا الحد ليس
 مطابقا للحدوه اذ ليس ما ذكر فيه جنسالة ولا فضلا والقبض عنه مشكلا
 دون فوط التناوذه كاتر وذكر بعضهم ان احد الحقيقة لا يمنع واراو به
 انه اذا قيل الانسان حيوان مطلق مثلاً واراو به تحريكه لم يحرك ان
 يقال ان الام ان الانسان كذلك والشرفية ان احدى ما ذكره لم يصدق
 يقصده

الحكم بثبوت الحيوان الناطق له حتى يصبغ من غير ان ينفش في ذنوب
 السامع صورة الانسان وبصورته في صورة الكائنات ينفش في شأون
 البين ان المعنى لا معنى له بهما والناقشة في ان هذا الحيوان شغل
 على شرايط اولاده من كتب من جهة فصله في لفظ كلام في جوارها و
 كذلك الرسوم اي هي ايضا اما بحسب الاسم ثم الموجودات والمعدومات والاسباب
 الحقيقية فيختص بالوجودات وانقلاب الحسب الاسم هذا بحسب الحقيقة
 يتصور اذا كان الاسم موصوفاً للنفس الماهية المركبة للعوارضها فاذا حصلت
 اجزاء قبل العلم بوجهها كان هذا لها بحسب اسمها واذا علم بعد ذلك و
 انقلب ذلك بعينه هذا حقيقة كما اذا احدث المثلث تنقيص اجزائه
 ثم اقيم اليه ثلث على وجوده ومثابه النار العرفه للنفس باعتبار الطهارة
 وعدم الرؤية ولزوم الحركة الا ان كثرة النار محركة على الاستدارة بنباتة
 الفلك دايماً والنفس تتحرك دايماً بحركات مختلفة والتعريف بالنفس قد
 يكون لها وجوداً كما في المثال الاول اذا اريد بالحركة ما يميزها عن غيرها
 الابنية وقد يكون بها متضمنة الى غير ما كان في المثال الثاني وقوله على ما ذكره
 اشارة الى ما من تحويلة التعريف بالعلم كما عرفت فلا يكون ردّاً بجواز
 ان يضمن اي لا يضمن واضح في بعض من الادوات لبعض الاشخاص والدوري
 المصحح اذ اذا استعمل على تعريف الشيء بنفسه في المال وعلى زيادة تقدم

تقدم الشيء على نفسه بمرتبة واحدة والصلوب قد عرفت من انه يستلزم
 تقدمه على نفسه بمرتبتين وتوقفه بنفسه يستلزم تقدمه عليها بمرتبة
 واحدة والالفاظ المذكورة اذ اداء من المجازية وهي من العونة الخشبية
 والتكرار الضروري لنشأ من نفس العنوم فان مفهوم الالب مفهوم واحد
 لا بد في تحديد من فيها حقيقة التي هي تكرار ما تقدم عليها كما سبق بحقيقة
 والتكرار الخارج من نشأ من سوا الالب وجمعه بين العنوم فان الالف
 مفهوم على وجه والافظ مفهوم آخر يتوقف تصور على تصور الالف
 لان الفطوة تعبر بمخضع به فلا يسيل الى اذاتها الا من بين الحصة
 ولا تكرار في حشيتي منها فاذا جمعا وقع الالف اي اياته في تحديد
 الالف وجب تكرار في تحديد الالف وكذا الحال في كل حال عرض
 ذاتي يتوقف تصور على تصور موضوعه اذا قون به واريد تحديدها
 معا واثار بقوله وهذا العبد المذكور اي بطلان اشهر من ان
 كل قيد في احد الاجزاء يميزه عن شيء والا كان مستدر كانه بطلان
 لانهم يوردون في التعريفات مفوضاً لمتساوية وخواص كذلك بل المستدر ك
 ما يكرر بلا فاعين على ما عرفت في التعريف بالعلل في مباحث النظر من علل
 الشيء بوجدها محولات يعرف بها فلن قلنا ان اريد بالمعلوم المعلوم
 من كل وجه ان اريد بالمعلوم ما هو معلوم من كل وجه وبغير المعلوم ما ليس

التكرار

معلوما أصلا كان المحرط البطلان اذ يجوز ان يكون معلوما بوجه
 مجرول لا بوجه آخر وحل الشبهة كما ستوفى انما هو على هذا القسم سواء جعل
 قسما على جن او ارجح في احد هذين القسمين فلا يثبت ان
 الشك وارد على المطالب التصديقية ايضا فلا وجه تخصيصه بالتعريف
 فذا ورد بهذا الشكل على التصديقية في الكتب الكلامية بآدى اجتهاد وهو انه
 اذا لم يعلم المطا أصلا فعلى تقدير حصوله كيف يتغير عن غيره وكيف
 يعرف انه المطا ونحوه فلو رده عليه نظر الى ندفاعه عليه بحيث لا يبقى هناك
 ريبه فان المطا الصدوق معلوم باعتبار التصور الذي يتغير عن غيره
 ومجمل باعتبار الصدوق الذي هو مطا بحسبه واما في التصور فلهي صلي
 والستحصل من قبيل واحد يقع فيه الاشتباه ولا يتجسم مادته على ذلك الوجه
 كما لا يخفى على ذي فطنة واعترض الامام شرف الدين الراعي هو المشهور
 بامام المذكور وحاصل ما ذكره ان هذه الشبهة اذا ردت الى التوابع
 المنطقية كانت قياسا معقيا من منفصلة ذات في عين وحملتين يشارك
 كل منهما احد فمضى الانفصال هكذا المطا بالتعريف ما معلوم واما ليس
 يعلم وكل معلوم يمنع طلبه وكل ليس معلوم يمنع طلبه فالمط يمنع طلبه
 ولا شك ان هذا الاستدلال انما يصح اذا اجتمع ما بان اجملا ان على الصل
 لكن ذلك الاجماع محال بوجوهين احدهما ان عكس نقض كل منهما يتعكس

الاسام

يتعكس باستقامة الى ما ياتي في الاخرى وقد فصل ذلك في الشرح في القضية
 الاولى واما القضية الثانية فانها اذا صدقت صدق كل ما لا يمنع
 طلبه فهو معلوم فبعض ما هو معلوم لا يمنع طلبه وهو ما في القضية الاولى
 وثانيهما ان عكس نقض كل واحد منهما ينظم مع الاخرى فيما ساق متبعا للحج
 فيقال كل ما لا يمنع طلبه لا يكون معلوما وكل ما لا يكون معلوما يمنع طلبه
 كل ما لا يمنع يمنع طلبه وكذا كل ما لا يمنع طلبه فهو معلوم وكل معلوم يمنع
 طلبه فلازم كل واحد منهما يمنع اجتماعه مع الاخرى فكذا المراد منه
 واما قال يمكن دفعه لاسيما في حقيقة من ان الوجه الكلية يتعكس
 كنفسها سائلة الطريقين وحيث كان عكس نقض القضية الاولى قولنا
 كل ليس يمنع طلبه فهو ليس معلوم ويتعكس بالاستقامة الى قولنا
 بعض ليس معلوم يمنع طلبه لكنه لا ياتي في الثانية العامة كل ليس معلوم
 يمنع طلبه لان موضوع الثانية لا يجوز ان يكون سالبا مطلقا لان ايجاب
 الكل السالب الموضوع اذا كان محصل المحول معدولة لا يصدق في شيء
 من المواد أصلا كما ستوفى بل يجب ان يكون معدولا او سالبا مختصا
 بحيث يخرج عنه المحتصا فيكون اخص من موضوع ذلك العكس ولا منافاة
 بين اثبات شيء لكل افراد الاخص واثبات سلبه لبعض افراد الاعم
 وكان عكس نقض القضية الثانية قولنا كل ليس يمنع طلبه فهو ليس معلوم

وينعكس الاستقامة الى قولنا بعض البعض معلوم ليس يمنع طلبه و
 موضوع هذا العكس اعم من موضوع القضية الاولى فلا ينافيها وكذا عكس
 يقض كل واحد منهما لا ينتج مع الاخرى لعدم اتحاد الوسط بينهما وهما
 بحيث هو انه اذا كان موضوع الجملة الثانية مضمنا على ذلك الوجه
 ان يكون احد جزئي المنفصلة كذلك ايضا وحق لا يتم المحصر بين جزئيهما ان
 الخط انما يجب ان يختص في المعلوم وما هو عليه مطلقا فلا يتم الشبهة وهو
 مقصود المحصر من غير تصور المعلوم اعم من غيره للمعلوم لا يمنع تناوله
 اياه يتناول لا يكون تصورا اصلا قال صاحب الكشف هذا الاشكال
 الذي اورد على هذه الشبهة عام الورود على كل يكس منقسم حمل فيه
 محمول واحد على متباينين والجواب المبني على تخصيص المعلوم وغير المعلوم
 بالتصور مخفف بعض التصور فلا يكون مانعا للاشكال ان لم يتجاء
 في دفعه بالكمية الى فصلناه لك من ان موضوع القضية الثانية
 معدول او سالت محض في قد عرفت انه من البحث فلا يخلص عنه الا
 بان يكون موضوع في المنفصلة قبل التعايلين مخصرا فيهما مع ان احدهما
 في الحملتين على ذلك الوجه انما هو فيحتاج في توريث الشبهة المذكورة الى
 يقيد الخط بقيد محصر في موضوعي الحملتين حتى يتم توريثا وهو توريث
 الى الصيغتين المتعابليين لا بد لهما موضوع في المنفصلة الواقعة في القياس

المقسم فذلك الموضوع هو العذر المشترك بينهما فاذا قيد بانه في النقص
 وفي الحملتين لم يذفع الاشكال بخلافه كما اذا طلبنا حقيقة الملك
 بواسطة العلم بعرض من على ضده ككونه مخلوقا سماويا او منزها للوحي
 على الكس فانه جائز قطعنا بل يطلب مسما لفظ معين وان لم يشتر شي
 من ادالة الالكونه مسمى بذلك اللفظ وليس من المنع تعريف الكل بدون
 تعريف اجزائه اي لانه ان تعريف الكل بدون تعريف اجزائه محال اذ ربما
 كان اجزاء عينها عن التعريف والكل مضمنا اليه وربما كان اجزاء ايضا متفردا
 اليه لكن يكون تعريفه بغير ما عرف به الكل فلا يمنع تعريف الكل بدون
 تعريف اجزائه انما المنع معرفة الكل بكميته دون معرفتها فبطل ما قيل
 من ان ذلك اجزاء لا يكون وحقه موقفا لما بهد بل هو غير راجع خلافه
 لا نأقول من الا بقاء قال صاحب الكشف ما يقال من ان موضوع الكل
 موجود للجزء غير لازم لانه ان يحد بوجود الكل وما يتوقف عليه وجوده كان
 فسادا ظاهرا اذ يلزم ان افكار كل فرد الى نفسه وان ارادة الموجد العام
 المستقل بالانحاء لازم تراخي الاثر عن السبب التام او لعدم السبب على السبب
 فيما اذا تركب الشيء من جزئين سبق احدهما الآخر بالزمان كالسري
 لا يقال حكم فيما سلف من توريث الشبهة بان معرفتها لا يثبت المركبة
 اذ لم يكن موقفا لشي من اجزائها استغ ان يكون موقفا لها واسان

الى جواب ثم اعاد منها موقونا بدعوى الضرورة مؤيدا بما تقدم
 كلام الشيخ الرئيس من بطلان يكون تعويذه وبين النقص عن ذلك
 حتى ينكشف بطلان الذي سوا حتى من بطلان الشئ الآخر وهو ان
 يكون معرف الكل موقونا لبعض اجوابه فقط وهذا القدر الذي ذكر
 الشيخ كاف في بيان امتناع كون بعض الاجزاء موقونا للما بهية كما هو
 كاف في بيان امتناع ان لا يكون معرف الكل موقونا لشئ من اجوابه
 وقوله والا فبما خرج مبنى والعلة الفاعلية لوجه المعرفة في الذهن
 بولمبدأ القياض لا المعرفة قد يكون التعريف بالاجزاء ووجه الشئ
 لا يكون فاعلا موجدا له بل هو ذلك لمن ينظره كما به فانه قسم فاعلا
 الشئ الى غل ما بهية التي هي اجزاء الاله لاديه والصورة والى غل وجوده
 التي هي العمل الفاعلية والغائية ثم اشار الى بيان حال الفاعلية بقوله
 والغائية التي هي لاجلها الشئ عليه لا بهيتها ومعناها لعلية العلية
 الفاعلية ومعلولة لها في وجودها لانا نقول بل اللازم لمحيضة ان علة
 وجه الكل لو لم يكن علة لشئ من اجوابه لكان جميع اجوابه الى كل واحد
 منها حاصلا بدون علية تلك العلة فيكون الكل حاصلا بدون علية
 تلك العلة لشئ من اجوابه لا بدون علمها له والمان هو الخ لانه فلا
 المقدرون الاول فان الهيئة الاجتماعية اعني هو المصورى للكميات

على

للكميات علة لها وليست علة لشئ من اجوابها وقوله وليس نزل
 اشارة الى معنى كلمة ثم في عبارة المص رحمه الله والمراد بهذا المقام
 جواز التعريف ببعض الاجزاء وقوله على تصور الماهية ما بجهة الظ
 من التعريف اول من ان يقال على تصور ما حيث هي والاضيق
 سياق كلامه ان يبدل كلمة اولى قوله او على تصور ما عدا ما مفصلا
 بالواو ويفسر قوله وانما يلزم ذلك بلزوم احد الامرين المذكورين
 اعني الدور والاحاطة بما لا يتناهى على غير مستحيلة فان قلت
 اذا كان جميع اجزاء الشئ بنفس كان تعريفه بها تعريفا للشئ بنفسه
 قطعا فكيف سلم الاول ومنع الثاني قلت لا شك ان جميع اجوابه
 عينه بحسب الذات فان اعتبر من حيث هو جميع مجمل كان عينه بحسب
 الاعتبار الا ايضا كان بصورة بهذا الاعتبار تصور واحد او
 نفس تصور الشئ فلا يتصور كون احدهما سببا للآخر ان اعتبر
 من حيث انه منفصل الى امور متعددة كان الادراك المتعلق بها
 تصورات متعددة بحسبها فلهذا التصورات المتعددة بسبب ذلك
 التصور الواحد وسما معنى بذلك انا اذا تصورنا كل واحد من الاجزاء
 حتى اجتمعت تصوراتها معا مترتبة حصل لنا تصورا آخر مغاير لذلك
 المجموع المرتب متعلق بجميع الاجزاء هو تصور لاديه لان الواحد

كذا في معنى ان الاجزاء اذا استحضرت في ذهن مرتبة حتى حصلت
 صورة ما مجتمعة كان ذلك المجتمع تصورا واحدا هو غير تصور الماهية
 وكان كل واحد من تصورات الاجزاء مرة على حدة يشاهد بها جزء
 واحد منها فاذا ضم تصور الى تصور وتداخلا بالاف صار مجموعا
 فاحص يشاهد بها مجموع الجزئين مجلدا وكذا الحال في سائر الاجزاء ومن
 البين ان ليس يلزم ما ذكرناه ونقدم تصور على نفسه فان اكد التام
 الذي هو جميع الاجزاء والجزء الذي هو الماهية شي واحد بالذات
 الغاير بينهما بحسب التفصيل والاجمال وان اكد تصورات اكد
 تصور المجددة وكذلك ومن ثم قيل قد استت تصورات مجموع
 مجموع تصورات مجددة ومعنى تعريف الماهية باجزائها ان كل
 ماهية واحد منها له مدخل في تعريفه وتخصيله في ذهن على سبيل
 كون الاجزاء على لوجه الماهية في الخارج فان مجموعها عين الماهية
 فيه وكل واحد منها على لها وقيل اكد التام هذا دفع لما مر انه
 يتوفا على المقص قسم اكد التام وتقريره ان اكد التام ايضا تعريف
 ببعض اجزاء الماهية الا انه جميع اجزاء المادية والافضل بعضها
 فاجواب تجدد تعريف الماهية ببعض اجزائها دفع لما شكك
 عنها معا وانت تعرف ان المقص بصرح بواحد واحد منها في موضع

موضع موضع فانه صرح في تقسيم الكل بان اكد التام بالنسبة
 الى المجددة تمام الماهية ومقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية
 المحضة وفي تقسيم الموقف بانه يساويه في الغنوم ولبصر عن قرب
 بان اكد التام لا يقبل الزيادة بحسب المعنى ولولم يحصل منه الوقف
 على الكثرة لكان قابلا لها كالتام فكل مركب مجددة اى اظام يكن
 بهي التصور بخلاف البسيط فانه لا شيء منه مجددة اصلا ومنها
 ان تركيب عنهما غيرهما مجددهما ان لم يكن ذلك الغير بهيها والافلا
 مجددهما قطعا وقوله فلا سمعت غير مرة اشارة الى ما مر من
 ان المستفاد في التعريفات الرسمية هو الخاصة الشاملة اللازمة
 البينة والملازمة الاولى منطوقها يجوز رسم تلك الماهية اى
 التي ليس لها خاصة بالعرض العام مع الفصل وقد مر من الشارح
 كلامه في ان مثله بل يكون تعريفها اذ رسيها الا انه يصلح الزا
 والاعرف واجب التقديم في نظر التعليم ليكون قريبا من الاسهل
 الاقرب الى الاضعف الابعد ومن هنا يعلم ان تقدم الفصل على
 الجنس اذا كانا قريبين لا يجعل احدهما ناقصا كانهما كثير من بل يخرج
 عما هو الابق الذي يجب رعاية الوجهة للسرولة في التحصيل ونبه
 بقوله وبه ما عرفت على ما ذكر من ان العام انما يكون اعرف من الكثر

لا

وجود في العقل اذا كان ذاتيا للخاص بالنصور بالكلية والجنس ليس
 ذاتيا للفصل كما قد يقال العام اكثر افرادا فيكون الاجناس بها
 اذ هو مضافه للرب على الاستعداد اذ اصل من الاخصائيات المتعلقة
 بجزئياته اقرب يكون اعرف بهذا جابر في الزايق
 في ذلك والعرضي اذا كان افاده محسوسة
 في الكتاب يكون الملك الوفا
 والله الوفاق للصواب والبه
 للرجوع والما وبه
 وكرمه العنا

فمن تحريره العبد الضعيف الغريق في بحر المعاصي
 الذي حرمته ربّه يوم يؤخذ بالنواصي
 حاجي بن محمد شرواني
 غفر الله له ولجميع
 المؤمنين والمؤمنات
 آمين



| | |
|----------------------------|------------|
| Süleymaniye U. Kütüphanesi | |
| Ki 101 | H. H. 1000 |
| Yeni... | |
| Eski Kayn... | 1248 |

لا

حاشي من ان خضع جانحه بلا بد لعل ان يكون
 بينه وبين الله تعالى
 راضا ورجوا
 لا يبين نفعي محبت بعلينيه
 خلق بانوار قلبه واروا بقلوبه
 فكم يبين رضى جاعل واصل
 دافع الجورين فاصب بعد من خسر بولده
 اس طمع فله نفعي فاعل واصل
 بوزن ان حشر بدين آخر فاعل بولده
 فله نفعي غريب ايجي حاشي ان بولده
 فله نفعي بدين بدين جدا بولده
 فله نفعي بدين بدين اصلي بولده
 فله نفعي بدين بدين بولده
 فله نفعي بدين بدين بولده

1144

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰